



نخط المصنف

في الفقه

أ

كتاب

نور الابصار وجامع البحار

عمله السيد خالصا

ابو محمد الكرم

فانه لما في الصدر



٧٢٦

Sehid Ali Pasa
726

صراحه وصاد وكفى

لما تاهت فدا البحر الحامع بل جامع البحار والنور اللامع
تحقق انه من فاضل من بحر العلم والعمل والتفكير ومجمع الفوائد
والاحكام والبيوت مولانا شيخ الاسلام والمسلمين
المحقق عالم الله سبحانه لطيف الحق فقلت من هذا
فدقيق في فيه من اوصاف النكار على سبيل الاحكام والادراك

هو البحر المحي في الاحاطة واصل
هو البحر صا صارا كالبدرة طالع
هو النور من شمس المعارف اذ بد
بحار وجموع وكمنه فرد
حيطة وحاو كترقية ومينة
سبل احكام القنادي كفاية
هو نجم انوارا ونورا وكيفية
فطوى مجمع البحر صنف

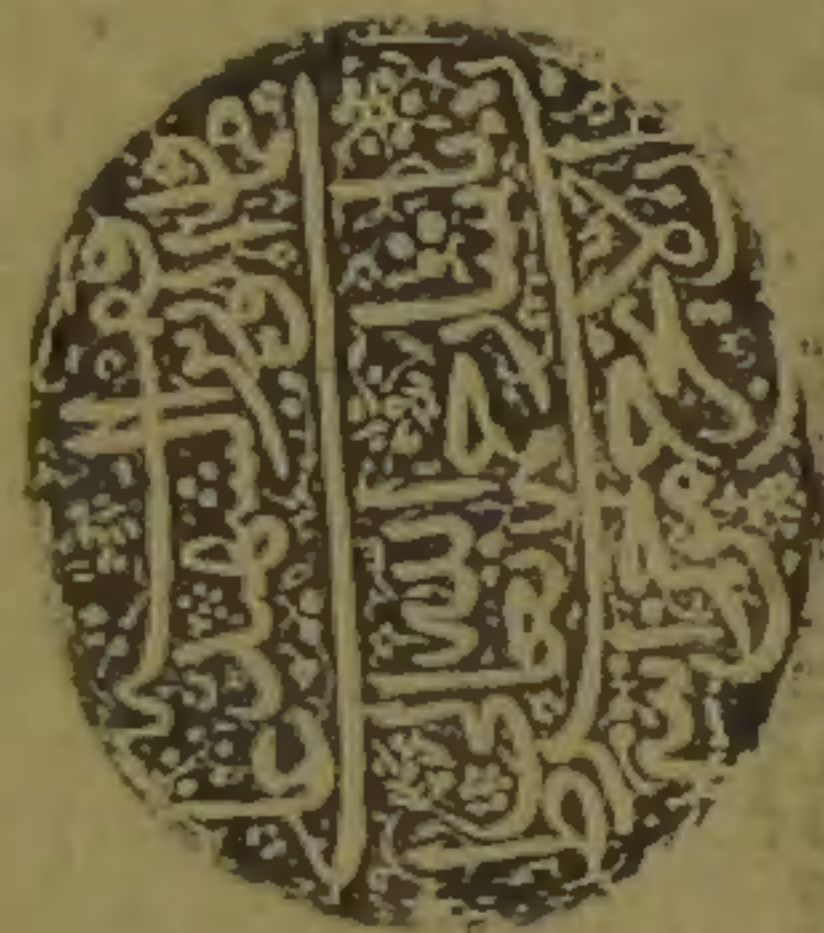
التي رتبة من دون
لم عند راجع القلوب
الي الشرق سائر
كبر الحق للتحقق
طالب فتوى للمعاري
الكشف اسرار الفرد
به يتهدى في ظلام
مريد ايسر اذ

فلان في مجمع الافاضل جامع
لما منه مجموع النفا

قار ٢٠١

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ وَرَفَعْتَنِي
 بِحَمْدِ الْكَرَامِ أَحْكَامُ الشَّرْعِ الشَّرِيفِ وَأَعْلَانُ ارَّادَةِ
 وَأَعَزُّ مِنْ تَعْلِيمِ بَعْدَهُ وَأَعْلَانُ ارَّادَةِ الْوَصْلَةِ إِلَى
 عَلِيٍّ بِمَا جَعَلَ الَّذِي ضَلَّ عَنْ سَبِيلِهِ وَعَلَى
 وَأَحْكَامِهِ وَتَحْتِ بِالرَّيَادَةِ أَعْلَانُ وَأَعْلَانُ
 وَبَعْدَ فَيَقُولُ الْوَأَوَّلُ بُولَاهُ مُحَمَّدٌ عَلَيْهِ السَّلَامُ
 لَمْ أَرَأْتُ لِهَيْمَانَةَ إِلَى الْمُخْتَصِرَاتِ الْمُصْطَوِّهِ رَاغِبَةً
 بِالْكَلْبِ عَلَى الْكَلْبِ لِلسُّوْطَةِ ارْدَتَانِ الْكَلْبِ كَاتِبًا
 مُتَعَلِّمًا لِكَثْرَةِ مَسَائِلِ الْمُتَوَلِّ الْمُعْتَمِدَةِ عَاطِيًا
 بِفَوَائِدِ نَيْتِهِ عَنْهَا كَثْرَتِ الْمُخْتَصِرَاتِ بِحَرْدَةٍ لِيَكُونَ تَأْ
 لَمَنِ اتَّبَعِي بِالنَّضَاءِ وَالنُّتُوِي وَنَحْنُ سَدِيدُ الْمُرَادِ
 مَسْلُوكِ الْأَسْتِقَامَةِ وَالنُّتُوِي وَنَحْنُ تَنْوِيرِ
 الْأَبْصَالِ وَجَامِعِ الْجَاهِ وَالْكَرَامِ

وَبَنِيهِ النَّبِيِّ اتَّوَسَّلَ أَنْ جَعَلَهُ خَالِصًا لِلْوَحْيِ
 وَسَبَّحَ النُّورَ مِنْهُ بِالنَّعِيمِ وَأَنْ يَنْتَعِ الْإِطْلَابُ
 وَجَعَلَهُ عَمْدَ عِدَّةٍ لَا يُؤَيُّ إِلَّا الْبَابَ فَأَنَّهُ وَلِيَّ
 الْأَجَابَةِ وَإِلَيْهِ الْأَنَابَةُ وَحَسْبِيَ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ
كِتَابُ الطَّهَارَةِ سَبْعًا مَالًا
 الْأَبَا وَبِقُلِّ الْحَدَثِ وَالْخَبَثِ أَرَكَا الْوُضُوءَ لِأَجْلِ
 غَسْلِ الْوَجْهِ مَرَّةً وَبِشَايِطِ حَبِثَةٍ وَإِلَى
 اسْفَلَ ذَنْبَهُ طَوَّلًا وَمَا يَنْتَحِي الْأَذِينَ عَرْضًا عَنِ
 مَا نَزَلَ الْعَذَارُ وَالْأَذْنَ لَا غَسْلَ بَاطِنِ الْعَيْنَيْنِ وَكُلِّ
 الْيَدَيْنِ وَالرَّجْلَيْنِ مَرَّةً مَعَ الْمَرْفُوعَيْنِ وَالْكَعْبَيْنِ
 وَمَسْحَ رِجْلِ الرَّاسِ مَرَّةً وَغَسْلَ جَمِيعِ الْجَسَدِ فَرْضٌ أَيْضًا
 وَلَا يُعَادُ الْوُضُوءُ عَلَى رَأْسِهِ وَخَبِثَتِهِ كَمَا لَا يُعَادُ
 الْغَسْلُ عَلَى خَبِثَتِهِ وَتَارِيهِ وَقَلَمِ ظَفَرِهِ



ولذا لو كان على العضو وضوء فرحه وعليها جلده
 رقيقه فتوضا وامر الماء عليها ثم ترعها لا يلزم إعادته
 الغسل على ما ختمها وحسنه البهائم بالبيته من الأكل
 وبعد وقبل إليه في الرعيان وبوئى على الفم في
 والسواك يمفاه وغسل الفم بمياه والافطياه
 والمبالغة فيها لغير الصائم وتحليل الحية
 والامابع وتثيت الغسل ومسح كل رأسه مرة
 وادنيه مائة والترتيب والاولا **وسجدة**

في الصلاة
 في الصلاة
 في الصلاة
 في الصلاة

التي من مسح الرقبه لا الحلقوم **ومن ادنيه**
 استقبال القبلة ودلكا عضاه وادخال حفره
 صاغا اذنه وتقدمه على الوقت لغير معذور
 وحريك خالقه الواسع وعدم الاستعانة بغيره
 وعدم التكلم بكلام الناس والجلوس في مكان يتبع

والجمع من نية التكبير فعل اللسان والسببه عند كل
 والدعاء بالوارد عنده والصلاه على رسول الله
 وان يقول بعد اللهم احصيني من التوابين واجعلني
 من المتطهرين ويشترى من فضل وضوء مستقبل
 قايما **و**مكر وهه لطم الوجه بالمال والاسراف فيه
 وتثيت المسح مائة جديد **وبيقضه** خروج
 منه الى ما يطهر وترج اوده وده او حضاة من
 لا ترج من قبل وذكر ووده من حج او اذن
 او اذف وكذا لم سقط منه والمخرج والمخرج
 سنان وفي ملاقاته من ميرة او علق او طعاص
 او ما لا من بلغ اصلا ودم غلب على نفاق
 لو غلب الدم او ساواه وكذا علقه مضت عضوا
 ولتثيت من الدم وسأها الفراد ان كبير اخراج منه

بالله ان اذى باله في الصلاة
 هو وجا به الحمار سنة

لا ان غلبه البصاق

في كل سنة من سنة
 في كل سنة من سنة
 في كل سنة من سنة
 في كل سنة من سنة
 في كل سنة من سنة
 في كل سنة من سنة
 في كل سنة من سنة
 في كل سنة من سنة

دم سفع والا لا كبوض وذباب ويجمع متفرق
 التي لا اتحاد السبب وما ليس بحدس ليس ولوم
 بالبح ينظان يجل بها ان موى ستفلة لاله
 كالمه وببارة فاحشه الجا بنين لاسي ذكره
 كالمه خرج مراد فيج لا بوج وان به نقض كالمه
 حتى اصيله تبطنه واسبل الطرف الطام وان
 الداخل لا **وغير الغسل** غسله والغلة
 وبه لاله كاله ويحس على سرة وشارب حاجب
 وجبه وخرج خارج لا غسل ما فيه صح كعين
 وثقت النعم وداخل قلعة ولقي بل اصل بغيرها
 لا طغرة ولو عليا او نركا ولا ينفع ونيم وحبا
 ودرن ودرن ودرن في ظفر مطلقا وما على ظفر

في كل سنة من سنة
 في كل سنة من سنة
 في كل سنة من سنة
 في كل سنة من سنة
 في كل سنة من سنة
 في كل سنة من سنة
 في كل سنة من سنة
 في كل سنة من سنة

احمرنا بقونا مستقيا
 عن طمان بيت في من
 البعل فانا التجهيد
 لا تنفخ عليه عالم
 وبع الناحر من
 كان السفس

الاول
 الاول
 الاول
 الاول
 الاول
 الاول
 الاول
 الاول

وادخل الا ادا طهر
 في كل سنة من سنة
 في كل سنة من سنة
 في كل سنة من سنة
 في كل سنة من سنة
 في كل سنة من سنة
 في كل سنة من سنة
 في كل سنة من سنة

وطعام ينزل سانه ولو خاتمة ضيقا ترعه
 او حركه كقرط ولولم يكن بقية اذنه ثم طافه
 للمانية عند مرون اجراه كسرة والا ادخله
وسنة البده بغل لاله وفرجه وحبته
 ان كان ثم يوصا ثم ينفض باء يا منك لاله
 ثم لا يسر ثم يرايه ثم يتيه منه مع ذلك وصح نقله
 عصوا الى احره لاله في الوضوء وفرض عند من ينقل
 من مقرة الشهوة وان لم يحج بها وابلج خفة ادى
 او قدرها من سطوعها في احد سيني ادى جامع
 مثله عليها الوكيل عيان وان لم يتد ورويه
 منيا او مذبا وان لم تذكر الا خلام لا ان ذكره
 مع اللدة ولم يربلا ولذا المراه اوج حشفة
 ملحقة مخرة ان وجد له وجب والا لا

[illegible]

وبالاصغر من ضعف الانطلاق بخاف
ولا يكره النظر اليه لجب وحايط كادعبه
ومضى لي ضعف ولج وكما به قران والصفه
او اللوح علي الارض عند الثاني وكبره له قرة
توراة وزبور واجمل لا ثنوت وللقار
طاهر الرواه وعلمه الم
لا اكتب شرعيه **باب الميا**

يُرفع الحد شبار مطلق كما يسمونه واوديشون
وابار وفكار وشج مذاب وماز مرم وبما قصد
لشجيه بل كراهه وبار يفعده به بل لامبا
وعصير نبات خلاف ما ينظر من الكرم ينفعه
ومغلوب بطاهر ولجون ما ذكره والامات فيه
غير دعوي كزنبود وعقرب وبق وماي مولد
كسك وسرطان وكذا الومات خارجه والقي فيه
الساقي

لا يجزيه من غيره
 ونحن نرى ما يولد كبط واول
 لا الوغى نكت لا طام جامد كاشان وزعفران
 وفاكهة وورق شجر في الاصح وجماد وقت
 في نجاسة وهو ما يعرج حاريا وان لم يجز بان يلد
 ان لم يجره ويوطم اولون اذرع وبرك كلك
 والمعتبر اكر ابي المتنبه به فيه فان على غنة عدم خلوص
 النجاسة الى اجانب لا خراج ولا لالا ولا يجوز
 بناء زال طبعه بطخ كرق اداستعمل لفره ارفع
 اذا سقط نرضى حدث اذا الفضل عن عضو وان لم يبق وطام
 وبس بطور وكل ما هاب ربع وبعثت طام
 وما لا فلا فلا يطهر جلد حينة وفاره حلا
 وادى وما طهر به طهر نذاه لا لجمه على الاكثر ان
 ما كولي وهل يترط كون الذكاه شرعية قبل ان يسل

قوله وان لم يجره
 لمجدد بعد ان يجره
 كما في العرج والشر
 وفي النجاسة الحارة
 المدة

رتبة
 في
 النجاسة

والاول

في النجاسة
 في النجاسة
 في النجاسة

والاول طهر وان صح الثاني وشعره مشيه وعظم
 وعصها وطامها وفرا وشعره ان وعظمه دم
 سمك وشعره حترين طام وطامه الم واره طافه
 طاهر وليس الكلب نجس الجاني والمسك طاهر
 وكذا نأجته مطلقا على الاصح وكما بول ما لول
 ولا ليشرا جعل **فصل في البير** اذا وقعت
 نجاسة في بير دون عشر في عشرة او مات به حيوان
 دموي واشتخ او تسخ نرج كل ما بها بعد ارجاه
 وان تغدر تغدر ما فيها بوض في ذلك يقول
 وجلي لها بصره في الماء فان اخرج اكيول الطير
 ولا متفسخ فان كاد يترج كله وان كحامة ترج
 وان كحصفور وعشرون بد لو وسطه وما بين
 وحمامه كحماره كحماره ما بين وطاحه وشاه كح

في النجاسة
 في النجاسة
 في النجاسة

ويحكم بختها من وقت وقوع ان علم والا منذ يوم
 وليله ان لم ينتج في حق الوضوء فلا نايام ان انتج
 او لم ينتج ولا يخرج من حمام وعصيفول وتناظر بول
 كبروس ابر وبقا رخص وبعدي ابل غنم وبقيل
 النليل المعفوعة ما يستقله الناظر والكثير عليه
 وعليه لا عماد ويعبر سور يسر سور ادي بطلنا
 سوى حاله نره الحمر وما كول طام الغم طاهر و
 خنير وكطب وبيع بايم وشاور حمر قور شرها وهره
 فوراكل فاره حبس وهرة ودصاحه محلاة
 وسباع طير وسواك نيت مكر وه ومار وغل
 مستوك في طهور رينه لا في طهارته ينو صابه
 به ويتيمم ان فقد ما وصح نديم اها شتا
 ويتيمم التيمم على بند التمر على المذهب وحكمه
 عسرق كسول **باب التيمم**

قالوا في كتابه بنسب

منقصر صعيد مطهر واستعماله لصفة مخصوصه
 لا فاما القربة من عجز عن استعمال الماء الباردة بيبلا
 او مرض او برد او خوف عدو او عطش او عدم
 اليد تيمم مستوعنا وجهه ويد به مع مرتفعه
 اي ييممنا مستوعنا من فوقه بيبلا
 بصرين ولو حبثا او حاديا او لغيره بيبلا
 من حبس الارض وان لم يكن عليه متع مطلقا فلا
 منقطع ومتردد وكلم للغالب لو اختلط تراب
 وجاز قبل الوقت ولا كثر من فرض وغيره وحوق
 صلاه جناره او عيده ولو بنا ملا فرق بين لو بنا
 او لا لا نفوت جمعه ووقت وبحب طله علوه ان ظن
 قربه والالا وشرط له نيت عباده منقوصه
 لا يجمع بدون طهارته فلفي تيمم كافر لا وصوه
 وندب له راجبه اخر الوقت صلى ونسلى الماي

منقصر صعيد مطهر واستعماله لصفة مخصوصه
 لا فاما القربة من عجز عن استعمال الماء الباردة بيبلا
 او مرض او برد او خوف عدو او عطش او عدم
 اليد تيمم مستوعنا وجهه ويد به مع مرتفعه
 اي ييممنا مستوعنا من فوقه بيبلا
 بصرين ولو حبثا او حاديا او لغيره بيبلا
 من حبس الارض وان لم يكن عليه متع مطلقا فلا
 منقطع ومتردد وكلم للغالب لو اختلط تراب
 وجاز قبل الوقت ولا كثر من فرض وغيره وحوق
 صلاه جناره او عيده ولو بنا ملا فرق بين لو بنا
 او لا لا نفوت جمعه ووقت وبحب طله علوه ان ظن
 قربه والالا وشرط له نيت عباده منقوصه
 لا يجمع بدون طهارته فلفي تيمم كافر لا وصوه
 وندب له راجبه اخر الوقت صلى ونسلى الماي

اي يجوز التيمم بالشع مطلقا
 مع دان كان عاجزا عن
 التراب صلا فالاي وسف

نبي
 تراب غير

رجليه لا اعادة عليه ويطلب من يومه وان ينفه
 يقيم وان لم يعطه الا ينفه مثله وله ذلك لا يقيم
 وقبل طلبة لا يقيم على الظاهر والمحور فالتطهر
 بوجهاً ولا لا يتبب يفتي واليه صح رجوعه
 متطوع البدن والرجلين اذا كالي بوجهه
 جراحة يصل بغير طهارة ولا يمسح على الاصح
 وناقضه ناقص **الاول** وقد روي عن ابي جابر كافي لعله
 فضل عن حاجته ولنا كل ما ينفع وجوده التيمم
 اذا وجد وجوبه التيمم وما لا فلا وموثرنا حتى
 على ما ذكره كسب يقايم لوالته بوجهاً وبكسب
 ولا يجمع بينهما وان استويا غسل الصحيح ومسح الباقى
 ولو احوط منه وضع راسه لا يتطبع مسحه
 سقط فرض مسحه **كتاب المسح على الخفين**

لا الردة
 لا الردة

شرط

شرط مسحه كونه سائرا القدم مع اللوح
 وكونه مسفولا بالرجل وكونه مما يمكن من اليمسح به
 وهو جائز لانه مشهور بمحدث لا لجنب
 خطوطا باصابع مفرجة بيد ان اصابع رجله
 الى الساق على ظاهر خفيه او جرمه وتبينه وحر
 الخفين او المغليان او المجلدين مرة ولو امواه
 ملبوس على طهر تام عند الحدث يوما ولبسه
 لم يقيم **ولما ذكرنا ان وقت الحدث لا على**
 وقت السجدة ويرفع وتغافين وفرضه قد لا
 ثلاث اصابع اليد واكثر من الكبير ولو
 قدر ثلاث اصابع القدم لا اصابعه
 ويجمع اخرون في خف لانهما وان قل حرق يجمع
 لينتفع ما يد كل فيه المسألة لا ماد وبه

وروى امام والها
 لمسافر ص

كلا فجاسة ولكاف واعلام ثوب من حرير
ولخلف في خروج ادي اصحبه وناقضه ناقص
وترجع نصف وضوء ان لم تحتد هاب رطله
من برد وبعد هاعل رطله لا غير وخروج اكثر
ترجع وينتقض بغير اكثر الرطل فيه ويقتل لا ولو
الاظهر من سقيم فساقر قبل تمام يوم ولبيلة
من سقم الاثا ولو اقام مسافر بعد من سقيم ترجع
والا اتمها وحكم سقم حيرة وخرقة ترجه وضوح
نصفه ونحو ذلك كعسل المنعها فلا يتوقت
ويجمع معه ويجوز ولو شدت بلا وضوء
ويترك ان يضرب الا لا ولو مس وطبا لجرع
الموضع فان تد ر عليه فلا سقم وبيح منقصد
وحكم على كل عصابة ان يضربها انكس طفره

جفلا

يجعل عليه دوا او وضع على شقوق رطله اجري لالا
ويطوله سقوطها عن بر نايان في الصلاة منها انها
ولذا اكلم لو برا مومنها ولم تسقط والرجل
والمرأة والمحدث في المصح عليها وعلى ثوابها
سواء ولا يشرط استيعاب وتكسر لالا
فبكتفي مسح اكثرها **باب الحيض**
يودم من رحم لا لولا دة اقله ثلاثة ايام
لبا لها واكثره عشرة فالماض والمايد وما تراه
حامل استحاضة واهل العلم حجة عشرة يوما ولا
لا كرهه الا عند نصب عادة اذا استمر الدم
وما تراه في مدته سوى بياض خالص ولو طهر
محتللا يراها حبض لمنع صلاة وضوء ونقصه
لزمه وما دنها ودخل مسجل والطواف وقربا

ولجب
وكذا لا يشرط فيه

ما تحت ازال وقرارة تران وسمه الا لغلاف
ولذا جعله ولا بأس بقراه ادعيه ومسه وحملها
وذكر اسم الله سبحانه وتعالى واكل وشرب بعد
مضمضه وغسل يديه ولا يكره مس قران بالكم
وكل وطها اذا انتفع حبها لا كثره وان لا قله
حتى تغسل او يفي عليها من تسبغ الغسل والتحرية
ويكره مسه وقيل لا وعليه المولى وذم
استحاضة كرماف دايم لا يمنع صوما وصلاة
وجماعا والناس دم مخرج عقب ولد ولا حلا
واكره اربعون يوما والزايدة استحاضة
والنفس لام توام من الاول والعد من الآخر
وفاقا وسقط طر بعض خلقه كيد او رجل ولد
نصبر به افسا والامام ولد ونحت به

وشنقي

ويعني المولى

ولا يجد ايا من يدر بل لو ان تبلغ من السن ما كبر
مثلها فبما راته بعد الا نقطاع حيز وتيل
كله بحسب سنه وعليه المولى تسييرا وماراته
بعون فليس يحض في ظاهر المذهب وصاحب
من يمس بول او استطلاق رطن او انذلات
تريح ان استوعب عدوه تمام وقت صلاة
ولو حكما وهذا شرط الابتداء في البقا كفي
وجوده في جزم الوقت وفي الزوال
استيعاب الا نقطاع حقيقة وكله الوضوء
اذا فرض تم فيصلي به فمضا ونفلا فاذا خرج
الوقت بطل وان سال على فوبه لا يغلبه كل
لو غسله نجس قبل النزاع منها ولا فلا
وانما ينبغي لها رنة في الوقت اذا لم يطر عليه ص

احراما اذا طهر افلاما **النجاس**
 نجو زرع نجاسة حقيقة عن محاربا بار ولو تملا
 وبكل ما ينج طاهر قال كحل وما ورد خلاف
 كحلان ويظهر خض نجس في جرم بذك
 والا بنجس وصقيل كمرأة عسيه نول به
 اثرها وارض بسمها وذهايا اثر كعلاه
 لا لنهم وطم اجر مغر وش وخس وشجر وكلا
 قايين في ارض كذلك ونسب بس بفر
 ان طهر راس خشفه والا بنجس بلا فرق بين
 رميم وثوب وبدن على الطاهر وزيت نجس
 كجمله صابونا كطين نجس في ثوب منه كونه بعد
 في النار وعفي قدر درهم ولو مقل في كسيف
 وعرض معر الكف في رقيق من غلظه كعدوه

في نجاسة
 في نجاسة
 في نجاسة

وورد

وبول غير مأكول ولو من صغير لم يطهر
 ودم وغر وخر ووطح وروث وخن ولو
 من غليظ وخفيفه جملته كخفيفه عا وعفي رث
 من محفلة كبول مسكول وخر وطير غير مأكول
 ودم سمك ولعاب بعل وحمار وبول انس كرس
 وبيا وارد على نجس كلب لا رماد قد لا
 ودم كان حمارا وغسل طرف ثوب اصاب نجاسة
 محلا عنه ونسب مطهر له وان يغتر كمالو بال حمر
 على حنطة تد وسها تقسم او غسل بعضه بظهر
 الباقي وكذا يطهر كل مرسة بقلها ولا يضر بقا
 لازم وغيرها بقله فن غاسل طهارة كلبها
 وقد رجع وعمر ثلاثا فما سجع وبثلاث
 في غيره **فصل** الاستنجاء واركاء

في نجاسة
 في نجاسة
 في نجاسة

مستحي ومستحي - وخارج ومخرج ^{مخرج}
 وليس العدد مسنون فيه والعمل بعده بلا
 عوزه سنة وجب ان جاز المخرج بحسب العبرة
 المذرا للمانع ^{وامر} موضع الاستحجار ذكره بعظيم
 وطعام وردت وحر وخرف ومحرم كحره ^{سباح}
 وعين ونجم وزطاح وعلف حيوان ولو فعل اجزاه ^{عاطية}
 فأكره استقبال قبله واستدبارها لبول أو
 ولو في بنية فان حبس استقبالها ثم ذكره آخر
 ان ملكه والا فلا يمين وكذا يكره للمرأة اسكاف صغير
 لبول وعاطية نحو التله واستقبال شمس ومثلها
 ويول وعاطية في ساد لو جارتيا وعلى طرف ^{سدر}
 او بئر او حوض او عين او تحت شجرة تفرق او في دمع
 او ظل ^{وداب} وجنب مسجد ومصل عبيد وفي مقابر وان

وعلى السرك
 في الاستحجار
 في الاستحجار

وفي طريق ومهبط وحجر فارة او حية
 او ملأ وثقب وان يبول قايما او مضطجعا
 او متجرا من ثوبه بلا عذر او في موضع وصا
 او غيبيل فيه **فان الصلاة**
 في موضع عيني كل كلف وان وجب بان غيبيلها
 بيد لا خشية ولا فزع جادها وتار كها مجابه
 حبس حتى يصلي وحكم بالاسلام فاعلمها مع جماعة
 وهي عبادة بدنية كحفة ولا ينأيه فيها اصلا
 سبها جزا اول اصل به الادا والا لما تنقل
 والا فلجزا الاجبر وبعد خروجه لبياق
 الى جلته وقت الفجر من طلوع الفجر الثاني ليل
 طلوع ذكاء وقت الظهر من زواله الى طلوع
 الظل عليه سوي في زوال وقت العصر

او من غير سبالة يدك والمحدث ان السبالة لسان
 لما صنع وقد يجوز من طهره في مكانه
 الصا فهو ماض ومعه كمال
 كسار الله

الى العروب ووقت المغرب منه الى غروب الشفق
 وهو الحرق ووقت العشا والوتر منه الى الصبح
 ولا يقدم على الوتر لوجوب التيمم وفاقدا
 وقتها ^{في الوتر} كلف بها وقيل لا والمستحب ان يستل
 باسفار ويحتم به الاطعام لمزدلفة وناجيات
 في صيف مطلقا ومعه كذا راصلا واجبا
 وعمره ما يتغير ^{دكا} وقتا الى ثلث الليل فان اخرجها
 الى ما زاد على النصف والعصر الى وقت اصفرار
 والمغرب الى اقبال النجوم كرهت ^{صلى الله عليه وسلم} والوتر
 الى اخر الليل لوانت بالانبياء وتجييل ظهر شتاء
 وعمره عشايوم غيم ومغرب مطلقا واخرها
 فيه ذكره صلاة ^{لغيره} صلاة جازة وسنن ثلاثة
 مع شروق واستوا وغروب الاعم يوم

العشا

وسنن ثقل شروع فيها لا الفرض وسنن تارده
 وصلاة جازة نلت في كامل وحضر قبل
 وجاز تطوع بداهه فيها وتذرا داهه فيها
 وقضا تطوع بداهه فيها فافد ذكره نفل
 وكان واجبا لغيره ^{كلما} فتمت ودر لغني طواف
 والذي شيع منه بعد صلاة فجر وعمر لا قضا
 فاته وسجد تارده وصلاة جازة
 وكذا بعد طلوع فجر سوى سنته وقيل مغرب
 وعند خروج امام الخطبة خلافا بينه وكذا
 كره تطوع عند اقامه صلاة مكتوبة الا سنة فجر
 ان لم يحضر ثوب حائرها وقيل صلاة العبد من
 وبعد لها المسجل وبين صلاة في الجمع بعرفة
 ومزدلفة وعند مداغمة الاحساء وقت

وضع ادا

وضع

وضع

حضور طعاع ربات الله فيه وما يشغل به
 عن انفعالها وكل نحوها ولا جمع من صيني
 في وقت بعد فان جمع فسد لو قدم وحرم
 لو عكس وان صح الا لخاص يعرفه ومزدلفه
باب الاذان **ب** مواعله مخصوص على
 مخصوص بالفاظ لذلك سببه ابتداء اذان حر
 وبقا دخول الوقت وهو سنة موكدة للمصلحة
 لا غير فاقبعا اذان وقع قبله بتدريج تكبير
 في استدراكه ولا ترجيع ولا حن فيه ويرسل
 فيه ويكسر سادسا اياها بصلاته وتلاوح
 ويستدبر في المنان وينقل بعد فلا يخالف
 الصلاة خير من النوم مرتين وكل صبيحة
 في اذنيه والاقامة كالاذان لكن هي انقل

في صورته

ولا يوضع اصبعه في اذنيه ويحذر فيها
 ويريد قد تلت الصلاة بعد فلا حفا
 مرتين ويستقبل القبلة بهما ولا تكلم بهما
 ويثوب فكلس بينهما الا في مغرب ويؤذن
 ويقيم لغايته وكذا لا اول فوات وخير
 للباقي ولا ينس فيهما تصليته الا اذا
 ولا فيما تنقض الفوات في مسجد ويكره
 وضارها فيه ولا يقدم على رتبة وبعث
 فيه لو فعل كالاقامة ويجوز اذان صبي
 وعبد وولد زنا واعماله واعماله ويكره
 اذان جنين واقامة واقامة محدث
 لا اذانه وامرأة وناسق وقاعد ^{كبر}
 الا اذا اذن لنفسه قاعدا وبعث اذان ^{جب}

الاقامته فلما اذ ان اسواه ومحنون ومثوبه
 وسكران وجبى لا يعقل وكره ترك المسح
 ولذا تركها كله في مصل في بيته نصير
 او في مسجد بعد صلاه جماعة فيه اقام عشرين
 بعينه لا يكره مطلقا ويجب مع الاذان
 بان يقول كفا لئلا في الخيلتين والحدالة
 خير من النوم ولو كان في المسجد حين سمعه
 ليس عليه الا جابه ولو كان خارجا جاز ان ينادي
 ولو اجاب باللسان لانه لا يكون مجابا
 على ان الاجابه المطلوبة بغيره لا بل
 وتقطع قراءه القرآن لو لم تله ويجب ولو سجدا
 ويجب الاقامه كالاذان وقيل لا واسلام
باب **تفريق طاهر** **لهي طاهره**

من صدق وحبب وتوبه ومكانه من الثاني
 وعادتم سائر يعل قاعدا موبيا بر كوع
 وسجود وهو افضل من صلاته قايما بر كوع
 وسجود ولو ابيع له ثوب تشبه قد رتبه
 ولو وجد ما كلكه حبس او قتل من ربه طاهر
 من صلاته فبه ولو ربه طاهر اصل
 ليه حتما ولو قعدت ثوب استر بذكرها مع ربع
 راسها بحسرتها ولو اقل من ربع الراس لا
 ولو وجد ما يستره لبعض العورة وحسنته
 ويستر السيل والدبر فان وطئ ما يسترهما
 ستر الدبر واذا لم يجد ما يستر به كحاشية
 معها ولا اعاده عليه دستر عورته وهي للصل
 ما تحت سترته الى تحت كعبته وما يدعون منه

مونة من لامة مع ظهرها وبطنها وجنبها
 والحرة جميع بدنها خلا الوجه والكفين
 والذريبي فتنع من كشف الوجه بال حال
 للفتنة ولا يجوز النظر اليه بشهوة كوجه
 أمرد ومنع كشف ربع عضو من غليظة أو
 والعليظة قبل دبر وما حوالها والخفيفة
 ما عدا ذلك الشوط من غيرها غير لا على
 والكسبه وما لا رادة لا العلم والمعتد
 فيها عمل القرب اللازم للارادة وهو العلم
 بدهة أي صلاة يصلي والتلفظ بها بحسب
 وقيل منه كجاءت فتنها على التكبيرة ما لم
 قاطعها من غير لا يبق الصلاة ولا غيره
 مما حو عنها وكفى مطلق منه لسه ونفل وروح
 ولا بد من الغيبى لفرص وواجب لا عذر

ويؤى

وسوى المتدنى المتأبىة ولو يؤى في الوقت
 جاز لا في جميعه الا اذا كان عند انقضاء الوقت
 ولو يؤى ظهر الوقت مع بقائه جاز ولو مع عده
 وهو لا يعيله لا ومصلح اجناره سوى الصلاة
 والدعالميت وان استنبه الميت لقول نويت
 اصل مع الامام الصلاة على من يصل عليه
 والامام يؤى صلواته في كل حال امامه
 اذا اقام رجلا وان اقامت فان اشد به
 محاذرة لرجل في غير صلاة جازة فلا بد
 من منه امامتها وان لم تقدر محاذرة اختلفت
 وبه استفعال القلة ليت لسط واستقبال
 القبلة فالملكى فترصه اصابه عينها وغيره اضا
 جهتها والمعدة العرصه لا البناء قبله القاء

ويؤى امامه
 على الاقدام

كنته تعين الامام
 في صلاة الفدا

حجة قدرته ويحكي عاجز عن تقوى القبله
 فان ظهر خطأ ولم يعد وان علم في صلاته
 او تحول رآه استدار وبني صلى جماعه عند
 استباه القبله بالبحري وبنين اهلهم صلبوا
 لاجهات مختلفه فمن يفتن بحالها ما به
 في الحجه حاله الا اذا لم تحو صلاته ولم يعلم
 ذلك بصلاته صححته **باب صفات الصلاة**

وإن شئت على محرم الخبز والاصابع

من فرائضها المحرمه وهي شرط ومنها
 البناء في فرض لقادر على ومنها القرا
 لقادر عليها ومنها الركوع ومنها السجود
 ومنها التعود الاخير قدر الشهد ومنها
 الخرج لصنعه وشرط في ادائها الاحتياط
 فان اتى بها تاما لا يعتد به ولها واجبات
 اي بالقرآن المذكور في فوائدها

و

وهي قراه فاتحه الكتاب وضم سور في الاذان
 من الفرض وفي جميع ركعات النفل والوتر
 وتعيين القراه في الاذان والاقامه الفاتحه
 على السور ورواها ترتيبا يكره في كل
 ركعة كالسجود وتعدل الاركان والوقوف
 الاول والشهدان ولفظ السلام وقوت
 الوتر وتكبيرات العبد من الجهر والاسوار
 فيما جهر وير وسننها رفع اليد من دسر
 الاصابع وان لا يطا راسه عند التكبير
 وجهه الا ما مر بالكبير والناد والمقود
 والتمسك والنامن سرا ووضع يمينه على
 يار تحت السرة وتكبير الركوع والسبح
 فيه ثلاثا وادرك يمينه بده وتخرج اصبع

وتكبر الحجة وكذا الدرع منه وتكبره النسيج
 فيه ثلاثا ووضع يده وركبته وانه اش
 رجله اليسرى والجلب والصلاه على النبي صلى
 الله عليه وسلم والدعاء ولها اداء
 نظره الى موضع سجوده حاله تمامه والى طرفه
 حاله ركوعه والى ارنقه حاله سجوده والى حجب
 حاله تقوده والى منكبيه اليمنى واليسرى عند التسليم
 الاول والثاني وامساك منه عند السداب
 فان لم يتدر غطاءه من اوكه واخراج كفيه
 من كفيه عند التكبير ورفع السعال ما استطاع
 والقيام حين قيل حي على الخلاص ان كان الامام
 بقرب الحجاب ولا معروف كل صف منتهى الله الامام
 على الاظهر وشروع الامام مد قيل قدما الصلاه

بفضل

بفضل فضله واذا اراد السجود فيها
 كبر الاضاح بالحدف قائما ويصير شارعا بالنبيه
 عند التكبير لا به ولا يلزم العاجز عن النطق تحريك
 لسانه ورفع يده مما سبأ باها مية تحت اذنيه
 والموازة ورفع هذا التكبيرها ومع سرور وسبح
 وتقبل وسببركم العظم كالموتج بغير عريه
 او امن اولي او سلم او سمي عند ذبح او قراها
 عاجزا ان اذن بها على الاصح وتصح بالام
 اعتزلي او ذكرها عند الذبح لم تجز عكاف الله
 ووضع عنقه على يساره تحت سترته اذ ارادها
 فخصره وابها منه كاذع من التكبير وهو قائم
 له قرار فيه ذكر سن نبض حاله السنان في
 السجود تكبيرات الجنان لا في قيام مختل

من رُفِعَ وسجد وفوم وبين كبرات العبد
 وقرا سجد اللهم مقصرا عليه الا اذا كان سبوتا
 ولما به كبر بالقراءة فلما بان في وقود سدا
 لقراءه نيا في الموقوف عند قيامه لصلواته
 لا المقندي ووضو عن كبرات العبد وسمى سرا
 في كل ركعة لا ياتي الفاتحة والسورة مطلقا
 وبنيانه من القرآن اترت الفضل من سور القرآن
 ولست من الفاتحة ولا من كل سورة ولم تجز
 الصلاة ٤ ولم يكفر حاصدا لشيء فيها وقرا
 المعلى الامام والمفرد فاتحة وسورة او ثلث
 ايات وامن الامام سرا كما هو ثم يكرر الركوع
 ويضع يده على ركبته ويخرج اصابعه وسط
 ظمره غير رافع ولا منكسر راسه وينبج

كلاشا

كلاشا ولو رفع امام راسه قبل ان يتم الماتوم كانت
 وجب متابعته خلاف سلا به قبل امام المقندي
 التثني ثم يرفع راسه مرة كوعه مستمعا وينبج
 الامام ربا الحمد الموم ويحج بينها لو منفردة
 ويقوم مستوتا ثم يكرر ويسجل وامعا ركبته
 ثم يديه ثم وجهه بالكنه والحاسي عرض
 ويسجل الف وجهه ويكره انصاف على امرها
 كما يكره يكون عمامته وان صح لشرط كونه على حبه
 او بعضها اما اذا كان على راسه فتخط كلا وسجد
 عليه بقصر لا ولو سجد على كفه او فاضل ثوبه
 صح لو كان للمكان طاهر او كره ان لم يكن ثوبه
 او حصاه والا لا ولو سجد للمزحام على ظهره
 صلا به جاز وان لم يصلها لا ولو كان برصه

ارفع من موضع العذات مقدار البتس منقوش
جاء وان اكثر لا ونظر عضديه وباطن يظنه
عن خذله وليتقبل باطراف اصابع رجليه
العتله ويكره ان لم يفعل ويسج فيه ثلاثا
والمرأة تتخفف وتلزي بطنها بغيرها ثم يرفع
راسه مكبرا وتلفق فيه اذني ما ينطق عليه
اسم الرفع وحسب من السجد من طمنا وليس
بينهما ذكر سنون وكذا بعد رفعه من الركوع
على المذهب ويكره ويسجد طمنا ويكره
للمنوس بلا اعتماد وتقود والركعة الثانية
كالاولى غير انه لا ياتي بطنه وتقود فيها
ولا يسجد رفع يديه الا في نكته الشاح
دقوت وعبدني واستلام والصفا والمرو

وعرفات والحجرات والرفع هكذا ادبته
في الثالثة الاول وفي الاستلام وكذا
يرفع خذانه كيبه ويجعل باطنها نحو الكعبه
وعند الصفا والمروة وعرفان برعها
كالرعا ينبط برعها نحو السجدة بعد نراعه من
الركعة الثانية بفرش رجله اليسرى ويجلس
عليها وينصب رجله اليمنى وبوجه اصابعه
نحو القبلة ويضع يمينه على فخذه اليمنى
ويشاهد على فخذه اليسرى ويسيطر اصابعه
حاجلا اطرافها عند ركبته ولا يشترط
عند الهادة وعليه الفتوي وتقرا تشهد
ان يسعوا رضي الله عنه ويقصد بالفاظ الشهد
الان شانه لا الاجار ولا نريد على الشهد

في النسخ الاولى فان زاد عايد اكره اوسا
 وجعل له سجن السهو اذا قال اللهم صل على محمد
 علي المذهب والكتب فيها بعد الاولين بالتحفة
 وهو محجرب من نراه توسيع تأ علي المذهب
 ويعمل في العقود الثاني كالأول ولشهد
 وصلى على النبي محمد وآله وصلى في مرة واحدة
 في العمر واختلف في وجوبها كلما ذكر والمثالث
 نكران كلما ذكر ودعا بالادعاء المذكور في
 القرآن والسنة لا يثبت كلام الله ثم يعلم
 عن عينية ويبصر مع الامام كالتحريم
 تأييد السلام عليكم ورحمة الله وبركاته
 وسجل الثاني اخفص الاول ديني السلام
 على محمد وآله والمخطوطة فيها ونزول السلام
 على

والله اعلم

علي امامه في السليمة الاولى ان كان فيها والا نفع
 الثانية ونوله فيها لو محاذيا وسوى المفرد
 المخطوطة فقط فصل ل تجهد
 الامام في الجهر واولي العاشق اذا وقضا
 ومعه وعد من وتراجع ووتر بعد لها
 وتجهد المفرد في الجهر ان ادى وكما ان حتمنا
 ان قضى على الاصح لتسفل بالهزار والجهر اساع غيره
 والمخافة اسماع نفسه ويجري ذلك في كل شئ
 منطبق كتمه على ذمحه ووجوب سجدة تلاوة
 وعناق وطلاق واستثناء ولو ترك سون
 اولى العاشق اقراها وجوبها مع الفاتحة جهرا
 في الاحرام ولو ترك الفاتحة لا وفرض القراء
 اية على المذهب وحفظها فرض عين وحفظ

القرآن فرض كفايه وبين في السفر مطلقا النسخ
وأي سورة شتأ وفي الحضر طوال المنصل
في النحر والظهور وأداسه في العمر والعشا
وقصان في المغرب ونظا له أول الفجر على
ثابتها فقط وأطاله الثانية على ألا ولي كره
إجماعا إن بدلات إيات وإن بأقل لا ولا تعين
شيء من القرآن لصلاه على طريق الفرض وكراهة البغية
والنوم لا يقرأ مطلقا فإن قرأ كرهه تحريما
لا يجمع وينصب وإن قرأ الإمام أي ترغيب
أو ترهيب ولذا الخطبة وإن جلي أقطب على الله
عليه السلام إلا إذا قرأ صلوا عليه فصلى المسمع سرا
والبعيد والقرينين **باب الامامة**
في فضل مراتب الأئمة وأجماعه من موطن الرجال

٢٢
وأقلها اثنا و قبل واجبه وعليه العامة فتش
أوجب على الرجال العقل البالغين **الاجراء**
النادرين على الصلاة بالطاعة من غير حرج فلا
على رخص ومقتد وزمن ومقتوع بدور رجل
مرحلاف ومكسح وشيخ كبير عاجز وأعمى
ولا على من حال يده وبطنها مطر وطين وسرد
وعلمه كذلك **والأحق** بالامامة **الأعلم** بالحكام
ثم الأحسن لا وه للقرآن ثم الأورع ثم الأكابر
ثم الأحسن خلقا ثم الأحسن وجهات ثم الأسرف
ثم الأثمن الأصف ثوبا فإن استوا واسترح
أول خيار إلى العوم وصاحبات أو إلى أهله
من غير إلا أن يكون مع سلطان أو قاض
فيقدم عليه والمستقر والمنجرح أخى من المال

فلو لم يؤمروا بهم لكان هون ان ذلك لفاد فيه
اولا انهم اخوان لا طامه منه كره وان يواحق لا
وسكره امامه عبد واعوانه وفاسق واعشى
الا ان يكون اعلم القوم ومندع لا يكفرها وان كره
الاقتداء به اصلا ولذا نأو جماعة في عرسها
فان فعلت نصف الامام بحسن كالمراة ويكره
حضوره في جماعة مطلقا على المذهب كما يكره
امامه الرجل لعن في بيت ليس من رجل غيره ولا
منه اور وخبه او امته اما اذا كان معهن واحد منكم
او امرن في المسجد لا وثق الواط كاذبا ليمان
فلو وثق عن يمينه كره وكذا خلفه على الاصح
والزائد ليقف خلفه ويصف الرجال ثم الصبيان
ثم الحناني ثم النساء واذا احادته امراه حشمة

ولا حائل بينهما في صلاه مطلقه تركته
مخرطة وآدا وانحدرت الجمعه من ذلك صلاته
ان نوى امامتها ولا تسدت صلاتها ومحاذا
الامر بالصحيح لانفسها على المذهب لا يصح
اقتداء رجل بامرأه او صبي مطلقا ومخوف
او مستقطع في غير حاله افاقته او مكان وظاهر
معذوره ان قارن الوضوء لحدث او طرا عليه
وصح لو توضا على الاغتطاع وميل لذلك
وحا قضايه من القرآن بغير طاف لها ومستور
بعار وقا ر على ركوع وسجود بعاج عنها
ومعترض تنقل ونادى بناذرا الا اذا نذر
اصدها عين منذور الاخر ولمعترض اخر
ونادى كلف ولاحق ومبوق بثلها

الصفوف لو في الصحرا ومالم يخرج من المسجد
 لو كان يصلي به واستيفافا ففضل ويتبع
 الجنون او صحت محمدا واحتمل ام او عمتا
 او قهقهه وكذا بسحلف اذا حم عن فراه
 لجل قدر المفروض لا لوني القواء اصل
 او اصابه بول كثير او تشفعورته في الاستنجاء
 اذا لم يضطر له او قرا في حالي الذهاب الرجوع
 او طلب الماء بالاناء او شراه بالمعاطاة
 او ملكه قد راد اركن بعد سبق الحدث وادخل
 له البناء وضاع على ما مضى ويتم صلاته
 ثم اولى يعود الى مكانه ان فرج حليفته
 كنفره والاعاد الى مكانه كالمعدى اذا اقبلت
 واذا انقضى عملها يتأديها بعد طهارة قد السفل

مقت

تمت ولو بلا صنعة بعد بطلت كما ينقل
 بعد التمسيم على الماء ومضى من سحره ان ورد
 ما على الاصح وتعلم امي انه ولو كان مسددا
 تغارك على ما عليه الاكثر وجود الغاري سائر
 وترج الماسح حفة على يده وقدره بويك
 على الاركان ونذكر فانيه عليه او على امامه
 وهو صاحب ترتيب وتقديم الغاري اينما
 مطلقا وقيل لا ساء لكان بعد التشهد
 بالاجماع وهو الاصح وطلع الشمس في الفجر
 ودخل وقت العصر في الحجة وزوال عذر
 المعذور وسقوط جبر عن بر ولا سفل الصلاة
 في هذه المواضع نفلا اذا طهت الا فما اذا
 نذكر فانه او طلعت الشمس وخرج وقت الظاهر

ولا يستخلفه الا امام مسبقا صحيح فلو اتم صلاة
الامام ثم اتي بما ينالها فقد صلاته دون التيمم
المدركين وكذا تفدية صلاة من حاله كماله
وكذا صلاة الامام المحدث ان لم يبرح وان نزل
وتفدية صلاة مسبقا لم يقم امامه وحده
العهدة بقوله قد راى التشهد ولو تكلم او خرج
مسجدا لا خلافا للمدرك ولو لا خفا في تسليمة
صلاته تفخيخا ان ولو احدثت الا في ركوعه
او سجده فموصا ونبأ واعادها ما لم يرجع را
منها مريد الله اذا اعاذ ارفع مريد الله اذا
ركن فلا ولو نذر في ركوعه او سجده مسجدا
يجلها اعادها مذبا ولو اتم واحد فاحد
الامام تعيين المأموم للامام لو صلح لهما بل

والاستدق صلاة المنددي دون الامام على الاصح
بعدا اذا لم يستخلفه فاستخلفه فصله الامام
والمتخلف باطله ولو اتم رجلا فاحدنا وخرجا
من المسجد صلاة الامام في صلاته
وتسديت صلاة المنددي اضه دعا في يكت
الى انقطاعه ثم يتوضا ويصلي والله اعلم
باب ما يفيد الصلاة وما يكره فيها يفيدها
التكلم عمدا وسهوه قبل تعويذ قد السجدة
بيان الا السلام ساهيا للخروج من الصلاة
قبل اتمامها على طين الحكماء بخلاف السلام على ان
فانه يفيدها ولو ساهيا ورد السلام بلسانه
والتمسح ببله عذرا وغرض صحيح والدعاء بالشيء
كلاما والامان والياؤه والساقية

والبكا بصوت لا وجع او مصيبة لا لذكر
 الحنة او النار وتنبط طي برجل الله
 ولو من العاطس ليه لا وجواب خبر
 بالاسترخاع على الصلح المشهور ولنا كل ما
 قصد به الجواب او لكتاب كما هي ضد الكمال
 بقوه كما طما لم يسمه ذلك ونحوه على عاراه
 خلاف فتحه على امامه مطلقا ولو جرى
 على انه نعم ان كان يقباده في كل ما
 تفسد والا لا واكلمه وشبهه مطلقا اذا
 كان من اسما مأكول فاقبله وانتقاله
 من صلاه الى غيرها وقراءة من مصحف مطلقا
 وكل عمل كثر لا تشك الناطق انه ليس فيها
 فلا تفسد برفع يديه في تكرار الزوايد

على المذهب وسجوده على جنس وادار كل وكله
 مع كشف عورة او جاسه عند الثاني وصلا
 على يصل بغير حب البطانة وتحول صدره
 عن القبلة بغير عذر ولا لغتها بطريق الى
 متوب وفهمه ومردود ما في الصلح او المحل
 موضع سجوده او من يديه في سجل صغير مطلقا
 او اسفل من الركبان امام المصل لو كان يصل
 عليها بشرط محاذاه اعضاء المار اعضاه وكذا
 سطح ورمود كل مرتفع وان اتم المارة ذلك
 ويغور الامام في الصلح اسفله بقدر ذراع
 وغلط اصبح بقربه على احد حاجبيه ولا
 يرفع الوضوء ولا الخط ويدفعه يسبح او اسان في
 لاها وكيف ستر الامام ولو عدم المردود

في كل ما ذكره

جاذبه كذا وكذا كره بدل ثوب وكفه وعبته
 بحبله وصلاته في ثياب بدله ومهنة
 واخذه هم في ثوب لم ينفعه عن القراه وصلاته
 حاسر راسه الكاسل لا للندل وصلاته
 مع مدافعه الا خبثه اذ الريح وعفص شعره
 وتلب الخصال لا لحيه موه وترفعه الاصابع
 والحكم والالتفات بوجهه او لعضه وقيل
 تعد بئس له والمقعد لا واقعه دائر اس
 درليه وصلاته الى وجهه ان واستفاته
 وجهه المصنوع ورد السلام بيده والربع لم يعد
 والساوب وتغيب عينه وتنام الحمام في
 الحراب لا سمحه فيه مطلقا وانوار الاما
 على الدكان وعكسه عند عدم عدل ولبس

نور

ثوب به غاشل وان كانت في يد او عي خاتمه
 لا وان يكون فوق راسه او بين يديه او خلفه
 لثقال واخلفه فما اذا كان طفله ولو كان
 تحت ثوبه او كان متصغره او مقطوعه لراسه
 او الوجه لا وعد الا في السور والنجس
 باليد في الصلاة مطلقا لا قبل حيه او عمر
 مطلقا وصلاته لا ظهر فاعد سجدته والى
 او سجد مطلقا او شمع او سراج في عجل
 لبساط فيه كما قيل ان لم يسجد عليها وبكره
 استقبال القبلة بالنجس في الحلال وكذا
 استبدال بارها كما كره امساك صبي بحملها
 بعد رسله في نوم وغبره ابرها او اى صفا
 او في الكتب الشرعية الا ان يكون على موضع

والاظهر ان كراهه

مرتفع عن المحاذاه وغلقت باب المسجد
والوطى نومه والبول والنحوط والحجاده
طرقا بغير عذر وادخال نجاسة فيه فلا يجوز
الاستصحاب بدنه من حبس فيه ولا البول
فيه ولو في انا لا نوق بين فيه مسجد ^{المتكبد}
لصلاته جنازه او عيد مسجد في صحوار
الامتدالا في غير محل الحنط دخوله وخا
ولا ما ينقبه خلا محرابه نجس وما ذهب
نماله لا من مال الوقف فلو فعل متولى ضمن
باب الوتر والنوافل موطن فرض عملا
وواجب اعتقاد اوسنه بوقت الفجر جاز
ونذكر في الفرض منه له لعلسه وهو
ثلاث ركعات تسلمه ويتروا في كل ركعة سنة

فان

فاحته وسون وكبر قبل ركوع ثالثا رافعا
بدنه وقتب فيه خافتا على الاصح مطلقا
وصح الامتدافيه شافع لم يسجد سلام على
الاصح ونوى الوتر لا الوتر الواجب كما في
العديد وباتي المايوم شئت الوتر لا الفجر
بل يقف كما على الاظهر ولو سبه ثم تذكره
في الركوع تنت فيه ولا يعود الى الشام قال
الله وقتت ولم يعد الركوع لم تقل صلاته
وسجد لله ركوع الامام قبل فراغ الفتيحة
ثالثة قنت في اولى الوتر او ثابته سهوا
لم يقنت في ثالثة ويسر اربع قبل الظهر
والجمعة وبعدهما قبل الظهر تسلمه ودكعا
قبل الصبح وبعد الظهر والمغرب والعشا

ويستحب اربع قبل العصر وقبل العشاء وعندها
بتبليمه وست بعد المغرب بتبليمه واكثرها
سنة الحج وقيل بوجوبها فلا يجوز صلاتها
قاعدا من غير عذر على الاصح ولا يجوز
تركها لعالم صار رجعا في الشاوي خلاف
سائر الناس وخشى الكفر على تركها يقتضي
وتنقض ولو صلى ركعتي تطوعا مع ظن ان الحج
لم يطلع فاذا موطأ له لا يجزيه عن ركعتيها
على الاصح ومكره الزيادة على اربع في نفل
النهار وعلى ثمان ليلا بتبليمه والافضل
الرباع بتبليمه ولا يصلي على النه في البغده
الا في الاربع قبل الظهر والحجته
ولعبدها ولا يستحب اذا قام الى الثالثة

منها وفي البواقي مردوات الاربع بطلانها وليست
وقيل لا وكثر الركوع احب من طرله السام
وسنحكيه المسجد وبني ركعتان واذا الفرض
ينوب عنها ولو صلى ثلثا سنة والفرض لا يسقطها
ولكن ينقص ثوابها وكذا كل عمل ينال في الحرمة
على الاصح وينوب ركعتان بعد الوضوء
واربع نضاع في الصبح وتفرض القراءة في
ركعتي الفرض وكل النفل والوتر ولزم
نفل شيع فيه قضا ولو عند غروب مطلق
واستوانا في ذلك وحاقضاوه فرض
ركعتي لوموي اربعاً ونصف في الشفع
الاول والثاني كما لو ترك القراءة ^{شفع} 2
او تركها في الاول والثاني او احدي

الثاني او احدى الاول او الاول واحد
الثاني لا غير وانما لو ترك القراءه
في احدى كل شفع او في الثاني واحد
الاول ولا قضا لو تعدد والتشهد
ثم نقض او شرع طائفا انه عليه اول يتعد
بينهما ويتنقل مع قدرته على القيام قاعدا
انتظا وتقا وتعد كما في التشهد على الخنا
وراجا خارج للمرئوسا الى اي جهة توجه
واذا اتمح راجعا ثم تولي في وفي عكسه لا
ولو اتمحها خارج للمص ثم دخل المص ثم على
الدابة وقيل لا ولو صلى على دابة في محل وهو
يقدر على التردد لا يجوز الصلاه عليها
لذا كانت واقعه لم ان يكون عبيدا

الحمل

الحمل على الحمل ولو جمع بينه وبين غيره
رجع الفرض عن الثاني ولو نذر ركعتين ففعل ركعة
لزمه به عند واحدة الثالث او في مكان كذا
فادانها في اول من شرفه حال ولو نذرت عينا
في محل خاصت فيه يلزمها قضاءها ولو يوم
حصها لا التراجع سنة للرجال والنساء
بعد العشاء قبل الوتر بعدد وسبحي يا خيرا
الى ثلث الليل ولا تقضى اذا فاتت صلاة
فان لصاها كان مثل سجدة وليس بواجب
والجماعة فيها سنة على الكافية وهي عشرة
ركعة بعثت سبلما تخلص من كل اربعة
يتدرها وكذلك في الحامسة والوتر والحتم
مربع ولا يترك لكسل النوم في بيان الامام

والنوم بالنسبة في كل شئ ونريد على التمسك
 الا ان يمل القوم في الصلاة وتركة الدعوات
 وتكره فاعلم ان الدعاء على القيام ولو تركوا
 اجماعه في الغرض لم يصلوا التراويح جماعة ولو لم
 بالامام صلى الله عليه وسلم ولا يصلي الوتر والسجود
 جماعة خارج رمضان وفيه يصلي الوتر وقبائمه
باب ادراك المصلي شئ فيها
 منقذاً ثم اقيمت لتطعمها قايماً بسلامه واحدة
 ويسدك بالامام ان لم يتبعه الركعة لسبح او قلها
 في غير رباعية او فيها وضم اليها اخرى وان صلى
 ثلثة ثمانية اتم ثم اسدك متنعلاً ويدرك الفضل
 اجماعه به الا في العصر والسجدة في ثقل لا تقطع
 وكذا سنة الظهر والجمعة اذا انقضى او خطب الامام

على الراعي كره خروج من يصل من مسجد اذ لم
 الا لمن سظم به امر جماعة اخرى ولم يصلي
 الظهر او العشاء او الا عند الاقامة
 واذا خاف فوت الفجرة لا شغاله بنيتها
 تركها دالالا ولا يقضها الا بطريق التسوية
 لفرضها قبل الزوال لا بعده بخلاف سنة الظهر
 فانه باق في زمانه وقتها لما على شئ
 ولا يكون مصلياً جماعة من ادرك ركعته
 من دوائل الاربع لكنه ادرك فضلها وكذا
 مدرك الثلاث على الاظهر واذا انقضى وقت
 الوقت تقطع قبل فرض والا فلا ويباقي بالنسبة
 ولو صلى منفرداً على الاحم ولو امدى بالامام
 واكع فوقف حتى رفع راسه لم يدرك الركعة

ولور كع فالحقه امامه فيه صح **باب**

قضا النوايت الترتيب من الفروض الخمسة
والوتراد او قضا لازم وقضا الفرض والواجب
والسنة فرض وواجب منه فلم يجز فخر من ذكر
انه لم يوتر لا اذا ما قلنا لو كانت اوليبت
اوقات ست مخرج وقت السادسة
او طي طنا معتبرا ولا يعود الترتيب بعد سقوطه
بكثرتها يعود النوايت الى القله بالقضا
وفساد الصلاة بترك الترتيب موثوق
فان كثرت وصارت النوايت مع الغايته
ستأخر صحتها والى لا ولو مات وعليه صلوات
فانته وادعي باللفان بيطي لكل صلاة نصف
صاع من بر ولذا الورى مرثت ماله ولو قضاها

ورثته

ورثته بامره لم يجز خلاف الج مجوز تاخير
النوايت لمذ والسعي على العيال وفي الكراج
في الاصح ويجوز بالجهل حزنه اسلم في داره
ومكث مدة فلا قضا عليه كما لا يقضي مرتد
ما فاتته زمنها ولم يزم باعادة فرض ارتد عقبه
وتأب في الوقت **باب** **سجده السهو**
يجب له بعد سلام واحد سجداً بال وتشهد
وسلام ثم تركه واجب سهوا وان نكروا ركوع
قبل تراه وتأخير قيام الى السالمه زياده على
يقدر ركعتين واكثر فما خاف وعلمه بقدر
ما تجوز به الصلاة في المضيق وقيل بحالها
مطلقا ولو طاهر المراه على منفرد وتقتد
سهوا امامه ان سجدا امامه لا يسهوه **المسوق**

اذا كان الوقت صالحا

يسجد مع امامه مطلقاً ثم يقيها فاته وكذا
 الاصح سري عن القعود الاول من الغرض ثم ذكره
 عاد اليه فلم يتم تأييد الا لا ويسجد للسهو
 ولو عاد لا القعود بقدر صلاته وقيل لا ولو
 وان سري عن القعود الاخره عاد ما لم يفسد سجده
 ويسجد للسهو فان قبلها سجده تحول فرضه
 نفل برفعه وضمها **س** ان شاء ولا يسجد
 على الاصح وان تعد في الرابعه ثم قام عاد على
 وان سجد الخامسه ثم فرضه وضمها لها سادسه
 لتقصير الركعتين له نفل ويسجد للسهو ولا ينال
 عن السنه الرابعه بعد الفرض ولو ترك القعود الاول
 في النفل سجد ولم يفسد استحسانا واذا صلى ركعتين
 وسري فيها سجد له بعد السلام ثم اراد شاع

لم يكن

لا يجزئ

لم يكن كلاً في المسافر فلو فعل ما ليس له صح لبقا
 وبعد سجده السهو على المختار سلام من عليه
 سجده حرجه موقوفاً فيصح الا مقداره وسقط
 وضوءه بالتحقق به ويصير فرضه لا بقا بنية
 الا كما صان سجد والا فلا ويسجد للسهو
 ولو مع سلامه لقطع ما لم يتحول عن القبلة
 او يتكلم سلم مصل على الظن على الركعتين متوهمها
 انما هما ثم علم انه صلي ركعتين اثماً وسجد
 للسهو كلاً او ما لو سلم على ظن انه مسافر
 او على انها الحجه او كان ثم سجد بالسلام
 فظن ان فرض الظهر ركعتين او كان في
 العشاء وظن انها التراويح نسلم والسهو
 المبد والمجبة والمقومة والمنطوع سوا

واذا شك من لم يكن ذلك عادة له كم صل استأنف
 وان كرر عمل بغالب ظنه ان كان والا اضد الاقل
 وقعد في كل موضع ظنه اخرها واذا استغله
 ذلك قدر ادا ركن ولم يغفل حاله الشك لغيره
 ولا تبسج وجب عليه سجد السهو في صور الشك
 باب **مسألة المريض** من قعد عليه
 اليوم لمريض قبلها او فيها او خاف زيادته
 او يطو برسه بقائه او دوران راسه او وجد
 لبناءه الماسد يد اصابه فاعدا ليفش بر كوع سجده
 وان قعد على بعض النام قام وان قعد لا الا لينا
 او في قاعد ويجعل سجده اخفض من ركوعه
 ولا يرفع الي وجهه شبا السجد عليه فان غفل
 وهو يخفي براسه لسجده اكثر من ركوعه صح

والالا

في الركوع
 في السجدة

على المذنب

والا لا وان قعد في السجدة او في مستلقيا
 ورجلا نحو القبلة او على جنبه والاول افضل
 وان قعد في الاما ولتوت الغوات سقط
 القضاء عنه وعليه التتويك ولم يوم يعينه
 وقلبه وصاحبه ولو استنم على مرضى اعداد
 الركعات والسجرات لغا من الحقة لا يلزمه
 الا اذا او لو عرض له مرض في صلواته يتم بما قبله
 ولو صلي قاعدا بر كوع وسجد فصبح بني ولو كان
 بالاجا لا كما لو كان يوحى مضطجعا ثم قعد
 على التتويك ولم يتبدل على الركوع والسجود على الخمار
 والمنطوع الا ان كان على شيء من اللقيا او السجود
 صلي الغرض في ذلك قاعدا بلا عذر صح واسا
 والمرهوطه في الشط كالشط والمرهوطه

بجدة الحرم ان الحج نحو كذا شيدا كذا لسايره والا
نكا لو اتقه ومن جن او اغني عليه يوما وليلة قضى
الحج وان زاد وقت صلاه لا ولو طغف نداءه
درجله من المرقق والكعب وبوجهه حراجه
على غير طهاره فريهم ولا يعيدوا الاصح زال
عقله بسخ او غمر لزمه القضاء وان طالب
باب سجده الاله **هـ** تجب بسبب الاله
من اربع عشرة منها اولي الحج ووص او سماعها
او الايمان بمن نلاها بشروط الصلاه خلا
وهي سجده بين تكبيرتين بلا رفع يدي تشديد
وسلام ربهها سجده السجود على من كان اهل
لوجوب الصلاه عليه اذا او قضا فلا يجب على
وصبي ومجنون وحائض ونفسا فموا او سموا

دعوى

وتجب تبلا ويتم خلا المجنون بسماعه من الصلاه
والطير والموتم وهي على التراخي ان لم تكن
ومن سمعها من امام فائتم به قبل ان يسجد
سجده وبعده لا وان لم يقتد به سجدتها
ولو نلاها في الصلاه سجدتها فيها لا خارجا
الا اذا فسد الصلاه بسجده خارجا
وتوردي ركوع وسجده في الصلاه لها
وركوع صلاه على الفور من قراه اية
ان نواه وسجدتها كذلك وان لم ينو
ولو سمع المصل من غيره لم يسجد فيها
بل بعد لها ولو سجد فيها لم يحزه واعاده
دونها وان نلاها في غير الصلاه سجدتها
ثم دخل في الصلاه قللاها سجدا حركي

لو السامع في صلاته

ولو كررها في مجلسين تكررت وفي مجلس واحد
لا ولو بدا قبل في السبب لا اكمل تنويها
الواحد عما قبلها وعما بعدها واسلاما
وانما له من عمن الى اخره سبحانه في ترك
او حوض تدل وتجاخره كالوتيدله
مجلسا مع دون تال لا في عكسه وكثره
ترك انه سبحانه وقراه ما في السور ^{عكسه}
وتدب ضم ايه او اثنين اليها ولو سمع
من كل واحد حرفا لم يسجد **باب**
المسافر من خرج من مكان موضع
اقامته فاصدا مسير ثلاثة ايام وليا
بالا لوسط مع الاستراحة للمقاتل
تقصر الفرض الرباعي ولو عاصيا لغيره

حتى

حتى يدخل موضع مقامه او ينوي اقامته نصف
شهر موضع صالح لها فيفرض ان لو ^{اول}
او فسد لكن في بحر او جرس او لم يصح
مستغليين اوله يكن مستغلا فماده او دخل
مبله ولم يوهها بل ترقب السفر ولو لم ^{سنة}
ولذا عكسه دخل ارض حرب او حاصرها
بينها او اهل البغي في دارنا في غير مصر
مع بينه الا قامه مدتها كلاله فاهل ^{الحرم}
تووها في الاصح فلو اتم مسافر ان تعد
في الاولي ثم فرضه واسا وما زاد نفلا
وان لم يقعد بطل فرضه واذا اشدك
مسافر يقيم صح ان في الوقت وان لم ^{يعين}
في رباعي لا وعكسه صح بيما واتم فاذا

فان ابي الامام لا يقتضي الاصح وندب
للامام ان يقول المواصل لكم فاني مسافر
وباتي بالسنة في حال ابي وقراره الا لا
والمعتبر في تعذر الغرض باخر الوقت فان كان
في اخره مسافرا وجب ركعتان والا فاربعة
الوطن الا بطل بطله لا غير ووطنه لا
بطله والا بطل والسفر والمعتبر فيه المتوسع
له النافع كامرأة وعبد وحبلى وحي
مع زوج ومولى وامير ومستاجر والام
من علم المتطوع بنبه المتوسع ولو لم يكن المتوسع
الا قامه فلم يعلم النافع فهو مسافر حتى يعلم
على الاصح والتضاكل الاداسف وحضرا
باب الجحيم هي فرض كيف

خاصها

٢١
جاءها وشرط لصحتها المهر وهو ما لا
اكر مساجد اهل المكلفين بها او ثاؤه
وهو ما القيل به لا بل مصالحه والسلطان
او ما موع ما فاشتها واختلف في الخطيئة المقر
من جهة الامام الا اعظم او ناسه هل ملكا لا سنا
في خطيئة يقتل لا مطلقا ويقتل ان لظروره
جاز ولا لا لا ويقتل نعم مطلقا وهو الظاهر
مات والى مصر جمع حليفته او صاحب الشرط
او القاضى الماذون له في ذلك جاز ونه
العام غير معتبر مع وجود من ذكر وجاز في
في الموسم الخليفة او امير الحجاز فقط لا غير
وتؤدى في مصر واحد مواضع لثبته وقت
النظر تبطل بخروجه واخطيه فيه وكذا

قبلها خضم جماعة منعقد لهم ولو صمما او ساما
لكو خطب و صم لم يحرك على الاصح ولنت كجيد
او قليله او تسبيح بنيتها فلو صم لعطس
لم ينبغ عنها على المذهب و بين خطبتان ^{سبعا} جلة
وطهران قايما و اجماعه و اقلها ثلاث رجال
سوي الامام فان نقر و اقبل سمي . بطلت
وان بقي ثلاثة او اقل و بعد سمي لا وانما
والاذن العام فلو دخل امر حصنا و اعلوا به
وصل ما صحابه لم منعقد و شرط لوجوبها ان
نمصر و صم و حرره و ذكوره و بلوغ و عقل
وسالاه عيبيه و رجله و قدرته على المشي
معدم جس و خوف و مطر شديد و فاقدتها
ان صلاها و لم يملك و نعت لم صلا و صلح لآ

فيها

بينها ما صلح اما ما لغيرها فجازت لسافر و عباد
و مريض و منعقد لهم و حرم لمن لا عذر له
صلاه الا ظهر قبلها في يومها بمصر فان فعل ثم
سعى اليها بان افضل عذر ان يطل ادر كما
اولا و كره لمعذور و يجوز اذا ظهر كجاعة
في بصر و كذا اهل مصر فانه لم يجمع جماعة
و من ادر كما في تشهد او سمي هو تيمم
كما في العبد و سوي جمعه لا ظهر او اذا اخرج
الامام فلا صلاه ولا كلام الا نماها خلافا
فانه لم لسط الترتيب بينها و بين الوتية
و كما حرم في الصلاه حرم فيها بلا فرق بين
وليبيد و وجسعي و ترك سعي بالاذان
الاول و لو ذن من يديه اذا صلى على المنبر

لا ينبغي ان يعجل غير الخطيب فان فعل بالخطيب
حيثما كان السلطان وجب ما بلغ جاز لا بأس
بالسفر يومها اذا خرج من عمران البلد قبل
خروج وقتها القوي اذا دخل المروم يومها
ان تولى الملكته وكما اليوم لزمته وان تولى
اخرجه من ذلك اليوم قبل وقتها او بعده
لا كما لو قدم المسافر يومها ولم ينو الاقامه
خطيبها في بلد تحت به والا لا
باب العيد تجتنبه تمام
على من نجى على سائر طها سوى الخطيب
وقدم على صلاة الجنائز اذا اجتمعوا وصلاه
اجتنبه على الخطيب وتذب يوم النحر
اكله من صلاتها واستبناكه واعتكاه في

20
قلب احسن نياه واد اطرته ثم خروجه
ما شئت الى الجنائز واخرج اليها سنة وان
وسمهم المسجل الجامع ولا يكمل ما خراج منبرها
ولا يكبر جهرا في طريقها ولا يتعجل قبلها مطلقا
وكذا بعد هاء في مصلاها وان في المسجلات
ووقتها في الارتفاع الى الزوال فلو زال
الشمس هوى اثنا بها تسدت وصلى الام
لهم كعتان متبعا قبل الزوال وهي ثلاث
في كل ركعة ويؤلى بين القرائن ولو ادر ك
الامام في القيام فلم يكبر حتى ركع لا يكبر ويركع
ويكبر في الركوع كما لو ركع الامام قبل ان يكبر
ويرفع يديه في الزوال الا اذا كبر راكعا
وليس من يلبس اذ ذكر مسنون ويكبر بين كل

مقدار ثلاث تسبيحات وخطب بعدها
خطبتان فلو خطب قبلها صح وكره وبيد
بالتحديد في خطبة الجمعة واستسقاء ركاع
وبالكبير في خطبة العيد بن وسجدة ^{التي}
الاولى تسع تكبيرات تترى والثانية سبع
وتكبر قبل ترويه من المنبر اربع عشرة ويعلم
الساكن فيها احكام صدقة النظر ولا يصليها
وصلا ان كانت مع الامام وتودي في صر
لواضع اتفاقا وتؤخر بعد رلية الزوال
من الغد فقط واحكامها هي الاحكام في
الاختصاصي لكن هنا يجوز تأخيرها الى الثالث
الخير بلا عذر مع كراهة وبه بدونها
ولم يجر في الطريق وسدت باخرا كلدها

و

ويعلم الاصحح وبكبير الشترق وودود الك
لوم عرف في غيرها تسبها بالواتفان بها
ليلشي وجب تكبير الشترق مرة عقب
ادى جماعة مستحبة من خبر عرفه الى الحرام
الشترق على امام معتم وتمتد مسافر
او تراه او امراه وقال ابو جعفر كل فرض
مطلقا لا اخر ايام الشترق وعليه الاعمال
ويا في الموعمة وان تركه امامه والمبوق
يكبر عقب النضا ويبدل الامام لسجدة الهو
ثم بالكبير ثم بالتلبية لو محرما واسلم
باب الكسوف يصل بالكان من يكبر
اقامة الجمعة عند الكسوف ركعتان كالفعل
بلا اذان واقامة وهم وخطبه ^{عصا} يطيل

فيما القراه ثم يدعوا حتى تتجلى الشمس
والا لم يحضر الامام صلى الله عليه وآله فرادى كل الحس
والريح والظلم والغزع **او**

الاستسقاء مودعا واستغفار بلا جماعة
وحظبه وقلب ردا او حضور زمي فان صلوا
فرادي جارا وحزبون ثلاثة ايام متتابعين
شاة في ثياب سبلها ومرفعة عند اللين
مواصفي خاشعين لله تعالى ناكس رؤسهم
ويعدون الصدقة في كل يوم مثل خروجهم
ويحذرون العوبه ويستغفرون للمسلمين
وليسفحون بالمنفعة والشيخ **و**
في المسجد ملكه وبينت المقدس والله اعلم
باب صلاة النوافل هي جانية

بعد

او ذهبت اليه وجاءت الاخرى وصلى بهم بالحق

بعده عليه السلام عنهما الخطا بشرط حضور ^{عدو}
او سبع وكمل الامام طابقه باذا العدو
وصل باخرى ركعة في الشاي وركعتين
في غرة وسلم وصر وذهبت الله وجبا
الطائفة الاولى والمواصلة اتم بلا فراه
وسلموا ثم جا الاخرى والمواصلة اتم
لقراءة وان اشد خوفهم صلوا دكبات
بالايا الى جهة قد رنهم وقد عشي
وركوب وتبال كثير وصلون مع استناد
اكثر فلما نهى عن ذلك ركبانا فرادى
بالا لما الى جهة قد رنهم والبايع في البحر
ان الملك ان يرسل اعضاه ساعة صلى بالما والا
باب صلاة الجنائز بوجه المختصر

الستة وجاز الاستلقاء وقدماه اليها ورفع
رأسه قليلا وقيل بوضع كما تيسر على الأصح
وان سئل عليه تركه على حاله وبقية كسر
الشهادتين عند مغزلهما ولا يلف بعد
وما ظهر منه من حركات كغيره معتقده حقة
ويجوز معاملة موته للمسلمين واذا مات تشد
حياه وتغص عيناها ويوضع كتابه على صدره
وترا كلفنه وكفه تراه ثم ان عند الامام
وتتر عورته الغلظة تقط على الظاهر
وقبل بطلا فادح وتغسل تحت حرقه بعد ذلك
على يده ويجرد كمامات ويوضي الا مضغنه
واستنشاق ويصلى عليه ما يمكن لسبب
او عرض ان تيسر والا فمما هو يغسل را

و

ولحيته بالحظمي ان وجد والا فبصابون
وكحوه ويضج على يان يغل حتى يصل
الماء لما يلي الحن منه ثم عليه مينة كذلك
ثم كلس منه اليه ويصير بطنه رقيقا
وما خرج منه بعينه ثم يعصمه على شفة
الا ليسر ويعينه وهذه ناكته ويصير الما عليه
عند كل اصباح ثلاث مرات وان راد عليها
جاز ولا يعاد غسله ولا وضوءه بالخارج
ويغسل في ثوب ويجعل العطر المركب
من الاشيا المطيبة غير زعفران وورس
على رأسه فحيتته والكافور على مساجله
ولا يبرج شعره ولا يتقص ظفوه وشعره
ويكف زوجه من غسلها ومسها لا في النظر

على الإصح وهي لا تمنع من ذلك خلاف أم الولد
والمعبر في صلاحيتها لغسله حال الغسل
لا الموت فمنع من غسله لو ارتدت بعد
أومت ابنه شهوة وجاز لو أسلم مات
فأسلمت وجاز أسا دى لا يغسل ولا يغسل
والأفضل أن يغسل مجانا فان ابتغى الغسل
الأجر جاز أن كان ثمة غيره والا فلا غسل
لغيره اجزا ولد وصد مائة المأذون
وسل في المنن له ازار وقبض ولقائه
ونكره العامة في الإصح ولها درع وازاد
ولقائه وخروجه تربط بها ندياها ونفاية
ازار ولقائه ولها نوبان وخمار والفرون
لها ما يوجب تبسط اللقائه وسط الأزال

يكن

عليها وتخص ويوضع على الأزار ويلف
بها ثم تلبسه وهي تلبس الذرع وكمل
شعرها من غير أن على صدرها ثوبه وكما
ثوبه تحت اللقائه ولعقد الكفن أحيفا
أبشاش وحشي مشكل كما مره فيه
وسنوش طري كفن كالذي لم يدفن لأن لم يفسخ
والنفس كفن في ثوب وأصل ولا بأس في الكفن
ببرود وكما أن وفي الثوب بحر ومزعفر
ومعصر وكفن من لا مال له على منحه عليه
نفقة ولخلف في الذرع والسوى على وجب
كفن عليه أن تركت حالا وإن لم يكن ثمة من
نفقة ففي ميت المال وإن لم يكن فعمل المسلمين
تكفنيه والصلاة عليه فرض لها كدفنه

وسطحها اسلام المت وطها رتد ووضع
 امام المصلي ور كها التكبيرات والقيام
 وسننها التحمد والثناء والدعاء فيها
 وهي على كل مسلم مات خلا بقاء ونطقه
 اذا اقتلوا في الحرب ولذا مكابر في مصر لسلام
 بسلام وخناق من قتل نفسه عمدا يغسل
 ويصل عليه لا على قاتل احد ابوه وهي اربع
 تكبيرات يرفع يديه في الاولى نطقه ويثني
 بعد ها ويصل على النبي صلى الله عليه وسلم
 بعد الثانية ويدعو بعد الثالثة ويصل بعد
 الرابعة ولا قرأه ولا شهد فيها ولو كراهه
 حشام يتبع مملكت حتى يعلم معه اذا سلم
 ولا يتوقف فيها لحيه ويخون بل يقول

بسم

بعد دعا البالعين اللهم اجعله لنا فرطا
 واجعله دخرا وسنا فاشفعا وبقوم
 الامام محمدا الصدر مطلقا والمبوق ينتظر
 الامام ليكيروعه لا احاضر حاله التخمير
 فلو جاء بعد تكبير الامام الرابعة فالله الصلاة
 واذا اجتمع الجنائز فافراد الصلاة او في
 ويقدم الا فضل منهم وان فتح قبلها صفا
 مما يلي القلعة بحيث كول صدر وكل مما يلي
 الامام وراعي الترتيب وتقدم في الصلاة
 عليه الصلاة او ثانياه ثم الفاضل ثم امام
 الحي ثم لولي ولما لادن لغيره فيها الا اذا
 كان هناك مرساوه فله المنع فان صلى غيره
 ممن ليس له حق لتقدم ولم يتابعه اعاد الى

حيا
 على المصلي
 على المصلي

والا لا وان صلى بكون لا يصل غيره بعد
وان دفن بغير صلاة صلى على قبره فلم يغلب
على الظن ^{تحت} نفسه ولم يحجر عليها راكبا لغير عذر
وكره في مسجد جماعة متوفية واختلف
في كساح والخمار الكراهه ومن ولد ثمان
يعمل ويصل عليه ان استعمل ولا غسل سمى
دارج في خرقه ودفن ولم يصل عليه كصبي
سبي مع اعدائه ولو سبي بدونه او به فاسلم
موا والصبي ومو عاقل يصل عليه ويعمل
المسلم ويكنن ويدفن كرسد الكافر الا يصل
عند الاحتياج من غير مراعاة السنة واذا عمل
كجواره وضع يدها على عينيه ثم موخرها
ثم معدنها على يمينه ثم موخرها والي

الرضع

الرضع او العظيم او فوق ذلك قليل الحمله
واحد على يديه وان كثر حمل على اكنانه
وسرعها ببله جنب وكره ما حبر صلاته
ودفنه ليصل عليه جمع عظيم بعد صلاة الجمعة
كما كره جلوس قبل وضعها ولا يقوم من في
المصل لها اذا راحها قبل وضعها ومذمت
حلقها ولو مني امامها جاز وان ابتعد عنها
او تعدم الكل كره وحضر ثمره مقدار
نصف قامه والحد ولا يشق ولا توضع
منه مطربه ولا باس بائنا دناوت له عند
ولفرس منه تراب مات في سفينة غسل كفن
وصلى عليه والقي في البحر ان لم يكن فرسا من البر
ولا بد من في الدار ولو صغيرا ويصل قبل

القبله وتقول واصفهم الله وعلى بركة
 رسول الله ويوجه اليها وكل العقده
 وليسوى اللبن والنصب الخشب وال
 وجاز بار من رحيه ويسجى قبرها لا قبره
 ويقال التراب عليه ويكره الزياره على ما خرج
 ولا يابس من شئ الماء عليه ولا يربح ويسم
 ولا كحصص ولا يطين ولا يرفع عليه
 وقيل لا يابس به وهو الخمار وله كبحه من الا
 ان يكون الارض مقصوبه او اخذت شفعه
 حامل مات وولد لها حتى شق بطنها حتى
 ولد لها والله اعلم **باب**
الشهيد هو كل مكلف مسلم ظاهر
 قتل ظلمه جازحه ولم يجنب قبل القتل مال

ولم يرثت ولذا لو قتل باغ او حزن او قطع
 ولو نقر له جازحه او وجد حرجا ميتا
 في معركتهم يترج عنه ما لا يصلح للكفن ويتراد
 وينقصر ليتم كفته ويصل عليه بالاعس
 ويدفن بمويه ويعمل من وصه قتيلا في مصر
 مما فيه الدمه فلم يعلم قاتله او قتل كل
 او قضا مراد جرح وارث ما لا اكل او سرق
 او نام او تدارك او ادى حيله او مضى
 وقت صلاه وهو يعقل او نقل من الحركه
 او اوجه بامور الدنيا وان بامور الآخرة
 لا عند محمد بن ابي بصير او باع او اشترى
 او يكلم بكلام كثير بعد انقضاء كربه ولو نها
باب الصلاة في الكعبه يعبر منها

الخوف من الظلم

وتغلبها بينها وفوقها وان كره الثاني منفردا
او كجابه وان اخلت وجوههم
الا اذا جعل تقاه الى وجه الامام تقدمه
عليه وتصح لو خلقوا حولها ولو كان بعضهم
اقرب اليها من امامه ان لم يكن في جانبها
وكذا لو اتتدوا من خارجها امام
بينها والباب مفتوح **صح** **كتاب**
الزكاة هي تلك الجزم العينه الكس
من لم يقر غرها شئ لا مولا به قط
المستفعة عن المملك من كل وجه لله تعالى
شرط ان تراها عقل وبلوغ واسلام
وحرة وسببه ملك يصاب نام فارغ
عن دين له مطالب من جهة العباد

48
وعن حاجته الاصلية نام ولو تعديرا
فلا زكاة على مكاتب وهدون للعباد
بعد رده ولا في ثياب البدن واثاث
المتره ودور السكنى وكىها ولا مال
مفقود وساقط في نحره ومصوب
لا يبيته عليه وهدون بغيره شئ مكانه
ودن محل المديون سين ثم اترت لها
عند قوم وما اصد مضاد له ثم وصل الله
بعد سين ولو كان الدين على مقربي
او معدا او مقلس او جاد عليه
بدينه او علم به كاض فوصل الى ملكه لزوم
زكاة ما مضى وسبب لزوم اداها
لوجبا كطاب وشرطه حوالا للمولى

وغيره المال كالدرهم والدنانير والسم
او ينال التجار في شرط صحة ادائها بينه
معارنه له ولو كانا او يعزى ما وجب
او تصدق بقطعة او فرائضها عمرى وتبيل
نورى وعليه قيام بتأخيرها وتزويدها
لا يبقى للتجار ما اشراه لها فتوكف
ثم لا يصير للتجاره وان نواه لها ما لم يبعه
وما اشراه لها كان لها لا ما ورثه
ونواه لها الا الذهب والفضة وما ملكه
يصنعه كعبه او وصيه او ركاج او ضلع
او صلح او صلح عرقود ونواه لها كان
لها عند الثاني لا عند الثالث لا زكاه
في الثاني واجواهم الا ان يكون للتجاره

بـ

باب السائيه هي
المكتنفة بالوعى المباح في اثر العام لتبيل
الدر والنسل والزيادة واليمن على غيرها
بصفة لا يكون سائيه وسطل حول زكاة
التجاره كجملها للسوق فلو اشراهها
لها ثم جعلها سائيه اعتبر الحول في ذلك العمل
وضاها لابل خمس فيوصد من كل خمس الخمس
وعشر من تحت او عوآب شاة وبيها
بنت مخاض وهي الى طعنت في الثالثة
وسب ولامان تحت لون وهي الى طعنت
في الثالثة وثمانست واربعين حقة
وهي الى طعنت في الرابعة وفي احدى سنين
جودة وهي الى طعنت في الخامسة وفي

وثبت وسبعين ثنتا لبول وفي احدى
 ولستعين حقناني ليامه وعشرين
 ثم سالف الف لصة لوخذ في كل خمس
 ساه ثم في مائه وخمس واربعين بنت
 محاض وحقناني ثم في مائه وخمس بلا
 حقان ثم سالف الف لصة فخذ في كل خمس
 ثم في خمس وعشرين بنت محاض ثم في
 ست وثلاثين بنت لبول ثم مائه بنت
 وسبعين اربع حقان لياماني شدة
 سالف ابدا كما في الحنية التي تعد
 والحمين **زكوة البقر**
 رضاب البقر واكاموس ثلث ثون ودينار
 يتبع ذوسنة او يتبعه وفي اربعين سن

دو سنين او سنة ذنما زاد حسا به
زكوة الغنم ثقات الغنم
 صائنا او ثغرا اربعون ثقتها شاة وفي مائه
 واحد في وعشرين شائان وفي مائتي وواحد
 ثلث شجابه وفي اربع مائه اربع ثم في كل مائه
 شاة ولوخذ في ركاها التي وهو ما عت له
 سنة لا لطلح وهو ما اتى عليه الزها واولا
 في خيل ولغال وحير ليسا تجارة وحوامل
 وعوامل وعلوفه ولا في حمل وفضل الاتجا
 بكبير وعفو وهو ما اتى المصنف وهايك
 بعد وجوها كلاف المستلك وجار وقع
 في ركوبه ولغان وعشرون ذل والمصدق
 باخذ الوسط وان لم ما وجب من سن

اذا الادني مع الفضل او لا على ورد الفضل
 والمستفاد وسط الحول يفيهم الى صفات من
 اضربا زكاة الواسع والعشر اكرام
 لا اعادة على اربابها ان صرف في محله والاعاء
 اعاده غير اكرام ولو خلط السلطان المال
 المعصوب لئلا ملكه فحق الزكاة فيه
 ويورث عنه وان عجله وضاب لسيبي
 او لنصبه وان لم يقر قبل تمام اكله او
 اوارثه والمعتبر كونه مرفقا وقتل المرفق اليه
 ولا شيء في مال صبي وتغلبه وجعل المراه ما على
 الرطل منهم ويوفد الوسيط ولا يضر من رلته
 لغرو صبيه وان اوصى بها اعتبر من الثلث وحلها
 على لا شيء كذا انه ادى الزكاة اولا

يؤد بها

يؤد بها **باب زكاة المال**
 ضاب بالذهب عشرة ون مثقالا والفضة
 مائتا درهم وزن سبعة والمعتبر وزنها اذا
 وجوبها والا لزم في مصرف كل وعمله
 ولو حطبيا مطلقا وتزده وعرض تجار
 منحه ضاب من اصد هاتين يوم بالانق للفقير
 ربع عشر ثم في كل خمس بحسابه وغالب
 الفضة والذهب فضة وذهب ونا غلب
 تقوم واختلف في المساوي والمخار لزمها
 احتياطا وسرطا كمال الضاب في طرقي
 فلا يضر نقصانه بليها وقمة العرض تضم اليه
 والذهب الى الفضة قبة ولا يجب في ضاب
 مرهاته صبي الخلط فيه وكب عنه قبض

اربعين درهما من بدل مال تجاره وما ياتي منه
لغيرها وما ياتي من اكل بعد مرده من مال
وخرج عليها ركاه نصف مهر مرد و بعد اكل
من الف قبضه مهر الطلاق قبل و قوله بها
وتستطع عزوه ب له في مرجع مطلقا
بعد اكل **باب العاشر**

هو حر مسلم غير هاشمي قاد على اكله نصبه
الا ما على الطريق لباطلا لصدقات التجار
المارين باحوالهم عليه من انك تمام حول اوقاف
على دين او ادبنا الى عاشر اخر وكان ادايت
انا في المصالح الفقر اوقف صدق المائي العوام
والا احوال الباطنة بعد اخراجها من البلد و صدق
ذمي في كل ما صدق فيه لم الا في قوله ادبنا

يوم

بقبر لا حركي الا في ام ولد و قوله في غلام
يولد مثله لمثله هذا ادركي وقوله اديت
الي عاشر اخر و ثمة عاشر اخر و بوضنا
ربع عشر و الذي صنفه و من اكون عشر
لشركا كون المال بضايا و جعلنا بما اطر و انا
فان علم اخذ مثله و لا نأخذ منهم بضايا اذ لم يبلغ
مالهم بضايا اول ما ياد و انا و لا يوطع و مال
حرني الا ان يكون ما ياد و نأخذ من اموال صبيها
احد من اكرني مهر لا يوطع منه بضايا في تلك السنة
الا اذا عاد الى دار الكرب و لو لم اكرني عاشر
و لم يعلم به حتى خرج و دخل ثم خرج لم يعثره
لما مضى كلالا في السلم و الذي و بوطع و من
لا من حركين و ما في بينه و بضاعه و مال

بضاربه وكسبها دون مديون لحيطة الدين
 مولاه مر على عاشر الخراج بعثوه ثم مر
 على عاشر اهل العدل اظنه ثانيا واسلم
 بال... **الله** ... **الله** ... **الله** ...
 من بعد خلقه وكثر هذون وجد مسلم او ذمي
 بعد نكاحه ونحوه في ارض خراجيه
 او عشره خمس وباقية لما كانا ان ملكته والا
 فلولوا به ولا شيء فيه ان وجهه في داره
 وارضه ولا في ياتوت وزمرد وفيردج
 وجدت في جبل ولود بين الجاهليين ولولو
 وعنبه ولذا جميع ما يخرج من البحر من طيبه
 وما عليه اسمه الاسلام من الكنوز فلقطه وما
 سمه الكفر خمس وباقية للمالك اول الفتح ان ملكته

ارض

الحسين بن علي
 سنة ١٩٨٥
 نسبه

سبع ارضه والا فلولوا به حلا حتى يتا من الا
 اذا عمل باذل من الامام على شرطه المرد
 وان اظلا عنها او استبنا القرب هو جاهلي
 على المذهب ولا خمس كان وجد في داره
 ولود ظه حجاجه ودمغه وظفر وشي من كثر
 خمس وان وجهه مستامن في ارضه على
 هذه الى مالكة فان اخرجها منها ملكه ملكا
 ولو وجد غيره فيها لم يرد ولا خمس واسلم

الحسين بن علي
 ارض غير الخراج ولذا في امره حلا ومقارفة
 ان حياه الامام وسبق سما وسبقه لا شرط
 لصاب ولها الا لا نحو حطب وصب
 ولصقه في سقي غريب ودالبه بل ربح مول
 عند التفتة والحدا واد
 وكذا في المملك كالتز في وشرط
 الا اذا ما قد صاه في الروه
 واعلم ان شرطه في الخراج
 من صفة له لكان

يؤاخذ بالارض والظلم منه في ارضه في ارضه
 وليقتربها وسبقها وارضها وقدر المظفر مني ودمغه وصب
 وكذا في المملك كالتز في وشرط
 الا اذا ما قد صاه في الروه
 واعلم ان شرطه في الخراج
 من صفة له لكان

يُقَرَّبُهَا إِلَّا إِذَا كَانَ مَدِينَةً أَوْ صَاحِبًا
 لَوْ فَرَّقَ عَلَيْهِمْ لَا تَخْصُ كُلَّ نَصَابٍ وَتَقْلِبُهَا
 إِلَّا إِلَى تَرَابِهِ وَاصْجُحْ أَوْ مِنْ دَارِ كُورْبَانِي
 الْأَسْلَامِ أَوْ إِلَى طَالِبِ عِلْمٍ أَوْ إِلَى أَنْزِلِهَا
 أَوْ كَانَتْ حَاجِلَةً وَلَا يَجُوزُ دَفْنُهَا لِأَهْلِ
 الْبَيْعِ فِي الْمُخْتَارِ كَمَا لَا يَجُوزُ دَفْنُ زَكَاهِ
 الزَّائِي لَوْلَى ذَلِكَ إِذَا كَانَ مَرْتَضًا
 مَعْرُوفًا وَلَا يَسْأَلُ قِيَمَتَهُ مِنْ ذَلِكَ
 وَلَوْ سَالَ لَكَاسُوهُ جَانًا
صَدَقَ الْفَطْرُ بِحَسَبِ مَوْسَعَا فِي الْعُمَرِ زَكَاهِ
 وَقِيلَ بِصِيْقَا فِي يَوْمِ الْفَطْرِ عَيْنَا عَلَى كُلِّ سَلَمٍ ذَكَاهِ
 فَاضْلُ عَنْ حَاجَتِهِ لَا صَلِيَّةَ وَأَنْ لَمْ يَنْتِمْ وَكَرَّمَ
 الْعِدَّةَ وَوَجَّهَهَا بِقَدَرِ مَمْلُوكَةٍ لَا يَلْبَسُهُ

فَلَا

فَلَا اسْقُطَ لِهَذَا كُلِّ الْمَالِ بَعْدَ الْوَجْهِ عِلَاقُ **الْوَسْطَى** لِلْكَفَّةِ
 الزَّكَاهِ عَنْ نَفْسِهِ وَطِفْلِهِ الْفَقْرِ وَعَبْدِهِ
 الْحُرِّ مَعَهُ وَمُدِيرِهِ وَأَمٍّ وَلَدٍ وَلَوْ كَانَتْ
 لَا عَنْ رُوحَتِهِ وَعَبْدِهِ الْإِنْتِقِ وَالْمَعْرُوفِ
 الْحَيِّ إِلَّا بَعْدَ عَوْدِهِ فَيُحْيِي مَضَى وَمَكَاسِهِ
 وَلَا يَحْجَلُهُ وَتُؤَدَّى لَوْ سَبْعًا حَيًّا
 نَصْفَ صَاعٍ مِنْ بَرٍّ أَوْ دَقِيقَةٍ أَوْ سَلْقَةٍ
 أَوْ زَيْبٍ أَوْ صَاعٍ ثَمَرٍ أَوْ شَعِيرٍ وَمَعَهُ
 مَالِ سَعِ الْغَاوِ أَرْبَعِينَ دِرْهَمًا مِنْ مَالٍ
 وَدَفْعَ الْقِيَمَةِ أَفْضَلُ مِنْ دَفْعِ الْعَيْنِ عَلَى الْمَالِ
 يَطْلُوعُ فِي الْفَطْرِ مَنْ مَاتَ قَبْلَهُ أَوْ وَلَدَ
 بَعْدَهُ أَوْ أَسْلَمَ لَا يَحْجَلُهُ وَلَا يَسْتَحْيِي خُرَاجَهَا
 قَبْلَ الْخُرُوجِ إِلَى الْمَصْرِ بَعْدَ طُلُوعِ الْحَجَرِ

وَعَبْدٌ مُرْتَلِفٌ

من يوم العيد وصح اداؤها اذا قدمه
على يوم الفطر او اخص شرط دخول
رمضان في الاول به يعني وجاز دفع كل
فطرة الي سائلين عيلا المذهب كما جاز دفع
جماعة الى مكان واحد لا ظاهرا ولا باطنا
حظتها كحظتها بغير ادن الزوج ودعت
ليلا بغير جاز عنها لا عنه ولا بغير الام
على صدقة الفطر ساعتها وصدقة الفطر
كالزكاة في المصارف الا في الدفع الى
ولو دفع صدقة فطره الى زوجة عبد
جاز واسلم **قوله** **الصوم**
ومع ما ذكره من اعم من الصوم
او لا ولا يرد ما وصله
واما ما ذكره من الصوم
فانه
والنفس غير كاف
والنفس والمال
ما شتر الطهارة
والنفس اشتراط
لله منها الا
والنفس اشتراط
لله منها الا

[illegible][illegible]

في وقت مخصوص من شخص مخصوص مع اليه
ويعلم غير كافي
والنفس والمزاج
ما شأنا الطباع
والنفس اشتياط
للزمن من الأوقات

والنفس والامرأه
والنفس والامرأه
والنفس والامرأه
والنفس والامرأه

[illegible][illegible]

۱۰۰

وواجب كالنذر المعين والمطلوع ^{أي عما ذكر} نفيل
في شهر رمضان على الأظهر ونقل بغيرها في صوم
رمضان والنذر المعين والنفل منه ^{الليل} الليل
أي إلى الصبح الكبري لا عندها والمطلوع اليه
وبينه نفل وحظا في وصف في أدار رمضان

الامن مريضاً و مسافراً منع عما في

علي ما عليه الاكثر ولو صام يعقيم عن غيره

بأن جعله مكشوعه وكناح صوم كل يوم من
الجمعة إلى السبت والجمعة والجمعة والجمعة

ويعتبرها لا تصام لدم الشك الا نغلا

و لو صامه لو اجل اخر كره و تسع عشر

من حبه واحدا شرعا للعبادة الموصى او ما ليس
بمصدق في العبادة كالنذر بالوصول لكل صلاه
والنذر بالوصول في الصلاة او ما ليس

مخون لا موجبہ دطعا کالامہ الماولہ دمر انوارہ

A wide, flat landscape under a pale sky, with a small red structure visible on the horizon.

ان لم تطهر رمضان بنية ولا فقهه ولا تفهقه
احب ان وافق صوما بقتاده والابص
لخواص وتفطر غيرهم بعد الزوال وكل يعلم
كيفية صوم الشك فهو من الخواص والافق
العلوم والنبه ان يؤكل التطيع من بلاد
صوم ذلك اليوم ولا يحطس له انه ان كان
من رمضان ففقهه وليس يصح لو يؤكل
ان يصوم غدا ان كان من رمضان ولا
كما لو يؤكل انه ان لم يجد غدا فهو صائم
والا ففطر ويصير صايما مع الكراهه
لو يؤكل ان كان غدا من رمضان ففقهه
والا ففطر واجب اخر وكذا لو قال
انا صائم ان كان من رمضان ولا تفعله

فان

فان طهر رمضان بنية وفقهه ولا تفقهه
غير مضمون بالتصا والى هلاله رمضان
او الفطر وصرح قوله صام فان افطر
فقط واخلف المشايخ فيما اذا افطر قبل
الورد والراح عدم وجوب اللقار وقبل ذلك
ولفظ اشهد للصوم مع علمه كغيره خبر عدل
ولو قنا او انش او محرودا في يثرف
تاب وشرط للفطر صا والشهادة
ولفظ اشهد لا الدعوى ولو كانوا ببلده
لا حاكم فيها صاموا بقول ثقة وافطروا بانجا
عدلين للضرورة بل علمه بستر طمع عظيم
بتع العلم بخبره وهو موقوف الى رأي الامام
من غير تعدير جدد شهدا انه شهد عند قاضيه

شاهدان برويه العلل وقضيته ووجه
 استجاء شرائط الدعوى فيجب الباض
 بشهادتها وتمام وبعد صوم تليين نقول عدلين
 صل النظر بقول عدل لا والاضحى كالنظر
 واحلاف المطالع غير معتبر على المذهب
 فيلزم اهل المشرق برويه اهل المغرب
باب في نفي الصوم وما لا اذا اكل
 الصائم او شرب او جامع ناسيا او دخل خلقة
 عبثا او ذباب او دخان او ادھر او احم
 او اكل او قبل او احم او اتزل بنظر او بقي
 بلل في فيه بعد للمحضة او ابلعه مع الرق
 او دخل الماء في اذنه وان كان سقلا او طعن
 برمح فوصل لا جوده او اطلع ما بين اسنانه

٥٨
 وهو دون المحضا وخرج الدم من اسنانه
 ودخل طلقه او ادخل هو وا في يعولته
 وطرقه خارج او ادخل اصبعه الياب
 نيه او رجع المحاض ناسيا في اكل عند ذكر
 او رمى اللقمة من فيه او طامع ثم ادول الفرج
 فلم يتزل او ادخل في فيه من غير اترال
 او قطر في ارجله او اصبغ جنبه او اعطى
 او دخل انفة مخاط فاستشمت فادخل طلقه
 ولو عمدا او ذاق شاي بغم لم يعط وان انظر
 خطا او ملكها او اكل ناسيا فظن انه او ظر
 ما كل عمدا او اخطى او استعوط او قطر
 في اذنه دهنا او دوا او جالفة او امه
 او ابتلع حصاه او لم يتور بصان كل صو

ولا نظرا او اصبغ غير ناول للصوم فاكل او
 دخل حلقه بطرا او شح او وطى امرأه مینه
 او لهيمه او فحذا او بطنيا او قبل او لمس
 فارتل او افسد غير صوم رمضان اذا
 او وطيت محبوبة او سحر او افطر بطي
 لئلا والنجس طالع والنفس لم تغرق قط
 والاخيران لمكان تقه لومها وجوب
 على الاصح كفر اقامه وحايض ونفسا
 طهرت ومخون افاق ومريض صبي
 بلغ وكافر اسلم وكاهن تقصون الى الاخر
 وان طامع رمضان اذا او حوم في اخذ
 اكل او شرعنا او دوا عمدا الى حتم فطره
 به فاكل عمدا قضى وكفر كالمظاهر ولو دعه

الف

في كل يوم من الايام
 في كل يوم من الايام
 في كل يوم من الايام
 في كل يوم من الايام
 في كل يوم من الايام
 في كل يوم من الايام
 في كل يوم من الايام
 في كل يوم من الايام
 في كل يوم من الايام
 في كل يوم من الايام

الفى وصرح لا ينظر مطلقا فان عاد واول
 ملك الغنم مع تذكرة للصوم لا يفسد
 وان اعاده افطر اجماعا وان لم ملك الغنم
 لم ينظر وان اعاد وان استغفعا مدا
 ان كان ملك الغنم قد باله جاع وان اقل لا
 فان عاد بنفسه لم ينظر وان اعاده نفسه
 روايان وهذا في في طعاما ومما او مره
 فان كان ينجما في غير نفسه ولو اكل لحما
 بين اسنانة مثل حمصة قضى فقط وفي اكل
 لا الا اذا اخرجته واكل مثل سميه مفسد
 الا اذا مضغ حيث تلاثت في فمه وكفه
 له ذوق شي ويصفه بلا عذر ونضع
 وقبله ان لم يامن لا دهن ساربا وسواك

فأكله

وكلمه

في شهر رمضان من كل سنة
 في شهر رمضان من كل سنة
 في شهر رمضان من كل سنة

فصل في الصوم

ولو عشا نكح
 ولو عشا نكح

ولو عشا نكح
 ولو عشا نكح

ولو عشا نكح
 ولو عشا نكح

ولو عشا نكح
 ولو عشا نكح

ولو عشا نكح
 ولو عشا نكح

ولو عشا نكح
 ولو عشا نكح

ولو عشا نكح
 ولو عشا نكح

ولو عشا نكح
 ولو عشا نكح

ولو عشا نكح
 ولو عشا نكح

ولو عشا نكح
 ولو عشا نكح

ولو عشا نكح
 ولو عشا نكح

ولو عشا نكح
 ولو عشا نكح

ولو عشا نكح
 ولو عشا نكح

ولو عشا نكح
 ولو عشا نكح

ولو عشا نكح
 ولو عشا نكح

ولو عشا نكح
 ولو عشا نكح

ولو عشا نكح
 ولو عشا نكح

ولو عشا نكح
 ولو عشا نكح

ولو عشا نكح
 ولو عشا نكح

ولو عشا نكح
 ولو عشا نكح

وان استوعبها ولو نذر صوم الايام المنه
او السنة صح وانظر وجوباً ونصاً فانها

خرج عن العهد فان لم ينو شيئاً او نوى النذر حاصل
نقط او انذر ونوى ان لا يكون شيئاً فانها
كان نذراً فقط وان نوى اليمن وان لا انقام

نذراً كان يمينا وعليه كفارة ان افطر
وان نواهها او اليمن كان نذراً ولم ينو شيئاً
فان افطر وجب له كفارة النذر والكفارة

اليمن ونذر بقرق صوم التمتع من شوال
ولو نذر صوم شهر معني شيئاً فانظر
لو كان استعمل والنذر لغير المعلق لا يختص

بزمان ومكان ودرهم وقبر خلا في المعلق
ولو قال مرضت على ان اصوم شهر فمات
نذر لا ينقضه الموت ولو نذر في الوضوء لم ينقضه

السناء وفي البيع ولو نذر في البيع
اجتمع في ذلك كله ولو نذر في البيع
الذي هو في البيع ولو نذر في البيع
وفي البيع ولو نذر في البيع ولو نذر في البيع

انما هو في البيع ولو نذر في البيع ولو نذر في البيع
انما هو في البيع ولو نذر في البيع ولو نذر في البيع
انما هو في البيع ولو نذر في البيع ولو نذر في البيع
انما هو في البيع ولو نذر في البيع ولو نذر في البيع

انما هو في البيع ولو نذر في البيع ولو نذر في البيع
انما هو في البيع ولو نذر في البيع ولو نذر في البيع
انما هو في البيع ولو نذر في البيع ولو نذر في البيع
انما هو في البيع ولو نذر في البيع ولو نذر في البيع

ان يصح لا شيء عليه وان صح يوماً لزمه الوصية
بجميعه **ان لا افكاف**

بوليت رجل في مسجد جماعة او امواه في بيتها
فان نذر زوجه ولو نذر في النذر الا ان المنع ونقضها
بنيته وهو واجب بالنذر في مولده

في العتة الاخير من رمضان ومستحب غيره
ولو نذر في العتة لم يكن له رخصه لكونه ملكها
فان لا رخصة وشرط صوم الاول فقط ولو نذر

اعتكاف ليلة لم يصح كراهه في الوقال ليل
ونهاراً فانه يصح ويدخل الليل تبعاً والشرط
وجوده لا ايجازه ولو نذر اعتكاف شهر

رمضان لزمه واجزاه عن صوم الاعتكاف
وان لم يعتكف قضاء شهر ايصوم مقصود
واقله ثلث ساعة ولو نذر في نذر في نذر

لا يلزمه نذر على الطاهر وحرم على الكافر
ولو نذر في نذر في نذر في نذر في نذر في نذر
ولو نذر في نذر في نذر في نذر في نذر في نذر

انما هو في البيع ولو نذر في البيع ولو نذر في البيع
انما هو في البيع ولو نذر في البيع ولو نذر في البيع
انما هو في البيع ولو نذر في البيع ولو نذر في البيع
انما هو في البيع ولو نذر في البيع ولو نذر في البيع

انما هو في البيع ولو نذر في البيع ولو نذر في البيع
انما هو في البيع ولو نذر في البيع ولو نذر في البيع
انما هو في البيع ولو نذر في البيع ولو نذر في البيع
انما هو في البيع ولو نذر في البيع ولو نذر في البيع

انما هو في البيع ولو نذر في البيع ولو نذر في البيع
انما هو في البيع ولو نذر في البيع ولو نذر في البيع
انما هو في البيع ولو نذر في البيع ولو نذر في البيع
انما هو في البيع ولو نذر في البيع ولو نذر في البيع

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل في خلقه
العلم والفضل والبر والنجاة
والهدى والرشاد والرحمة
والعفو والصفح والجلل والجلل

الحمد لله الذي جعل في خلقه
العلم والفضل والبر والنجاة
والهدى والرشاد والرحمة
والعفو والصفح والجلل والجلل

الاحاجه الانسان اوجعه وقت الزوال
ومن بعد ماله خرج في وقت يدرى بها ان يخرج
ساعة بلا عذر فسد وبغير عذر نوعه
لا وخض باكل وشرب ونوم وعقد اصاح البحر
كسبح ونكاح ودرجته وكره احضار سبي فيه
وصمت وكل الاخير كراه قرآن وحديث الكرم
وعلم وبطل يوطى في نوح ولولملا اذنا بيا
وباتر ال بقله او ليس ولزمه البيا الى الله
اعدا في ايام ولا لعله فلو نوى في الانا
الامر خاصة صحت بنيت وان نوى في البيا لا
كالونذر اعتكاف شهر ونوي النهار خاصة
او عكاه **فأجاب**

الحمد لله الذي جعل في خلقه
العلم والفضل والبر والنجاة
والهدى والرشاد والرحمة
والعفو والصفح والجلل والجلل

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل في خلقه
العلم والفضل والبر والنجاة
والهدى والرشاد والرحمة
والعفو والصفح والجلل والجلل

الحمد لله الذي جعل في خلقه
العلم والفضل والبر والنجاة
والهدى والرشاد والرحمة
والعفو والصفح والجلل والجلل

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل في خلقه
العلم والفضل والبر والنجاة
والهدى والرشاد والرحمة
والعفو والصفح والجلل والجلل

لعمل مخصوص فرضه على النور على سبيل مكلف
صحح بصيرته زاد وراحله فضلا عما لا يدور
منه وعن نفسه عياله الى عوده مع ان طريقه
وكم مراد روح بالغ عاقل والمراهق كبالغ
غير محوس ولا فاسق مع النفقة على ما
في سفر وعدم علمها بطلاق والعبره لوجوبها
وقت خروج اهل بيته ولو احرم صبي بغير
ادعائه فغنى فغنى لم يستطع من اهل بيته
الصبي الاحرام قبل وقته بعونه ونوى محرم
المسالم اجزاءه ولو فعل المشرك ذلكا فرضه
الاحرام والوقوف بعرفة وطواف الزمان
ومن واجبه وقوف جمع والسعي بين الصفا والمروة
ورمي الجمار وطواف الصدر الا فاقى وكله

الحمد لله الذي جعل في خلقه
العلم والفضل والبر والنجاة
والهدى والرشاد والرحمة
والعفو والصفح والجلل والجلل

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل في خلقه
العلم والفضل والبر والنجاة
والهدى والرشاد والرحمة
والعفو والصفح والجلل والجلل

والنقص في الصبي ذلعه صوره الاجرام
اذ احدث الاحرام الصبي كمن احدث
الزوم على الاحرام لا ينافي احرامه

وغيرها فاستمعاداب واشهره شوال وذو
القعدة وعشر ذي الحجة نكراه الاحرام له
قبلها والعمرة سنة موكدة وهي طواف وحج
وجانزة كل سنة وكره يوم عرفه
واربعه بعدها والمواقف ود الخليفة وذات
بقيع الميم ويكنى الحام لله واهله في الاصل
وحجته وقرة ويلزم للمدني والعراقي والكناني
والجدي واليميني وكذا من منى من غير حلف
اهلها وحرم تأخير الاحرام عنها لمن قصد فوله
مكة لا التقدم عليها وحل لاهل داهلها وفوله
مكة غير محرم فمقاة الحل لمن مكة الحرام
والعمرة الحل ومن الاحرام ترضا وغسله
ومولنظافة لا للطهارة فيجب في حق حائض
ونفا والتيمم له عند العجز ليس بشروع فلهذا
مراطة

هذا فصل في احكام الاحرام
اذ دخل في حرمه لا يفسد
منه ولا يخرجها واحرم
الرجل ان يحرم عليه
والناس وكذا في حرمه
وهو حرام

فصل في احكام الاحرام
هذا فصل في احكام الاحرام
اذ دخل في حرمه لا يفسد
منه ولا يخرجها واحرم
الرجل ان يحرم عليه
والناس وكذا في حرمه
وهو حرام

هذا فصل في احكام الاحرام
اذ دخل في حرمه لا يفسد
منه ولا يخرجها واحرم
الرجل ان يحرم عليه
والناس وكذا في حرمه
وهو حرام

تجتماع زوجته او جارته لومعه ولا مانع
وليس بالزنا او زنا جدي او غيبيل
وطيب بدنه وصبي شنعاء وقال المفرد بالبحر
اللام اني اريد الحج فيسره لي وتغسلني ثم لي
تاويها بالحج وهي لبك اللهم لبك لا شريك لك
لبك الحمد والمنة لك والملك لا شريك لك
وزديتها ولا تنقص واذا لم يبقا اوساق
او قلده بدنه نعل او جراب صيد وكحه ونوصه
بها يريد الحج او لعبتها ثم توجه وحلقها او لعبتها
لمسقة وتوجه بنيه الاحرام وان لم يلحقها
فقد احرم ولو اسعرها او طهرها او لعبتها
فلم يلحقها او فلدشاه لا وبعد تنوارف
والمنوق والجدال وقتل صيد البر والاسك

في الحرام
في الحرام

هذا فصل في احكام الاحرام
اذ دخل في حرمه لا يفسد
منه ولا يخرجها واحرم
الرجل ان يحرم عليه
والناس وكذا في حرمه
وهو حرام

هذا فصل في احكام الاحرام
اذ دخل في حرمه لا يفسد
منه ولا يخرجها واحرم
الرجل ان يحرم عليه
والناس وكذا في حرمه
وهو حرام

هذا فصل في احكام الاحرام
اذ دخل في حرمه لا يفسد
منه ولا يخرجها واحرم
الرجل ان يحرم عليه
والناس وكذا في حرمه
وهو حرام

فله وليس يرضى بغيره ليس الزبد والبرس ورجع بالنس الانبعا
بعد طرأ آخري أجور باد ولم ابرس صرح عاذا كان دارا على السلي
محل ان قطع آخري اسفل من العصب والظاهر من الحديث دلائلهم
انه لا يجوز معنى الكل ما فيه من الخلفا لا اخر ورجع

صلاته زكيت الطراف بعد كل اسبوع
ووجهه اذ النصف من كعبه بجبل
الخمسة الجبل من كل وجهه فالأفريقي

قال في الامام الا سبع لانه شرع فيه مسقطا
 بلزما كذا ما اذا طرأ عليه سابع ثم سبيل انه
 ناس فانه لا يلزمه الا عام لانه سبع وهو مسقطا
 اعلم ان مكان الطواف داخل المسجد اكرام لا يلزما
 حتى لو طاف بالسبيلين وراى مؤمر كالمسافر
 ومن در السوارى جاز ومن خارج المطهر
 المسجد لا يجوز وعلم ان بعيد لانه لذا في الحيط
 لا علمه الطواف لا مقابلا لماربط
 السبيل فلا بد من حد فاصل بين
 القرب والسيد فعملنا القابل
 حاطا للمسجد لانه في حكم تنبيه
 واصل فاذا طاف خارج
 المسجد فطواف بالمسجد لا
 بالسبيل لان حيطا للمسجد
 كونه عليه ومن السبيل
 كذا في الحيط

للمسلمين ثم عاد واستلم الحجر وخرج فصعد الصفا ودعا
 واستقبل البيت وكبر وهلل وصلى على النبي عليه
 السلام ورفع يديه ودعا بما شأتم من شئ حتى
 المرة سليماً من الميل من الاضطرار وصعد
 وفعل ما فعله على الصفا بفعل هكذا سبعاً
 يبدأ بالصفا ويختم بالمروة ثم سكن مكة محمداً
 وطاف بالبيت ثلثاً وثلاثاً وحطاً لأمام سابع
 بعد الزوال وصلاة الظهر وعلم فيها المناسك
 فإذا صليتم مكة العجرات من الشهر خرج إلى مناسك
 مكنت بها إلى فجر عرفة ثم راح إلى عرفات
 وكلها موقوف إلا دطن عرفة فبعد الزوال في المحطة
 قبل الظهر خطب الإمام خطبتين كالجمعة
 وعلم فيها المناسك وصلى بهم الظهر والعصر

مادان

بياض ملاج حيا ولا يتركه الصمدان دون من ينجح
 ويعزله خيل الله ايموا بما الله به واناره
 لان انما هذا من طلاق شوط للعنه بها الا اعنا
 سوط اخر لا يوحى بغيره

[illegible]

ماذان واقامسا وشرط الامام والاحرام
 فيها فلا يجوز العصر للمنفرد في احد الميما
 ولا لصلاة الظهر جماعة ثم احرم الا في ثنية
 ثم ذهب الى الموقوف على شئ ووقفه لا يام
 على ما تقدم بتقرب جبل الرحمة مستقلا والسم
 فيه ليس بشرط ولا واجب ولو كان جالسا جاز
 والشرط الكسوة فيه ودعاهم او علم المناسك
 ووقف الكس خلفه بقوله مستقبلا لسايعان
 بقوله واذا عرفت الى من دلغه وليستحب
 ان ياتيها ماشيا وان يكثر ويهليل ويحمد لله
 ساعة وساعة وكلها موقوف الا وادى
 وتزل عند جبل فزخ وصلى العتيان باذان
 واقامه ولو صلى المغرب في الطريق واعرفا

منه في الاموال

[illegible]

اعاده مالم تطلع الفجر ولوصلي العشاء قبل المغرب ^{بلحج منها}
 مرة لعمد المغرب ثم اعاد العشاء فان لم يلد ^{فيها} وبت
 حتى طهر الفجر اعاد العشاء الى اجوار وصلي الفجر ^{وخرج}
 لغسل ثم وقف وكبر وهلل بلى وصلي درعا ^و
 واذا اسفل ليته وري ^{الفساد} عرف العقبة من بطن ^{الطيرة}
 الوادي سبعا ضفا وكبر بكل منها ونطح ثم هاضا
 تلبسته باولها فلورمي بالترتها جاز لا دور ^{سبل}
 بالاقبل وجاز له في بكل ما كان من حصى الارض ^{معه}
 كالحجر والمدروما حوز التميم به ولو كفا ^{وهو}
 من تراب لا خشب وغبر ولولو وجواهر الث ^{عالم}
 وذهب ونضه دبر ديكه من عند الحجر ^{مزدلفة}
 والانسقط حجرا واحدا نيكلم سبعين حجرا ^{بع}
 صغيرة ثم ذك الث ثم تمر وحلقه افضل ^{المغرب}

١٠
 ١١
 ١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

وعلامه في الحشر
لنوم سعد بن العاصي على النبطي
قال عاده ولو كان في الجاهلية
المراد عدم الظلم والصلام
عدم الفحشاء والمنكر

وحل له كل شيء إلا النساء طواف النيار في
 يومئذ من أيام المحرم سنة بلال رمل وسمى ذلك
 سعي قبل ولا فعلها وادل وقته بعد طلوع
 الفجر يوم النحر وهو فضل وفضل له النساء
 فإن أخرج عنها كره ووجد دم ثم أتى بي
 ولعل زواله في النحر يباح المثلث
 بيد إلى المسجد ثم بما يليه ثم بالعقب سبعا
 سبعا وكبر بكل ووقف يوم النحر ودعا ثم عدا
 لذلك ثم بعده كذلك إلى مكة وهو واجب
 الرمي لله عيانا وله جاز وله السفر قبل طلوع
 فجر الرابع لا بعده وجاز الرمي راكبا وفي
 الأول منها أفضل لا العقب ولو قدم
 ثقله إلى مكة وأقامنا للرعي كره وإذا نذر

學

ولا ترمل ولا حتى المسك للماء
لا تمنع نكاح الا اطواف
ركن به يسقط طواف العدة
لقبر والهدي منها ومن الغنم
القرآن هو افضل
راد والقرآن ان يهلح وعمره
نيله في شوال او قبلها ويقل
لام اني اريد الحج والعمرة فليبرها
وطواف للعمرة سبعه رمل
ن كحى لا طوفتم حج كما مر
احرام العمرة على احرام الحج قبل ان يطوف القدوم
ولو سوط ولا اساءة في العسل الاول وهو قال
في السكوت واعا الاحرام لهم كالحرم بفسادهم ثم لم
لا شائني في او عمن واليهما الاحرام العتيق كان حرم
لحرام كل حرم زينة عيسى طارعي لا ربح طارعي كحرم
الاشواط او اذ

فان لا يطوف في عيدين لما كره وريح
 للقرآن بعد يوم النحر وان عجز صام
 ثلثا حرمها عود ورجع بعد حجة اي شأ
 فان فاتت الثلثة فعلى الدم فان وقف
 قبل العرة بطلت وقضيت وجب ^{الدم} فم
 وسقط دم القرآن **باب التمتع**
 هو ان يحرم بعمر من البيقات في اشر
 الحج ويطوف ويسعى وكلوا وليتصر
 ويقطع التلبية في اول طواف ثم احرم بالحج
 يوم التزوية وقبله افضل من الحج كالمفرد
 ونحى ولم تنب الا حجة عنه فان عجز صام
 كالقار وجرار صوم الثلثة بعد احوالها
 لا قبله وناحية افضل وان اراد السوق

فان لا يطوف في عيدين لما كره وريح
 للقرآن بعد يوم النحر وان عجز صام
 ثلثا حرمها عود ورجع بعد حجة اي شأ
 فان فاتت الثلثة فعلى الدم فان وقف
 قبل العرة بطلت وقضيت وجب ^{الدم} فم
 وسقط دم القرآن **باب التمتع**
 هو ان يحرم بعمر من البيقات في اشر
 الحج ويطوف ويسعى وكلوا وليتصر
 ويقطع التلبية في اول طواف ثم احرم بالحج
 يوم التزوية وقبله افضل من الحج كالمفرد
 ونحى ولم تنب الا حجة عنه فان عجز صام
 كالقار وجرار صوم الثلثة بعد احوالها
 لا قبله وناحية افضل وان اراد السوق

و هو افضل احرم ثم ساق هديه ولو اولى
 من قوده الا اذا كانت لا تساق وتلد
 وهو اولى من الحليل وكه الاشعار
 وهو شق ساقها من الالبير واعتمود الحلال
 منها ثم احرم بالحج كما هو طوق يوم النحر
 وحل من احرامه والكن ومن في حله لم يرد
 فقط ومن اعتمر بلا سوق ثم عاد الى بلد
 تقدم دمع سوق تمنع فان طاف لها
 اقل من اربعة قبل اشر الحج وانما فيها حج
 فقل تمنع ولو طاف اربعة قبلها لا كوفي
 حل من عمرته فيها ولكن كنهه ولبسه حج فهو
 متمتع ولو اسندها ورجع من البصرة
 وقضاها **و** لا الا اذا لم يابلها ثم الى

واما في احوال النساء
 فانه اذا كانت حرة
 لم يملك احد منهن
 الا في حقها ما
 يملكه الرجل في
 نفسه من امواله
 وبناتها واولاده
 واما ما يملكه
 الزوج من اموالها
 فانه لا يملكه الا
 في حقها ما يملكه
 الرجل في نفسه

واما في احوال النساء

الحنا **باب**

على محرم باللعن ان طيب عصفوا او حمت راسه

نكحوا او ادهن تربت ولو حالصت ولو اكل

او داواك به شقوق رجله او اقطع اذنه

لا تجب صدقة ولا دم كلاف المك والعبه

والغالية والكافور وكحها فانه يدره

اكلها بالاشغال على وجه الله واجب

او ليس محيطا او ستر راسه يوما كاملا

والزيادة كالنوم مالم ينعزم على التزك عند التعز

فان غوم عليه ثم لبس تعدد اجزا الفسد

للاول اوله ولنا لو لبس يوما فارق

دقا ثم دام على لبه يوما اخر فعليه اجزا

واما في احوال النساء
 فانه اذا كانت حرة
 لم يملك احد منهن
 الا في حقها ما
 يملكه الرجل في
 نفسه من امواله
 وبناتها واولاده
 واما ما يملكه
 الزوج من اموالها
 فانه لا يملكه الا
 في حقها ما يملكه
 الرجل في نفسه

او طلق ربع راسه او كاحه او احدى

ابطيه او عاتته او رقبته او قص اطفال

بدنه او رجله في مجلس واحد او بدا او

او طاف للقدوم والصد رجنا او

للفرض محدثا او افاض من عود بل الامام

او تركه اقل سبع الفرض ويتركه اكثره

بع محو حتى يطوفه او طوا والصد

او اربعة منه او السعي والوقوف بجمع

او الذي كله او في يوم واحد او الذي

الاول او اكثره او طلق في صلح او عمره

لا في معتر جمع من صلح ثم نفرا وقبل اولى

شهوه اتركه او لا او اكلوا وطاف

الفرض عن ايام النحر او قدم نسكا على اخر

الواجب ولو ستر العور كما يصح به في الطهارة

واما في احوال النساء
 فانه اذا كانت حرة
 لم يملك احد منهن
 الا في حقها ما
 يملكه الرجل في
 نفسه من امواله
 وبناتها واولاده
 واما ما يملكه
 الزوج من اموالها
 فانه لا يملكه الا
 في حقها ما يملكه
 الرجل في نفسه

واما في احوال النساء
 فانه اذا كانت حرة
 لم يملك احد منهن
 الا في حقها ما
 يملكه الرجل في
 نفسه من امواله
 وبناتها واولاده
 واما ما يملكه
 الزوج من اموالها
 فانه لا يملكه الا
 في حقها ما يملكه
 الرجل في نفسه

۱۰
 ۱۱
 ۱۲
 ۱۳
 ۱۴
 ۱۵
 ۱۶
 ۱۷
 ۱۸
 ۱۹
 ۲۰
 ۲۱
 ۲۲
 ۲۳
 ۲۴
 ۲۵
 ۲۶
 ۲۷
 ۲۸
 ۲۹
 ۳۰
 ۳۱
 ۳۲
 ۳۳
 ۳۴
 ۳۵
 ۳۶
 ۳۷
 ۳۸
 ۳۹
 ۴۰
 ۴۱
 ۴۲
 ۴۳
 ۴۴
 ۴۵
 ۴۶
 ۴۷
 ۴۸
 ۴۹
 ۵۰
 ۵۱
 ۵۲
 ۵۳
 ۵۴
 ۵۵
 ۵۶
 ۵۷
 ۵۸
 ۵۹
 ۶۰
 ۶۱
 ۶۲
 ۶۳
 ۶۴
 ۶۵
 ۶۶
 ۶۷
 ۶۸
 ۶۹
 ۷۰
 ۷۱
 ۷۲
 ۷۳
 ۷۴
 ۷۵
 ۷۶
 ۷۷
 ۷۸
 ۷۹
 ۸۰
 ۸۱
 ۸۲
 ۸۳
 ۸۴
 ۸۵
 ۸۶
 ۸۷
 ۸۸
 ۸۹
 ۹۰
 ۹۱
 ۹۲
 ۹۳
 ۹۴
 ۹۵
 ۹۶
 ۹۷
 ۹۸
 ۹۹
 ۱۰۰

[illegible]

اخرج ذكره كطه
 اقول اوله بترله
 في اجماع نقل ما اذا
 مطلقا لم يصرح واطبق
 على اجماع البصير والاعبد
 على ما في شرح العبد ومروءه من اذنه

الزواج عند نظر الافعال
الفضل معنى ثلثه عند
2 مواضع عدد في هذا
الكتاب وهو 3 صرح ائمه
وليس كاطر بن محمد اخرج
ان الاحرام ياق تحضيه
لا يفيد الاحرام
ولهذا قالوا

بدنه وبعد لعل شاة وفي عمرته قبل طوا
اربعه بعد لها مضى وذبح وقضى وبعد
اربعه ذبح فلم يعد فان سل محرماً صيدا
او دل عليه فانه بدا او عودا سهوا او عبدا
تعلقه جزاؤه ولو سباعا غير صال او ^{لبيبا}
او حماما مسرولا او هو مضر في اكله وهو
ما قوسه عدلان في قتله او في اثره مكان
منه وفي بيعه لا يزاد عليه شاة وان اكره
منها ثم لدان شريك به هديا او منكره
ملكه او طعاما او تصدق على كل مكنته
لصف صاع من براوصا عن ثيرا وشعير
لا اقل منه او صام عن طعام كل مسلمين
يوما وان فضل اقل من طعام مكنته تصدق

بدنه وبعد لعل شاة وفي عمرته قبل طوا
 اربعة بعد لها خصى وذبح وقضى وبعد
 اربعة ذبح فلم يعد فان سل محرم صيدا
 او دل عليه فان له بدا او عي^{دا} سهوا او عي^{دا}
 بعلبه جزاوه ولو سباع غير صال^ل او شاة
 او حماما مسرولا او هو مضر في اكله وهو
 ما قومه عدلان في قتله او في اثره كان
 منه وفي بيعه لا يزاد عليه شاة وان اكر
 منها ثم لدان شري به هديا او منكه
 بكمه اطعاما او تصدق على كل مكنت
 نصف صاع من براوصا عن ثيرا وشعر
 لا اقل منه او صام عن طعام كل مسلم
 يوما وان فضل اقل من طعام مكنته تصدق

به اوصافه بوجوه ان يفرق نصف
 الصاع على ما كان ولا يدفع الى اصله
 هنا كما لا يجوز دفعه الى اصله وان عله وفرعه
 وان سفل وزوجته وزوجها وهو اكمل من كل
 واحد ورجل يجرحه وينتف ^{صدفه} شعره ويطع
 عصبه ما تنص وينتف رثته ويطع قلبه
 وكس ربيضة وخروج من بيت به ودخ
 حلاله صيد الحرم وطلبه ويطع خشية شجرة
 غير مملوك ولا شئت ثمنه الا ما جف والعبرة
 لا اصل لا لغصنه وبعضه كهو والعبرة لمكان
 البئر فان كان لو وقع وقع في الحرم فهو صيد
 الحرم والا لا وتسل العبرة لتواليه ولو شباك
 ببصا او جراده ضمنه لم يحرم اكله ولا نزع ^{حيث}

و

ولا شطع الا الاذخر ولا يمسها ذكاته
 ويجب يقتل قتل او جرادة صدقة ^{قلت}
 ويجب اجزاها بالذلاله كما في صبيد
 وفي الثبته نصف صاع وهو الزائد على ^{الذلاله}
 ولا شيء يقتل غراب وصلاة وعقرب وجبه
 وفانة وكلب عقول وجعوض وفله وبرعى
 وقراد وكحطاه وفراش وسبع ضايل فله
 ذبح شاه ولوايوها بطيخا وبقر وبغيره ويطع
 رباط ابيلا واكل ما صا ده حلال وزكاه
 بل دلالة محرم وانوره به وحكمه نفع
 حلاله صيد حرم ويصدق بها ومن دخل الحرم
 او الحرم وفيه صيد ^{صنعة} وجب ارساله
 على وجهه غير مضيع له لان كان في بيته

طبييا

لا اصل حرمه

كونه ناهي في شدة العذر ان كان
 الصفة لا اصل الحرم في شدة العذر
 صيد المباح به احلف بغيره
 فذكر الطحاوي في حرمه على الحرم وقال
 الحراني لا يحرم قال القزويني هذا
 غلط على رواية الحامكي

او قنصه ولا يحج عن ملكه هذا الارسال
 قلنا مسأله في الحل واخذ من انسان اصدنه
 منه فلو كان خارجا قتل حمام احرم فلا على
 ولو باعه رد البيع ان نفى ولا فعليه الجزاء ولو اظ
 حلاله صيدا فاحرم حتى يرسله ولو اذنه حرم
 والصيد لا يملك بسبب اجباري بل بحري
 كالارث فان قتلته حرم اخر صحنه ورجع اذنه
 على قاتله ان كفر بما في ذم الله تعالى ولو كان
 القاتل صبيا او اقربا فلا جزاء عليه ورجع الا
 بالقيمة وكل ما على المورث دم بسبب خيائنه
 على احراره فعلى القاتل دمان ولذا احكم في
 الامجاوز للثقات غير محرم فعليه دم واحد
 ولو قتل محرما صيدا تعدد الجزاء ولو حلالا

لا

الى الاستعداد ويجزئ استلزامه
 الحرم لا يترد ان الحلال
 حرم حرم حر الحلال وهو
 متعدد وفيه كثر جزا
 الحلال وهو ليس
 فلا رجاء على ما د
 واصل الا بالملك الحرام
 بخلافه فممنوع
 كان على واحد منها
 فهو فممنوع واحد
 كل واحد منهما فاني
 معا فاني على كل
 ما دفعه اصدنه
 على كل واحد
 حرم حرم الحرام
 عند احكامها مع
 الصداق
 فممنوع كل واحد
 لا وبطل بيع محرم صيدا او شراده فكل
 نعتب في بيع فعليه وعلى الباع الجزاء ولو
 طيبه اخرجت من الحرم وماتا غريمها
 وان ادى جزاءها ثم ولدت لم يجزه افاقي
 يريد الحج او العمرة وجاوز وقتها ثم احرم
 لزمه دم فان عاد ثم احرم او محرما
 لم يشرع في نكاحه سقط دمه والا لا
 كفاي يريد الحج ويتمتع بغيره وعمرته وحرجا
 من الحرم واخرى فان دخل كوفي البستان
 لحاقبه له دخول بكنه غير محرم ووقته
 البستان ولا شيء عليه ما دخل من دخل بكنه
 حجه او عمره وصح منه لغيره مما عليه في تمامه
 ذلك لا بعده جاوز للمقات فاحرم

أحرم

بما عده لنا من قول الله
 ثم حجكم ليعصوا وعلموا
 عن شاول ما لو اني لم
 سدد ورجع كافي فانه
 فممنوع كل واحد

يعرف فني وفني ولا دم عليه لترك الوقت
 يكي طاف لعمرة شوطا فاحرم بالحق رفضه
 وعليه دم للرؤض وجه وعمره فلو انما فتح
 وذبح ومن احرم من ثم يوم النحر باخرى حلق
 الاول لزمه الاخر بلا دم والا فمع دم قصر
 اوله ومن انى لعمره الا اكلت فاحرم باخرى
 ذبح انا في احرم من ثم يعمر لزمه وبطبت
 بالوقوف قيل انما لها لا بالتوجه فان طاف
 له ثم احرم منها ففني عليها ذبح ونذر بها
 فاذا رضى قضي واراى دما حج باهل لعمرة
 يوم النحر او في ثلاثة بعد لزمته ورفضت
 وقضيت مع دم وان رضى مع وعليه دم فالحج
 احرم به او بها وجب للرؤض والاحرام

الحج

وتكلم بافعال العمرة ثم تضي ويذبح واسلم
باب الاحصار اذا
 احصر بعد واو مرض تعبت المفرد دقا والفا
 ديتي وعين يوم الذبح في الحرم ولو قبل يوم
 النحر ولو لم يفعل ورجع الى اهله بغير
 تحلل وصبر حتى زال الخوف جاز قال ادره
 الحج منها والا تحلل بالعمرة ويذبح كل حلق
 وليتصر وعليه ان حل من حجة وعمره وعلم
 للعمرة عمره والقارن حجة وعمره ان قال تعبت
 ثم زال الاحصار وقد رعى الهدي وحج
 توجهه والا لا ولا احصار بعد ما وقف
 بعرفة والمنع من مكة عن النبي صلى الله عليه وسلم
 على اصدعها **باب الحج عن غيره**

وما في معاهما

المنع عن قول الهدية عن الغير ما دخل
 اللام على غيره لانه غير رافع على وجه الصحيح
 كما صرح المحقق في الكافي في شرحه بل هو موزع
 الاضافه فلما كان الاصل كون على الانفس
 للعمرة فدم ما نذر

العبادة المأبىة تقبل اليأبىه مطلقا والبدنية
لا مطلقا والمركبة منهما تقبل اليأبىه عند العجز
نقط بشرط دولم العجز الى الموت فيه ^{عنه} ^{الحج}
هذا اذا كان المرض يرجى زواله وان لم يكن كذلك
كالحي سقط الفرض عند سحر ذلك العذر اتم لا
وشروط الامور فلا يجوز حج النزع بغير اذنه
الا اذا حج الوازعة عن موثقه وسقط العجز الفرض
لا الفعل وشع الحج عن الامور على الظاهر ككسرة شرط
اهلها لتمامها لا لتمامها لا لتمامها لا لتمامها
والمرأه والعبد وغيرهم ولعدم ذنبها لا واذا مرض
الماور في الطريق ليل دفع الماله اليه غيره
يخرج عن الميت لا اذا قيل له وقت الدفع اصنع
ما شئت فخرج مرضا ولا خرج اليك وما في الطريق

و

واوصى بالحج عنه فان فسرها لا موعليه والا
فيحج من بعده ان وفيه ثلثه اوصى بالحج فتطوع
عنه رجل لم يحج ومن حج عن امره وقع عنه
وضمها اليها ولا يقدر على جعله عن احدتها
كخلاف مالها اهل الحج عن ابويه او غيرهما
متبرعا بعين ودم الا حصار على الارض في مال
ميتا ودم القران والجنابة على اكابر ومن
النفقة ان جامع قبل وقوفه وان مات
او سرق نفقته في الطريق حج عن ميتا امره
ثبت ما بقي لا من حيث مات واسا علم
باب الهدي هو لغة
ما هدي الى الحرم ليتم به فيه ادناه مائة
وهو ابل ويتبرع عنه ولا يجب تعريضه

ولا يجوز في الهدايا الا ما جاز في الضحايا ويجوز
الشاة في كل شيء الا في طواف الكعبة حيث
ود على بدله خوف ويجوز اكله من صدق
الطوع والمنفعة والقراة فقط ويتحاي
يوم النحر يخرج المنع والقراة في كل
لا لقبره ويتصدق بالمال وحطامه ولم
اجر الخزار منه ولا يركبه بلا ضرر ولا
ويبيع ضرعها بالمال البارد ويعيم ^{عطب} واجب
او تعيب وصنع بالمليب ما شاء ولو بطرعا
حرم وصنع قال دته نذمه وضرب ^{سماها} صمغ
وتجلبد منه الطوع والمنفعة والقراة فقط
شهادة او بوقوعه بعد وقته لا تبطل وقيل
ثبت ان انكر ان تذكر في يوم النحر

العمري

الوسطى والثالثة لم يرم الاولي فعند النفا
ان رمى الكل حسن وان قضى لا ولي وصدقا
جانبه رخصا ما شئت حتى يطوف
المرضى اشترى محرمة بالاذن له ان يملكها
فيجوز شعرها او يتلم طفرها ثم كجاء وهو
اولى من ان يكلل كجاء واسلم لم
فأبى النكاح هو حقيقة والوطى
يجاز في العقد ويكون واجبا عند الوفاة
سنة كالا لا عند المكره خوفا للجور ويعقل
بالجاب وقوله وصنع المضي كزوجت وزوج
وما وضع اصد هاله والاخر لا استقبال كزوج
فقال زوج ولا منعقد بالانترار على المختار
لقيل ان المحرم الشهير مع رجل انشا وسوا

ولا تنفذ بزوجتك في الفرج وإذا قيل
 ألا يجاب بالتسمية كان من تمامه فلو قيل المهر
 لم يصح وإنما يصح بلفظ تزوج ونكاح وما وضع
 للملك عين في الحال كسنة وتلك صدقة لا يلفظ
 اجازة واعانة والعارضة مصحفة بجوزة وشعاط
 وشرط سماع كل من العاقدين لفظ الآخر وصور
 مكلفا سامعا معا فإما فاهين مسلمين
 لنكاح مسلم ولو فاه سقيا أو محدود دين في عقد
 أو عساي أو أجنبي الزوجين أو أجنبي أحدهما
 وإن لم يثبت النكاح بهما أن ادعى القوس كما صح
 نكاح مسلم ذميه عند مسلمين وإن لم يثبت بهما
 مع إمكان امر رجل أن تزوج صبيغة فزوجها
 عند رجل أو امرئين والاب حاضر صح والألا

و

ولو زوج ابنته البالغة مخضرا هدا صل
 جازا نكاحه والألا ولو قال زوجتني أنت
 فقال زوجت أدنم لا يكون نكاحا ما لم يلق
 قبلت غلط وتلك بالبركاح في اسم أبيها لو تزوجها
 لم يصح ولو عتق قواما الخطبة فزوجها لم يصح ثم
 صح حرم على الرجل أصله وفرعه ونسبته
 ولحقته وبنتها وعمه وحالته ونسبته زوجته
 للوطوع وامر زوجته وإن لم يوطأ وزوجة
 أصله وفرعه مطلقا والكل رضاعا وأصل
 مربيته وأصل محسوسه بشبهه وقوامه
 ونافذة إلى ذكره والمطهر المرفجها الداخل
 ولو من زجاج أو مساء هي فيه وفرعهم
 لا المطهر إلى فرجها الداخل مراه

فصل في المحرمات

او ما بالانفكار هذا اذا كانت حية منها
اما غيرهما فلا تلو تزوج مفره لا تنافي فدخل
بها فطلقا وانتقض عدها وتزوجت باخر جاز
له الزوج بنيتها ولا فرق بين المس والنظر لهما
في عدم نيتها واكره قبل ام امرأه حرم
امرأته ما لم يظهر عدم الشهوة وفي المس لا مال
للسهوه والعائقة كالتي قيل وبنت دوس
لست بشهوانه وان ادعت الشهوة والكرها
فهو مصدق الا ان يعود اليها شتر افعالها
او ياخذ ثديها او يركب معها وتسل الشهادة
على الاقرار بالمس والتفصيل عن شهوة ولذا
على نفس المس والتفصيل عن شهوة في المختار
وحرم الجمع كالحا وعدة ولومن طلاق بآين

وطيئاً على عين من امرائهن ايهما رزقت وكذا
لم كل له الا حريمي فجاز الجمع بين امرأة وبنت
زوجها وان تزوج اخته معه وطهرها لا يطاوع
حتى يحرمها منها عليه وان تزوجها بعد سن
ونسى الاول فرق بينهما وبينها ولها نصف المهر
ان كان مهرها حاشا ومن دوس في العقد
وكانت الفقة بعد الدخول والى لم يكن يسمى
فالواجب سعة واصلها وان كانت الفقة بعد
وجعل كل واحد مهر كامل ولذا اكمل فمبايعها
في الكاح لغيرها من المجرم وصح نكاح كاهن
مومن بنبي مفرقة بينا لا عابد كوكب
لا كتاب لها والمحرمة ولو لمحرمة والامة لو كاهن
او مع طول حرم وان كره وحرقة على امه لا علة

دوس مفرق

ولو في عده كونه صحيح لوراجعها على حرة
ولو تزوج اربعاً مرة الا ما وخمساً من اكرابر
في عقد صحيح نكاح الا ما واربع من اكرابر ولا ما
نقط للحرة ولا السرى بما شاؤا ولمصرها
للعبدة ومتبع عليه غير ذلك وجعل من زنا
لا من غيره وان حرم وطوها حتى تصنع الموطوءة
بلك او ذنبا والمفوض الى محرمته والمسمى لها
ويطلى نكاح متعه وموقت وله وطى امرأه
ادعت عليه انه تزوجها وهي محل للاث
وقضى نكاحها ببينة ولم تكن تزوجها
وكذا الوادعي هو نكاحها ولو قضى بطلانها
بشهادتها الزور مع علمها طلقها التزوج بها
بعد العدة وطلقات هذه تزوجها وحرم

لا نكاح اثنى عشر سنة وحرمة
ووفية وجامع في علم راجع
لحرمة نكاحه في عده للعبدة
وجعل بين نسائها حرم

ع

على الاول والنكاح لا يصح تعليقه بالشروط
ولا اضافته الى المستقبل لا يطل الشرط
ونه لعل لعلقة بشرط كاي يكون تحقيقاً
باب الوطى الى ما يقع
العادل الوارث والولاية تنفذ القول على الغير
شأوا في ديو شرط نكاح مغير وكنون
وربما ينفذ نكاح حرة مكلفه بانكح بلا ولي
ولم لا اعتراض في غير الكفو عالم تله منه يفتي
لعدم جواز اصله لعنات الزمان وعلى الاول
نرضا البعض كاكل لو استوا في الدرجة
والا فلا ثم الفسخ والتمس لها ولي فهو صحيح
مطلقاً ونفسه المهر ونحوه رضا لا سكوت
ولا جبر البالغة المبكر على النكاح فان استأخر

وكن لا سطل بالشروط العامة
ويطل الشرط

سوا و كيلة اور سوله اور زوجها نسكننا
 غير شهر ما و نسمي او بكت لا صوت
 فليذل ان علمت بالزوج لا المهر وكذا
 اذ ازوجها عند هاء فكتت على الهم
 فان استاذنها غير الا قرب فلا بد من القول
 كالتيب او ما يوزن معناه كطبخ مهرها
 وتكبيرها من الوطى وقبول التحف فيه من ذاك
 لكارتها بوثقه او حيز او جراحه او
 او زنا بكر حكاما ليكن النكاح فسلكت وقال
 رددت ولا يمينه لهما ولم يكن دخلها طوعا
 فالتوله هلهما كالوزوجها ابو هانث قالت
 انا بالغة والنكاح لم يصح وهي مراهقة
 وقال الاب لا بل هي صغيرة على الهم ولكن

النكاح

النكاح الصغير والصغيرة ولو ثيبا ولم
 ولو ثيبا فاحتمى او غير كفوا ان كان الاب
 ابا او جد لم يعرف منها سوا الاختيار وعرف
 لا وان كان المزوج غيرهما لا يصح من غير كفوا
 ولو ثيبا فاحتمى لهما وان كان من كفوا لهما
 المتكلم صح ولهما خيار الفسخ بالبلوغ او العلم
 بالنكاح بعد شرط التقاض بقوارنا ان
 وبطل جينار البكر بالكوث ولا عند الاخر
 المجلس وان جهلت به محله في العتقة
 وخيار الصغير والثيب اذا بلغا لا سطل
 ملاصيح او دلاله كالتبلة واللس
 ولا ثيبا لهما عن المجلس الولي في النكاح
 الحصة منه بل لا توسط انثى على ثيب

الاثنا والجب بشرط حرة وذكيف اسلام
 في حق مسلم وولد مسلم وكذا الادلاء مسلم
 على كافر الا ان يكون سيدا مكاره سلطانا
 وكافر ولايه على مثله فان لم يكن عصه فالولا
 للمسلم ثم الله خا لا بامر ثم لا بتم لولد المام
 ثم لذو القربى الارحام ثم للحكم رض عليه في مطلقه
 وليس الرضى ان تزوج بها مطلقا ولا بعد الرد
 لعيبه الا قرب سافه العقر ولوز وجهها المرس
 حيث هو جاز على الظاهر ويثبت الابعاد ثم
 ايضا يعضل الاقرب ولا يطل تزوج بموع
 الا قرب ووهي في المحنة في النكاح ابنها ولو فر
 ولي صغير او صغيره او دكل رجل او امراه او
 العبد بالنكاح لم ينقل الا ان تشهد الشهود على

سلطان ثم العاقبة

دون آياتها

النكاح

النكاح او يدرك الصغير او الصغيره فيصير
 او يصدق الموكل او العبد والاعلم
باب المكافاة الكفاة معبره
 مرها بها وهي حق الولي لا حقها وتقترب نسبتا
 فترش لثنا والعرب لكفا وحرة واسلا مآ
 ولعولان مرها كالا باو ديانه وما لا وحقة
 واعتبارها عند العقد فلا يفرز والمهاج
 العجمي لا يكون لغوا للعربية لو عالما وموالا
 والغرض من لغو المدي وكذا الصبي لغو يقنا ابيه
 بالنسبة الى المهر لا النفقة ولو كانت ما قبل من مهرها
 فتدلى الاعراض حتى تتم او لغو ولو طلقتها
 قبل لغو من الولي قبل الدخول فلها نصف المسمى
 لامره ثم ديك امراه فر وجه امه حازد لو امر اياي

وهذا هو ظاهر الكلام
 وانما في النكاح والكلام
 على ذلك

في عقد وامل لا ولا يتوقف الاجاز على قول
 عما ينعى للمحاسن من آية العقود ويتولى طرفي
 العقد واحد ليس بنصوي بل من جانب واحد
 وانه بغير ادان اليد موقوف كذلك فعلى
 ولا ينال العلم ان تزوج استعجه الصغرة من نفسه
 كما لو قيل بان تزوجها من نفسه ذلك خلاف
 ماله وكله تزوجها من رجل فزوجها من نفسه
 او وكلها من شخص في انفسها او قال له زوج
 نفسي مني شئت ولو اجاز بكاه النضوي بعد
 مع خلاف اجاله ببيع باب
المهر اقله عشرة دراهم
 بقية وزن سبعة مفروسة كانت اولا فتجب
 ان سماها اودونها اما لا لزمها عند وطى او طه

صحت

صحت او موت احدتها ونصفه بطلاق
 قبل وطى وخلوق وعاد النصف الى ملك
 الزوج بمجرد الطلاق اذ لم يكن لها
 وان لما توفى على النصف او الرضا فلا انفاد
 لعقده عيب المهر بعد طلاق قبلها ونفذ
 نص في المهر في الكل لبقا ملكها ووجوب مهر
 المثل في الشغار وظلمه زوج حر لاهل
 وتعليم القرآن ولها طرقة لو عهدا
 وكذا يجب في المهر بسم المهر او نفى اذ لم تراضيا
 على شيء والا فذال هو الواجب او سمي محررا
 او حتريرا او هذا الحل وهو محرر او هذا
 العبد وهو حر او ثوب او دابة لم يباي
 حبها او تعليم القرآن او طمعه المهر

وسقده لمعرفه طلقت قبل الرطي وي
درع و دغار و تحفه لا تزيد على نصفه
ولا تنقص من خمسة دراهم ويعتبر حاله و تح
للتعده من سواها الا من سمى لها مهر و طلقت
قبل رطي وما فرض بعد العقد او زيد لا ينفق
ومحصرها عنه و كلفه الا مانع حسي و طبعي
وسري و رتق و قرن و غفل و صغر لا يطاق
مع الجماع و وجود ثالث معهما الا ان يكون صغيرا
لا يعقل او مجنونا او مغمى عليه او جارته والكفا
يمنع ان يتعدا اول الزوجه والا لا وصو
المتزوج والمندور والكفارات والنكاح مانع
لصحة و يصح مع زوال المانع ولو بمجبوسا
او غيبا او حصبيا ولو اقرت فاعتلت بعد الف

و

وقال الزوج قبل الدخول فالتوله لها ولو قال لا
يكفانك طالق فحلاها طلقت ويجب نصف المهر
فيجب العدة في الكل احتياطاً وقبل ان كان المانع
شراً يجب وان حقيقاً لا وهي قائمه مقام رطي
في موت النسب و باكل المهر والسفقه والسكنى
والعدو و بكاح اختها و اربع سواها و حرمة
بكاح الامة و برعات وقت الطلاق في
لا في حق الاحصاء و حرمة النيات و طهراً
للاول و اربعة و الميراث قبضت للفالمهر
فوهبته له و طلقت قبل رطي رجع بنصفه
وان لم يقبضه او قبضت نصفه ذهب الكل
او ما بقى او عرض المهر قبل الشتر او بعد
لانكحها بالغا على ان لا يخرجها او لا يزوج

عليه او على الف ان اقام بها وعلى العيين
 ان اخرجها فان وفي واقام فله الف والالف
 المثل لا يزد على العيين ولا ينقص عن الالف
 بخلافها اذا تزوجها على الف ان كانت
 فتسجد وعلى العيين ان كانت جميلة فانه يعطى لها
 ولو تزوجها على هذا العبد او على هذا الالف
 او على هذا العبد او على هذا العبد او على هذا
 العبد واحد ما او كس حكم من المثل وفي
 الطلاق قبل الرضوخ حكم من المثل ولو تزوجها
 على فخر من قالوا اجاب الوسط اذ قمته وكذا الحكم في كل
 ذكر حبه وانه مؤمن فان لم يبين حبه وجب
 للمثل كسوف ودابه وعلى غمرا وحتر بر او على هذا
 الحفل فاذا لم يخرام على هذا العبد فاذا لم يخرام

و

وان مهرها العبد بين واحد من المهرين
 للعبد ان ساوي اقله والا وجب المثل وحكم
 المثل في كساح فاسد بالوطى لا يغيره ولم يرد
 على المسمى ولكل واحد منهما فسحة ولو يغير
 من صاحبه دخل او لا وجب العدة من وقت
 التفرق وبثت السب ويعتبر من الوجه
 فان كان منها الى الرضوخ اقل من الحمل بنت والا
 ومهر مثلها بمهر مثلها من يوم ابرها سنا ولا
 ومالا وبالد ادعوا وعقلا وديا وبكارة
 وثيوبه وعنه وعلمها وادبا وكما لطقن ونسب
 فيه اخبار رجلين او رجل وامرأتين او خط
 الشهادة فان لم يوجد فالتوكيد له من مثله
 امرها من الاطاب فان لم يوجد فالتوكيد له

ومح فمان الى نعم لها ولو صغيرا ونطالب
ابايت وان ادى رصح على الزوج ان امر
ولا يطالب الابن امر ابنه الصغير النقر اذ ارجو
امراة الا اذا اخذت كل في النقة لها سعة
من الرطى والسفرها ولو بعد رطى او طقة
رضيتها لا خذ ما بين تجليله او اخذ قد رما
لمثلها مرفا ان لم يجعل كل والنفقة والسفر
واخرج من بيت زوجها الى امة ورياره
اهلها بله اذنه مالم تبصره وياخرها بعد
اذا اكله اذا كان مامونا بغيرها والا لا يتفلسا
بما دوى ممدته من المص الى القرية وبالعكس
وان اختلفا في المهر فغ اصله من المثل اجماعا
وفي نذر حال تمام المكاح القول لمن شهد له

نهر

مهر المثل لها الا اقامت فيه قبلت
شهد مهر المثل له اولا وان اقاما ببينتها
ان شهد له مهر المثل وينتقم ان شهد لها
وان كان بينهما خالفا فان خلفا او برسا
تضي به وان برسا احدهما قبل برها نه
وفي الطلاق قبل الرطى حكم منعه المثل واي
اقام بمه قبلت فان اقاما ببينتها ان شهد
وليسه ان شهد لها وان كانت بينهما
خالفا وان خلفا وجب منعه المثل وموت
احدهما كجوتها في الحكم وبعد موتها في العقد
التول لو رشتت وفي اصله لم يتصل بشئ
وقالا يتصل بمهر المثل وبه يفتى وهذا
اذا لم يعلم نفسها فان سلمتها ووقع الا

في الحال تبين لا يحكم مهر المثل بل يقال لها
لا بد ان تقديني بما تجلت والا فليس عليك
بالمعارف ثم عمل في الباطي كما ذكرنا
ولو لعبت الى امراته شتا ولم تترك ^{الزوج} حمة
عز المهر معالت هو هدية وقال هو المهر
فالتول له في غير المهر لا الاكل ولها في المهر
حطب سكر رجل ولعبت اليها شتا ولم يرد
ايوها فماتت للمهر لم تترك عنه فاما
او تمنة هاكا وكذا كل ما لعبت هدية وتو
دون لها كذا المستمك وللاعتانة
من المهر وقال هو وديعه فان كان من حسن
المهر فالتول لها وان كان من خلافه
فالتول قوله انفق عليه معذرة العير شرط

ان

ان يرد حهما ان زوجته لا رجع مطلقا
وان است فله الرجوع ان كان وقع لها
وان اكلت معه فلا مطلقا هي ابنته
بجهاز وسلمها ليس له الاسترداد منها
ببقي اخذ اهل المرأة شتا عند التسليم
فالتزوج ان يترده جهاز ابنته ثم ادعى
ان ما دفعه لها عارية وقالت هو عليك
او قال الزوج ذلك بعد موتها لم يرد عنه وقال
الا بعاريه فالتول للزوج ولها اذا كان العرف
سما ان الاب يدفع مثله جهازا لا عارية
وان كان سكركا فالتول للاب والام كالاب
دفع في تجهيزها لابنتها شتا من انفعة
حضرة وعمله وكان ساكنا وقت المهر

فليس للاب ان يتردد ذلك من ائتمنه
 لو انقعت الام في جهالها ما هو مقنا دولا
 ساكت لا تصنع كج ذمي وميله وحري حريمه
 ثم عينته اوبلا مهر بان سكا عنه ادنياه
 وذا جازع عنهم في طفت او طلفت قبله
 ارمات كلامها وكذا الحريان ثمة
 ونسب احكام الكاح في جمعهم كالمسلمين مردوج
 نفقة في الكاح ودفع للطلاق وكحو لهما
 وان يكما مخرا وحريه عير تم اسما او اسلم
 احدهما فله ذلك في غير عاين فتمه الحريمها
 ومهر المثل في الحريم **باب الكاح الفتي**
والكاف توقف الكاح في دما كانت
 ومهر وام ولد على اجازة المولى فله اجاز

نذ

نذ وان رد بطل فان كحوا بالا ذن فالمهر
 والمنفعة عليهم وسقطان لموتهم وسبع قن فيها
 لا غرة لكنه ساع في النفقة مرارا في المهر مرة
 فلو باع سدة بعد ما زوجها سراه فالمهر
 برتبته يدور معه ايها دار كدس **باب الكاح**
 ولو زوج امته من عبيد لا يجلس له ومقر له
 لعبد مطلقا وجب له اجازة لا مطلقا او قارنها
 واذا نه لعبد في الكاح يستعلم جازة دق
 خلاف التوكيل به ويبلغ عبد ماهر من كحها
 فاسد بعد اذ نه فوطها وفي كحها ثانيا
 او اجزى ما بعد ها صحتا توقف على الاجازة
 ولو زوج عبد الما دونا **باب الكاح** وذا
 عرماه في مهر مثلها وانزله مطالب به كدس **باب الكاح**

مع المرض ولو رجع بنته مكانته ثم ما لا يفد
الدخا إلا إذا عجز فرد في الرق زوج أمته
لا يجمع لها النكاح لكن لا نفقه ذلك إلا إذا
وخدم المولى ووطأ الزوجان طهر كان نواها
ثم رجع صحيح وسقط ولو صدقته لا تحرمه
ولما انفقها وإن أباه زوجها وله إجمار قنه
وأمه على النكاح ولو قبل أمته قبل الوطى سقط
المهر لا لو طعت ذلك لئلا يراة نفقه قبله
والأذن في الغزل للمولى الأما لا لها وغزل عمه
بأذنها وغزل أمته بغره ويخبر أمه ومكاتبه عفت
حت حرا وعبده ولو كان في النكاح سر ما عاود كما
عند النكاح حرة ثم صارت أمه وأكمل هذا
الجنار عند ولا يتوقف على التصانك عده بلا

۱۱۱

اذن فعتونفد ولذا الامه ولا حيار ولو
قبله فالمسى له اذ بعد علمها ومزوطى ففد
فولدت فارعاء تبسبه وصارت امه
وعليه قيمتها لا عقرها وصه ولدها
وجده صحيح كاب بعد زوال ولا يتنكح
ولغير وجوه ورقى لله لا قبله وتوزرها
ابوع فولدت لم تهرام ولده وحك المهر ^{العنه}
وولد لها صر ولو وطى جارتة امواته
او والى او ولد فولدت وادعاه لا يثبت
النسب لا يقصدن المولى حتى قال تلوي
زوجها الفقه عنه بلف نفل عند النكاح
والولا لها ونفع عن ثمارها الوثوه ^{مسل} ولو لم
بلف لا والولا له **باب**

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

النكاح **الاجتهاد** كل نكاح صحيح من اهل الاسلام
 صحيح من اهل الكفر وكل نكاح حرم من المسلمين
 لعقد شرط جازي فممن مع اعتقادهم بانه
 ولغيره من عليه بعد الاسلام وكل نكاح حرم
 لمحمد المحلل جازي وقاله شيخ العراق لا اسلام
 المتزوجان بل شهود او في عدل كافر معتق
 ذلك لغيره عليه ولو كانا محرمين او اسلم احد المحرمين
 او ترافعا لهما وسميا على الكفر في عيما ولفرض
 احداهما لا الا اذا اطلقته ثم تاو طلبت النفر
 فانه لفرق بينهما كما لو طلقها ثم اقام معها من غير
 او تزوج كتابية في عدل مسلم واذا اسلم
 احداهما وجازي المحرمين او امراه الكتابي
 عوض الاسلام على الاخر فان اسلم والاخر

بينهما

بينهما ولو كان صبيا ميمنا وينتظر عقل غير الميمنة
 والصبي كالا صبي ولو نجس باعوض على ابويه
 ولو اسلم الزوج ورجع بمجوسه فهو نكاح صحيح
 بقاها كما لو كانت في الايتام لذلك
 والنفقة تطلق لولا في الواسية واما المهر
 فاحد ابوي نجس طلاق ولو اسلم احداهما
 لم يأن حتى يحضها تا قبل اسلام الاخر ولو اسلم
 زوج الكتابية فهي له وبنيان بنتا في الدارين
 لا بالسبي فدرج احداهما البنا مسلما او اخرج
 مسييا باس وان سبيها مالا ومهرها
 اليها ما ثبت لاعداء الحامل وانتهاد احداهما
 فصح عاقل فلولو طوق كل مهرها وبغيرها نصفه
 ولو كان ولا شيء لو ارتدت وبقي النكاح

ان ارتد معاً ثم اسما لك وقد انا لم
 احدها قبل الاخر والولد تتبع خير الابوين
 ديناً والمجوسى ومثله شر من المقاتلي قبل
 صغيرة لفرأيه تحت مسلم قد مات الام لطره
 لم يكن ولا نكح مرتد او مؤمن احداً لم يكن
 حرسه فباعداً او احثال او ام وبناتها
 بطل نكاحهن ان تزوجن بعقد واحد
 فان رتب فالآخر بلغت المسلم المثلث حه
 ولم نصف الاسلام بانت واسد اعلم
باب الخمس يجب ان يعدل
 فيه وفي اللبوس والماكول لاجل المجامع
 فلا فرق فيه بين رجل ونحوه وبين رجل ونحوه
 صحيح وحايض وذات نفاس ومجنون لا تخاف

ورتقا وقرنا ولو اقام عند واحدة شهراً
 في غير سفر ثم خاضعة الاخرى يومين بالعدل
 بينهما في المستقبل وهدر ما مضى وان اثم به ولو
 عاد الي الجور بعد نهي القاضي اياه عزله
 واليك والبيت والجودى والعدييه والمسلمه
 والكتابه سوا وللام والمكاتبه وام الولد
 والمدره نصف الحق ولا قسم في السفر فله
 السفر من شانهن والقرعة أحب ولو تركت
 فتنها لفرتها صح ولها الرجوع في ذلك ويقسم
 عند كل واحد منهما يوماً وليلة وان شاكاً
 ولا يقسم عند اصددهما الا باذن الاخرى او ابي
 في المدايه اليه **باب الرضاع**
 هو حصر الرضيع من ثدي ادميه في وقت مخصوص

حولان ونصف عنده وحولان عند سائر
 وبنت الحريم بعد النظام والاستغناء
 بالطعام على المذهب ولم يحل الارضاع بعد مدة
 ولا بجبار راحة في نظام ولدها
 منه قبل الحولين ان لم يفره النظام كماله
 لجبارها على الارضاع وليس له ذلك مع
 زوجته احرم بملها ويثبت به وان دل ابوه
 المرضعة المرضيع وابوه زوج مرضعه لبيها
 منه له محرم منه ما يحرم من النساء المأخوذ
 واحنيه واختائه وطبع الله وام عمه
 وعمته وام خاله وخالته للرجل واذا ان
 المراه لها رضاعا ونحل احتا حيه رضاعا
 وسبا ولا حل من رضيع امراه ولا من رضيعه

المقتد
 ٣

وولد ضرر صغرتا وولد ولدها وابن البكر
 محرم وكذا المخلوط بما اودوا وابن احرى
 اولين شاه اذا غلب لبن المراه وكذا
 اذا استويا لا المخلوط بالطعام واذا اخلط
 لبن امرئ بن ثلث الحريم لها على الاخر
 ولبن كثر لغت مع سائر محرم لا الاحتقان
 والادطار في اذن وجاليفه وامه وكل
 وشاه ولوا رصعت ضررها حرمها ولا مهر
 لبيها ان لم توطا وللصغيره نصفه ورجع
 به على المرضعة ان نمت الفاسد والا لا
 طلوزات لبن ناعتدت وتزوجت لم يمت
 وارصعت فحكم من الاول حتى يلد باله
 رصيعتي ثم رجع عن قوله صدق ولو ثبت

بان قال موصي كادلت نحوه فرق بينهما
 وان اقرت ثم الذت نفسها وقالت اخطا
 وتزوجها جاز كالو تزوجها قبل ان الذ
 نفسها او اقرت بعد جمعها ثم الذبا نفسها
 وقال اخطانا ثم تزوجها ولذا في السنن
 لم يرد الا ما ثبت عليه فلو قال هذه اخي ابي
 وليس بينهما يعرف ثم قال وهن صدق وان
 عليه فرق بينهما وحجته المبال وهل يتوقف
 بونه على دعوى المرأة الظاهر كما في التمه
 بطلانها **كتاب الطلاق**
 مودع بيد المكاح في الحال او المال المذبح
 مخصوص وانما بيعه قبل الاصح حظه
 الا الحلة وانما حسن وحسن وبدعي

و

٩١
 والعاظه صريح وكفايه طلقه فقط في طهر
 لا دعي فيه حسن وطلقة لغير موطوءة
 ولو في حيض وموطوءة تفرق الثلاث
 في اطار لا دعي فيها في حيض واشهر في غيرها
 حسن في دعي طلاق عقب دعي البيني
 ثلاث او ثلثان بغيره او برين في طهر لا رجعة
 او واحد في طهر وطيت فيه او حيض موطوء
 وجب رجعتها فيه فاذا طهرت طلقتها انشا
 قال لموطوءة وهي ممن تحيضات طالق ثلاثا
 لسنه وقع عند كل طهر طلقه وان نوى بالبيع
 الثلاث السعة او عند كل شهر واحدة
 صحت بنيه وتنوع طلاق في كل زوج بالغ عاقل

ولو عبدا او مكرها او هاذلا ام سعيها او كرا
او اخر سركا او ساهيا او مرييا او كرا
او كطبا فلا تنفع طلاق المولى امرأه عبده
والمخون واليهب والمعتوه والمبرسم ^{المنجمل} والنجس
واللهوث والناموس اذ انك صرهما الاخر
او بعضه بطل الكاح ولجرحته حتى يملكه بطلتها
في العدة او خرجت الحريم سلمه تم خرج زوجها
كذلك فطلقتها في العدة الفاهلثاني واوتعت ^{الثالث}
واعباد عدده بالنكاح طلاق حرة ثلاث
وطلاق امة اثنتان وتنفع الطلاق بلبس
العتق لا عكسه **باب المصريح**
صرحه بالم يتصل الالفية كطنتك وانت

طالق

طالق ومطلقة وطلاق وتنفع بها واحل
رجعيه وان نوى خلافا او لم ينو شيئا في
انت المطلاق اذ انت طالق الطلاق اذ انت
طالق طلاقا تنفع واخره رجعيه ان لم ينو شيئا
او نوى واحده او تسين فان نوى ثلاثا فثلاث
والثلاث ميعر لما ثبت في الحرة واذا اصاب
الطلاق اياها او ابي ما يعبر عنها كالرقبة والعنق
والرأس واليد والرجل والوجه والوجه ^{الراس}
وقع واذا اقال الرقبة منك او الوجه او وضع يده
على الراس او العنق وقال هذا العصف طالق لم ينفع
في الاصل كما لو اضافته الى اليد والرجل والوجه
والشعر والالف والساق والفخذ والظهر
والسطن واللسان والاذن والتم والصل

والدقز والسن والرتق والعرق وجبر الطلق
تطليعهما ومن واحد لثنيان او مابيل^{واحد}
الى ثنيان واحد والي ثلاث ثنيان وثلاثة
ارضاف طلعي ثلث وثلاثة اضاف
طاقة طليان وقيل سبع نكاحات ورواها
في ثنيان واحد ان لم ينو او نوى القربان^{نكاح}
وتثني ثلث وفي غير الموطوء واصلة
كوارد ثنيان وان نوى مع الثني ثلث
وسنان في ثنيان بنيه الضرب ثلثان ومن هنا
الي الالم واحد وجعبه وحكه او في ماله وفي
الدار او الطل او الشمس وثوب لذاتجب
نقوله لست طالق لبيبة او بصلية وصدق
ديانه لو قال عيب اذ البت او اذا مرضت

او

92
او اذا دخلت ولو قال اذا دخلت لم يعلق
وبانت طالق غدا او في غد يقع عند الصبح
وصح في الثاني بين العم قضاء وصدق فيها ديانة
وفي است طالق اليوم غدا او غدا اليوم
اعتبر الا طالت طالق واحد او لا او مع^{مولى}
او مع موتك لغو كذا انت طالق قبل ان تزوج
او امس ونكح اليوم او انت طالق قبل ان
او قبل ان تحلق او طلتك وانا صبي ونام كذا
انت حر قبل ان اشترك وانت حر امس
وقد اشتراه اليوم فانه لعتق كما اقر بعد من
استراه انت طالق قبل موتي بشهرين والكثير
حر امس وقد اشتراه اليوم ومات قبل مضي
لم يطلق وان مات بعد طلت مستدا ولا

ولا يبرأ لها قال لها انت طالق كل يوم ولا يبرأ له
 سبع واحد بالاطول كما عجز طالق الآن لا تطلق
 حتى يموت صديقا تطلق الاخره قال انت طالق
 بنزل تدوم زيد بشهر مقدم بعد شهر وضع
 مقصدا انت طالق ما لم املكها انت طالق وضع
 طلعت بالاخيرة انت طالق يوم اتر دجك فكمها
 حث خلان الابري بالبد انتا مند طالق لست
 واونوكي ونبي في البان والحرام انت طالق
 واحد اولا ومع موتك لغو ملكها او تسفها
 او تعكبه بطل العقد فلو ملكها وطلتها لم تنفع انت
 طالق ثمان مع عتق مولاك اياك فاستولى الريحه
 ولو علو عتقها وطلتها بها بمجي الفد جالا وعلا
 نكاحه خيبر فلامرت منه لوز دها مريضاً

لغيره

نور

قال انت طالق هكذا مثبنا بالاصبع ورفع
 وتقبل المسوى ولو اشار بيمينه ^{فالمحرم}
 وبانت طالق بان او البينه او الحسن الطلاق
 او طلاق الشيطان او البه عه او ايتد
 الطلاق او كالجمل او كالف او ملا البيت ^{او تطلعه}
 شديده او طوله او عريضة او اسوه وشده
 واخشه واكره واعلظه واطولده واعرضه
 واعظمه واحد باسنة ان لم ينوئلا ثاكاً لو بال
 اسطافو طلعه على نكاحها بخلاف الزه لها
 فاستنعى اللهات ولا بدني في الواحدة
ما سب طلاق غير المدخول قال له وحده غير
 المدخول انت طالق لا تاوتعن وان فرقها بت
 بالاوليه ولم تنفع الناحيه ولذا لو قال انت طالق

تتفاوت فواحد والطلاق تنع بعدة قرون به
 لانه فلو كانت تبعه الا ببيع قبل العدد لغير
 ولو مات وقع واحد ولو قال استطلق واحد
 وداحد او قبل واحد او بعدهما واحد ■
 تنع واحد وفي بعد واحد او قبلها واحد
 اوصح واحد اوصح تنكحان وفي الموطوءة
 تنكحان في كلها وبانت طالق واحد وداحد
 ان دخلت الدار تنكحان لو دخلت وداحد
 ان قدم الشرط ولو قال امرأتك طالق وله
 امرأتان ادلتك في طلق واحد وله
 خيار التقبيل في الصحيح قال النساء لا يقع
 بينك تطليقة طلقت كل واحد تطليقة
 وكذا لو قال بينك طلقنا او ادلتك فارجع

لا

الا ان يوك قسمة كل واحد منهن فتطلق كل واحد
 تلاثا ولو قال بينك خمس تطليقات سمع على
 واحد طلاقا فان هذا اليك انما تطليقاتك
 عليها طلقت كل واحد تلاثا قال لا مربيين لم يدخل
 منها امرأتان طالق امرأتان طالق ثم قال اردت
 واحد منها لا تصدق ولو مدخولتان نكح انتبايح
 الطلاق على اصددها فان امرأة لم يسم وله امرأة
 طلقت امرأته فان قال لي امرأة اخرى واياها
 عميت لا تقبل قوله الا بينهم ولو له امرأتان كلهما
 معروفه صرفا لهما شي **باب**
الطلاق **الفصل** في ما لم يوضع له اجل
 وغيره فلا يطلقها الا بينهم او دلالة حال
 ونحو اخذني واذهب وتوفي بحمل رقا ونحو طلقه

برسد حرام بان یصلح سببا و نحو اعتدک واستناری
 رَحْمَتِ اَنْتَ وَاَصْرُ اَنْتَ حُرِّه اَخْتَارُکَ اَمْرُکَ
 یبدل ک سرخک فارتک له حمل الرد الی سب
 فی حاله الرضا یوفی بالانقسام علی بینه و بی
 العیضا لا ولا فی فی مذكره الطلاق الا فی
 وسیع رجعه یقول ما عندک واستبرک رجک
 وانت ولحد و بیاتها خلا اختارک البای
 ان نواها او الثنی وثلاث ان نواه قال اعتدک
 ثلاثا و مؤی بالاول طلاقا والباقی حیضا
 صدق وان لم یوشا قبل طلقها و اصل جعلها
 ثلاثا صح کما لو طلقها رجعا فجعلها باینا الصرح
 الصرح والباقی یحیی الصرح لا البای الا اذا لا
 معلقا بشرط کل فرقة هی نسخ من کل وجه لا ینفع

الطلاق

الطلاق فی عدتها وکل فرقة فی طلاق تنقض
باب **فی قول فی الطلاق** قال لها
 اختارک اوامرک بیدک بنوی الطلاق و طلیع
 نفسك فایا ان تطلق فی مجلس علی به وان طال
 ما لم یعم او تعجل ما یقطع لا بعد الا اذا زادت
 شیت او متی ما شیت او اذا شیت لم یصح
 رجوعه و فی طلیع ضربک او طلق امرأتی صح
 رجوعه ولم یقید بالمجلس الا اذا علقه
 بالمشبه و طویس القلمه و انکا القاع و نفق
 المتکله و دعا الاب لم یثوب و شهود کل
 و ایقاف دایمی رکنها لا یقطع و امکبها
 کالبی و سیرتها کبرها و فی اختارک
 او اختارک لکنی و ذکر المعنی و الاختیار

لا یصح بینه الملات
 بل یصح ان قال
 اختارت صح

في احد كلامهما شرط وشرط ذكرها
مقتضى وان اذ صل فان في المجلس ^{صالح} ولا
مكر قال اختارني اختياره وقع لوقا
اخترت ولو كررها لانا فقالت
اخترت اختياره او اخترت الاولي
او الوسطى او الاخرى تمنع ثلاثا
بلاية ولو قالت طلق نفسي او اخترت
نفسى بتطليقه باث واحد في الاح
امر كبيد له في تطليقه او اختارني ^{بتطليقه}
واختارني نفسي طلق رجبي ^{العلم}
باب ^{الامر باليحد} ^{الغطل} اذا قال لها
امر كبيدك تنوي نكاحا فقالت اخترت
نفسى بواحد وقعن واعوبك طلاقك

كامر ك

97
كامر كبيدك تنوي نكاحا فقالت اخترت نفسي
لواحد وقعن واعوبك طلاقك واتحاد
المجلس وعلمها شرط فدرجبل امرها سدها
لم تعلم وطلقت نفسها لم تطلق وكل لفظ
يصلح للامتناع منه يصلح لحيابته وما لا
الا لفظ الاختيار خاصة وفي طلبت نفسي
واحد او اخترت نفسي بتطليقه باث
بواحد ولا يدخل الليل في امر كبيدك
اليوم وبعد غد وان مرت الامر في يوم
بطل الامر في ذلك اليوم مكان امرها
بيدها بعد غد ويدخل في امر كبيدك
اليوم وغدا وان مرت في يوم لم يبق
الغد ولو قال امر كبيدك اليوم وامر ك

بيدك عداها امران **فصل**
 قال لها طلق نفسك ولم يوافقك واجله
 فطلقت وقعت رجوبه وان طلقته لا
 وتعين وتقولها انت نفسي طلق لا باخرت
 ولا عكس الرجوع عنه وتقبل بالمجلس الا
 اذا زاد من شيت ولو قال لرجل ^{يستبد} ذلكم
 بالمجلس لا اذا زاد ان شيت قال لها طلقني
 نفسك ثلاثا فطلقت واحد ^{عكس} وتعين لا في
 طلق نفسك ثلاثا ان شيت فطلقت واحد
 وعكس لا امرها بان او رجعي بعكس كذا
 وقع ما امر به ويدعوا وصفها قال لها انت طالق
 ان شيت فقالت شيت ان شيت فقال شيت
 نوكي الطلاق او قالت شيت ان كذا

اي لا تنفك من العورين لان المهر
 ان شيت الثلاث ولم يوافقك
 شيت الثلاث وتعين لا باخرت
 قال لها طلق نفسك واحد
 ان شيت فطلقت ثلاثا
 لا ان كذا طلق نفسك
 واحد واحد
 لم يوافقك

لمعوم

لمعوم بطل وان قالت شيت ان كذا امر
 قد مضى طلقته قال لها انت طالق من شيت
 او مني شيت واذا شيت او اذا ما شيت
 فردت الامر لا يريد ولا تقبل بالمجلس
 ولا تطلق الا واحدة ولها تفرق الثلاث
 في كلما شيت ولا يجمع ولو طلق بعد زوج
 آخر لا منع انت طالق حيث شيت او ان شيت
 لا تطلق الا اذا شيت في المجلس وان قامت
 من مجلسها لا وفي كيف شيت منع رجوبه
 فان شيت باينه او ثلاثا وقع مع نيت
 وفي كم شيت او ما شيت لها ان تطلق بايها
 وان ردت ارتد قال لها طلع من ثلاث ^{شيت}
 فطلق مادون الثلاث ومثله اخار ^{الثلاث}

ما شئت **باب التعليل**

بموجب حصول مضمون جملة حصول مضمون آخر
 شرطه الملك لقوله لنكحني ان ذهبت
 فانت كذا او الاضافة اليه كان نكحت فانت طالق
 فبلغ قوله لا جنبه ان ررت فانت طالق
 فزارت وكذا الطلاق المعلق لشئت الملك
 اوله واليه غير واقع فبلغ قوله انت طالق مع
 اومع موتي او موتك ونجبة الطلاق مبطل
 لتعليقه لا مادونه والفاظ الشرط ان واذا
 واذا فاول كل وكلما ومتى ومن وما وفيها تنحل
 اليمين اذا اوجده الشرط مرة الا في كلما فانه كل
 بعد التلوات فلا تنفع ان نكح بعد روح اخر
 الا اذا دخلت على الزوج نحو كلما تزوجك

طالق

فانت

فانت كذا وزوال الملك لا يبطل اليمين وتحل
 بعد الشرط مطلقا فان اختلفا في وجوه
 فالقول لمع يمينه لا اذا امرهنت وبالا علم
 الا انها صدقت في حرمها خاصة في ان حصت
 فانت طالق وذلك انك او فانت كذا
 عذاب الله فان كذا وعبد حر لو قالت
 حصت او احب طلعت هي فقط وفي ان
 فانت طالق فلا بد او فان كنت نجسين
 عذاب الله فانت كذا وعبد حر لو قالت
 حصت او احب طلعت هي فقط وفي ان
 حكم بالحرام مستندا الى اول الدم بعد زوال
 وان حصت حبيبه لا تنفع حتى تظهر منها
 وان همت لو ما فانت طالق تطلق جبار

من يوم صامت خلاف ان صمت قال لها
ان ولدت غلاما فانت طالق واحدة وان
ولدت^{ولدت} جارية فانت طالق تسعين فولدتها
ولم يدر الاول يلزم طلقه واحدة قضا
وثبتان برها ومضت العدة وان ولدت
غلاما وجارية^{ولدت} ولا يدرى الاول بيع
ثبتان قضا وثلاث برها قال لها ان كان
حكك غلاما فانت طالق واحدة وان كان
جارية فتسعين فولدتها لم تطلق وكذا ان كان
ما في بطنك غلاما ما حكك فان كان في بطنك
فانه تنع الثلثة تعلق التكاثر بشيء ينفع^{او}
الثاني في المك واللا تعلق الثلثة والعتق
بالى على لم يجبا العفر بالبيت ولم يبره اجبا

في الرجوع الا اذا اخرج ثم ارجع ثانيا
لا تطلق في النكحة عليك في طالق
اذا اخرج عليها في عدة البائن ولو في عدة
الرجعي طلقت قال لها انت طالق انشا
متصلا مسرعا لا تنفع وان مات قبل قوله
ان اياه ولا يترط النقد ولا العلم بمقتضا
وبطل قوله ان ادعاه في ظاهر المذهب وقيل
لا وعليه لا نفعا وحكم من لم يوقف على شبه
كان من وجب كذا قال انت طالق ثلثا
وثلاثا ان اياه او انت حر وحران الله
طلقت ثلثا وعتق العبد وكذا ان اياه
انت طالق وبات طالق عيه اياه او اياه
او محبته او برضا يبره وان اصابه الى العبد

كان ثلثها المدة الاربع الاولى تعليقا
 في غيرها استطاعت ثلاثا الا واطل نفع
 ثلثان وفي الاثنى عشر نفع واحد
 وفي الاثلاث ثلثا ثلثا ثلثا ثلثا ثلثا
 من جملة كلام لان جملة الكلام الذي حكم بحكمته
 اخرج بعض المتأخرين لغو كلامه في ابياته
 ولو قال استطاعت ثلاثا الا نصفه بطلية
 وقع التلخيص في المختار سالك المراءاة الطل
 فقال استطاعت ثلاثا ثلثا ثلثا ثلثا
 تكفي في ثلث ثلثا ثلثا ثلثا ثلثا ثلثا
 وله ثلثا ثلثا ثلثا ثلثا ثلثا ثلثا ثلثا
 لا غيرها اصلا **باب** **طلاق المريض**
 من غالب حاله العقل في مرض او غيره او بارز

رجلا

رجلا او قد ولت قبل من بخاص او رجم
 فاربا لطلاق ان مات في ذلك الوجه
 او قتل ولا يصح تبرعه الامر بالثبوت والاباء
 وهو كذلك ومات به او بغيره ورثت
 وكذا طالبه رضيعه طلق ثلاثا ومات به
 قبلت ابن زوجها من لا عمرها في مرضه
 او في مرضه مريضاً كذلك وانما في صحة
 وباشته في مرضه او ابانها في مرضه
 فصح فمات او ابانها فارثت فاسلمت فان
 لا كما لو طلق رجوعاً فطاردت من زوجها
 او ابانها بامرهما او احكمت منه واخار
 نفسها او ابانها وهو محصور او في صفة
 او مع مدنية على الشام لمصلحة طارح البيت متحماً

او ویرم محوم او محوم نصاب او ورم لا
والخامل فان اذا اجابها الطلق علوق طلقها
لفعل اجبه او لمحي الوقت والتعلق الشرط
في مرضه او لفعل نفسه وبها في مرضه
او الشرط فقط او لفعلها ولا بد منه وبها
في المرض او الشرط ورثت وفي غيرها لا
قال لها في صحته ان شئت انا وفلان فان طلق
ثلاثا ثم مرض نسا الزوج والاجنبه الطلاق
معاً او نسا الزوج ثم الاجنبه ثم ما الزوج
لا ترث وانما الاجنبه او لا ثم الزوج
ورثت نقاد فاعلم ثلاث في الصحة ^{العد} وهي
ثم اقربها بدني او اوصي لها بشي فلها
الاقل منه ومن الارث كل طلق ثلاثا

بامها

باربعها في مرضه ثم اوصي لها او اوصيها
صحح لا سرايتها احدا كما طالق ثم بين
مرضه احدا بها صار فارا بالبيان فمرضه
وعلمه باهليتها المرات ليس بشرط طلقها
بايتا في مرضه وقد كان سدا اعتقها
قبله ولم يعلم به كان فارا كلاً فيما لو قال
لا تده انت حق غدا وقال للزوج اسطالق
ثلاثا بعد غدا ان علم بكلام المولى كان فارا
والالا ومضى باشرت سبب الفروقه وبه
مريضه وماتت قبل انتضاء عدتها ورثها
كما اذا وقعت الفرقة باختيارها لنفسها
في جبار البلوغ والنسوة وتتقبلها ان
روجها كلاف وتريح الفرقة بالجانب ^{العنه}

واللعان على المذهب ولو ارتدت ثم ماتت
او لحقت بدار الحرب فان كانت الردة
في المرض ورثها زوجها والا فلا بالاخرام
اثر زوجها طالق ثلاثا فزوج امرأته ثم احرى
ثم ماتت فزوج عند الزوج لا يصير فارسا
باب الرجعة **على** استدعاء الملك
التائم في العدة نحو راجعتك ونما روح
حرمة المصاهرة وبتر وجهها في القدر ولو
في الدبر على المعتد ان لم يطلق بابيا وان اب
وتدب لعلها بها والاشهاد وعدم دحوله
بلا اذنها عليها ولو ادعى بعد العدة الرجعة
فصدقه صح الا لا ولو برهن بعدها انه قال
بينها قد راجعتها او انه قال قد جامعها

فهي

فهي راجعة كما لو قال في العدة كنت راجعتك
امسروا ان لذنبه خلاف راجعتك فتالت
مجيبة له مصدقني قال زوج الامه
بعد العدة راجعتك فيها مصدقها السيد
وكذبه او قالت مصدقني وانكر
قال قول لها فلو كذبه المولى وصدقته
قال قول له قالت انقضت عدتي ثم قال
لم تنقض له الرجعة ومنقطع اذا ظهرت
من الحيض الاخر لعشره وان لم تقتل
او لمضى وقت صلاة ولا تل الا حتى يقتل
او لمضى وقت صلاة او يتيم ويصل اعتلت
ولسيت اقل من عضو سقط ولو عضوا
لا طلق حاملا نكرا وطرها فراجعتها فاجت

بولد لا قل مرشداً تحت الرجعة كما لو طلق
إليه ولدت قبل الطلاق سنداً وطها ولو
خلابها ثم قال لم اجامعها ثم طلقها لا فان طلقها
فراجعها جازت بولد لا قل مرشداً تحت
ولو قال اذا ولدت فانت طالق فولدت
ثم اخرجت بين من رجعه وفي كمال ولدت
فولدت ثلاثه سبطون تنع الثلاث والولد
الثاني راجعه كالثالث وعليها العدة بالحض
والمطلقة الرجعية تنزل تزوجها اذا كانت
الرجعه مرجوه ولا تخرجها من بيتها ما لم
يغير رجعها او اطلاق الرجعي غير محرم للوطي
فلو وطها لا عقر عليه لكن كره الحلو بها
ان لم يكن من قصد راجعها ولا لا ولا قسم لها

لا

الا اذا كان قصد المراجعة وينبغي بيانته
بما دون الثلاث في العدة وبعد طلاقها
بها لوجرة وبتسعين لوامه ولو قبل الدخول
حتى بطاها بغيره ولو مراهما سباح نأقد
وتنقض عدته لا بلكمين ولو قضى قاض
بعدم اشتراط الدخول لغير حكم ولا بد من
تبرؤع الوطي في حكمه ولو منقضاء لم يحل الا اذا
حبلت كالوتر وجب لمحبوب والابلاخ في كل
البكاره كلها والموت عنها لا وكره تحريمها
لشروط التحليل وان حلت للاول وان اخذ ذلك
لا وكان ما جوراً ولهدم الزوج الثاني مادون
الثلاث ايضاً ولو اجترت مطلقة اثلاث
بعض عدته وعن الزوج الثاني والمد

لا تخفى على ذي لرعده ولنا
عن قول الكسفا في صحيحه
لا قولنا لا بد
لحمل الاول
لمكاح الصدا
نيل الحاقه
فانما صحيحه نأقد

له ان يصعد قضا ان غلب على ظنه صدقها
سمعت من زوجها انها طلقتا بلاتا ولا يقبل
على منع نفسها عنه وسعها ثمنه وقيل لا يقبل
قال بعده كان قبلها طلقة واحدة وانقضت
عزتها وصدقة في ذلك لا يصعد قال على الله
باب **الايصال** **للموكل**
على تركه قربانها منه والموكل من لا يخلو عن ط
المكر وهي من المطلق او لزوم ما يشي عليه
مصلحة المراه بان يكون منكوحه وتنجيز
الاملا واهلية الزوج للمطلاق نصح ايلاذي
وحكمه طلاقه بآبئه ان به والكفارة وكجزا
ان حنت واقل الحرة اربعة اشهر والامة شهر ان
نقوت قال والله لا اتركها ولا اتركها اربعة اشهر

او ان تتركه فليجج او نحوه او فاست طالق
او عبده حر فان قهرها في المدة حنت فغ
الحلف بالله وحب الكفارة وفي غيره
وجب الجزا وسقط الايالا والا بان ^{حل}
وسقط الحلف لو موقتا لا لو كان موبدا
فلو كرها نأيا وقتا لمقت المدة ان بل
بانت باحرين فان كرها بعد زوج ^{لم تطلق} احد
وان وطرها كغير بقا المني والله لا اتركك
شهرين وشهرين بعد هذين الشهرين ايلا
وبوكت بدماء قال والله لا اتركك شهرين
بعد الشهرين الا دلني او قال والله لا اتركك
سنة الا يؤتا او قال بالبيعة والله لا ادخل
مكة وهيها لا آتي من المطلق رجيا صح

ولو من بانه او اجنبية نكحها بعلة لا يجوز
 عن وطها لمرض باطها او صغرهما او لهما
 او لمسا ذنار رجة اشتر بينهما او حبه لا يحق
 فقبه نحو قوله ميت اليها وان قد ر على جماعها
 في المدة فقيما الى طي في النج نكح وطى في غيره
 لا يكون نكاحا قوله لا سرائة است على حرام
 ايلا ان نرى التحريم اذ لم ينوشا وطها ران الى
 وهذا ان نرى الكذب ونطيقه باينه
 ان نرى الطلاق وثلاث ان نوله ونقي بانه
 طلاق وان لم ينو ولو كان له اربع نسوة
 يقع على كل واحد منهن طلاق باينه وتقبل
 تطلق واحد منهن ولو ايد البيان وهو الا
 ما **تخلع** بوازالة

حز

ملكا النكاح المتوقفة على قولها لم يقطع
 او ما في معناه ولا باس به عند الحاجة
 بما يصلح للمهر ويؤتي جانبها على ذلك يصح
 قبل قولها ولا شرط للخيار له ولا يقصر على
 المحاس وفي جانبها معاوضة فصح رجوعها
 وشرط الخيار لها ولا يقصر على المحاس وطى في المبد
 في العناى كطرفها في الطلاق ويكون بلفظ
 البيع والشرا والطلاق والبيان اه والواقع
 وبالطلاق على مال طلاق باين وهو ^{الكسائي} ^{الطه}
 يقع فيه ما يجنبه بها ولو طلع في غير مذكرة
 ثم قال لم انوبه الطلاق فان ذكره لا لم
 والا صدق بالخيار اه لا طلع وكره له احاديث
 ان شروا ان لست لا اكرها على طلع ^{بالمال}

ولو هلك ببله في يدها او استحق فعملها
قيمة لو قيميا ومثله لو مثليا حكمها او ظلتها
محرم او حتررا وميته ونحوها ونوع بان
في الخلع رحي في غيره مجانا لقولها خالني
على ما في يد يدي ولا تسي في يدها وان را
مرحليا ودر اتم ردت مهرها او ثلثه درهم
والبيت والصندوق ورجل الجارية
والغنم كالبد خالفت على عبدان لها
على براتها مرهاتها لم تبرا قالت طلعتي ثلاثا
بالف او على الف مطلقا واحدا مرفوع في
الاولى مائة ثلثة وفي الثانية رجب مجانا
قال لها طلعتي نفسك ثلثا بالف او على الف
مطلعت فاحص لم تنع وقوله لها انت طالق

بالف

بالف او على الف فقبلت لزما الالف انت طالق
وعلى الف او انت حر وعليك الف طلعتي
مجانا قال طلعتك اس على الف لم تقبل
وقالت قبلت قال لقوله مع اليمين خلاف
قوله بعثك طلة فكما اس فلم تقبل فقالت
قبلت قال لقوله لها لقوله بعثك طلة قل
اس فلم تقبل فقالت قبلت قال لقوله لها
لقوله بعثت منك هذا العبد بالف اس
فلم تقبل وقال المشتري قبلت قال لقوله
ادعي الخلع على مالي وبي تنكر تنع الطلاق
والدعوى في المال على حالها وعلمه لا
واسقط الخلع والمباراة كل حق لكل
منهما على الاخر مما يتعلق بالبيع خلا

الا اذا نص عليها والخلاف على مال لا يسقط
شيئا به يقتضي شرط البراءة من نفقة الولد
ان وقتا لذلك وقتا صحيح ولزم والا لا
خالفة على نفقة ولد شهر وهو بعسرة
وطالبه بالنفقة نجر على المذهب ولو طلع
الاب صغيرته بما لها او مهرها طلقت
ولم يلزم كما لو خالعت بذلك وهي غير شديدة
فان حلقها ضامنا له صح والمال عليه بلا سقوط
وان شرط عليها فان قبلت وبقي مراهله
طلعت بلا شيء قال خالعتك فقبلت طلعت
ويرى عن المهر الموعود لرعليه والارادت
ماساق اليها من المجل طلع المرفق بعينها
من الثلث اخلفت المكاتبه لزومها

المال

المال بعد العتق ولو باذن المولي والامه
وامر الولد ان باذن المولى لهما البذل للمال
طلع الامه مولاها على رتبها ان زوجها طلع
صح بجانا وان حكاتنا او عبدا او مدبر صح
وصارت امة للبيد واسد اعلم
باب في الظهار بولته
المسلم زوجته او ما عبر به عنها او جرح شائع
منها بعضو محرمة عليه نظره من اعضا محارمه
نبا او رضاعا وصح اضافته الى الملك
اوسببه وطرها والمراه منه ليس بشيء كانت
علي كظهي او راسك وكحه او ذنوبك
كظهي او بطنها او حدها او فرجها
او كظهي او عني او ذريه ويصير به

مظاهر الجرم وطها عليه وودواعيه
حتى كثر فان طه قبل استغفر وكفر
الطهار فقط ولا يعود قبلها وعوده
عزم على وطها ولها مطالبة الى طي
وعليها سعة حتى كيف ويلزمه القاضي به
وان نوي بابت على مثل امي بر او طها
او طلاقا صحت نية والالغا بابت على
حرام كل امي صح مانواه من طها وطلاق
وبانت على حرام كطراي بنت الطها
لا غير مر طلاق او ابلا ولا طها مر امته
ولا ممن كها بلا امرها ثم طها منها
ثم اجازت انتن على كظها امي طها رهن
وكفر لكل طاهر من امراته مر را يكله

واحد او في مجلس تنفره عليه ركل طها ركلان
فان عني التكرار فان مجلس صدق نصاب
الفارة هي تحريم
ولو صغيره او كافر او امم او حصينا او
او موطوع الا ذكاه او اعور او موطوع
احدي يديه واحدي رجله **الفارة**
او مكاتب لم يوه شوا وشراقر به نية
واعناق نصف عبده ثم باقية مجزى لا
فانت حسن سعة كاعني ومجنون لا
وموطوع اليد من او الرطل او الالبها
او يد ورجل من جانب ومدير ومكاتب
ادي بعض يده واعناق نصف عبده
ثم باقية بعد ضمانه ونصف عبده عن

ثم باقية بعد وطى مظاهر منها فان لم يجد ^{لغيره}
صام شهرين متتابعين قبل الميسل ليس بهما
رمضان ولا الايام الخمسة المني صومها
فان افطر بعد ذلك او بغيره او وطها في شهرين
ليلا عمدا او نوقاسهوا استأنف الصوم لا
الا طعام ان وطها في خلالة والعبد لا يحرم
الا الصوم ولو اغتوى بيده عنه او اطعم ^{عنه} قال
عن الصوم اطعم شيئا سكتا كالنطرة
او فمه ذلك وان غداهم وعشاءهم حال
كما لو اطعم واحد سنين نوقا ولو اباحه كل ^{الطعام}
في يوم واحد دفعة اخراه عن يومه ذلك
نقطه ههنا اذا ملكك الطعام بدفعات
في يوم واحد على الاصح امر غيره ان يطعم

عن طهارته بفعل صح ونصح الاباحة في
الكفارات والتدبير دون المصدقات
والعشر حرر عبدني عن طهارتين ولم يبع
صح عنهما وشمله الصيام والا طعام وان حرر ^{عنه}
رقبة او صام شهرين صح عن واحد وعن ^{طهار}
وقتل لا اطعم سبعا مكيا كلا صاعا عن ^{طهار}
لم يصح وعن افطار وطهار صح والله اعلم
باب اللعان موثقات
موثقات بالايان مقرونة باللعن قائمة
مقام حل النذف في حقه ونعام حل
الزنا في حقها شرطه قيام الزوجية
وسببه تدف الرجل زوجته تدفان وجب
الحل في الاجنبية وركنه شهادات

موكلات باليمن والعن وحكم حرمه الرطى
 بعد البلاء عن واهله من هو اهل الشهاده
 فمن تزوف زوجته العفيفه عز الزنا
 وصحاح لاد الشهاده او نفى بالولد
 وطالبته به لا عن فان افي حبس حتى لا عن
 او يكذب نفسه فحس فان لا عن لا عن
 والاحبت حتى لا عن او تصدقه فان لم يصح
 شاهد واحد وان صح وهي من المحذوفاتها
 فلا حد ولا لعان والاحصان يعتبر عند
 القذف ولو قد قذفها وهي امه او كانه ثم
 اسلمت او اعتقت فلا حد ولا لعان وليسقط
 بعد وجوبه بالطلاق البائن ثم لا يعود
 بتر وحجاب بعد وكذا نراها ووطئها

بشبهه

بشبهه وردتها ولا يعود لو اسلمت بعد ه
 وبموت شاهد القذف وعيبيه لا الوعنى
 نسق او ازنه ولو قاله زيت كانت صلبه
 او كنبوه وهو معهود فلا لعان خلاف ذميه الحامه
 او منذ اربعين عاما وعمرها اقل منه ومودته
 ما نطق المظنه فان التعنابات تفرق بالحكم
 الذي وقع اللعان عنده وان لم يرضيا لم يفرق
 حتى عزله او مات استقبل الحاكم الثاني اللعان
 احظا القاضي تفرق بينهما بعد وجود الاكر من كل منهما
 صح ولو بعد الا قتل لا ووطئها بعد اللعان مثل
 التعريق حرام وان قذف بعلمه في سببه
 والحقه بامه فان الكذب نفسه حد ولما نطقها
 وكذا ان قذف غيرها الحد او ذمت ولا لعان

حاشي
 العالم اقل وصوت كان الهداه
 لان محمد زناها استقط
 احصاها ذلك
 لاد الحد
 ولا يكون
 منه

اذا كانا احسانا او احداهما وكذا لو خرس
 احدهما بعده قبل الممقن فلا يفرق ولا احد
 وكذا لا لعان بتغي اكل وكالا عنا تربت وهذا
 الحمل منه نفي الولد عند التخصيب وابتناع
 الولاد منه صحيح ولعده لا نفي اول التوبين
 واثر بالتباني حد وان عكس لا عن والنسب
 ثابت بهما ولو جات ثلثة في بطن واحد
 فتفى لثالث واقر بالثاني محذورهم بنوع ما
 ولد اللعان وله ولد فادعاه الملة عن الإكراه
 تنسبه وان انى لا **ما**
العيب من عينا ه مؤمن لا يقدر
 على اجماع او يصل اليه التيب دون الاركال
 او لا يصل لا فرج امرأة واحد يعينها

ولد اللعان

لحسب وان وصل الي دبرها اذا وجدت
 روجها مجبونا فرق في الحال بينهما بطلها
 ولو صغيرا او مريضا كلاف العين ثابته
 ينظر بروه ويلوغه ولو جب بعد وصله
 اليها او صار عينا لا جات امره المحجب
 لولد بعد الممقن الى حوالتي تنسبه
 والنفرق كاله ولو عينا بطل التفريق
 ولو وجدته عينا او حصينا اجمعه من مرقه
 قال دط والابانت بالممقن ان طلبت
 ولواحه فلخير بالولاهها ويوعيل التراجي
 فلو وجدته عينا ولم كاصم زمانا
 فلو قال وطئت وانكرت وقتل بكر خرت
 وان ثيبا صدق كلفه كمالو وجدت ثيبا

وزعمت زوال عذرتها بسبب خزي وطه
كاسبجه وان اخذتته بطل حقا كما لو كان
من حليتها او افادها العاض او اعوانه قبل ان
شوا ولو تزوج امرأة اخرى علمت بحالها حينئذ
لها وعليه النوي ولا يخبر احد بها بغير الاخر
تراضى العتي وزوجه على النكاح بعد التفرق
وتزوجها صح واسم **الاسم**
العشرة هي تزويج يترجم للمرأة
عند زوال النكاح او شبهته وسبب وجوبها
نكاح ما كدسليم وما جري مجراه ودونها
حرمات ثمانية باوصاف الطلاق بينها وفي
في حرم تحيض لطلاق او نسي ثلثة تحيض لاول
كام ولد مات مولها او اغتصمها وموطه

بشبه

ثبته او ينكح فاسد في الموت والفرد
ومن لم يحض لصغرها وكبر او بلغت سن
ولم تحض ثلاث اشهر بالايام ان وطئت في الموت
اربعة اشهر وعشر مطلقا وفي امه تحيض
وفي امه لم تحض او مات عنها زوجها نصف الحرة
وفي الحامل ولو امتد وزوجها صغيرا وصح
ومن حبلت بعد موت زوجها الصبي علة
للموت ولا نسب في حاله وفي امرأة الفال
مر البائن بعد الاطلاق من عترة الوفاة وعدة
الطلاق وفيمن عتقت في عترة رجب لا عد البائنة
وللموت بعد حرة ولو فيها ملك بعد امة
اليه لغدت بالاشهر ثم عاد دبرها لغت
بالحوض والصغيرة الا اذا احضت في ثلثها

كأيتها بالثبور من حاضرت حبيبته
ثم البت ومنه عسى ومحمود وييل حمول
وبتقي زمانا والنكوح لكاحا فاسدا
او الموطى شهده وام الولد غرا لايه والى
الحيف للموت وغيره ولا اعتداد بحيف طلت
بينه واذا وطئت المعتد بشهده وجب عده
اخرى وتداخلت والمرى منها وتتم الثانية
انقضى الاولى وببدا العدة بعد الطلاق
والموت تفسخ العدة وانجملت بما طلق
امرأة ثم انكره وافحمت عليه يمينه وقضى القاك
بالبقي فالعدة من وقت الطلاق لا من القضاء
اقر بطلاقها منذ زمان ان لذه شجب العدة
مررت بالقرار ولها النفقة الى السكى وان صد

فكذلك

نكذلك غير انه لا نفقة ولا سكنى لها في السك
الفاسد بعد التفرق او العزم على ترك
وطها قالت مضت عدتي والمدة تحتمله
وكذبها الزوج قبل فوطها مع طلقها والا لا
نكح معتدنه ثم طلقها قبل وطى وجب عليه مهر
نامر وعدة متبذرة ذمية طلقها ذي
او مات عنها لم يعتد اذا كان اعتقادهم
ذلك ولو حاملا تعتد بوضع ولو طلقها
معتد مطلقا وكذا لا تعتد بسببه وتعتد
بينها وبان زوجها يمين الدارن الا الحامل
كحريم حرجب الياسم لما وذمية اعتدانه
ثم اسلمت وصارت ذمية الحامل وكذا
لا عده لو تزوج امرأه العاير طالما بذلك

ودخلها ككلاف ما اذا لم يعلم **فصل**

في الحداد هو ترك الزينة والطيب

تحت معتد الميت والموت اذا كانت مدة

بالغة ولو اصابته الزينة والطيب والكحل والهن

والخنا وليس المعطر والمر عفر الا بعدد ^{معتد} الا

ونكاح فاسد ولا تخط معتد وصح المعطر ^{لها}

لو معتده دفاه ومعتد الرحي والباس ^{كح}

من بينها اصلا وتخرج معتد موت والجديد

وتتبع في مقلها طلقت في غير مكنها

عادت اليه بلا تاخير ومعتد ان بيت

وحب فيه الا ان تخرج او تهدم ادخا ^{مالها} فيها

اولا بعد كرا البيت ولا بد من شئ بينهما

في البائن وان صاق للتر عليها فخر واجه لي

اولا فانما

د

وحسن جعل قاذره على الخيلولة بينهما

اباها او ماتت عنها زوجها في سفر وليس

ومن ممر هامة سفر رحبت وان كانت تلك

مر كل جانب خيرات معها ولي اولا والعق ^{احمد}

وان كانت في ممر معتدته ثم خرج محرم

وتنقل المعتد مع اهل الكلا ان تقر ^{بالمكث}

في ذلك المكان والمطلقة رحيبا كالبائن فيها

غيرها ليس لها ان تفارق زوجها في سفر

باب ^{سفر} **النسب** ^{التر} **الحمل**

سنان ما لم تقر بغير العدة واقلها سنة

يعتد بسب ولد معتد الرحي وان لم يولد

لا لتر من سنان ما لم تقر بمضي العدة وكان

رحبه في الا لتر منها لا في الاقل منها

كافي مبتوت جات به لا دل منها ولم تقربها
 وان لثامها لا الابدعوة وان لم تصدقه
 في روايه والمراهقه للزوج بها غير المقره
 بانتضاغتها اذ لم تدع حبلا لا قل من اسف
 والا لا فلوا دعت حبلا فككبير والى
 لا قل منها وان لثامها لا الابدعوة
 كبره ولو غير مدخول بها وان حات به لا
 لا والمقره فاضرها لا قل من مدته موقت
 الاقرار والا لا والمقره ان تحت ولا لا
 كبحه كامله او حبيل طاهر او اقراره او تصلا
 الوزنه ويثبت السب في حق غيرهم ان لم تصا
 الشهاده لهم والا لا ولدت فاحلها فقالت
 نكحتي مندستبا شهر وادعي الا قل بالقول لها

حاشا
 لا اعتبارها
 بالبلع

بلا

بلا عين وسوايه قال ان نكحتها فاني طالق
 نكحتها فولدت لمصفا حوله منكم لزمه
 سبه ومهرها علق طلاقها بولا دتها
 لم تطلق بشهادة اسراه ولو اقر مع ذلك
 بالجبل طلق بلا شهادة قال لا متدان كان
 في بطنك ولد فهو مني شهدت اسراه
 بالولاده فهي ام ولده ان حات به لا قل من
 اشهر من وقت مفالته وان لا كرمه لا
 قال لعلام يواسي ومات فقالت له انا
 اسراه وهو اسبه بريانه فان جعلت حوتها
 فقال وارثه استام ولداي او كنت نكحته
 وقت موته ولم يعلم اسلامها فيه او قال لا
 روجه له واني امه لا روح الله عند

لجأت بولد فادعاه المولى لم يثبت له
 وتصيرام ولد ولدت أمه المولى
 له ولدا توقف بموت له على دعوى
 كانه من تملكه بنى اثني استولدها واحد
 ثم جأت بولد لا يثبت النسب بينهما
 غاب عن امرائه ثم رجعت باخر وولدت
 اولاده اختم للناسي وعليه التوكيد والاعلم
باب الحضانة تثبت للام
 ولو بعد الطلاق الا ان يكون مرتد او كافرا
 او غير مأمونا او امه او ام ولد او مدبر
 او مكاتبه ولدت ذلك الولد قبل الكا
 او متزوجا بغير محرم او ابت ان ترسيه
 بجانا والاب محرم والعقبيل ولك

ولو جازى بولد فادعاه المولى لم يثبت له
 وتصيرام ولد ولدت أمه المولى
 له ولدا توقف بموت له على دعوى
 كانه من تملكه بنى اثني استولدها واحد
 ثم جأت بولد لا يثبت النسب بينهما
 غاب عن امرائه ثم رجعت باخر وولدت
 اولاده اختم للناسي وعليه التوكيد والاعلم

في الصحيح بلا جبرها الا اذا تعبدت ولا
 بقدر الحاضنة على ابطال حق المولى
 فيها ولها اجره اكفانه خاصة اذا لم
 تلوحه ولا تعبد ثم ام الام ثم ام
 الاب وان علت ثم الاخت لاب وام
 ثم لام ثم لاب ثم الحالات كذلك
 ثم العمت كذلك والذمية كالمعنى
 دينا او مخاف ان يالف الكفر ويسقط
 حقها سكاح غير محرمه ولعود بالفرقة
 والحاضنة احق بالعلام حتى يستغنى وقد
 يبيع سبي والام والجد احق بها حتى
 كفض وعن محمد اذا بلغت حد السهو
 به يغنى واذا بلغت لسع سبي بلغت

الشهود على المذهب وعمرهما احرهما
 حتى تبنى احضر الاب اسراه فقال
 هذه ابنتك وهذا ابني منها وقالت
 الحبر ما بي ابنتي وقد مات ابنتي ام
 هذا الصبي قال قول قول الرطل والمراه
 التي معه وتدفع الصبي لهما كره حتى يدرهما
 ولد فادعى انه ابنه لانها وبى ادعت
 انه ابنها لانه حكم بكبره انما لها لا خيار
 للولد عندنا مطلقا ملغى الجارية مبيع
 النسا ان يكرهها الاب لا نفه وان ثبنا
 لا الا اذا لم يكن ما مونة على نفسها و
 اذا عقل واستغنى براءه ليس لا رخصه
 لا نفه وللمدة عزله الاب منه وان لم يكن

هو

لها اب ولا جد ولها اخ ارحم فله ضمها
 ان لم يكن بعد او ان كان لا ولذا احكم
 في ذى رحم محرم منها فان لم يكن لها اب ولا
 وله غيرهما من العصبات او كان لها عصبة
 فقد فالنظر فيها الى العاصم فان ما
 خلاها تفرد بالكنى والا وضعا
 عند امينه فادره على احفظ بلا فرق
 في ذلك بين بكر وثيب وليس لمطلقه
 اخرج بولدها من ولد الى اخرى بينهما
 تعادلت الا اذا اسفلت من القرى الى المم
 وفي عكسه لا وان كان من الموصفين
 تعادلت بحث يمكن من مطالعة ولد في يوم
 ورجع الى اهله قبل الليل جازا النفل اليه

الا اذا كان وطنها
 وتكفها فيه

الا سلام الا لا قره من ممر الا ان يكون
وطرها ودفع العقد منها في الاصح وهذا
اكمل في حق الام خاصة واما غيرها
فلا تقدر على فعله الا باذن المولى
لغير المطلق ولله من كفايته لزوجه
ان لا تفر به الي ان يعود حقها والله اعلم
باب النفقة في الطعام
والكسوة والسكنى ونفقة الغير تحت العسر
باسباب ثلاثة الزوجية والقرابة والملك
جب على الزوج ولو صغيرا لا يقدر على العمل
او فقيرا لزوجته ولو مسكينا او كافرا او كيرة
او صغيره مطيعة للوطى بقرة او غنية موطوءه
اولا ما نفقه نفسها المهر بقدر حالها ولو لم

ي

119
في بيت ابنتها او مرضت في بيت الزوج
لا لتأثره من بطنه بغير حق وجوبه
المترى ومضوبه وحاجة لامه ولو محرم
ولو معه فلها نفقة اكمل خاصة اشعت
من الطحن والخبر ان كان من لا تخدم بطينان بطنها
بطعام مجيبا والا لا يحك عليها طحن واثبات
وطيح وتعرض لها الكسوة في كل نصف حوله
وتدفع ان تنفق عليها سنة الا ان يظهر
للمعاضى عدم اتقائه بفرض لها في شهر وتقدر
تقدر الغلاء والرخس ولا تقدر بدراهم
ودنانير وكسوة الصبيات ونفقة
وتنفقة وفي الشامع ذلك حبه وسراويله
للو سرديج سابوري وخمارا لرسم ونفقة

كان وتزاد في الشجبه وخافا وفراشا
ان اللبنة ويختلف ذلك باختلاف الاحوال
والبلدان والبيار والاعسار وكم
الواحد المملوك لو موسرا وهي حرة ولو كان
له اولاد لا يلقنه خادم واحد فريض عليه
لما دميروا والقرائنا ولا يترق منها بحره
عزها ولا يعدم الفاع حترها منها ولو موسرا
ويامر بها الحكم بالاستدانة عليه ولو نفقة
الاعسار ثم اليسر فاحتمه ثم او بالعلس نفقة
للعسر صلحت زوجها على نفقة كل شهر على
درهم ثم قال الزوج لا يطيق ذلك فهو لدم
الا اذا تغير سعر الطعام ويعلم ان مادون
ذلك كيفها النفقة لا يصير دينيا الا بالتضا

او

او الرضا وبوت احد هما او طلاقها بغير
المفروض الا اذا استدانته بامر قاض
ولا ترد المحلة ولو اذلت في كاح
يباع في نفقة زوجته مرة بعد اخرى
ولست نفقة ثوته وتقبله ويباع في دين غيرها
مره ونفقة لانه المظنجه والمدمره وامر
الولد الماتجب بالثبوت فلو استخذمها
المولي بعد لها او نواها بعد الطلاق
لانتضا العن لا قبله نسق وكذا يجب لها
الكفي في بيت خال عزاهله واهله
الا برضاهما نفقدها حالما ولا يلزمه ان ياتيها
نولته ولا يبيعها من اكره مع ليل الدالين
ولا يبيعها من الدخول عليها في كل محبة

وفي غيرهما من المحاد مر في كل سنة ولغيرهم
من الكيتونة عند هابت ان تسكن مع كثر
واحملها كماه فان كان في الداريوت
وفرغ لها بيتا وجعل له علقا على حدة
ليس لها مطالبة ببيتا اخر وفرض لزوج
الغايب وطفله وابوه بالمال في حرمهم
عند من يتقرب او عليه وبالنزوح والولاء
منها او علم العاضى ذلك ويكفلها وكلفها معه
ان الغايب لم يعطها النفقة لا باقامة بينة
على المكاح ولا ان لم تكلفها لا فاماس عليه
لنفرض عليه وبامرها بالاستدانة ولا يتقضى
وقال زفر يتقضى بالنفقة له بالمكاح وعمل
النصاه اليوم على هذا فيفتى به لمطلقه

الرجعي

121
ولمطلقته الرجعي والبيان والفرقة بالامعيب
كخيار العتق والبلوغ والتفريق لعدم
الكفاه النفقه والسكنى والكسوة لا
لمعنده الموت مطلقا الا اذا كانت له
وهي حامل فلها النفقة ولذا لا تخبر النفقة
لمعنده فمرفه معصية كالرودة وتقبل ان
الزوج كله والسكنى وتسقط النفقة
بردّها بعد البت لا بتكلى الله ولطفله
المغيرة او الكية العاجز عن الكسوة بباركه
احل في ذلك كنفقه ابوه وعروسه وليس على
امه ارضاعه الا اذا تحيت وبناجر
الاب من ترصعه عندها لا امه لو مثل
او معنده رجعي وصح اسجارها بعد

اولا ينسب من غيرها وهي اخرا اذا لم تطبق زيادة
 على ما باخذ الا جنبه نفقة الا ان البائع
 الزنى او الاغني واليبت البالغة على الاب
 خاصة بدلفتي وعلى المورث الفطر
 نفقة اصوله النقر او ان تدروا على الكسب
 بالسوية واكل ذي رحم محرم صغير او انني
 بالغة او ذكر عاجز نحو زمانه يقر الله رالا
 محبر عليه والمعتبر بها اهليه الارث
 لا حقيقة نفقة من له حال وان عم
 موسر ان على الحال لا نفقة مع الاختلاف
 دينيا الا للزوجة والاصول والفرع
 الدماء والاب لا الام ببيع عرض ابنه
 لنفقة لا عقار ولا في دين له عليه سواها

وفي اكله المحنونة النفقة
 الكسوة ان يظل الا موان
 في نفقة منه

وله وان تدروا على الكسب هذا قول
 الا على وقال اكله كالا والادل على
 الرواية لا نفقة الا في حال الكسب
 لا نفقة والنفقة من له حال الكسب
 لا نفقة ومن يبيع بغير علم الزوجة
 ما هو للزوجة ومن يبيع بغير علم الزوجة
 ما هو للزوجة

من

من مودع الاش لو انفق الوديعه على ابويه
 بغير امر قاض ولو انفق ما عدهما على غيرها
 وهو من جنبها لا نفقة نفقة غير الزوج
 ومصنفه سقطت الا ان يسد في بام
 قاض فلو مات الاب بعد ما صار حيا
 في تركه في الصحيح ولمحله فان امتنع في كسبه
 والا امره القاضي ببيع الا المديروا م
 الولد فانه يحرك على الاتفاق لا غير عبد
 لا تنفق عليه مولاة ان تدروا على الكسب ليس
 له اكل مال مولاة بالارضاه والا جاز كما لو
 مولاة عنه ونفقة المضروب على العاصب
 الى ان يرده اليها فانه يطلب من القاضي
 الامر بالنفقة عليه او السع الاحقية وان

علي العبد الضائع باعه العاصي له الغاصب
 ويسكر ثمنه لما لكة طلب المودع من العاصي
 الامر بالنفقة علي عبد المودع لا يفعل بل
 يوجر وينفق منه او يبيعهم ويحفظ ثمنه
 لمولاه دابة مشتركة بين اثنين اشع امرهما
 من الا نفاق عليهما اجبره العاصي ويومر بالا
 عليهما لدية في الاصح **كلام العتق**
 موعبان عن اسقاط المولى حقه عن مملوكه
 بوجه يصبره من الا حرار ويصح من حر مكلف
 في ملكه ولو بالاضافة اليه يصرح لفطمة لاني
 كانت حرا وعتق او معتق او حر او حررك
 او اعنتك او ما انت الا حر واعنتك اسه
 في الاصح او هذا مولاك او يا مولاك

او

او يا مولاك او يا حرا او يا عتق الا اذا
 سماه به ثم ناداه بالعبودية او عكس عتق
 ومثله راسك حرا او وجهك وحرهما
 مما يجبر عن البذل كلامك في عليك ولا
 ولا رقي وخرجت من ملكي وحلت بك
 ولا منه فداطقتك ولهذا ابني للاصغر
 والاكبر وهذا الي او امي لا يبايني وباخي
 ولا سلطان في عليك والفاط الطلاق انت
 مثل الحر الا في قوله امرك بيدك او احمارك
 فانه عتق مع النية ويقوله عبده او حمارك
 وبذلك ذي رحم محرم ولو كان المالك جانيا
 او مجنونا ويحرر لوجه الله والشيطان
 والصنم وان كفر به المسلم عند التقويم

ان قال بالازاد ودمعه
 بالحر او عتق منه

وبكنا يتد ان نوي

وبكره وسكر بسبب محذور وهزل والاعلى
 بشرط صح وعقود عند وجوده والتعلق
 بامر كائن في حجر فلوقال لعبد ان ملكتك
 فانت حر عتقك حال وان قال لملكك ابنتك
 عبدك فانت حر لا حر حال لا عتقك ان لم
 بعد عتقك لا قبل من نصف حوله ولو حرره
 عتق تنظير الولد تنبع الام في ملك ورق
 وعقود وفروعه وولد الام مزرر وجها
 ملك سيدها وولدها من مولاها حر
باب عتق البعض ^{لحق بعض}
 صح ولم يعق كله في شي فمات في ماله كات
 بلارد الى الورق لو عجز وقال لا عتق كله ولو
 نصيبه فليس له ان يحرر او يسعي والى

لها

منها في
 العتق

لها او يرضى او موثرا او ان يكون مالكا
 تدريجه نصيبا لآخر ولو شهد كل شريك
 لعقوب لا خوسي لها في حطبها مطلقا والى
 ولو تحالفوا ياراسي الموصلة لصدده
 فلو اصدما عتقه ليعمل عند عكس الاخر
 وجهل شرطه عتق نصفه وحي في نصفه
 ولا عتق لو حلفا على عبد من كل واحد منهما
 لا اصدما فالعبد حر ان لم يكن فلا ن دخل
 هذه الدار اليوم ثم قال امراته طالق ان كان
 دخل اليوم عتق وطلعت وملك ثوبه مع
 عتق حظه بلا ضمان علم لقراءة اوله ولشركه
 ان يعق او يسعي وان اسرى نصفه
 احبني ثم القريب ما بقي فله ان يرضى ويسعي

وانا شري نصفه مني ملكه لا يغير لياحه
مطلقا ولو اشتراه من احد الشريكين لزمه
الضمان لسدك الذي لم يبيع لو موثرا
عبد بئر ثلاثة برة واحد واقيفه
اخر وثما موثرا انما كالتعديرة لا
والدبر معتقه ثلثة مدبرا لا لما صنفه
وان اختار عدم تضمين المعتق اسعاه
في ثلث قيمته مدبرا او الدلا من المعتق والدبر
الا ثلثا لثاه الدبر وما بقي للمعتق ولو قال
هي ام ولد سركي وانكر تحلله يوما وترقب
يوما ولا قيمة لام ولد فلا يغير عن اعتقها
مشركا ونقص الجنازة فلو فرها لا يبيع
فان شراها ضمن ولو قال لعبد من عند من ثلثة

احد

احد كما خرج واحد ودخل اخر ثلثا
وماف لا بيان عتق من ثلث ثلثة اربعة
ومن كل من غره نصفه وان صدر ذلك منه
في مرضه ولم يجزه وارثه جعل كل عبد سبعة
لسيرها م العتق وعتق من ثلث ثلثة ومن كل من
سهاه وان طلق كذلك قبل وطى سقط
ربع مهر من خرجت وثلثة المال من ثلث
ومن من دخلت واما الميراث فالدخلة
نصفه والنصف من الخارجة والثالثة
نصفان وعيل كل عبد الوفاة احتبا طأ
والوطى والموت بيان في طلاقهم كبيع
وموت وتديار واستيلاء وصية
ومدقة مسكين في عتق بهم للاف طي

ولا يكون الموت بيننا في الا جبار بل قال
لعلم من احدكم اني اذ قال جبار من اصدراها
ام ولدي ماتت اصدراها لا سعي الباني ^{المفتق}
ولا للاستيلاء ذك لا منه ان كان اول ولد
بل منه ذكر فانت حرة فولدت ذكرا وانثى
فلم يدركه الا ذكرا رقي الذكر وعق نصف الام
والانثى شهدا بقبول احد مملوكيه لعنت الا
ان يكون في وصيه او طلاق مريم كالمشهد
بعد موته انه قال في حجة احدكم احر على الاصح
باب **عق العتق** قال ان دخلت
الدار وكل عبيدي بوسيد حرة من له حرة
ملكه بعد طفا وتبته ولو لم تقل بوسيد
عق من له وقت حلة فقط لقوله كل عتق

او امك حرة بعد غد والمملوك لا يتاوهل
فلا يفتق على جارية من قال كل مملوك لي ذكر
لموحر وكذا المكاتب **باب العتق على حال**
اعتق عبيد على مال فقبل العبد عتق ولو علقه
بأدائه صار ما ذونا لا مكاتباً بل سونفا
على قوله ولا يبطل برده وللمرء ببيع
قبل وصول شرطه وعق بالتحلية ولو ادرك
غيره عنه تبرعاً لا كما لو حط عنه البعض بطلبه
وادى الباقي او مات المولى فاداه الى الورث
والمال من صحيح صحيح الكفيلة وتبداوا
بالمحبس بخلاف قول الكفاية ولو قال انت
حرة بعد موتي بالقبول قبل موته واعتقه
الوارث او الوصي او العاقل عند اشاع الوار

عقود

والا لا ولو حرة على خلة منه فمقتل عتق
في الحال وطعمه مدته قال مات مولا فمقتلها
يجب فمقتل كبيع عبد منه بعين لهلك ولو قال
اعتق امتك بالف على ان تر وجهها ان فعل
وابت عتقت ولا شيء على امره ولو زاد
نسم على قيمتها ومهرها وجب حصته القيمة
فلو كت حصته مهر مثلها مهرها في وجهه
وما اصاب قيمتها في الثانية فهو لولاها
اعتق امته على ان تر وجه بنتها تر وجه
فلها مهر مثلها فان ابت بغيرها قيمتها ولو كانت
ام ولدا فابت فلا شيء عليها
باب التدبير هو تعليق العتق بطول موعده
كاذانت فانت حرة او انت حرة بغير

او

او انت مدبر او دبرتك او انت حر يوم
اموت مات المولى ليلا او نهارا او ان مات
الى ما يشاء وعقب موته قبلها دبر عبدك ثم ذهب
عقله بقى التدبير على حاله خلافا لوصيه ولا عقل
الرجوع وصح مع الاكره خلافا فلها ما عدا ذلك
ولا يوجب ولا يخدم ويأجر والامه لو
وتزوج والمولى الحق بكسبه وارثه ومهر المدبر
وله يرهني ولا يخرج من الملك الا باعنا وكما
ولو عتق من ماله وسعي في ملكه ان لم يرهني
ولو وارث لم يجزه فان لم يرهني او كان له
عتق كله وسعي في كله لو سميونا وولد المدبر
مدبر مدبره وولد من ماله ما صار امه
ويطلق التدبير لبيع ان قال له ان مات

من سفره او مرضى او الى عشر سنين او غير
سنة مما يكرها لئلا او انت حر بعد موت فلان
وعتق ان وجد الشرط كعتق مديبر ولو قال
ان مت من مرضى هذا فهو حر قتل لا يعتق
خلاف في مرضى وقيمة المديبر ثلثا قيمته ونا
لو مطلقا ولو ميتا يقوم قبلا
باب الاستبراء اذا ولدت
الام مريضا بها باقرا او ولو حامل او زوج
فاشترها فهي ام ولد وحكمها كمديبر
الا انها يعتق بعد موته من كل حاله بلاء
فان ولدت بعد اخر ثبت نسبه بلاء
فكذلك ينبغي بغيره من عتق تف على العا
الا اذا قضى به كالمص او تطاول الزمان

فلا

فلا واذا اسلمت ام ولد الذي عرض الام
عليه فان اسلم فهي له والاستحي في ثمنها
وعتقت بعد ها وهي في حال سعياتها مكاتبه
بلا رقة الى الرق لو عنت ولو مات قبل سعيها
عتقت حبا و لو اسلم نزل المصرا في عرض الاسلام
عليه فان اسلم فيها والا امر بالبيع فان ادعي
ولدت امه مشركه ثبت نسبه منه وهي
ام ولده و من نصف قيمتها ونصف عقرها
لا قيمة الولد وان ادعى ما مهراسها
وهي ام ولد لها وعلى كل نصف عقرها و ثلثا
الا اذا كان نصيبا صدها اكثر فباخذ الثلث
خلاف في السوء والادب والولا فان ذلك لها
سوء وان كان احد هما اكثر نصيبا من الآخر

ودرت كل ارض ابن وورثا منه ارض اسوة
جارية من رجلين ولدت نازعاها ادهما
واعتقد الاخر وخرج الكلا كان نعا بالحق
اولي ادعا ولد امة فكانت وصدة المكاتب
لزم الدب والعقر وقمة الولد وسقط الحد
لشبهه ولم تقام ولله وان كذب لم يثبت
الدب ولدت منه جارية غيره وقال اهلها
في مولدها والولد ولدي فصدقه المولى
في الاحلال وكذبه في الولد لم يثبت شبه
فان صدقه فيما ثبت ولو ملكها بعد كذبه
يوما ثبت الدب ولو استولد جارية
احد ابويه او امراته وقال طنت طها
لي فلا حد ولا نسب وان كذب يوما عتق عليه

والدب

١٣٦
واسلم **كتاب الامان** العمان
عبارة عن عقد يتعدي بها غرض الخالف على
العقل او للترك وهي خمس ان حلف على كذب
عبد او ابيه فاعلت كذا عالما بفعله وواسه حاله
على الف عالما بخلافه او واسه انه كبر عالما بانه
ويأتم بها ولغو ان حلف كاذبا نطته عاتقا
وبرحى عفووه وسعقله وهي طعة علات
وفيه كان ان حنت فقط وهي تربع الاثم
وان لم توضح التوبة معها ولو ملكها ادبها
في اليمن او كحنت او مجنونا او مغي على
دقت كحنت والعسم باله او باسم من اسماء
كالرحمن والرحيم واكنى او بصفة كلف بها
عرفا من صفاته لغره الله وجل له وكره يابه

وعلمته وقدرته لا يغربله تعالى كالنبي
والقرآن والكعبة ولا يصفلم يتعارف
الحلف بها من صفاته تعالى كرحمة وعلمه
ورضاه وعصيه وسخطه وعذابه واما
قوله لعمر الله وام الله وعهد الله وميثاقه
واقسم واخلف واشهد وان لم يقل بالله
وعلى نذر او يمين او عهد وان لم يصف الى
وان فعل كذا فهو كافر وان لم يكفر علقه ما ض
اوت ان كان يعلم انه ميثاق وان كان عنده
انه يكفره اكله يكفره فقسما وحقا
وصلى الله وحرمنه وعذابه وثوابه
ورضاه ولعنه الله وامانه وان فعله
معليه عصيه او سخطه او لعنه الله او انا

نأ

زبان او سارق او شارب خمر او اكل ربا او جمع
ما فعل المحرم او الهبه ليعر غيق لا الا اذا
اراد حثها اسم الله تعالى على الصحيح وحرمة
الواو والياء والتا وقد قصر لقوله الله تعالى
كذا فتركاه والحلف في الاثبات لا يكون
الا بحرف التأكيد وهو الهمزة والنون كقول
والله لا فعلن كذا وكذا رتبة
او اطعام عشرة مساكين كما في الظهار او كسيتهم
ما يستلزمه البدن فلم تجز السراويل ولو ادى الكل
وتبع عنها واحد وما اعلها ثمنه ولو ترك
الكل عوقبوا اصل موادنا فاقمها فان عجز
عنها وقت لا اصابه ليلة ايام ولا السرط
استمر العجز الى النزاع من الصوم ولو صام

ملو قال والله فعل كذا اليوم
كلم لفعل لا كذا فان لا اله الا الله
له افضل لدا ص

يومئذ ثم ايسر لا يجوز له الصوم ولو كثر
قبل حث لم يجز ومصرفها مصرف الزكاة
ولا كفاره بها كافر وان حث مسلما وهو
بطلانها ولو حلف مسلما ثم انتدم اسلم ثم حث
فلا كفارة ومصرف على عصبه وجب كسب
والنكفر ومجرم شاتم فكل كفر كل على
حرام فهو على الطعام والشراب والتبوك
على انه تبك ام انه بلا فيه وان لم يكن له امره
يملك حب فبقائه مع كسب ومن يذره فلا
مطلقا او معلقا بشرط وكان من حبه
واجب وهو عباده مقصوده ووسط الشرط
لزم النادر كالصوم والصلاة والصدق
والاعتكاف وما ليس من حبه فرض كهيأة

المريض

١٣١
المريض وتيسر لجناره ودخول المسجد فان
على بشرط يسهل كان قدم عابدي يوفي ان
ولما لم يبرده كان ربييت وفي او كفر على الكذب
نذر لعن ربه في ملكه وفي بها والا اشهر
ولا يجزئ نذر ان يذبح وله ففيليشه ولعي
نذر نذح نفسه وابيه وامه ولو قال ان نذر
من مرض هذا دحك شاة نذر لا شيء له الا
اذا قال سه على ان اذبحها وكذا لو قال على
اذبحها لا شيء له الا اذا زاد والصدق
بالحمل ولو قال سه على ان اذبح جزورا نذر
بالحمل فذبح مكانه يسبح عباده جاز ولو نذر
لفقر امك ومصرف الى فقرا غيرهما جاز نذر
ان يصدق بقدر من الحبحه صدق بغيره جاز

ان ساواه نذر صوم شهر رمضان لزمنه ثمانية
 لكن ان افطر يوما قضاه بلا لزوم استقبال
 نذر ان تصدق بالفقر ماله وهو ملك ذواتها
 لزوم فحط كما لو قال مالي في المسألة صدقة
 ولا مال لم يصح نذر الصدقة لمن الماله
 يوم كذا علي زين تصدق بماله اخرى قبله
 هل فيه اخرجنا قاله على نذر ولم يزد^{عليه}
 ولا ينه له فعلية فكان ماله وصل كلفه
 ان شئت الله دجل كما يطل به كلما تعلق بالقران
 من عبادة ومعاملة بخلاف ما يتعلق بالقلب
 ما^{معنى في الدخول اليه} معنى في الدخول اليه واخره
 الايبان متبنيه على الالفاظ لا على الاغراض
 فلو حلف ان لا تشركك لشيء بغيرك فالتزم

بش

شيئا بدوهم لم يحث لمن حلف لا يخرج من البيت
 او لا يقرب سوطا او لا يشرك بغيرك او
 ليعذ بينا اليوم بالفخج من السطح وضرب
 بعضنا واستر في يد يار وعقدى رقيق كحش
 كما لا يحث بدخوله الكعبة والمسجد والبجعة
 والكعبة والذهبية والظلمة في حلفه لا يدخل
 بيتا وحش في البجعة على الصبح وفيه اريد
 حربه وفي هذه الدار حش وان بنت اخرى
 بعد الاندام وان حش بيتا او مسجدا
 او حاشا او بيتا او علمها الما وصادقها
 لا كذا البيت تهدم او بني اخر ولو هدم
 السقف دون الحيطان فدخل حش في المعاني
 لا في المنكر ولو حلف لا يحلحس الى هذه^{طوائف}

ادالي هنك كايط لهد تا تم بنيا ميقضها م حث
 كالوصف لهد لا تعلم فكسره ثم ايراه فلتت به
 والواقف على السطح داخل وفي طاق الباب حيث
 لو اعلق الباب كان طارقا لا وان حبسه حيث
 ولو كان المحلوف عليه اكروج انعكس الحكم فان
 باصره رطبة على العقبه فادخل الاخرى فان
 استوى الجانبان او كان الخارج اسفل لم حث
 وان كان الجانب الداخل اسفل حث وقيل لا ^{مطلعا}
 هو الصحيح ودوام الركوب واللبس السكنى
 كالاشالة دام الدخول واكروج والنزول
 والتظهير حلف لا يكي هنك الدار والبيت
 او المحلة فخرج ولقي متاعه واهله حث كله في
 المهر والقره وحث في لا يخرج ان يحل واخرج

بامره ولو بد منه لا ولو راضيا به بئله
 لا يدخل النساء وحكما واذا المصحف ^{حلال}
 لم يمسسه بغيره ولا حث في لا يخرج الا ^{حلال}
 ان يخرج الرها ثم ان امر اخر لا يخرج ادله ^{مطلعا}
 الى البهره فخرج بريد هاتم رجع حث و ^{مطلعا}
 لا تاتيه الا كالوصف ان لا تاتي امره عرس
 فلا ان قد هبت قبل العرس وكان قد حثي ^{مطلعا}
 ليا نفيه فلم يات حتى مات حث في اخر حياته
 ليا نفيه ان استطاع ان يرفع الموانع
 وان تولى القدره دين لا يخرج الا باذني
 شرط لكل خروج اذن بخلافه لا ان وحتى
 حلف لا يدخل دار فلان يراد به سبه السكنى
 اولا بضع قدمه في طارقه لا حث بدخلها

مطلقا وشرط الحث في ان خرج مثلا
 لم يخرج فله فورا وفي ان تعدت
 بعد قوله الطالب بعدى حتى تعد معه
 وان خم اليوم او معك حث مطلقا بعدى
 مركب عبدة للمادون مركبة لاذالم يكن دينه
 مستمرا ونواه والا لا حلف لا مركب
 فالهين على ما مركبة الكس فلاحث لو مركب
 ظهر ان **باب** **السمان في الاكل**
والشرب والابس والكلام الاكل ايصال ما تخيل المضع
 ليصل الى اجوف مضع ادلا والشرب ايصال
 ما لا تخيل المضع من المايعات الى اجوف
 لا ياكل من هذه النحلة يتبد حثه باكله
 من غيرها ان كان وان لم يكن انصرف الى غيرها

فحنت

فحنت اذا اشترى به ما كولا واكله
 ولو اكل من غيرها لا حث وفي ان اشترى
 بغيره خاصة ولا حث في لا ياكل من هذا
 البس او الرطب او اللين باكل رطبه وطره
 وشبهه ان كلفه فلا ياكل هذا البس والسا
 فكله بعد ما شرب اوله ياكل هذا اكل فاكله
 بعدما صار كبتا اوله ياكل هذا العنب
 فصار زيبا اوله ياكل هذا اللين فصار
 حبا اوله ياكل من هذه البسبة فاكل فاكل
 اوله ووق من هذا الحمر فصار خلا او من
 زهر هذه الشجر فاكل بعدما صار لونا
 وكذا لو طف لا ياكل بسا فاكل رطبا
 اوله ياكل عنبيا فاكل وبيضا ولو طف

لا يأكل رطباً أو لبوا أو لا يأكل رطباً ولا
 يبرأحت بالمدب ولا يجنب شراً كما
 ينهها رطب في حلفه لا تشرك رطباً ولا
 في لا يأكل طمناً يأكل يملك وفي لا يركب
 دابة يركوب كافر أو لا يجلس على دندنجو
 على جبل ولم الإنسان والكبد والكريش
 لا الحار يرحم ولا السج الظفر في لا يأكل سحاً
 واليمن على شر الشجر على الكه ولا باليه
 في سحاً أو لحماً أو خبزا أو دقن كوي في هذا
 البر ولو فخرها خت وفي هذا الدنق خت لما
 يخدمه كخبر ونحوه لا يصفه ويخبر ما يصفه
 أهل بلد الحالف لا يأكل خبزاً ولا يفرق بأيا
 التي لفره في السور لا المنعينة ولهنه للفر

دقن الكاف على الصخر ولا يركب
 يصحح الحالف لا يأكل
 ومع فخران كلام الرثم البقا
 على مواضع السكالي

والشوا والبطيخ على اللحم والراس ماسع في ممره
 والقائمة النعاج والبطيخ الموشم القرب
 والرماني والرطب وكلوى ما ليس رجه
 حاضر يحنث بأكل خبيص وصل وسكر
 والأدام ما يصطع به كل ويل وزيت
 لا اللحم والبص واللحان قال محمد بن ما يوكلي
 مع الحبة غالباً به يعني النوى الأكل المراد
 الذي ليصه الشع في وقت خاص ولو
 ما بعد طلوع الفجر إلى زوال الشمس مما
 معدي به عادة وغدا كل بلد ما تعارده
 والعشاشه إلى نصف الليل مع السطاني
 والسحر والاكل بعد نصف الليل لا طلوع
 الفجر قال إن أكلت أو شربت أو لبست

ونوى بعيننا لم يصدق اصلا ولو ضم طعنا
او شرها او ثوبا دني فيه تخصيص العلم نص
ديانه لا تضاه لغتي حلف لا شرب من دجله
فعل الكرع كلاف من ماد جله وفيما لا تنافي
الكرع كالبر والحب تحت بالشرب باناد مطلقا
ولو كلف شرب بالكرع فيما لا مافي فيه ذلك
للحكت امكان تصور البر في المستقبل شرط
التقاردها وتبناها في لا شرب ما هذا الكون
اليوم ولا ما فيه اذ كان وصب في يومه واطلق
ولا ما فيه للحكت وان كان نصب تحت وفي
لصودر السما او ليقول هذا الحجر ذهبيا
حكت لخال ولذا لم يمتلئ ثوبا علما بحته
وان لم يكن علما فلا شرع على ان سيفا

وحلف ليقولنه فهو على السبل حقه ولو
شرعنا وحلف كذلك فعلى الله حلف
لا يكلمه فتاده وهو يام فاميطه او لا
بادنه فاذن له ولم يعلم حث الكلام لا يكون
الا باللسان والاحبار والاقراء والشاه
يكون ما كناه لا بالاشارة والاياد والاطراف
والاشارة والاعلام يكون بالاشارة ايضا
ان اخبرتنى ان فلانا قدم وكفى حث ما يصدق
والكذب ولو قال بقول ومه وكفى فعل الصدق
خاصه لا يكلمه شرا فهو من حث حلفه كلاف
لا عتقن شرا فان التحسين اليه حلف اسلم
نقر القرآن اوسج في الصلاة لا عتقن وان فعل
ذلك خارجها حث في الظاهر حلف لا يترا

القرآن اليوم حث بالقراءة في الصلاة او خارجها
ولو قرأ السجدة فان نوي ما في النمل حث
والا لا حلف لا تكلم ثلاثا اليوم فبطل الحث
فان نوي الزمان صدق ان كتمه الا ان يقدم
زيد او حي او لا ان ياذن او حث نكذ
فكلم قبل تدوم او اذنه حث وبعدها لا
وان مات زيد سقط الحلف كما لو قال والله
لا اكلم حتى ياذن لي فلان او قال لعزيم
والله لا افارقك حتى تصبني حتى مات فلان
قبل الاذن او بري من الرض كل ما زال وما دام
وما كان غايه تنهي اليها وفي لا تكلم بعد
او عرسه او صدقة او لا يدخل داره ان زالت
اصافه وكل لم يحث في العبد اشار الله او لا

وفي غيره ان شارح حث والا لا وحث بالمجد
لا تكلم صلح هذا الطيبان وكله بعد
ما باع حث الزمان والحسين ومكرها
سنة اشهر وبها ما نوي وغيره اشهر وسكن
الشهر ليلة ويومها وادله الي ما دون المصنف
والخره اذ امضى حث عشر يوما والدم والابد
العمر ودهر لم يدور وقال ابو كالحسائي
الايام وامام كتمه والشهور والسنة
ومكرها ثلاثه حلف لا تكلم عبيد فلان او
لا يركب دوابا ولا يلبس ثيابا ففعل ثلاثه
منها حث وان كان له من ذلك اكثر من ثلاثه
والا لا ولو كانت ثمانية على روجاته
او اصدقائه او اخوته لا حث مالم يكلم الكل

ق
باب الميراث في الطلاق والعنا

اول عبد اشترته حرنا شري عبدا
عتق ولو اشترى عبدا من معانم اخر فلا اصلا
فان زاهوا عتق الثالث ولو قال اول عبد
اشترته واصدا فاشترى عبدا ثم اشترى
عبدا لا يعتق الثالث قال اول عبد ملكه
فهو حر فكذلك عبدا ونصف عبدا عتق الكامل
قال اخر عبد ملكه فهو حر فكذلك عبدا فوات
الحال فلم يبق فلو اشترى عبدا ثم عبدا
ثم مات عتق متندا الى وقت الشراء
ان ولدت فانت لزا حنت بالميت خلاف
فهو حر فولدت ولدا ميتا ثم اخرجا عتق
الحى وصره البشارة عودا اسم الجرسا رصا

بشرى

بشرى للبشرى علم فلو قال كل عبد بشرى فكذا
فهو حر بشرى ثلثة منهم قول غنوا لا وب
وان بشرى نعتا عتقوا ولا فرق بينهما بين البيا
وعدمها خلا فالحبر والكاتب كالحبر
والاعلام كالبشارة النية اذا فارت
عنه العتق ورق العتق كامل صح الكف
والا لا نفع شرا بيه للكان لا شرا بيه
لعتقه ولا شرا متولدا بنكاح علو عتقها
عن كمارقة لبشرها خلاف ما اذا قال لعتقه
انا فتوتك فانت حره عن كماره تبينى
فانت تراها وعتق بقوله ان لبشرى امه
فهي حره من تراها وهي ملكه جليل
لا من تراها فانت تراها ولو قال

ولو قال ان لم يرت امم فانت طالق او عبد
 حرمته من لي ملكه او من اشتراه بعد
 المعلن طلقت وعق لوجه الشرط ^{الشرط} ^{الشرط}
 امنه ولعدها للجماع كل مملوك لي حرمته
 لكل مملوك لي عبيد وامهات اولاد
 ومديره لا مكاشاة بالقبه ومعتق
 البعض كالمكاتب هذه طالق او هذه
 وهذه طلعت الاخيره وخيره الا دليان
 وكذا العنق والاقرار فان قال هذه
 طالق او هذه وهذه طالق او قال هذا
 حر وهذا وهذا حر ان لا عتق ولا طلاق
 بل يحير ان احثار الاول عتق وطلعت
 الاول وحدها وان احثار الاحباب

سان
 الحصى

الثاني

الثاني عتق الاخيران وطلعت الاخيران
 باب **اليمين في البيع والشراء**
والزواج والصوم والصلاه وغيرها
 حثت بالباشرة لا بالامر اذا كان ممن
 باشرة في البيع والشراء والاحاطة
 والاشجار والصوم عن مال والقسمة ^{القسمة}
 وضرب الولد والى كان ذا سلطان لا يشر
 تنفذ حث بالامر ايضا وان كان يشر
 مرة ولم يشر احرى اعتبار الا على حثها
 في طلاق وضع وعس وكما وصح عن عدم
 وهبه وصده ونقض واستقراض وضرب
 عبد وزح وبتا وخياطه واداع
 واستيداع واعان واستعان ونفعا

وتقبضه وكسوه وحمل ولام دخل على فعل محر
فيما لينا به كبيع وشرا ولجان وحباطه
وصياغه وبنا اقتضى امره لمحبه به فحتم
في ان لعبت لك ثوبا ان باعه بلا امر ملكه اولا
فان دخل على عيني او فعل لا يتبع عن غيره
كاكل وشرب ودخول وضرب الولد انتهى
ملكه تحت في ان لعبت ثوبا لك ان باع ثوبه
بلا امره وكذا ان اكلت لك طعاما او شربا
لك شرا با اقتضى ان يكون الطعام ملكا
المخاطب وان تولى غيره صدق فيما عليه
قال ان لعبته او اتبعته فهو حر بعقد بالحنان
لعبه تحت ولو قال ان لعبته فهو حر
بما عهده بحال الجبال وحنن بالفاسد

و

والخوف لا الباطل وفي لا بدوح هذه
المراه تحت بالبيع دون الفاسد
كما في لا يصلح اولا يصوم ولو كان في المصا
منه عليها قال عن البيع قبل ان لم يهدى الم
فكذا فاعتوا ودبروا استولد مطلقا
فالت تر وحب على فقال كل امراه في طالق
وتع الطلاق على المحلقة ولو قيل له اكل
غير هذه المراه فقال كل امراه في ماله
لا يطلق هذه المراه المنكره تدخل تحت النكاح
والعرفه لا تدخل تحتها الا في العلم على المشي
الى بيت الله او المشي الى الحرم او المسجد
الحرام او الصفا او المروه او اسنان
الكعبه وباب الكعبه او غيرها او طوانه

ويجب حج او عمره ما شيئا في قوله هو

البيت ادا بي عرفات او مزدلفه لا يقن
عبد نيل له ان لم ارج العام فانت حرم
نحره بكونه حلف لا يصوم حث لصوم
بنية ولو قال صوتا او يوتلحشا بيوم حلف
لصوم في هذا اليوم وكان بعد اكله او بعد
النزول صحت وحث لئلا قال لا مرانه
ان لم تغل اليوم فانت كذا الخاصة من ساعها
او بعد ما صليت ركعة وحث في لا يصلي ركعة
وفي صلاة بسنح وفي لا يوم اصابا قتل
به بعد شروع وان قصد ان لا يوم اصدا
ويصدق ديانته ان نواه وان استبد ببل سر
فلا حث مطلقا كما لو اثم في صلاه خان
او حث نلاه وه كلف النافله حلف لك

لنو

141
فهو على صيحه ولا حث حتى ينف بعمره عن مكة
ولا حلف لا يعمر او لا يعتمر عمره لم حث حرم
بالعمر ورطوف اربعة اسواطان للست
من يقر وك انو يودي ملك دطنا فغزله
فليس فهو يودي لا يلبس من غزلها فليس كنه
منه لا حث كذا يلبس ثيابا من سحر فلان فليس
من سحر علامه وكان يعمل سحر والا حث
كما حث بلبس خاتم ذهب او عقد لولو
او زرجد او زمرد في حلفه لا يلبس حليا
لا خاتم فضة الا اذا كان صوغا على هذه^{النسب} حكام
حلف لا يجلس على الارض يجلس على باط
او حصيرا ولا ينام على هذا الفراش^{تجمل} تجمل
شرائش اخر قيام عليها ولا يجلس على هذا

السري فعمل نوقه سيرا خرا لا تحت وجل
على الفراش فقام او على السر بساطا ^{حصه} او
حت كلاله فما لو حلف لا ينام على الواح
هذا السريه او الواح هذه السفينه فمشر
على ذلك فراشا حلف لا يمشي على الارض
شي ينجل او خف حنت وان على بساط
باب الممان في القرب والقتل وغير ذلك
ما شاد كالمبت فيه للمي باليمن فنه على الحالين
وما اختص بحاله الحيوة تعبد بها ولو قال
ان صرتا او كسوتك او كلبك او دجلك عبيد
تتبد بالحيوة خلافا للعسل والحمل والبال ^{والسن} الق
وحت في حلفه لا يفر من وجهه شمرها
او حفرها او عثرها وليس الصمد لشتر ^{فصد} فلو

عنه

تجوا بها بلحت وقبل سوط على الاظهر حلف لا يمشي
ملا ما الف مرة فهو على مرار لثبه ان لم اقبل
زيدا فلذا ودمست ان علم بموته حنت والا لا
حلف لا يسأل فلانا بالكونه فصره بالسواد
ومات بالكونه حنت ولعبه لا الشر
وحانوقه بعيد وما ^و منه قريه ولفظ
العاجل والسريع كالقرب ولا جل كالبعيد
وان نوى من دهما فيل ما نوي حلف لا يكله
ملبا او طولا ان نوى شيما فذال والا
فعل شهر ودم يمينه طعة ليقضاه دنه اليوم
لو قضاها بمرجه او زيوفا او مستحقه
لا لو قضاها رصا صا او شوقه كما يري طعة
للمصبي ما اليوم لو اعطاه ولم يتقبل منه

لنم

حثت تاله يره لو اراد والا لا دكنا يير
 بالبيع به في حلفه لبعضه دينه اليوم لا لود^ه
 ولا حثت لو كانت موقنة ووهبه منه نسل
 للوقت كما لو حلف ليقضي دينه عذرا
 فقامه اليوم او حلف ليقطن فلانا عدا
 مات اليوم او ليا كلن هذا الم عيف عدا
 فأكلم اليوم حلف ليقضي دين فلان فامر
 غيره بالاداء او احاله فقبض بر وان قضى
 مبيع لا حلف لا يقبض دينه درمادون
 درهم فقبض بعضه لا حثت حتي لقض كله
 متفرقا لا اذا قبضه بغير ان ضروري
 لا ياضد ماله على فلان الاجله او الاجمعا
 فترك منه درهما فاضد الباقي كيف شاء^ح

كما لا حثت من قال ان كان لي الامانة او غير
 او سوي تكذا ليكلها او بعضها امراته كذا
 ان كان له مال وله عروضة لغير التجارة لم
 حلف لا يفعل كذا تركه ابدا فلو فعل امره حثت
 فتمنيه فلو فعل تأمينا لا حثت ولو فسد هاتون
 كالسوم قضى قبل الفعل به وكذا ان هكك الخالف
 والمخالف عليه ولو حلف ليفعله بزمرة
 حلف لا يفعل كذا مادام بخارا نقادهم ثم عا
 وفعل لا حثت حلفه واللعنة بكل لص دخل
 البلدة بغيره بغيره ولا حثت وشبهه لا يخرج
 امراته الا بآذنه بغيره كمال تمام الزوجه
 كما لو حلف رب المدين عروضة والكسبل بامر الله
 ان لا يخرج من البلدة الا بآذنه بغيره لا يخرج

حلف لا يدخل دار فلان أسلمه ذلك المملوك
 والمساكين والمستعارة لا تحت في حلفه
 انه لا مال له وله دين على نفسه او على
كلامه **الحلف واليمين**
 لا يقضي عليه بغير حق سألني فلا
 تغير ولا تضام حد والزنا وطى مكلف
 طالع في قبل مشراهة طالع عن ملك وشبهه
 في دار الاسلام ويثبت بثهادة اربعة
 في محبس واحد بالزنا لا بالوطى والجماع
 ولو اصد هم الزرع في الم الامام عنه ما هو
 وكيف هو وان زنا ومضى زنا ومن زني
 فان ينوه وقالوا رايناه وطها في فوجها
 كالليل في المكمل وعدوا سرا وعلمنا حكم

حال تيام الدين والكفالة حلف يمين فلا نأ
 نوهبه له فلم يقبل بركلاف البيع وحجره الموهبة
 له شرط تحت فلو وهب الخالف منه فليت
 لا تحت في حلفه لا يثم زكنا بشم ورد ويا
 والشم منع على المقصود فلا تحت لو حلف
 لا يثم طيبا نوحديك وان دخلت الراحنة
 لا دملعة حلف لا تری بنفسها او ورجا
 حلف شر او رثما لا دهنها حلف
 لا يزوج نروجه نضوي نال جارنا نقول
 حث وبالسفل لا ولو زوجة نضوي حلف
 لا يزوج لا تحت بالمتله ايضا كل امراه
 نرضي في كافي نكنا نال جارنا نضوي لا تحت
 ومثله ان تزوجت نفسي او بوكلي او بنضوي

كلامه

حلف

وباقتران ارتعاش في كماله الاربعه كما اقر
رده وسأله كما مر فان بيده حد وحكي
ان رجع عن اقراره قبل الحد او في سطره
ولو بالبطل كره وبه وانكار الاقرار رجع
كما ان انكار الردة توبة وكذا يصح الاقرار
بالاحصان وتبعية الحدود كالحال مذنب
ان لم يمس بملك قبلت اولست او وطيت
شبهه ادعي الزاني انها زوجه سقط
لللعنة وان كانت زوجة للغير ولو تزوج
بعدها او اشترها لا ويرحم المحض في
حتى يموت فلو قبله حكم او تقام عليه بعد
النكاح فهو روقيل بحال النكاح في
العمل والدين في اخطا والشرط براه

الشهود

او ما يوافقها
او ما يوافقها

الشهود به فان ابو سقط كما لو خرج
لغيرهم عن الاهلية بسبق او عني او غير
ثم الامام ثم النكاح وبدا الامام لومرا
ثم الناس غسل ولكن وصلى عليه وعثر المحض
ان حاكمه مائة وسقطا لغيره للعبد
ولا حكم مولا له بل اذا نكاحه بسبق
لاعتق له وبيع ثيابه الا الارزاق ومق
على بدنه لا راسه ووجهه وفرجه
والرجل يقرب قايما في الحدود غير محدود
ولا يبيع ثيابه الا الثوب والخشب والبر
حالة وكملها في الرجم لاله ولا جمع حاله
ورجم ولا يبيع ثوبه في الاسبياسة ويرجم
مريض زني ولا يجلد وحامل زني

لعدها الرجم ولو حدها للجلد فيجوز نكاحها
 واحصان الرجم الحريم والكليف واللام
 والوطى بنكاح صحيح وهما رصفة الاحصان
 ولا يجب بقا النكاح لبقائه فلو تزوج
 في عمره سنة بنكاح صحيح ودخل بها ثم زال
 النكاح وزنى بحريم **بار الوطى الذي**
يوجب الحد لا يوجب الحد ^{بجيبه} اشتهر ما يشبه
 الثابت وليس بنائب وما يثبته انواع
 شبهة في المحل وشبهه في الفعل وشبهه في
 العقد فان ادعاهما وبرهن قبل وسقط
 الحد ولذا استقطب مجردها الا الاكراه ^{يد} دل
 منه من البرهان لا حد لشبه المحل وان طهر ^{منه}
 كوطي امه ولد ولد ولد ويعتد النساء

والبائع المبعة والزوج المملوك بنقل تعليم
 ووطى السركل الجار المثلثة كونه وجاربه
 مكاتبه وعبد الماذون له وعليه ^{من} غنط
 نماله ورقبه ووطى جارية العنينة بعد
 الاحراز او قبله وشبهه الفعل ان طوله
 كوطي امه ابوه ومعتد الثلاث وامه امه
 وامه سيد والمراهق المراهقة والمعتد ^{بثلاث}
 وبطلاق عياله وباعتناق وامه امه ولده
 وان ادعى النسب يثبت في الاولى لا في
 الثانية الا في المطلقة ثلاثا بشرطه ووطي
 امرأة زنت وقال النكاح هو زواجك ولم
 لذلك وبشبهه العقد كوطي محرم نكحها ونكاح
 لغمر سهرود كوطي امه امه وعمة

وامرأة وجدت عذرا فرائته ولو لم يواجمه
في دار حرته وذوي رضى حرسه لا احريته
والحرية ولا يقيم ولا يوطى اجسبه رت البه
وتكن له عرسك وعليه مهرها او ان يبرا
او زني في دار حرته او يفي ولا يزي غير
مكلفه مطلقا فله عكسه طولا ما لانا
مساجره وباكره واقرار انكره
الاخر ولو زنا بامه ففعلها وحس الخديعة
ولو غضبها ثم لم يزل بها ثم ضمن نيتها لا خلاف
ما لو زني بها ثم غضبها ثم ضمن نيتها كما لو زني
حين تم نكحها واكليفه بوضو بالصا
ولا خلاف ان ايمر البلد **باب**
الشهادة على الزنا والرجوع عنها شهده واجب

141
حد مقدم بلا عذر لم يقبل الا في حد
القذف ويحرم المسدوق ولو اتى به مع القاذم
حد الا في الشرب ويقاد منه بوزن الى الوج
وبغيره ما عفى شهده ولو شهدوا بوزن مقدم
حد السهره عند البعض شهده واعلى زنا
لجانبه حد ولو على سرفه من غيبه لا
اقر بالزنا المحمى له حد ولو شهد واعلى بذلك
لا كاختلافهم في طوعها او في البذل ولو
على كل زنا البه ولو اختلفوا في مرت واحد
صغير صلا ولو شهد واعلى زناها و
بكر او بهم نسقه او شهد واعلى شهادته
وان شهد الاصول لم يلا حد ولو شهدوا
وبهم عيمان او محذورون في قذف

او ثلثة او احدى مكرود او عبدا او وجد
احدهم عبدا او مكرودا بعد اقامه الحد
صدقا وارثن جلد هدر و ديه رجمه
في بيت المال و كذا من رجم ماله بعد
الرجم فقط و غرم ربع الدية و قبله صدقا
ولا رجم فان رجم اخر صدقا و غرم ربع
ضمن الموكلة و به المرحوم ان ظهر و اعبيدا
او كفارا كما لو قتل زكيا مبرججه و ظهر و
كذلك و لو قتل بعد التزكية نيل النصارى رجمه
و حر النصارى في العمد والدية في اخطا
وان رجم قبل التزكية فوجد و اعبيدا و ثلثة
في بيت المال وان قال شهيد الزمان
النظر قبلت الا اذا قالوا لثلاثة فلا

و

وان انكر الا حصان و شهد عليه رجل وامرأتان
او ولدت زوجته منه رجم ولو طالها ثم طلقها
وقال وطنتها وانكرت فهو محصن و ديه
كما لو قالت بعد الطلاق كنت لغيره و قال
كانت سلمه اذا كان احد الناس من محصنات
كل واحد منهما صدق تزوج بل ولى فدخل بها
لا يكون محصنا عند الثاني **باب**
حل الشرب كذا سلم ناطق مكلف
شرب الخمر ولو قطرة او سكر من نبيذ طوعا
بعد الا فاقيه اذا اضطررها موجد
الا ان استطاع لمجد مائة ولا يثبت بها
ولا يثب عليها بل شهادة رجلين سالمين
الا ما من الخمر ما هي وكيف شرب و هي

شرب واني شرب او اقراره موه صاجيا
تماين سوطا لحر ولصفا للمبذلو اقره كرا
او شهد وابعد زوال زكها او اقره كرك
اورجج عن اقران لا واسكر ان من مخلط
بدليغي ولو ازند الكراه له كرم عرسه اقيم
لعض الخدم بوشرب ناياب تائف الخ
باب حد القذف لو كذا الشرب
كمية وثبوتها وكل الحر تاذ فاسم الحر البالغ
العاقل العفيف صريح الزنا او بزنا في الليل
اولست لا بيلك اولست بان قلل ان ابيه في عصب
بطلب المذوف ولو غابا كاله القذف ويخرج
عنه الغر والمخشون فقط لا بيلست بان قلل
جره وسببه الى اولى حاله او عه او رايه

ولا يتوله يان ما السبا ولا يانبطى لعري
ولا يتوله لامرأة ريت بغير او يتول
او كمار او لم من خلاف ريت بغيره او شاه
او يوب او بيل را هم وبطبه نقد في البيت
في نفع الفسخ في شبه نقد ومم الاصول
والندوع وان علوا او سفلا ولو كرم
عن الميراث او ولد بنت قال يا ابن الزنا بين
ودومات ابواه فعليه حد واحد اجمعت عليه
اجناس مختلفة بقيام عليه الكل ولا يواظبها
ببذل الحدف ثم هو مجبر ان يشا بحد
الزنا والاشمال قطع ولو خرج حد الشرب ولا
يطالب ولد وعبد اباه وسيد نقد في
الحكم المسد فلو كان لها ان من غيره ملك

ولا ائت ولا رجوع ولا اعساف منه وعنه
قال له يا زاني فقال الاخريل انت حيا
سلاف ما لو قال له مثلا يا حبيب ما انت
ولو قال له عرسه فموت به حدة ولا لقان
ولو قال تدببت بك فهدر ولو كان لغيره
طرفه وسافر بولد ثم نجاه ملاعن وان
طه والولد له نهما ولو قال ليس بابي ولا
بابك فهدر قال لا مره يا زاني طه ولو طه
يا زانية لا ولا طه تعذف من لها ولد لا اب
او من لا عنت بولد او رطل وطى في غير ملكه
لكل وجه او لوجه او في ملكه المحرم ابدا كامة
لهي اخنه من الرضا او من رشت في لغرها
او مكاتب ما تغي ونا وحد قاذف دا طي

عوم

عوم حارضا وامه نجسه ومكاتبته ومسلم
نكح محرمه في كفره ومكاتبته في طه
طه الزنا والسرفه اقتر القاذف بالعدف فان انا
اربعة على زنا به او اقتر الزنا كما مر جد
المثدوف وان عجز واستوطى لا حضارته
في المص لوجل الى قيام المجلس فان عجزه ولا
يكفل يذهب لطلبهم بل حبس ويقال للقباهم
يكلفن الجنابات اتحد حبها عكلا وانما اختلف
بالسبب التعذيب هو بياض ^{الجلد}
الكره تسعة ومائة ون سوطا واقلة ثلثة
ولا يفرق القرب فيه ويكون به وبا لصنع
وفر كالا ذل وبكلام عفيف ونظر العاصي له
يوجه عيونهم عمن الله في لا باضمال في

وليس ينبغي من قدر بل هو موقوف لادراككم
 ويكون بالنقل لمن وجد رجلا مع امرأه لكان له
 ان كان يعلم عدم انزجانه بصباح وضرب
 بما دون سلاح والا لا وسئل المرأة للمطاع
 ولو كان مع امرأته ويوترق بها اذ مع محرمة
 وهما مطاوعان فلهما مطلقا وعلى هذا
 المكابرة بالعلم وقطاع الطريق وصلة المكس
 وجميع الظلم بادنى شئ له قيمة وقيمة كل مسلم
 حال مباشره معصية واعدتها ذلك لغيرك
 ضرب غيره ظلم وضربه للمضروب بغزالي وسيدا
 بالقامة بالبادية منها وصحبه مع ضرب
 وضربه اشد ثم صد الزنا ثم حد الشرب ثم القذف
 وعزركل من كتب مثلها اذ ادي مسلما لا احكى

ارنب

نزل

تول او فعل ولو لعمر العن فيعز وندف محلول
 وكذا يندف كافر ولو زنا ومسلم سارق
 ومو برى منه ولو اذ اثنائه مجرة لم يسمع قال ياذناني فاذ اذ اثباته يسمع وعز ورج
 بيا كافر يا حبش يا سارق يا فاجر يا محنت
 يا خائن يا لوطي يا زنديق يا لص يا ديوت يا قاتل
 يا ثور يا نحر يا اكل الربا يا ابن النخبة يا ابن
 العاجر يا ماون اللصوص يا ثوك الزواني
 يا من يلعب بالصبيان يا حرام زاده لا سا حال
 يا حتر يا كلب يا تبس يا فرد يا حكام يا اسبله
 يا ابن الحجام وابوه ليس كذلك يا مواجر يا بغا
 يا ضحكة يا سحره ادعي سره وعجز عن اثباتها
 لا يعزركا لو ادعي على شخص بدعي فوجب
 تكفيره وعجز عن اثبات ما ادعاه بخلافه

الزنا وهو حق السيد يجوز فيه الا بولو العفو
والحمال والشهادة على الشهادة وشهادة
رجل وامرأته يسمي مسلم ذميا عزروا
المولى عبدا والزوج زوجته على تركها
الزينة غسل الحياض والكروج من المنزل
وترك الاجابة الى الفرائض على ترك الصلاة
والابيعر الا ان عليه الصغر لا يمنع وجوبه
لوحى العبد وان حق استعالي مع مخرج
او عزو فذلك مذموم هدر الا امره غورا
روحانيات ادعت على زوجها ضربا
فلحشا ونبت ذلك عليه غورا كالوضرب
المعلم البصير ضربا فلحشا **فأيسر**
السيرة هي اخذ تكلفنا طوق

يهم

بصير عشرة دراهم جياذا او ما مئة ذلك
معصوده ظاهرة الاخراج خفية مصلحا
صحجه بما لا يتعارض الله الغشاد في دال
العدل مخرج لا شهيد ولا ماويل نيب
فيقطع ان اقر مروه طابعا او شهد رجلا
وسالما الا ان كان كيف هي وان هي وكم هي
ومنى سرق بيضاها ولو رجع عن اقراره بها
فان اقرها لم يهر ب فان كان في قوله لا يتبع
حكاية الشهادة ولا قطع بنكول واقر ارسيد
على عبده بها وان من المال ولا يفتي بضر الباق
لان جوارضى القاضى بالقطع بينه او اقر
فقال المردوق منه هذا تنكح لم يسره
او قال شهد شهدي نورا واقر هو باطل

او ما اشته ذلك فلا تقطع كما لو شهد كان
 على كافر مسلم بها في حقها تارك جمع وامسا
 كلافه رخصا بقطوعا وان اخذ المال بعهم
 وشرط التقطع حضرتها هدمها وقتنه
 كحضور المدعي وتقطع باج وتنا واليتيم
 وعود ومسك واذهان وورس وزعفران
 وصندل وعنبه وضرر خمر وياقوت
 وزبرجد ولولو واصلح ونم ورج وانا
 وباج حشيش وكذا كل ما لا يترافى الاموال
 والنفوس بما لا يجرده الاصل في دار الدنيا
 غير مرغوب فيه لا يتنافى يوجد مباحا في دارنا
 كحشيش حشيش ونفسا وسمك وصبيد ودرنج
 ومغرة ونور ولا ينافى راجح ساد

كلين

كلين ولحم وفالكه وطبه وشر على شجر وبطيخ
 وزرع لم يحصد واشتر مطر والالات لهو
 وميليب ذهب او فضة مسطح وترد زنا
 مسجل ومصحف وصبي حركليين وعبد كبر
 ودمان تركلاف الصغير ودفار الحشا
 وكلب وفهد ولو عليه طوق ذهب علم به
 ودف وطيبل ولولعزاة ونرمار وبريط
 ومجبانة وذهب واختلاس وسبس والواقم
 في سبب غفل او الشرب غير الكس ومال عامه
 او متزك ومثل دية ولو موطلا او ازيد
 اذا كان مرجبه ولو حكا كل في سرفه عمر
 ابيه او عريم ولله الكبير او عريم مكانه
 او عريم عبد الماذون المدون ولو من

من عريم ابتلا كسرة شي قطع فيه ولم يتغير
او مزدي رحم محرم لا يربى مناع ولو مال غيره
خلاف ناله اذا سرق من غيره وكلاف
من مئنة مطلقا ومن زوجة وزوجها ولدان
من حرز خاص له او زوج سدة ومكانه
وخنة ومهره ومن مئنة وحمام ديت اذل
في دخله وكلما كان حرز النوع فهو حرز
للا نواع كلها في المذهب ولا تقطع قواف
وناس في ناسها ولا خطا البني من اصد
سرق من سطح او مسجد ورب المناع عنده
يقطع ولو نال لا لسرق صيف مضاف
او سرق شاة لم يخرج من الدار وان اخرج
من حجر الدار واغار من اهل الحجر على حجره

او نقت بدخل او الفئشا في الطريق ثم اخذه
او حمله على دابة نساقة واخرجه او القاه
في الماء واخرجه سحر كالبارق او لا يحركه
بل يمس جريمه على الاصح قطع وان ناله
اخر من خارج او ادخل من بيت واخذ
او طرقة طارئة من الكم او سرق من قطار
بعيرا او حلالا وان مشى الجمل سرق
او سرق جوالقا من مناع ورية يحفظه
او نال على اذ دخل من في صندوق غيره
او حبيب او كة فاخذ المال قطع قال اباناس
هذا النوع قطع ان اصاب وان نال لا
وللامام ان يسأل البارق سياسة واسا علم
باب في كيفية القطع واثباته

يقطع بين السارق من زيدا ونحسم لابي
 وبرد شديد وثني رية وموتة على
 السارق ورجله اليسرى من الكعبان ان عاد
 وجرح في يديه سرق واهله اليسرى
 مقطوعة او شلا او اصبعان منها سواها
 او رجله اليمنى مقطوعة او شلا ولا يضر باطع
 اليسرى اذا امر بخلافه ولو قطع احد قبل
 الاخر والنقض وجب للصانع في العمل
 والدي في اخطا وسقط النطق عن السارق
 وقضاه بالنطق كانه فلا ضمان لو قطع للنقض
 وشرط النطق طلبة السارق منه مطلقا وصح
 عند الاداء والنطق فلا امر انه سرق ما لم يثبت
 توثيق النطق على حضور وكما صرح ولولا

عند الدراهم ولا ادرك من يها ولا اجر
 من صاحبها لا قطع ومن له يدعيه ملك الحق
 لمودع وعاصب وصاحب ربوا والا لا
 ويقطع بطلب المالك لو سرق منهم بطلب
 المالك او السارق لو سرق من سارق
 بعد القطع بخلافه اذا سرق قبل النطق
 ولو سرق ثانيا ورده قبل الحضور الى مالكه
 او ملكه بعد النقص او ادعي انه ملكه او نصف
 قيمته من المضاب لم يقطع اقرب برفه نصا
 ثم ادعي احد هما شهد لم يقطع ولو سرقا
 وقاب احدهما وشهد على سرتها فقطع الحاضر
 اقرب برفه قطع ونزد السرق الى الموقوف
 منه كما لو قامت عليه بينه بذلك بشرط حرة

مولاة عندا فاتها ولا غرم على سارق
بعد ما قطعت عينه ولو تورده العين
لو قايجه ولا فرق بين هلك العين والملك
في الظاهر مثل القطع او بعد ولو قطع
السرقات لا يفي شاسق ثوبانته
لصفتان ثم اخرج به قطع ما لم يكن الله فابقت
ثم بعد رضا بعد شفه ولو سرق شاة
فدحاها فاحرقها لا وان بلغ لحمها رضابا
ولو جعل ما سرق من الحزن قد رضابا لهم
ودناير قطع وردت ولو صبغها عر
او طحن الحنطة فقطع لا يبرد ولا ضمان ولو
اسود رده سرق في ولاية سلطان
ليس لسلطان اخر قطعه اذا كان للسلطان

نقل

١٥٦
نقل في معصم واحد ان يثبت الاصل
لم تقطع الزائد وان لم يميز قطعا للملك
باب قطع الطريق من نصيب
ومعصوم على معصوم فانه يقطع مثل اخط
وقتل حبس بعد تعريض حتى يتوب وان اخط
مالا واصاب منه كلا رضاب قطع يده
ورجله مرقط ان كان صحيح الا طرف
وان قتل ولم يخط سئل جدا فلا عكس والله
ولا يترط كونه موجبا للقتل وان قتل
واخذ قطع ثم قتل او صلب او قتل او حيا
ويبيع بريح حتى يموت ويترك ملته اياهم
لا اكثر منها وبعد ان سلط لا يضمن ما فعل
مجرى الا حكام على الكل بما شره بعضهم

وحجروا عظامهم كسيف وان انضم الى الجرح
 اخذ قطع وهدر جرحه وان حرج فقط
 او قتل عدو انساب او كان منهم غير مكلف او ذو
 رحم محرم من المأزاة او قطع بعض المأزاة
 على البعض او قطع الطريق لئلا ادزها ردا
 في سم او من مصر من فلاحه ولولي القود
 او الارش او العفو والعبد في حكم وطع الطريق
 كغيره وكذا المراه في طاهر الرواه ويجوز للرجل
 ان يقاتل دون ماله وان لم يبلغ مصابا يتصل
 حرثا لئلا يملكه ولا اقصا من اكنى لئلا يملكه
 منه في المص قتل به سياسة واسرا علم
فيما بين السبيل
 اجهاد فرض قهايه في الا بندا فان قام به البعض

سقط

مستط عن الكل والا المتوا بتركه فلا يكلف صبي
 وعدد وامراه واعمي وتعد وادفع ومرد
 لم ياذن له غريمه وعالم ليس في البلع اتقه منه
 وفرض عاني ان هجم عدو ومخرج المراه وللدول
 بلا اذله زوجها وسيد ودانية ولا بد من ^{سقطا}
 فلا يكلفه من بعض مدافع وجار المستقيم مقبول
 ولو فاسقا وكره اخذ جعل ان وجد مال يبيد المال
 والا لان حاصريا هم دعواتهم للاسلام
 فان اسلموا والا ليل الجزية فان قتلوا ذلك
 مالنا وعليهم ما علينا ولا تقابل من لا يتبعه
 الدعوة الى الاسلام ويدعوا اليه بان ينجت
 ان لم يرضح للضررا وان يرضح لا وتستعفى بابه
 تعالى وكار بهم سببا المجاني وحرفهم وكلمهم

والعبد

ومأوى اللطائف

وفتح استجارهم وافساد ذرعهم ورجعهم
 وإن نزل سوا بعضنا ونقتدرهم وما أصيب
 لأدب فيه ولا كفارة ولو فتح الإمام بلدة
 ونها مسلم أو ذي لاكل نزل أحد منهم أصلا
 ولو أخرج واحد حل نزل الباقي وهبنا عن أخرج
 ما يجب تعظيمه وحرم الاستخفاف به كصنف
 وكتب نقه وحديث وإذا دخل مسلم إليهم
 بأمان جار حل معصف معه إذا كانوا يوفون
 بالعهود ولا لا وغدر وغلول ومثله ونزل
 وشيخ ونجبر ذلك وأعمى ونفذ ولو قتل من
 على قتله فلا شيء فيه مرمي ولقائه إلا
 والاستغفار ولا يبدأ أصل المسلم بقتل
 ولو قتل فهدر ولمشع إلا أن يقتله غيره

إذا كان يوفون
 بالعهود

ولو قصد الاصل قتل بحيث لا يملكه دفعة إلا
 قتله ويجوز الصلح معهم باللو خير
 ونسب لو خير أو ثقلهم بلا يبد مع حياته
 ملكهم والمراد أن إذا علموا على بلد وصا
 د راحهم وادحرب بلا مال والا لا وإن اض
 منهم المال لم يرد ولا يباع منهم ما فيه يفتونهم
 على الحرب ولا يحاكم إليهم ولو بعد صلح ولا يقتل
 من آمن حرا وحررة ولو فاسقا ما يلعنه كان
 وإن جهلوا معناه بعد معرفته المسلمين بأية بشرط
 سماهم له المسلمان فلا أمان لو كان بالبعد منهم
 ونقضه للإمام لو شتر أو يبطل أمان ذي
 وأسير وما جرو صبح وعبد محب من على
 القتال ومخون وتختل سلمته ولم يهاجر إليها

كتاب التماس

اذا فتح الامام يده على الجدي على وجهه
وكذا من بعد وارضها تبع ملكه لهم وكونها
عقوبة قسمها بنصيبه او اقر اهلها عليها
بجزية وخراج او اخرجهم منها وانزلها
فوقها غيرهم ووضع عليهم اخراج لو كفارا
ونزل الاسارى واسترهم او تركهم احرارا
ذمة لنا وحرمة منهم وفدا لهم وعقد اياه
شوقا لها نذبح وحقق كما تحرق في الله
تعد رثاها وما لا يحرق فيها مدني موضع
لا يغلبها الكفار وتترك صبا لهم ونهم
اذا شق اخراجها بارض حرة ليموتوا
جوعا اذا اوصد في دارهم حية او عقر

ترج

ترج ذنب العقر وانا ملجئة بالقتل وتتركها
ولا يقسم غنيمته الا لالا يباع ولا يبيعها
قبلها وردد ومدد لمقتلهم ثمة لقاتل لا سوني
بغير قتال ولا من مات ثمة قبل القسم بالبيع
وبعد اصد هامة او بعد الاحرار بدارنا
يوردت نصيبه ولهم الاستماع فيها بعلف
وطعام وخطب ولاح ودهن لا تقسمه
وبيع وتولد وبعد اخروج منها لا واصلهم
عنهم نفسم وطفله وكل يارمه واودعه
بمصوبا لا ولد الكليل وزوجه وحملها
وعقارها وعبد القتال حربي دخل دارنا
بغير امان فهو في اخذ قبل الاسلام او بعده
فصل في كيفية القسمة **ل** المستبد في

وقت تجاوزه فلو دخل في الحرب فارثا
فمنه من سهمه حتى وهم يمان ومنه من ليل
فشرى فريثا استحق سهمها ولا يسهم
ليغير من واحد ولا لعبد وصبي وامراه وذى
ورفع له إذا بلى ثروا القتال وكانت المراه
تقوم لمصالح المرضي اودى الذي على الطريق ولا
يسلم بالبرض السهم الابن دلاله الذي والى
والعتاق سوا لا الراجل والبغل والحصان
والسكن واليسيل وقدم تقادوي القرب
منهم عليهم ولا حق لا عيناهم وذكره تعالى
للتبرك وسهمه عليه السلام سقط بعد كاهل
ومن دخل دارهم باذن او مدحه فاغار عمن
والا لا وندب للامام ان يفعل وقت القتال

فيؤخذ

منقول من قبل قتيلا نله سلبه او يقول
من اخذ ثمنه فهو له كحق الامام لو قال من قبل
قتيلا فله سلبه اذا قبل هو قتيلا كاله ف
من قتلته انا في سلبه وذا المالكون في مباح
القتل فلا يستحق السلب بمن امراه ويخون
وكيها ممن لم تقابل وسماع العالم مع الامام
ليس بشرط في الاستحقاق ولو نفل السريه
بالربيع وسمع العكرد وزيادهم النفل ولا
بعد الاحراز هنا الا من الحسن ولبه ما
مركبه وثنا به والعه وحكمه قطع حوالا بان
لا الملك قبل الاحراز بعد ارا الاسلام فلو قال
له الامام من اصاب جارسه فاني له فاصابها
سلم فاستبداها لم يحل له وطها ولا بيعها

والسلب لعل ان لم ينقل **باسم**
استيلاء الكفار لاذ سبي كافر كما فزا اخبردار
الحرب واخذ ماله ملكه ولو سبي اهل الحرم
اهل الذمة مردارنا لا ومكننا ما جرد مرفقك
ان علينا عليهم وان يلبوا على اموالنا وحرروها
بدارهم ملكوها وان علينا عليهم فمن وجد ملكه
تقبل العتق فحوله بجانا وان وجد بعد لها
فحوله بالعتق ولو شئت لاسبيل له ابيه
بعد بها وبالمز لوراء شراه ناجونهم وان تقا
عبيته واخذ ارشه والتقله شتى في العبد
بممنع عند عدم البرهان فان كور الاسر
اخذ الاول من الشاي بتمه ثم القدم بالتمنيان
الاش ولا يكون حونا وهدبرنا دام ولدنا

ومكاتبنا وملك عليهم جميع ذلك بالغلبة
ولو ندم اليهم دابة ملكوها وان اتوا لهم قن لا
علاف ما اذا اتوا اليهم بعد ارتدادهم فاضرو
ولو اتوا وبعده فمسن او شاع فاشركا ط
كله منهم اخذ العبد بجانا وبغيره بالثمن وعتق
عبد مسلم شراه متان ههنا واخذ حله
دارهم كعبد لهم اسلم ثم لجانا او ظهر با عليهم
باسم المستحق بغير
دار غيره بامان دخل مسلم دار الحرب بامان
حرم تعرضه لشي منهن فلو اخرج شها ملكه
حراما من تصدق به كلاف الاسير وان الخلق
طوعا جاز له اضرار المال وقتل النفس دون
استباحة السرح الا اذا وجد امواته

الماسون اوام والى اورد برتد ولم يظن
 اهل الحرب فان اذ انه خرج او يعكسه
 او عضب لهما صاحبه وخرجا اليه لم
 يشي وليقي برد المعصوب والدين ديانه
 وكذا الحكم في حربيين قتل ذلك ثم استأنا
 خرج حريه مع مسلم الى العسكر فادعي
 انه اسير وقال كنت متائفا لعل الحربي
 الا اذا قامت قريته لكونه مملوكا وان خرجا
 مسلمي قضى بينهما بالدين وبالعصب لا قتل
 اصل للمسلمين المتأمنين صاحبه تجل الدين
 في ماله والكفان في الخطا لقتل مسلم مثله
 اسلم ثمة لا يملك متائفا من ميثاقه وقيل له ان
 منه وصغنا عليك بحريه فان كنت منه فاني

وفي الايام كذا
 في الخطا

فصل

ولا جزية عليه في قول المثلث الا ان يكون شرا
 عليه ان يكتسبه احد هاتيه ومرا حكامه
 حريان القصاص بينه وبين المسلم وثمان
 المسلم قتمه محرمه وخبريره اذا ائلفه ووجوب
 الدية عليه اذا قتل خطأ ووجوب
 كف الادى عنه ومحرم عيبته كسلم ولا يمكن
 بعد اكل من الرجوع اليه دار الحرب كما لو
 وضع عليه الكراح او نكح زوجا مسلما او ذ
 لا عكسه وان رجع اليهم حل دمه فان ترك
 وبيع عند معصوم او دين فاسر
 او ظهر عليهم فاضروه او تلو سقط دية
 وصار قتاله فيا وان قتل او مات فقط
 قرضه وودعته لو رثته حريه ههنا

له ثمة عرس واولاد ووديعه مع معصوم
وغيره فاسلم ثم طهرنا طهرهم فكله في وآن
ثم حجا وطهرنا عليهم فطهره حر مسلم ووديعه
مع معصوم له وغيره في وآن اسلم له وله
ورثه هناك فقتله مسلم فلا شيء عليه
الا كفارة الخطا وللإمام اخذ به مسلم
لاولي له او من اسلم عن امر عاقله قتله
خطا وفي العمد له القتل او الدية له العفو
حزني او مؤثرا او من وجبت عليه قصاص
النجي بالجرم لا يقتل بل يحبس عن الغدا
لخرج نفيلا لا يصير دار الاسلام دار حروب
الا باجرا احكام الشرك فيها وان لم يكن
بدار الحرب وان لا يبقى فيها مسلم او ذي

أمن

أمن بالامان الاول ودار الحرب بصل
دار الاسلام باجرا احكام اهل الاسلام
بينها وان لقي فيها كافرا صلا وان لم يكن به قتله
بدار الاسلام **باب العشر والخراج**
ارض العرب وما اسلم اهلها او فتح عنوة وهم
بن حشينا والبحر عشره وسواد العراق
وحده من العذيب الى عقبه حلوان عروضا ومن
العلت الى عبادان طولها وما فتح عنوة واخر
اهل عليه او فتح صلي اخراجه وارض السواد
مملوكه لاهلها يجوز بيعهم لها ولهم فسخ
فيها وحك الخراج في ارض الوقف والصبي
والمجنون لو خراجيه والعشر لو عشره
وموات احياء ذي ياد في الامام خراجي

ولو احياء مسلم اعتبر قربة وكل منهما ان سقي
نما العشر اخذ من العشر الا ارض كان تسقي
نما العشر وان سقي نما الخراج اخذ من الخراج
وهو نوعان خراج مفاصلة ان كان الواجب
بعض الخراج كالحبس ونحوه وخراج طبيعي
ان كان الواجب شيئا في الدية تنقل بالتمكين
من الاثقال بالارض كما وصفه عمر رضي الله
عنه السواد الكحلوب يبلغ للمال صاع من
او شعير ودرهم وكحلوب الم طبع حبه
دراهم وكحلوب الكرم او النخل منضلة صغرها
ولما سواه لم يفرق في ذلك طائفة في النصف
عني لا يضاف فلا يبرأ عليه وينقص بما
ان لم تطلق ولا خراج ان يعلب الما على ارضه

او

او انقطع او اصاب بالزرع او سقي به
كفرق واحترق وسده ببرد اما اذا كان
غيرهما وبه ككل قربة وساع وعيها
او بعد الحصاد لا وان عطلها صاحبها
وكان خراجها موطفا او اسلم او اشرك
مسلم ارض خراج يجب ولو منعه ان ^{الزرعة} ^{الزرعة}
او كان الخراج مفاصلة لا باع ارضا خراج
ان بقي السنة مقدار ما تملك المشتري ^{الزرعة} ^{الزرعة}
مكة الخراج والا فطالب البائع ولا يوجب
العشر من خراج ارض الخراج ولا يتكبر
الخراج يتكبر الخراج في سنة لو موطفا والا
نكر كالعشر تركه السلطان اخراج
لمصرف جاز ولو تركه العشر لا والله اعلم

فصل ————— **الموضوع**
 من الخربة بصلح لا يبدل وما وضع بعد ما هو
 واثم واعلم ان كل تقدير في كل سنة اثنى عشر
 درهما وعلى وسط الحال ضعفه وعلى المثلث
 ضعفه ومن ملك عشرة الاف درهم فصاعدا
 عني ومن ملك مائتي درهم فصاعدا تسعة
 ومن ملك مائة الف درهم فصاعدا تسعة
 لا عنة ومنه وصيه وامراه وعبد ووكيل
 ورزق والحي وتغير غير محمل وراهب لا تحاط
 والمعتبر في الاهلية وعدمها وقت الموضوع
 خلاف الفقير الذي ليس بعد الموضوع حينئذ
 عليه وجاه عقوقه على اللقم فليست بالام
 والموت والمكدر والحي والتمانه وصورته

او شح

او شحا كبيرا لا يتطع العمل واذا اجمع
 عليه حولان تداخلت والاصح سقوطها
 بدخول السنة الثانية وسقط اخراج بالله
 وقيل لا ولا تنقل من الرعي لو تغير باعلى بل
 تأييده بل يكلف ان ياتي بنفسه فيعطها
 قايما والقاص منه قاعدا ولا حد بوجه
 ولا لبيسه ولا صومعه ولا بيت نار في
 دارنا في الامصار وكذا في القرى في المختار
 ويعاد منهم من غير زيادة على السالاول
 وميز الذي غنا في زيه ومركبه وسرجه فلا
 مركب خيلا ولا يعمل سلاح ونظر الكسح
 ومركبه خجا كالكف ومنع من لسانه
 وزنار من الارسيم وثياب فاخوه كتن

ماهل العلم والشرف واذا اراد ذي شر اذار
في ميمه لا يباع منه فلو ان شريكم بجره عليها
مسلم واذا انكاره اهل ذمه دورا من المسلمين
لكن فيها جاز ان لم يلزم منه تغليب الحكماء
فان لزم امره بالاعتزال والى بنا حجة
ويستقصى من بالغه على موضع الجواب
او بالحق يدركه كحرب او يحل نفسه طليقة
للمشركين وصار كمن قد غير الله بترق
لا بقوله نقصت العهد كله في الامكان
ولا بابا به عن اجتهاد والى المسلمه وقيل سلم
وسب النبي عليه السلام ولو دب وتعاقد على
دين الاسلام او النبي او القرآن ولو صدق
تعلية بالغ وتعليبه منعه زكوتنا ومنعنا في

الحزبه

الحزبه وكما يحس كولي القرض ومرف الخزيه
والخراج وقال النجلى وهداهم للإمام وما
اطمأنهم بل احرب مصالحنا كد نفور
وبنا منظره وجسير وكفايه علما وقصاه
وعماله ورزق معانله ودارهم ونور
لكل قاري ولولا المعنى في كل سنة ما بنا ديننا
او الفاد رهم ومزقات في نصف الحول
استبح عطاؤه ولعمري اخره اسبح الفرق
للقوميه ولومات موزل او احام قبل سيفا
مالها من الوقف سقط وكذا العاقبة وقيل
يا مسلم المرقى هو الراجح
عن دين الاسلام وكما اجرا كلمة الكفر على
بعد الامان وشراطه من الغفل الطوع

من ارتد عن الاسلام سجما با وكشف بته
وحبيل الله ايام ان اسمهل فان لم والالا
قتل واسلامه ان يتبر عن الادب ان سوى
وس الاسلام او عما اسفل الله ولا بغى تكفير
اسل كل كلامه على محل حتى او كان في لغوه اخلا
ولور واية ضعيه وكل مسلم ارتد ثم تاب قبل
الا الكافر لسبب في وسبب الشجر او امدها
وبالسجور ولو امده وبالنزله اذا اخل
قبل توبته وكل مسلم ارتد فانه يقتل اذا لم
الا المراه وكنتي ومكان اسلامه تبعثا
والصبي اذا اسلم والمكره على الاسلام ونسب
اسلامه بشهادة رجلين ثم رجعا ثم دوا
على مسلم بردة وتوبته لا تعرض له وان كان

توبه

توبه ولا تترك على ردة ما عطا جنبه وان
موتنا وموت ولا يجوز اسر قاصم بعد
الحاق والكفر له واحدا فلو تضره هودي
ترك على حاله وينه ولي مكر المرتد عن ماله روالا
موقفا فان اسلم عاه ملكه وان حان ارتل
على ردة ورتكب اسلامه وارثا لم
بعد تضاد في اسلامه وكسب ردة في بعد
تضاد بين ردة وان حكم بالحاقة غنى مدبر
وامر ولده وحل دينه وينفذ منه الاستيلاء
وارطلاق وقول العبه وتسليم الشفعة
وكحر علي عبده وبطل منه نكاح وشهادة
وارث وتوقف منه مفارضة ونصف
للوالدين الصغير ومبايعه وعق ولهبة

واجاب وكذب وكما به ووصيه فان اسلم
وان هلك او خلق بدار كروب وكلم به رجل
فان جاسما قبله وكما لم يرتد وان جاسما
وكما له مع وارثه اخره وان هلك او ازاله
عن ملكه لا ويبقى العبادات التي تركها في الاسلام
وما ادي بها من باطل ولا يبق الا الح والواجب
مسلم بالا او شايخ به النفا والحد او الله
ثم ارتد او اصابه وهو مرتد في الاسلام
ثم خلق ثم جاسما اخذ بكلمه ولو اصابه
بعد خلق مرتدا فاسلم لا اخبرت بازناد
روحها فانها تزوج باخر بعد العدة كما في
الاجبار روتة وتطلقه والمرء كسرا
اسلامها وان سلم احد فهدر وجه ثم فيها

161
والسا بها لورثتها ولدت امته فادعاه فخلق
حريرة ثم في السنة مطلقا ان مات او خلق بدارهم
وكذا في النكاح الا اذا جاز به لا كثر نصف
سنة من ارتد وان خلق بماله وظهر عليه فهو في
فان رجوع لخلق بماله فظهر عليه فهو لو ارثه
قبل نكاحه فان قضى بعبد مرتد لانه مكانه
فجاسما منبذ لها والى الاب مرتد قتل خطأ
فخلق او قتل منه في كسب الاسلام قطعت
بدر عملا فارتد والى الله وما من من ارتد
فجاسما مات منه ضمن القاطع نصف الدية
في ماله لو ارثه وان اسلم ههنا مات ضمن كل
ولو ارتد مكاتب وخلق بدار الحب فاحل
وقتل منه مكاتبته لولا ههنا لورثته

زوجان ارتدوا ولحقا فولدت ولدا وولد له
ولد فظهر عليهم فالولدان في دال ولا يجبر
على الاسلام لا الثاني ولو ماتت سم غيازه
حامل فارتدت ولحق بدار كرب فولد
هناك ثم ظهر عليهما فهو مسلم رقيق ولا يرث
اباه واذا ارتد صبي عاقل صح كاسلامه
فلا يرث ابوه الكافر من وجبر عليه ولا تنقل ان
اني والعاقلة المميز **باب**

البيان هم الخارجون عن الامام
الحق بغير حق والامام يظهر اماما بالبيعة
مر الشراف والاعيان وبان ينقل حكمه في
رعيته خوفا من قهره وجبروته فان بايع
ولم ينقل حكمه في رعيته خوفا من قهره

وقيل الذي يعقل ان الاسلام بسبب النجاة
ويتميز للخصيصة من الطيب والخلو من المراءى

وجبروته فان بايع ولم ينقل حكمه منهم لعجزه
لا يصير اماما ولا ينقل بالجو ان له خبر
وعليه ولا العزل به فاذا خرج جماعة مسلمة
عن طاعة وعلبوا على بلد دعاهم اليه وكشف
شبهاتهم فان تحيزوا بجمعهم حل لنا قتالهم
بداحي لغزوهم ورس دعاهم الاحام الى ذلك
افرض احابته ولو طلبوا الموادعة اجبوا
لوجها لنا والا لا ولا يخط منهم شي ولو اظ
منهم رهونا واخذوا منا ذلك ثم غدروا
وسلوا رهونا لا نسل رهونهم ولكن يسبون
لان ان هلك اهل البغي او توبوا وكذلك اهل
الشرك فنجرون على الاسلام او كلفهم
لنا ولو لم يبايعهم على حركتهم واسع ليرهم

والالا وكثر الامام في اسيرهم من مثل حنبل
وتعاملهم بالمجيبين والاعتراف وغيره كاهل
الحرب وما اشيع قبله من اهل الحرب اشيع منه
منهم ولم ينسب لهم ذرره وخيل بوالهم
الى ظهور ثوبتهم وتعاملهم بسلامهم وحنبلهم
عند الحاجة ولا ينسج بغيرها من ابوالهم
مطلقا ولو قال الباعى ثبت والى السلاح
لف عنة ولو قال كف عني لا نظر في امرى
لعلى القى السلاح كف عنة ولو قال كف عني
لا نظر في امرى لعلى القى السلاح كف عنة
ولو قال انا على دينك ومعك السلاح لا ولو
باغ مثله نظر عليهم فلا شيء فيه وكثر قتل
روسهم الى الافاق ولو غلبوا على مصر قتل

لهم

١٧٠
مصرى مثله عمدا نظر على المصر قتل به ان لم يجر
على احكامهم واذا قتل عادله باعيا ورثته
اذا قال انا على ص وزنه وان قال انا على
لا وبكره بيع السلاح من اهل الفتنة اذا لم
يخله في عايته من كالحديد ~~س~~
~~المعنى~~ البقاة فرض ثمانية الغلب
على طنة هلاكه لو لم يرتفع والا عند وث
ومر حرا لا محجة زنة وما يجاح اليه في
المال ولوله ما لفتى ماله وارثه في بيت
المال كجنانته وليس لاحدا طنة منه
تهدا فلو اخط احد وخاصة الاول رد
ولو وطع مسلم وكافر فثنا رعا فضي
لمسلم ويثبت لنبه من واحد ومن اسنان

ولو ادعنا امره ذات نفع فان صلتها او
 شهدت لها فابله او قامت عليه صحت
 والا لا واذا لم يكن لها ربح فلا بد من شهادة
 رجلين ولو ادعنا امر انا ان واقامت امرها
 بينه في اولى به وان اقام جميعا فهي امرها
 وان وصف احداهما علامه به ووافق في الحق
 ومن دني وموسم ان لم يكن في مكان اهل
 الذمة ومن عبيد وموحد ولو ادعاه حران
 احداهما انه ابنه من هذه الحزم والاخر انه ابنه
 من الامه مدعيه من اخرج اولى وان وصف
 مال فهو له ولا يصح للمنفق عليه نكاح ^{ينفذ} وبيع
 واجارة ولو تكرر فاض دلايه للمنفقة صح
 ويدفع في حرفة وليقبض بعقبه وليس

في نفيه الواجد اليه بامر القاض

خزنة

خزنته ونفى لو فعل وهلك وله نقل حشا
 كما ^{في} ~~القطعة~~ في دفع ^{صالح}
 لحفظه على الغير لا للمالك ندب رغبها
 لصاحبها ووجب عند خوف ضياعها فان
 استدل عليه وعرفنا ان علم ان صاحبها ^{نظريها} لا
 او انها نفد عليه ان يبيع كاطعمه كالت
 ولو من احرم او قبله او لبره وجار له ^{نفعها}
 بها لو فقرا او لا تصدقها على فقير ولو اصابه
 او فرعه وعوسه ولو عرف انها لذى لا وبيع
 في بيت المال فان جاملها قال اش اجاز فله
 او صحت ولو بامر قاض كما يبيع القاض لو فعل ^{ذلك} او المسكين
 وايها صحت لا يصرح على صاحبه ولا للمنفقة
 من حمله ونذبا لفظ البهيم الضالة ويظهرها

ما لم تخف صياعها ولو في القبر وهو لا يتقار
عليها ^{بها} على البيط متبرع الا اذا امره فاص ^{بها}
عل ان يرجع او صدقة البيط بعد بلوغه
ولو لم ينفع اجرها وانفق من غيرها وان لم يكن
باعها ولم ينفع عنه لياخذ النفقة فان لم ^{بها}
يصل المدفع وكذا ان صدق مع علامة ^{بها} اول
ولا يحل له ان يحجز النقط لقطه فصاحت منه ثم
وصد بها في بل غير ذلك خصوصه منها حلالا
الوديعه من عليه ديون ومظالم لا يعرف
اربها وارب من ركب عليه المصدق بقدرها
مرحله وان استغرق ذلك جميعه واسقط ^{بها}
مطالبه كالمدين في الاخر مات في
البادية فله نفقة بيع شاعه وعملته الى اهله

حطب

حطب وجد في الماء ان له قومه فلتقطه والاحلال
لمن اخذه كحصنه حمام اختلط بها اهل الغيرة
لا ينبغي له ان ياخذ وان اخذ فلتقطه
عليه فان فرج عمن والام له والغرض كره
والفرج له وان بعكسه لا تعرض له واسأل
قاسم الامان ينقض ضلها
صياحه وكرم لفته ونذير ان قولا
عليه فان ادعاه اخر دفعه اليه ان يرضى
واستوفى بكفيل وكله بالله ما اخرجه عنك
بوجه وان لم تقربها واقرانه عمن او ذكروا
وطينه دفع اليه بكفيل وان انكر المولى ابائه
حلف فان طالت المدية باعه القاضي وان علم
مكانه وحفظته لصاحبه وانفق عليه منه

فان جاعله وهره دفع باقى عنه اليه ولا ملك
لنفس البيع ولو ربح بدينه او كانه لم يصدق
في نفسه اتق عبد جاعله رجل وقال لم اصدق
صدق ولا شئ له ولم يرد له امره من سفر
وهو من سحر الجمل اربعون درهما ولولا شرط
وان لم يبع لها ان اشهد انه اخذ للمرد وشئ اقل
منها ورجع له برأى القاضي على المذهب وام
ومد بر كفن وان مات المولى قبل وصوله وهو
مدبر او ام ولد فلا جعل له وان اتق منه بعد
لم يضمن والا ضمن ولا شئ له في الوجهين ولا جعل
برد مكاتب وجعل عبد الرهن على المهر لو قمنه
ابويه للدين اقل ولو اكرمه عليه قدر
دينه وما بقى على رهنه وجعل عبدا وضى رهنه

لان

لان وان وجد منه الاخر على صاحب الرهن فاذا
انصب ربح صاحبها على صاحب الرهن اذ بيع
العبد فيه وجعل المادون المدون على رهن
للمالك فيه له كما يجعل عبد معصوب على غاصبه
ومو هووب على مو هووب له وان ربح الواهب
وصى في ماله ونفقة نفقه لقطه وله حب
لدين نفقه وللغاصبه تغزية اكلوا الضال
قائمة الحقوق هو غايه
جعل حياته وموته وهو حي في حق نفسه
فلا ينكح عرسه غيره ولا نفسه ماله ولا نفقه
اجارته ونصيب القاضي من ربحه حقه وكذا ماله
وتقوم عليه لكنه ليس بحصم فيما يدعي على الحقوق
من دين ووديعه وشركه في عقار او رهن

وحي ولا يبيع ما لا يخاف فسادا مطلقا
علاف ما يخاف فسادا ويتفوق على غيره
ولا ذأ ولا لفرق بينه وبينها ولو بعد بيعه
وميت في حق غيره فلا يرث من غيره ولا يبيع
ما اوصى له اذ امانت الوصي بل يوقف فسطه
لا حوت اقرانه في بلد على المذهب فان ظهر
قبله حيا ملكه ذلك وبعد حكمه في حق
يوم تحقق الشرط معتد عرسه الموت وتقسيم
ماله بين من يورثه الان وفي حال غيره من
نقد يرد الموقوف له الي من يرث مورثه
عند موته ولو كان معه وارث يحبس موط
والا انتقص حقه اعطى اقل النصيب كما في
الملك **باب الشراكة**

بي

هي عبارة عن عقد بين المشركون في الاصل
والربح وركنها في شركها العيان اختلفا
وفي العقد اللفظ المتبدل وهي ضربان
شركة ملك وهي ان الملك انسان عينا مارت وكحي
وكل كاحسبي في مال صاحبه فيجوز له بيع حظه
ولو غير شريكه بل اذن الا في صور الخلط
والاختلاط وشركة عقد وركنها الحي
والقبول وشروطها كون المعقود علة قلالا
للو كاله وعدم ما يقطعها كاشراط دراهم
معناه من الربح لاصرها وهي امانا وضه
ان تضمنت كاله وكفاله وتساويا ما لا
واصرفا ودنيا فلا يقع بين حرة وعبد في
وبائع ومسلم وكان وكل موضع لم يبيح للمعا

وبيع المفاوضة في حصة شافق
 مع الكراهية
 فبعد شرطها وليس ذلك بشرط في العنان يكون
 عنانا ونصح بالرجوع وشافق وان كرهت
 ولا تصح الا بلبط المفاوضة او بيان مقتضاها
 وما يشترطه احد لهما تقع مشتركا الا طعام
 اهل وكسوتهم وكل من لزم احد لهما يتحار
 وعصب وكفالة ولبائع مطالبه انما يشا
 لزم الاخر ولو باقراره واذا ادعى على احد
 فله خلفه الاخر وبطلت ان وهب لهما
 او ورث له ما تصح فيه الشركة لا ما لا تصح فيه
 كعرض وعقال ولا تصح مفاوضة وعنان
 الا بالتقاضي والفلوس النافقة والتبرق
 ان اجركا بما تعامل ويصح بالعرض ان يباع كل
 نصف عرضه بنصف عرض الاخر ثم عقداهما

اذا ورث احد لهما او ورث
 نظير المفاوضة فهو
 العرض والعقار

انما يصح بالامانة وفي
 العرض المفاوضة

و

ولا تصح بالغياب او دين ولا بد ان يكون
 المال حاضرا عند الشرايفه وانه كانت
 او عنانا واما عنان ان يضمن وكاله
 فقط فتصح من هو اهل للتوكل وان لم يكن
 اهلا لكفاله وتصح مع التفاضل في المال
 دون البيع ولعابه وبيع ماله دون
 وحكلا فالحبس كذا نايه ودرهم والوصف
 كبعض وسود وان تفاوضت لهما والبيع على
 الشرط وعدم الخلط وبطل المشرى
 بالتمن فقط ورجع على شركة حصته من
 مرفا له نفسه وبطل اهلا لكفالة لان او املها
 قبل الشراء وان اشترى احدهما بماله في ملك
 حال الاخر فالتشري بينهما ورجع على شركته

ولا تصح الشركة بالانفاست او دين او مفاوضة
 والعنان

تصح العدة بتفاضل المال ودون المثل
 في ارجح وفي حكمه جفا

لا تصح الشركة
 بالشركة مع عدم
 نصه

تصح الشركة بملك المال او احد
 قبل الشراء وانه اشترى احد الشركتين بماله
 ويصح مال الاخر فالتفاضل بينهما

يتم ثم اثر الآخرة فانه ما لم يشر
شرك بينهما اذا عاها ان كان
والا فهو شرك خاصه

نفس الشركه مع مصادرها
لا احد

حصته منه وان هلك ثم اسرى الاخر عماله
ثان صرحا بالوكالة في عقد الشركه فالتشرك
شرك بينهما على ما شرطا شركه ملك لهما
الوكالة والا فهو من اشتراه خاصه ويقعد
ما شرطا دراهم مسماه بالبرج لا صدها
والكل من شركي العنان والمفاوضة التنا
ويبيع ويودع ويضارب ويوكل ويقتل
ولو كان العاقد الاخر ويبيع بنقد وسبيبه
ويسافر لا الشركه والرهن والكتابة وتزويج
الامه لو غناها ولا يجوز لها تزويج العبد ولا
الاغناق على حال والهبة والقرض ولذا كل ما كان
املاقا للمال او ملكا بغير عوض وسع المفاوض
منه لا ينقل شهادته له نافذا اما الاقرار بالدين فلا
في بيعه من الاصول او الودع لا يخرج

لا يجوز له بيع العبد ولا اعطاه وسمي الترخي

فبيع من الاصول او الودع لا يخرج

وهو ايمن في المال فان ادعى الدفع انى
قبل ولو بعد موته ونفى بالتعديك ولموته
فجعله نصيب صاحبه على المذهب وتقبل
ان عقد عقد شركه خيا طان او جناب
وصليح على ان يعمل الاعمال ويكون
الكسب بينهما وكل ما سئل احد هما بلزهما
بطلب كل واحد منهما بالعمل وبطلب الآخر
ويجوز لهما ما لم يردع الله الدين يدفع احدهما
ولما حصل من عمل احدهما لهما على الشرط ووجه
ان عقد انهما لا حال على ان يشترتا
بوجودهما وبيعها بالسنه ويكون كل منهما
عناقا ومفاوضة بشرطه ومضى وكاله
وكاله اذا كانت مفاوضة والبرج على شرط
من مناصفة المشتري او مثله

ان ادعى الدفع يقبل قوله

وعلى التعديك وموته فمحملا نصيب شركه
الاخر

سواء كان الاعمال متحدة او مختلفة

طالب كل منهما بالعمل وبطلب الآخر ايها
يدفع الآخر براء الآخر

وشركه الوصوه بلا مال
وهي بينهما المصاعف والمفاوضة ولا احد

والبرج على ما شرط في جميع الشركه

مسألة
في الشك في القابل لا يصح شركة في اختطاب
 واحتشاش واصطياك واستقاوسا
 بباحات وما حصل احد بها فله وما
 معاهلها وما حصله احد بها باعانه الآخر
 فله ولا اخرا حثله والرجح في الشركة
 الفاسدة بقدر المال ولا عجرة بشرط ^{النقل}
 وسقط الشركة بموت احدها ولو كان ^{بها}
 وفتح احدها اياها وحنونه مطلقا لم يترك
 احدها مال الاخر لغير اذنه فان اذن
 كل واحد بما معاني كل واحد منها نصيب ^{الاخر}
 وان اديا متعاقبا فالأول على الثاني
 علم با دأ صاحبه او لا كلما مور بالزكاة
 اذا انصدق على النقر بعد ادا الاثر فيه

والرجح في الشركة الفاسدة
 لا علم بشرط
 ونظير الشركة بالانكاح

اشري

اشري احد المفاوض ان يباذل الآخر
 لبيطا ففعل منى له بلا شيء واشري عبدا
 فقال له الاخر اشركني فيه فقال فعلت
 ان تبذل السبع لم يبعه وبعد صح ولزم نصف
 ثمنه وان لم يعلم بالثمن فله الخيار اذا علم ولو
 قال اشركني فيه فقال نعم ثم لقنه اخر وقال
 مثل الاول باحيت نعم فان علم الممتار كره
 الاول فله ربحه وان لم يعلم فله النصف
 وخرج من هذا الاول **كتاب الوقف** ^{العقار}
 على يد الواقف والصدق بالمنع عنده
 وعندهما بموجب العاقبة على حكم مكره لاسدعا
 وصرف منعهما الى من احبب منه اراده
 محبوب النفس وكل المال المنقصر

حصة العروة على الواقف عند
 وعندهما بموجب حكم مكره

وركنه الا لفاظ الخاصة كصدقة موقوفة
 مودعة على المالكين ونحوه وشرطه
 موافقته في سائر البرعات وان يكون
 سخيلا والملك يتدخل بقبض فاضح على من
 الا حاكم الا اعظم لا الى مالك لا يحكم حكمه او يملك
 اذا اعلق به وتوكله وتغنها في حياته وبعد
 وفاته مودعا ولا يتم حتى تقبض وتغزى كل
 اخره لجهه لا ينقطع نكح ووقف على اولاده
 مثلا والفرضوا عاذا الوقف الى المالك عنده
 ولو وقف بطل واذا تم ولزم للمالك ولا
 ولا يعار ولا يرهق ولا يقسم الا عند ما
 اذا كانت من الواقف والمالك لا الموقوف
 عليهم ونزول ملكه على المسجل بقوله جعلته

حكم الوقف الفقهاء
 اذا اعلق به موقوفها
 2 صاير معهما

نعم الوقف والمالك عند المالك
 لا يسمي بالوقف عليهم

مسجدا

مسجدا وشرطه محال الصلاة فيه وان جعل تحته
 سرايا لمصالحه جاز ولو جعل لغيرها
 او فوته ميتا وجعلها للمسجد الى الطريق
 وغزله عن ملكه لا وله بيعه ويورث عنه
 كما لو جعل وسط دار مسجدا واذن الصلاة
 فيه ولو خرب ما حوله واستغنى عنه بغير
 عند الا حاكم والمالك في يفتي وعاد الى الملك
 عند محمد وسئل حشيش المسجد وحصره مع
 الاستغناء عنها والرباط والبيع اذا لم ينسحب
 يصرق الما قرب رباط او مسجد او دير اليه
 اتخذ الواقف والمجهه وقل مرسوم بعض الموقوف
 عليه جاز للمالك ان يصرق من داخل الوقف
 الاخر له وان احلف احداهما لا يصح وقف

ودفع المسجد

بقره واكثره كساع تضي جواره وشتول
 فيه تعامل نفاس وقدر ودرهم ودنا يار
 وقدر وم جواره وبيد من علفه لجارته
 شرط الواقف اوله ولودارا فحارته
 علي من له الكني ولو اهل ادعجز عمر اكلم باجرها
 ثم يرد ها الى من له الكني وصرف بقصد الى
 عمارته ان اخلع والا حفظه لحتاج ولا يقسم
 من مستحق الوقف ولو جعل شيء من الطريق سجدا
 وعكسه جاز كما جاز جعل الطريق سجدا عكسه
 تؤخذ ارض كسب مسكه ضايق على الساكنه مالها
 ثم ها بغيرها جعل الواقف الدالة لنفسه جاز
 ويرى لو غير فامول وان شرط عدم ترعه
 وجاز جعل على الوقف لنفسه عند الثاني

نبيع الواقف عرقه ولو شرط
 اذا خان

وشرط الاستبداد به وبيعه والشرائحه
 ارضا اخرى اذا شافا اذا فعل صار الثانيه
 كالاولي في شرائطها وان لم تذكر ثم لا يثبت لها
 وامادون شرط فلا ملكه الا الفاضي
 اذا راي المصلحة فيه شي على ارض ثم وقف البناء
 مدونها ان الارض مملوكة لادعج وان موقعه
 على ما عني البناء جاز اجماعا وان جهة اخرى
 مختلفه فيه الوقف في مصلح الموت كعبه فيه فان
 خرج من الثلث واجازة الدارث تند في الكل
 ولا بطل في الزائد على الثلث **فصل**
 مراعي شرط الواقف في اجادته فان اهل
 مدتها قبل بطل وقيل يقبل لسنه وها يعني
 في الدار ومثلث سنان في الارض ويجوز

وم السهل صفة الثانيه كالاولي في شرائطها
 وان لم تذكر الشرط ثم لا يثبت لها
 الا اذا شرط غير ذلك

وقف البناء مدونه الارض لا يبيع وان وقع البناء
 خارجا عما اذا اقدم عليه الارض والبناء
 وان لم يجره فهو مختلف فيه

ان اطلد الوارث يكون في الجمع والاكوه
 الثلث في وقفها
 الوقف اما للفقراء او للاغنياء ثم الفقراء
 او يستوي فيه الفقريان كقياط وحقان
 ومقابرو وسقايات وقناطر وعقود ذلك

بالمثل لا بالاقبال ولو رخص لا يبيح العقد
 ولو زاد على اجر المثل قبل العقد بائنا على الا
 وقبل لا لزيادة واحدة تغتصا والمساخر
 الاول اولى من غيره اذا قبل الزيادة في
 عليه لا يملك الا جان الا بتولية واذا احس
 المؤبد دون اجر المثل لم يمتنع كباخر
 صغيره بدونه ولغتي بالظان في غضب عقال
 الوقف وعصب منافع ولذا كل ما هو
 ائبح للوقف فما اختلف العلماء فيه وقبل
 فيه الشهادة بدون الدعوى ولا مدحها ن
 الدافع في الاصح والشهادة على الشهادة
 وشهادته تابع رجاله والشهادة بالشهر
 لا بآثار اصله وان صوابه لا لشرائطه

المساجم
 من المصنف
 روى بغيره في عصب العقال وعصب
 منافع

والسامع لا أصل للوقف وانه مرفوع
 والاشهاد وبينة المرفوع شهادة
 في الوقف الاصح لا يشرط

و

وبيان المصروف منه من الاصل اسرى المتري
 على الوقف دارا لا يلحق بالمنازل الوقف
 ويجوز بيعها بموا لا صح ما في المود والامام
 ولم يستوفيا الوقف سقط كالعاصم وقبل
 واليه نص التيم لا الواقف ثم لوصيه
 ثم للمنفق وما دام يصح اصد للتولية مرفق
 الواقف لا يجعل المتولي من الاجانب اداد
 المتولي اقامة غيره مقامه في حياته ان المنفك
 له عام ما صح والا لا باع دارا ثم ادعى انه كان
 وقعها او قال وقف على لم يصح ولو اقام بينه
 قبلت الباقي اولى بنصب الامام والمودن
 المختار الا اذا عين التوم اصلا بغيره
 وصح الوقف قبل وجوه الموقوف عليه الا صح

كتاب البيوع

وبعض مستحقه ينتصب خصما عن الكل وقيل لا
 وهذا اذا كان اصل الوقف ثابتا والا فلا

الرافق اولى بغير الامام وعمر

صح الوقف قبل وجود الموقوف عليه
 في الاصح كما اذا وقف على ولد
 والكم له جاه الوقف في ولده
 وله نسخة

موباد له شيء مرغوب فيه مثله على وجه مخصوص
 ويكون بقوله وفعل اما القول بالالكاح
 والمقبول واللكاح ما ذكره ادلا مر كله المعاني
 الدال على الرضى وهما عبارة عن كل لفظين
 يكسان عن معنى الملك والمملك ما صيبي
 او هالتي وكناه الثاني اليه على الاصح
 اضافته الى عضو مع اضافته المتواليه
 والا لا وقد فعلت ونعم وهات المن
 بقول على الاصح ولا تنوب شرط العقد
 فيه على قول غايب اتفاقا كما في البكا
 الاظم واما الفعل فالبعاطي حديس
 وليس ولو من احد الجانبين على الاصح واذا
 اوجب واحد قبل الاخر في المجلس كل البيع
 مكل النسي او تركه الا اذا امان من كل ولم ينزل

بطل

بطل اللجباب ان ربح الموجب او قام ارضا
 عن محله واذا وجد الزم البيع وشرط
 لصحته معرفه قدره ووصف من غير شال
 الاشارة وصح يتم حاله وموجب الى يعلم
 اذا بيع كله فجنبه ولم يحجبها قدره
 وابتدأ به من وقت التسليم فلهما
 اجل سنة تايه لمنع البايع السلعة
 سنة الاجل ويصرف وطلقة الى غالب
 نقد البلد وان اختلفت النقود ماله
 تسد مع الاستواء في الرواح الى اذا بين
 وصح بيع الطعام هبلا وخرافا اذا كان
 خلا فجنبه ولم يكن راسا بالسم او كان
 جنبه وهو دون نصف صاع وباننا

وبأنا وحجرا يعرف مدون وفي صاع في بيع
صبره كل صاع بمقدار في الكل ان سمي عمله
فقر اناها ونسب في الكل في مع ثل اولي
كل شاه او ذراع البكر وكذا معد وثلثي
وال باع صبرة على انها مائة صاع بما فيه
وهي الي او اكمل اخذ المهر الاقل حصته
او فتح وما زاد للبائع وان باع المدرج
مثله اخذ الاقل لكل الثمن او ترك والاكثر
له بله جبار للبائع وان قال كل ذراع درهم
اخذ الاقل حصته او ترك وكذا المهر كل
ذراع درهم او فتح وفسد عشره اذرع
من جانه ذراع حرط الا سهم اسرى عدد ا
من فتح على انه كذا نقص او زاد فكذا لو

باع

١٨٢
باع عدلا او غنما واستثنى واحدا بعينه
ولو بعينه جاز ولو بثلثي كل الثمن نقص
صح بقدره وجيز وان زاد فسد اشركه
توثا على انه عشرة اذرع كل ذراع بدرهم
اخذ بعشرة في عشره ونصف بلا حيا له
ولشعه في تسعة ونصف خيار **س**
كلا كان في الدار من البناء او متصلا به شيئا
لهادخل في بيعها فدخل البناء والمعارف السلم
المنزل والسرر والدرج المتصله في بيعها
والشجر في بيع الارض لا ذكر اذا كان منعها
للقول ولا يدخل الذرع في بيع الارض
ولا التمسك ولا التمسك في بيع الشجر بدون الشرط
ولو مر البائع بقطعها وتسليم المسع وان لم

كما لو ادعى بخل لرجل وعليه سرجين
 الورش على قطع البصر هو المختار ومن باع بصره
 بارزة ظهر صلاحها او لا صح ولو برز بعضها
 دون بعض لانه الاظهر وتقطيع المشتري
 في الحال وان شرط تركها على الاشجار رسل
 وبطلان لا ينفى ما جاز ايراد العقد عليه بالمراد
 صح استثنائه منه نص استثنائه رطله
 من بيع ثمرة كبيع برقة سنبلة وباطل وارز
 وسمسم في ثمرها وجوز ولو زدت في ثمرها
 الاولى واجره كيل وعد ووزن وذرع
 على بايع واجره وزن لمن ونقده على المشتري
 وبطلان الثمن او لا في بيع سلعة بدنا بغير درهم
 وفي بيع سلعة مثلها سلما معا وطلو

بصري

ليس له استرداد السلعة وحسبها به
 تبين بدو الجيار زوفا فانلفها تم علم بها
 مردها وستر الجيار ان قامه والا لا
 اشترى ثما وتبضه ومات غلسا تبيل
 نقل الثمن فالبايع اسوة للمعتمدين ولو لم
 فالبايع احق به **باب الجيار**
 صح شرطه للمتباعين ولا حدتها ولم يرها
 في مبيع او بعضه الا ثمانية ايام او اقل لا اكثر
 فان اجاز في الثلاثة صح والى اربعة لا فان
 نقل في الاربعة جاز ولا يخرج مبيع عن ملك
 البائع مع حيانه ويزيلك على المشتري بقيمة
 اذا قبضه وكخرج عن ملكه مع حيانه والمشتري
 منه كذا في من بالثمن كقيمة ولا يملك المالك

خلافا لما ونظره في استحقاقه
 فمجازا زمره الخيار مع وان جعل صاحبه
 وان نسخ لا الا اذا علم وتم العقد لموت وصح
 للمع والاعتناق ولو البع والا خذ لتبعض
 من المثلث ولو كان الخيار لا خصه فاجازها
 او لنقص صح فان اجاز اصرها في كل الاخر
 فالأسبق اولى ولو كانا معا فالنسخ ولو تزا^{ضيا}
 على نسخ النسخ واعادة العقد بينهما جاز باع
 عيدين على ان الخيار في احدهما ان فضل ثم كل
 واحد منهما وعين صح والا لا وكذا لو كان الخيار
 للمشتري وصح خيار التعيين فماد ولد^ر الا
 اشترى بالخيار ثم ضا احدهما لا يرد له الاخر
 وكذا خيار المروية والجيب ولو اسرى عيدا

شرط

بشرط خبره او كتبه وظهر خلافه اصره بكل
 ثقتة او ترك والقول لمنكم في الخيار كما في
 دعوى الاجل والمضي اشتراكا جارية
 بالخيار ثم دعواها فقال البائع غير^{فالقول}
 له ولو قال عند مرده كان بحسن ذلك لكنه
 نسى عندك فالقول للمشتري ولو اشتراه
 من غير اشتراط كتبه وخبره وكان بحسن ذلك
 فتنبه في هذا البائع رده عليه واسد اعلم
باب في خيار المروية
 هو ثبت في الشراء والاحارة والقسمه
 والصالح عن دعوى المالى على شيء بعينه
 صح شراء وبيع عالم برباه والاشارة الله
 او الى مكانه بشرط الجواز وله الرد اذا

راه وان مرضى نيله ولو فتح نيله في الاح
 وبتت الحيات مطلقا غير موقت ولسرط
 لعنه علم البائع ولا حيا لبايع مالم يره
 وكفى رويه ما يوذ لا بالمعقود كوجه حبه
 ورقتي ودابه وكفاها وظاهر توطي
 وداخل دار وحشة اللحم ونظر ضرع شاة
 ثنيه ودوق مطعم لا خارج دار صحتها
 ورويه دهن في زجاج وكفى رويه وكل
 وشرا لا رسول وصح عقدا لا يسي سقط
 حيازه اذا اشرك في بيع وشبه
 ودوقه وصف عقار اذا وجدت
 قبل شرايه ولو بعد ثبتت للحيازه
 نمتد مالم يوجد منه ما يدل على الرضا في قول

و

او فعل وزل الى احد ثوبان فاشترى اهما
 ثم راي الاخر له ردها لا رد الاخر وحده
 ولو اشترى ما راي فاصدا لشرعا لما بانده
 مريمه وفنه فلا حيازه الا اذا تغير
 والعول للمالك اذا اختلفا في التقدير ان
 المدعى قربه وان بعدد ثلثي اشرك
 عدلا وبيع منه ثوبا او وهبه رده حيازا
 لا حيازا رويه او شرط **باب**
حيازا البير من وجد ثوبا
 ما ينقص الثمن عند التجار اخذه بكل الثمن
 او رده كالا باق والبول في الفراش
 والسرقة وكلها تختلف صفرا وكبرا وكالحق
 ولو لا حكمها بها وكالحق والدفر

الامانة والبر والعدل
 في جميع هذه الصفات
 والحكم لا يثبت البصر والبر

والزنا والتولد منه والحر والدفر والكفر بها
وعدم الكبر والاسخاضه والسعال
القدم والدرن والشعر والماء في العين وكذا
كل مرض فيها والتبول عيب وكذا الكلى عن داء
والالا ولو صدت عينا من تلك رص
بالنقصان وله الرد بها البايح اشترى ثوبا
فقطعه فاطلع على عيب منه رص بالبيع فان لم
يباعه لئلا يترك له ذلك ولو اشترى بغيره
فوجد عيبا فاسدا لا كالموابع المشرى
الثوب بعد التقطع فلو قطعه وخطه او
اولت السولي سمي ثم اطلع على عيب رص
كالموابع في هذه الصور بعد روي العيب
اصحاب العبد او غنقه اذ كان طعاما فاكله

١٨٦
او لعينه ولو اغنقه على مال لا شري نحو يضي
ويطرح فكسره فوجبه فاسدا ينتفع به
فله نقصانه وان لم ينتفع به اصلا فكل الثمن
باع ما استراه ثم وعليه عيب نقصا بعد
قبضه يرد على بايعه ولو برضاه لا ادعى
عيبا بعد قبضه المبيع لم يجر على دفع ثمنه بل
برهنه او كلف البايح وان ادعى عيبه
دفع ان حلف بايعه ولزم العيب ينكوله
ادعى ما قاله كلف بايعه حتى يبرهن المشرى
انه البقي عند فان برهن حلف بالمدعي
قط استحق بعض المبيع فان قبل القبض خير
في الكل وان بعد خير في التيمم لا في غيره
فان قبض احداهما دون الاخر حمله حكم ما اذا

لم يقبضها وهو على التراضي فلو خاسم ثم
ترك ثم عاد وخاسم فله الرد واللبس
والركوب والمداواه رضا بالبيع لا بالركوب
للرد او لثرا العلف او للفي ولا بد منه
اشرى عبيد بن صفقة وقبض احد هاهنا
او بالاحز عيبا اصد هاهنا او رد هاهنا ولو قبضها
رد المعيب وطرح كالواقبض كليا او زينا
ووجد ببعضه عيبا رد كله او اخرج اشرى
جارية فوطرها او قبلها او مسها الشهوة
ثم وجد بها عيبا لم يرد هاهنا مطلقا ورجع
بالسكان الا اذا قبلها البائع ولم يرد
الرد بالعيب القدم بعد زوال الحادث
طهر عيب فمشرى الغائب عند العاصي ^{صحة}

عند

عند عدله لملك على المشتري الا اذا قضى ^{رده}
على البائع قبل المتوض او قطع لسبب عند
البائع رد المتطوع واخذ غنيمة ما وضح السع
شرط البراه من كل عيب وان لم يسم ويدخل
الموجود والحادث قبل القبض فلا يرد عيب
ابراه من كل داء فهو على ما في الباطن وكما
سواه مرض اشرى عبيد فقال لمن سواه
اما ه اشتره فلا عيب فلم يتفق السع فوجد
بر عيبا رده على بالعه ولو عيبه لا قال
عندي اتق فاشتره يني فاشتراه وباع
فوجد الثاني ابتعا لا يرد ه ما سبق للمقر
ما لم يبرهن انه اتق عند اشرى جارية
لها لن فارصفت صبيا ثم وجد بها عيبا له ^{ردها}

كالا سحره قال المتري ليس به اصبع زائد
او نحوه مما لا يحدث ثم وجد بالعبد ذلك
كان له الرد باع عبدا وقال رت اليك
من كل عيب لهذا العبد الا الا ما في قوله
ابقا فله الرد ولو قال الا انا فوجه
القالا وجد مثله به عيبا و اراد الرد به
فاصل على ان يدفع البائع الدراهم الي
المشتري ولا يرد عليه جاز وعلى العكس لا
رضى الدكيل بالعيب لزم المحلل ان الباع مع العيب
ساوى النى والا لا

السع **خاسل** بطل سلع ما لبس به كدم ومنه
وصروا البيع به ومعدوم كحق النخل والمضامى
والمله قح والمناج وسعامة تبان انه عيب

وعكس

188
وعكس ومتروك تسمة عمدا وكراب وكري اها
وما في حكمه كام ولد ومكاتب ومدبر يطلق
وما لا غر مسقوم كحجر وحترس ومينم ملت
حفظا لغتها بالتمن وسع فن ضم الى الحر و ذلك
الى ميتة ما ت حفا نتمها وان سمي عن كل بيع
صلى لا لعقل وكنول ورجيع ادى لم يعل
عليه تراب وحران له وخرير وما ليس
له ملكه لا بطر بوسلم وصح بيع فن ضمن لا مدبر
او فن غيره وملك ضم الي وقف ولا يحكم ما به بيع على غيره
من لا يجزله حال العقد كبيع الصغير وصيه
ماله بغيا فالحشر وسع مخرج بنفى التمن فيه
وحكمه عدم ملك المشتري اياه فلا ضمان لهلك
عنده وفسد ما سكت منه عن التمن وسع

مخزوعك وسبجه بام الولد والمكاتب
والمدبر حتى اعتقا بضمك المشرى العرض
وسمع سمك لم يصد او صيد ثم القى في دكا
لا يؤخذ منها لا يحيله وانا خد بدونها
مع الا اذا دخل نفسه ولم يد مد ظله
وطير في الهوا الاربع وان يطرد وصرح صح
والحمل وانه الاحملها ولى في صوع ولو لوى
صدف وصوف على ظهر غنم وخرج في سقيف
ودرع من ثوب لفره التبعيض وقص طام
ركب نية ودرع حشبه وطيح سيف
وصف ذراع لم يد رك وضربه فانص مزائه
وملا مسه ومنايله والقاجر وتوب
من ثوبين والمراعي واجازتها وساع دوى

القر

129
القر وبضيه والنخل محله في غمرهما من الهوام
والا لاقى الا لى ربح انه عند ولو باع غم عاد
لا تتم البيع على الاظهر وان امراه في وعاء
ولو امه وولد المسنة قبل الدرع وبعد بيع
وتتبع به ما عدا الاكل لعظمها وعصبتها
وموئها وقمرها ووبرها وشرا ما باع
او وكله وما ما عدا صاله او دكله بالافل قبل
نقد النى ورا من لا يجوز شهادته له كثره
منه ولا بد من اتحاد حبس الثماني فان اختلف
مطلقا والدراهم والدنانير حبس واحد وصرح
فما ضم اليه وزنت على ان تزنه بطرفه ^{عنه} بطرف
مكل طرف كذا وطلا خلا في شرط طرح
وزن الطرف عنه ولو اختلفا في نفس الطرف

وتدرج فالتول للمشارك مع عنه وصح بيع
 طريق حد ولا دهسلا بيع سبيل الما وهبه
 وصح بيع حق المرو وتعامله فلا ف
 ووصح في رواه وكذا الشرب لا بيع حق
 السبيل وهبه والبيع الى الغير ووصم
 المضاري وفطر الهوى اذ الم مدره العاقله
 خلاف فطر المضاري كمد شر وعهم في
 الصوم والى تدوم الحاج واكضاد والدا
 والتطاف ولو باع مطلقا عنها ثم اجل التمس^{الها}
 صح كما لو قبل الما هن الموقوف او اسقط
 الاجل قبل حلوله او امر المسلم ذيبا ببيع مضمون
 او حترير وشراهما او المحرم غيره ببيع
 وبشرط لا تقتضيه العقد ولا يلائمه وفيه

١٩٠
 نفع لا حد ما او لم يبيع من اهل الكفاق
 ولم يجر العرف به ولم يرد الشرع مجوز
 كشرط ان تقطع وكبيطه قبا او شرا
 شرا او لعنقه او يدبره او ركا شرا^{٥٠} او شرا
 او لا كبح العرف عن ملكه ويصح شرط مقتضيه
 العقد كشرط الملك المشاره او لا مقتضيه
 ولا نفع فيه لا حد كشرط ان لا يبيع الدانه
 المبسبه او لا يقتضيه كشرط العرف به
 كبيع نعل على ان كدوه وشركه اسحسا
 واذا قبض المشرى
 المسح موصى يايحه مرقا او دلاله في البيع
 القاسل ولم ينهيه ملكه عثله ان مثليا
 ولا يقيمنه يوم قبضه والنقل فيها للملك

وعلى كل منهما نسخة قبل القبض وبعد ما دام
في يد المشتري ولا يشرط فيه قضاء قاض
واذا اصر على امسأله وعلم به الغش في نسخة
وكل سلع فاسد رده المسمى على بايعه
لغيره اصدقه او يبيع او ودعه ووجه في
البائع فهو متاركه وسمى المسمى مرضانه
فان باعه سعيًا با تاصيها لغربايعه ونسأله
بغير الاكره او وهبه ولم او اعقده او وثقه
او رهنه او اوصى به بغير ولا يطل حق النسخ
موت لصددها ولا ياخذ حجة ترد ثمنه فانما
قال مات فالمشترى اثنى به فصار ذراهم
التي بعينها لو قال به ومثلها لو هالك طاب
لبائع ما ربح في الثمن لا للمشتري كما طاب

في

191
زح مال ادعاه فغشى به له ثم ظهر عدله
بتصادقهما في او غش في ما اشتراه فاسد
لرؤيه فتمها كره البيع عند الا ان الاول
والجش اذا كانت السلعة بلغت قيمتها
والسود على سوم غير بعد التراضي على مبلغ
التمن وتلقى الجلب اذا كان يضر باهل البلد
او يلبس السحر ويبيع كاضر للمادى طاله
دعوز لا يبيع خمر يربى ولا يفرق بين صغير
ودي ربح محرم منه الا اذا كان كحاشق
كربح اصددها نجاسة وبيعته يدين وربه
بعيب ككلا في الكبريت والزوجين
ولذا كره نعيمه في الميراث والعناجر
نصيب في المقتضى

مومن يتصرف في حق غيره بغير اذن شرعي
 كل تصرف صدر منه وله مجيز حال وقوعه
 العقل موقوفنا وقف بيع مال غيره والبيع
 والصبي المحمور في بيع ماله مفسد عقل
 غير رشيد والمراهول والمتاجر والارض
 في فزارعه الغير ^{ونعمه} وتشي سرقه وسع مزند وبها
 باع به فلا له والبايع يعلم والمترى لا
 ويحل ما يبيع الكاهل ما او مثل ما اخذ به
 فلا له وسع فيه خيار المجلس وسع غاصب
 على الاجارة اذا كان المتعاقدان ^{قائما} والمبيع
 والتمن لو عرضا وصاح للمناع ايضا واخذ
 التمي او طله وقوله بيبس ما صنعت او
 فاصبت وهبه التمي من المتركه والتمن

به عليه اجاره وقوله لا اجير من اجاز
 بيع فضولي ولم يعلم مقدار الثمن فلما علم
 رد فالمعبر الاجارة التمي عبد امره احد
 فاعنفه او باعه فاجاز المالك البيع او
 ادى الغاصب لظان نفذ العقول لا البيع
 ولو قطعت يده عند مشتره فاجير
 فارتبه له كالكسب الولد والعقد
 قتل الاجارة وتصدق عاناد على نصف
 الثمن وجوباً باع عبد غيره بغير امره
 فرفض المترك على اقرار البائع او رد
 انه لم يامر به و اراد رد المبيع ردق
 كما لو برهن انه باع بل لا امر او برهن على

انظر المتري بذلك وانظر البائع بان
 ربه العبد لم يامر به بالبيع ووافقه عليه
 المتري انتقص البيع في حقها لا في حق
 المالك ان كذبهما مع دار غيره بغير امره
 ثم اعترف البائع بالعصية انكر المتري
 لم يحين المبيع الدار فان يرهض المالك احد
باب الاقاله هي رفع البيع ونقص
 بالنظير ما صيغ او اصد هما متقبلان
 وتركت وتاركتك ورفعت وبالتعاطي
 كالبيع وشؤنف على فعله الاخر في المجلس
 ولو فعلا ونقص اقاله المتري ان خير او الا
 وهي نسج في حق المعاقدين مع في حق ثالث

اذا وقعت بلفظها تنتقل بعد ولاده
 المبيعة وتصح مثل الثمن الاول والسكنى
 عنه الا اذا باع المتري والوصى للوقف
 والصغير ما كرم من حمته او اشترى باقل منها
 وان شرط طلاق وجبه او اكر منه الامع
 تعيبه ولا تنقل بالشرط والتمسح ^{بعلقتها}
 وجاز للبائع بيع المبيع منه قبل قبضه
 وجاز له بيع المبيع منه بعد الا قاله
 قبل القبض وجاز قبض المكيل والموزون
 منه بلا اعادة كبله وورسه وسع في حق ^{ثالث}
 فلو كان المبيع عقارا سلم الشفعة
 ثم تقايل قضها ولا يرد البائع الثاني
 على الاول بعيب عليه بعدها وليس للواهب

الرهوج اذ ابايع الموهوب له الموهوب
من اخر ثم تقابل والماترك اذ ابايع المسع
من اخر قتل تقابل للممن جان للمبايع شراره
منه بالاقول واذا اشترى لعروض الحيا
عبد الخدمه بعد ما كاله عليها اكل
ووجد به عيبا لمده لغرضه وانتر
العروض فهلك في بيع لم لسيط الر كاه
وعنع صحتها هلك كبيع لاثني وهلك
بعضه بقدره وصحت مع هلك الاطلس
في المعاوضه في الباقي منها وعلى المشرى فتمت
الفاك الى قيمها ومثله ان مثليا تقابل فابق
العبد من يد المشرى وعجز عن تسليمه بطلت
قطعت بيد العبد المشرى فاذا ارشها

ثم

١٩٥
تد تقابل صحه لزمه كل الممن ولا شى لبا
من الارش ان عالمه وقت الا قاله
وان غير عالم جبر من الاخذ بكل ثمنه او
التركة وتصح اقاله الا قاله فلو تقابل البيع
ثم تقابل لها ارتفعت وعاد الا اقاله
السلم والسلم **باب المالكه والبيع**
هي بيع ما ملكه بما قام عليه ونفل والبيع
بيعه بمنه الاول بله نفل بشرط صحتهما
فان الموضع ثلثا او مملوكا للمشرى
والربح معلوقا ويضم الى المالك احوضا
وصبغ وطرار ونفل رجل طعام وسوق
واجره غسل وحياطه وكسوة واخر سال
ونفل قام على يده الا اشترته لا اخر طبيب

ودلالة وراعي ونفقة نفسه وجعل الباقى ^{حفظ}
 وما يوضع من الظلم الا اذا جازى له سم بضم
 فان ظهر جواز في مراكمة ما ذكر ارباع او ثلث
 او ثلثه اضع لكل ثلثا ورده وله اقطر
 قوله ولو هلك المبيع قبل رده او صدق
 مانع الرد لزمه بكل ثلثه للمسي وسقط جواز
 شراء تابعا بعد بيعه بنحو فان راجح طرح
 مانع وان استغرق ثلثه لم يراجح راجح جسد
 اشترى مائة وثلثه المستغرق منه لم يثبت
 على ما اشترى الماذون كعك ولو كان
 مضاربا بنصف باع مراكمة راس المال بالثمن
 ونصف ومراكمة لا يبال ان اشترى سلتنا
 فتجيب عنه او وطى الثيب ولم ينفذ الوطى

وببيان بالتعيب ووطى البكر اشترى
 بالفسخ وبيع بريح مائة بلا بيان خير
 المشتري فان تلف فعلم لزمه كل الثمن وكذا
 القول له وفي رجل اشترى بيا قام عليه او
 لما اشترى ولم يعلم المشتري بكم قام
 عليه فسد وكذا المراكمة وجبر لو علم
 في كلب ولا مرد لعين باحش في الاظهر
 وليفتي بالرد ان غره والا لا يبيع المبيع
 غير ماله منه وما دخل تحت نفوس المؤمنين
 يسير والفاشش خلافه واكلم في البائع
 والمشتري **فصل** في بيع عقار
 لا يخشى هلاكه قبل القبض لا يبيع منقوله
 حلاف هبته والصدق به وان لم يصد

من على البائع على الأصح ولو وقع البيع قبل قبضه
قبضه فقبل انقضاء البيع ولو باعه منه قبله
لم يصح أصلاً ولا نقضاً شريكاً كميلاً بشرط
الكيل والكيل حتى كيله ومثله كل مورون
ومعدود غير النقدين ولو كاله البائع بعد
البيع كحضرة كفى عن كماله وحل ولو كال الكيل
والمورون متناجال فصل كماله ووزنه
كما جاز ذلك في بيعه بالتعاطي لا المذرع
وان اشتراه بشرط الذرع لا اذا اذرع
لكل ذرع ثلثاً فهو كوزون وجاز التصرف
في الثمن قبل قبضه مطلقاً كما صح التصرف في
الدين قبل قبضه كمر واجره وضمان متلف
سوي صرف ولم والتمادة به والتمادة

حرم بيعه

البيع بالقبض لا

فيه

فيه شرط قبول البائع والخط منه في قبضه
باصطلاح العقل ايضاً فلو هككت قبل قبضه سقط
حصته بالتمن وشرط للزيادة في الثمن
قيام المبيع وفي الزيادة فيه لا ويصح كبط
من المبيع ان دنيا وان عيناً لا ولا مستحقاً
متعلق بما وقع العقد عليه وبالزيادة
وناجيل كل دين الا القرض الا اذا اوصى
ان لعرض ماله الف درهم فلا نال منه او
يوصل فريضة على ان يسهل بالقبول
موقوف كالعوض لمعيار شرعي شرط
لا حد العاقد في المعاوضة وعلى القدر
والحسن فان وجد احرم الفضل والتفاداً
حلاً وان وجد احد هما اصل الفضل وحرم

ما كان من

التاجر مبيع كليل وو زني حبه متفاضلا
 ولو غير مطعوم كحص و حديد و حل و حلال
 و بلا معيار شرعي لحفنه كفتان و قنطرة
 بنها حنبل و نمر و نمر و نمر و نمر و نمر
 و فضة مماله دخل تحت الوز لثقلها و صحت
 مبيع مكبل كبر و شتر و نمر و نمر و نمر و نمر
 كالنقد و ما يلبس الى الم طل حبه متساويا
 لا متفاضلا و ما يرض على كيلة و نمر و نمر
 او و ربا فهو كذلك ابدا و لو باع حنطة كط
 كيلة او ذهبا كط او نمر و نمر و نمر و نمر
 كيلة لم يحز و ما لم ينص عليه حمل على العرف
 و المعتبر بغير الم لو كان في غير صرف فلا شرط
 تقاض و جبر ماله اليه بالكره و ما عدا ذلك

بغير

مذكور او بدراهم او بدنانير فقد احدها لان
 دون الاخر جائز كما جاز بيع لحم كجوانه ولو
 من غير حبه و كذا يابس متظن او غير مطلقا
 كبيع قطن لغزله على الاصح و رطب برطب او تمر
 مع التماس و عنب نرب كذلك و لحوم بعضها
 ببعض متفاضلا و لعل لقر و غنم و حل و ذفل
 كل عنب و شجر رطب بالذات او لحم و خير به
 او دق متفاضلا و بالذات في الاخير و عليه
 لا يبيع بر دق او بسوق مطلقا و يقول
 و يسم نرب و يبيع الا اذا كان الرطب
 و السرج اكثر مما في الم مذكور و يسم و يسم
 كخر و زنا و عدد او لا ربا يبيعه و عنب
 اذا لم يكن دونه مستعرقا له قينه و له و لا يبي

والتجاري

المتفا وصال وشركى العنان اذ انبايعا من ماله
 الشركه ولا يان حرنى وسلم ثمة وكلم لم سلم
 في دار حرب ولم لها حركى **دار الحرق**
 اشترى سقلا فوفى علوا خرم بدخل العلوان فاه
 لكل حق مالم ينص عليه ولنا لا مدخل بشرا متروك
 الا لكل حق موله او لمرافقه او لكل بديل وكثر
 موفيه او منه ويدخل بشرا دار وان لم يذكر
 شامركه كالكييف وبير الماء والا شجار
 التى في محنها والستان الداخلى لا الخارج
 الا اذا كان اصغر منها وانظله لا مدخل
 في بيع دار الا بكل حق ونحوه ويدخل
 الباب الا عظم في بيع بيت او دار مع
 ذكر المرافق لا الطريق والمسلك والشر

الا بنحو كل حق خلاف الاجاره والشر
 والوقف ولما قرب دار او صالح عليها
 او اوصى بدار ولم يذكر حقوقها او لم
 لا يدخل الطريق **دار**
لا استحقاق بموت عان مطلق للملك
 كالعتق ونحوه وناقض له كالا استحقاق
 فالناقض لا يوجب فسخ العقد والمبطل
 لوجبه فلكل واحد من المراجعة الرجوع على
 بائعه وان لم يرجع عليه ويرجع على الكفيل
 وان لم يتصر عليه والحكم بالجره الاصلية
 حكم على الكافه حتى لا تسمع دعوى الملك من احد
 كذا العتق ونزوعه واما في الملك المورث من
 الناحية لا قتله والقضاء بالوقف قليل كالحريه

واكمل به كل على ذك البند
 وعيلى من على الملك
 فلا تسمع دعوى الملك
 منهم بل دعوى النكاح
 ولا يرجع على بائعه
 مالم يرجع عليه ولنا
 لا يرجع على الكفيل
 مالم تنقض على الملك
 عنه

ونفذ لا وهو المختار فتع فيه دعوى ملك
ووقف آخر وانما يكون الرجوع على البائع
بالبين اذا ثبت الاستحقاق بالبينة
اما اذا ثبت ما قرار المشتري او ينكوله
او باقرار وكيل المشتري بالخصومة او
لا وهي حجة متعده كلاف الا قرار
فلو ولدت المبيعة فاستحققت تبعها
ولدها بشرط القضاء وان اقر بها الزوج لا
وسع الشاقص دعوى الملك لا الخبيث
والنكاح والطلاق فلو قال سبعة عشر
اشترى فانا سبعة فاشتراه فاذا هو حر
فان كان البائع حاضرا او غائبا غيبه
معه وانه ذل شي على العبد والارح

المشاه

المشترى على العبد وهو على البائع خلاف
الرهن باع عقارا ثم برهن انه وقف
محكوم بجزومه قبل ولا لا استعوي
شما ولم يقبضه حتى ادعا اخر لا سمع
دعواه الا كصور البائع والمشتري
لا عبرة لتاريخ الغيبة فلو قال المشتري
عاشت هذه مدة سنة فقال البائع لي بئس
انها كانت ملكا لي منذ سنين لا دفع
الخصومة علم انه ملك الغريم اشترى
فاستحق منه لا يمنع ذلك صحر رجوعه
لا كمل بسجل الاستحقاق بشهادة انه
كاتب كذا بل لا بد من الشهادة على صحة
كنا ماسوي نقل الشهادة والوكالة

والارجوع في دعوى حقوقهم صريح
على شئ واستحق بعضها ولو استحق
كلها رد كل العوض ومعاذ عدم اشتراط
صحة الدعوى لصحة الصلح ورضح كصحة
في دعوى كالأمان استحق شئ منها والسلام
باب **السلام** مبيع اجل
لجاعل وركن ركز كل البيع وليسمى صاحب
الدرهم **السلام** والمسلم لي يبي الاخر
المسلم اليه واكنطه مثله المسلم فيه
وهو ثبوت الملك للمسلم ولرب السلام
في الثمن والمسلم فيه ويصح فيما امكن
صنط صقنه ومعرفته قدره كالليل
وموزون ثمن وعدوى متفارق كالحل

وبعض لا في تفاوت كبطيخ ويصح في
تمكين فيج وطري حتى وجوده وزنا
لا عدد اذ في الصغار منه مجور وزنا
وكلا ولا يصح في اكبر ان واطرافه
وحطب بالحجم ورطبه بالحزب الا اذا
صبطه بما لا يودي اليه تناع وجوه
وحزب الا صغار لولو يباع وزنا في سقط
وصد الا سقطاع عدم وجوه في اسواق
يباع بها وان وجد في السوت وحجم ولو
متردع عظم ويكيال وذراع لم يدق
وبرقرا وتمر خله بعينه الا اذا كان
السنه لسان الصفة فلا يسن به ولذا لا يجوز
ان يلم في حنطة او دره حديث فلهذا

وشرطه بيان الجنس والنوع والعفة
والقدر والاجل واقله شهر وقيل
بقدر ما يمكن فيه كحصول المسلم فيه
ويبطل كون المسلم اليه فوضه لا يتركه
لا الموت والاسلم ونذر راس المال في
المكيل والموزون والعدد والذى
لا يتعدت احاده وكان الايض
نما له حمل وما لا حمل له كسك وكافول
وصفا ولو لا شرطه في بيان
الا نفا ووفيه في اى مكان شأ
ولو عني مكانا لغني ولو الاصح ونقص
راس المال قبل الا فتر او شرط ثقائه
على الصحة لا شرط العفاده صحيحا

اي

اي المسلم اليه قبض راس المال اجبر عليه قال سلم
مايتى درهم في كور مايه **■** لنا عليه
نقد فالمسلم في الدن باطل ولا يجوز التمسك
في راس المال والمسلم فيه قبل قبضه بخرقه
وتولييه ولا شرأى المسلم اليه راس المال
بعد الا قاله حتى يقبضه كله فالمرق
حتى يجوز الاستبدال عنه ويحتقبضه
في مجلس الا قاله ولو شري كرا وامر رب سلمه
لقبضه تضالم يصح وصح لو امر مرقضه
كالوامر بالمسلم بقبضه منه لم ينع
ففعلا امره بالمسلم ان يكمل المسلم فيه كماله
في طرفه بغيثته او امره المشارك البايح
وكاله في طرفه لم يكن قبضا خلا في كماله

في طرف المشتري بامره يكمل العاين ثم الدن
 في طرف المشتري قبض وعكسه لا اسلم
 انه في كره وقبض فمقابلها ماتت بنفي ولو
 ماتت فمقابلها صح وعلمه فمما روى المصنف
 وكذا المقايضة كذا في تراها بنفي ميسا
 فمقابلها البيع في عبده فابق مرد المشتري
 فان لم يقدر على تسليمه بطلت الا قاله
 والبيع بحاله والقوله مدعى الرد اذ قاله
 لا لنا في الوصف والاجل ولو اختلفا في
 مقدار فالقوله للطالب تخمينه واي
 برهن قتل وان برهنا قد بينه المطلق
 وان لم يبينه فالقوله للمطلوب ولا يصنع
 باجل علم جرك فيه فعايل او لا ويدونه

فيما

فيما فيه فعايل كفا ونعمه وطنت صح
 ببعالا عدة ينجز الصانع على عمله ولا يصح
 الا مرعه والبيع العاين لا عمله قال جيا
 لمصنوع غيره او لمصنوعه قبل العقول
 فاطنه صح ولا تغفل له بل اختاره
 نصح بيع الصانع اياه قبل روكمه وله
 اصد وتركه ولم يصح فمعلم بحرفه فعايل
الموقف فانت
 اشترى ثورا او فرسا من خزانة
 الصبي لا يصح ولا يصح متلفه وتسل خلاه
 وصح بيع كلب وفهد وسباع علمنا ولا
 كما صح خرو علم كثير وهبته والعلم التي
 شرط الحواز السع نلس ولو كسره خبره

شهر فرسا او ثورا مصنوعا للعبه للصبيان
 لا يصح ولا يصح مثله

كما لا يجوز بيع مباح الارض والحر كالخنا
والسرطان وجاز بيع دهن كس و لا تنفع
لا استصباح والذي كس لم يبيع غير
الحز والخمر وميتة لم تمت تحفها
فاذا اشترى عبدا مسلما او مصحفا
وجبر على بيعه وطى روح المشتري
لا كاحصا فلوا تنقض البيع بطل النكاح
في المختار اشركي غنا وغاب قبل التبريد
التم عيبه مع وفه فاقام بالبيع بينه
انه باعه منه لم يبيع في دمه وان حمل كاه
بيع وان اشركي اشان وغاب واحد فلما
وقع ثمنه وقبضه وحب حتى يولد شره
باع بالف شهاك ذهب وقبضه تنصف به

و

وفي الف من الذهب والفضة من الذهب ما قبل
ومن الفضة درهم وثلثه ولو قبض
زينا بدل جيد جاهلا به وثقوا وانفق
فهو قضا ولو فرغ او با من طر في ارض او
نكر فله ما بقي فهو للاخذ الا اذا هب
ارضه لك او كان صاحب الارض نوبيا
من الصيد بحث يتدر على اخيه لو مد
يده فهو لصاحب الارض وكذا صيد تعلق
شبهك لصبت المجافي ودرهم او سكر
نثر فوقع على ثوب لم يعد له ولم تكف
اما اذا اعد الثوب لذكر او كف فهو له
ما يبطل بالشرط الفاسد ولا يبيع
بالشرط السع والقيمة والا جاز

والرجعة والصحة على مال ولا برأع الدين
وعزل الوكيل والاعتكاف والمزارعة
والمعامله والاقتران والوقف والحكيم
ومسا لا يبطل بالشرط الفاسد القرض
والهبة والمعدوم والمكاح والطلاق
والخلع والعتق والرهن والايضا والوصية
والشركة والمضاربة والتضاد والامانة
والكفالة والحالة والوكالة والاقالة
والكتابة اذ لم يكل الفساد في صلب العتق
واذن العبد في التجاره ودعوه العبد الصالح
عن دم العبد واكرامه وعقد الذمة وتقليق
الرد بالغيبة وجباية الشرط وعزل القاضي
وما تصح اضافة الى المستقل الاجاره

و

٢٠٥
وسمها والمزارعة والمعامله والمضاربة
والوكالة والكفالة والايضا والتضاد
والطلاق والعتاق والوقف وما
لا يصح اضافة البيع واجاره ونسجه
والقسمة والشركة والهبة والمكاح ^{الرجعة} و
والصحة على مال ولا برأع الدين
باب **الف** **موسم** **الشمس**
بالبتم حيث اجنس او يغير جنس وشرط
التماثل والمقايض مع الثايبين والاختلاف
جوده وصاغة والاشترط المقايض
فكوباع احدهما بالاخر جزافا او بفضل
وتماضي في المجلس مح وليست بحجارة
الشرط والاجل ويصح مع اسقاطهما

في الحالب ظهر بعض الثمن زينا فردد مقتضى
فيه ولا تصرف في ثمن الصرف قبل قبضه
فلرباع دينار بدراهم واشترى بها ثوبا
فسد بيع الثوب ببيع امة تعدل الف درهم
مع ملوق الف بالناب وندد ثمن الثوب او
باعها بالناب الفاسية والناقد اذ باع
سيفا حلية حمون وكلمن بالاضربا
ونقد حماني فماتت ثمن المنة سوا سكت
او قال خذ هذا من ثمنها فان افترقا من غير
قبض بطل في الحلة فقط وان لم يخلص
بطل اصلا ومزباج انا فضا لفضا و
وقبض بعض ثمنه ثم افترقا صح فماتت قبض
واشترى كاي الا انا ولا خيار للمشتري

كلاف

كلاف هلاك احد العبد من قبل القبض
وان استحق بعضه اذ المشتري ما لم يمسكه
او رد فان اجار المستحق قبل الحكم له به جاز
العقد وكان الثمن له ياخذ به البائع
من المشتري ويسلم له اذ لم يفرقا بعد
الا جاز ويصير العاقد وهلا للمجير
سيتعلق حقوق بدون المجير ولرباع
قطعة ثمنه فاستحق بعضها اذ ما لم
تقطعه فلا خيار لو بعد قبضها وان قبله
لكه الخيار وصح بيع درهمان ودينار
مدبهم ودينار من وبيع كبري وكبري
كبري بر وكري شعير وبيع احد عشر
درهما عشرة دراهم ودينار وبيع درهم

مبيع و درهم غله بله من محض
و درهم غله و بيع رطل عشرة دراهم
ممن هي له دينار بها مطلقه ان دفع الدين
وتطه صا العشرة بالقرض و ما على فضته
و زهبه فضه و ذهب فلا بيع الحاصل
ولا بيع بفضه ببعض الامتسا و يا و رنا
و الغالب الحثي منها في حكم عروض نصح
بالحاصل ان الترتيب و كنهه متفاضلا
بسط تفاضل في المجلس و ان الحاصل
او اقل منها و لا تدري لا و لا يتبع
بالتعيين ان راج و لا يتبع به و جاز الاستلزام
و المبالغة بما يرفع منه و رنا او عدا او بها
و المتساوي كفا المصلحة في مبالغ و يتقاضي

و

و في المرفق لعالم عشر اشرك شيابه
او يلو من نافقة فكس قبل التلم بطل
و صلا لا يقطع ان لا يوجد في الوفاء و ان
في غيره ولو نقصت قيمتها قبل القبض فابيع
على حاله و عكس لذلك ولا تجبر المشتري
و يطالب بالتفقد بذلك العيار الذي كان
وقت البيع دلال باع متاع الغير بغير اذنه
بدراهم معلومه و استوفى ما كان كسرت
قبل دفعه الى رب المتاع لا يفسد البيع و صح
البيع بملوس نافقة و ان لم يتعالى و يجب
اخذ القرض اذا اُسدت امره ما ينصف
درهم بملوس و ينصف الاحبة صح و الا بوال
لثاثة من كل حال و هو النقد ان و يبيع بكل

حال كالكتاب والاداب فتتروحه ببيع
من وحه كالمليبات ومن حله عدم شرط
وجود في ملك العاقد عند العقد وعدم
بطلانه لعل كره وبيع الاستبدال به في
المرفق والسلم وحكم البيع خلافة في الكل
كتاب **الذمة** هم ضم ذمة
الي ذمة في مطالبة او مال او تسليم ركنها
الحجاب وقبول وشرطها كون المفعول
به مقدر والتسليم من الفضل وكون المفعول
مستوفيا فلو كان ما على فاحصل نصح حكمها
لزوم المطالبة على الكفيل واهلها من هو
اهل الترخ والمدعى مفعول له والمدعى عليه
مفعول عنه والنفس او المال مفعول به

ومن لزوم علم المطالب كقيل وكفالة النفس
تتقيد بقلبت بنفسه وكوفا بما يبعث
عن بدنه ونصفه وشيلته ونصته او على
اوليها وانا به زعيم او قبيل لا تقول انا
صا من حتى يحتمل او يلتفتا لعدم مال المفعول
وانا صا من لمعرفته واذا انزل لثلاثة ايام
كان كقيل بعد الثلاثة ولا يطالب في الحا
به يفتي وان شرط تسليمه في ذمة بعينه
احضره بينه ان طلبه فان احضره وحل حقه
الحاكم فان غاب ولم يعلم مكانه لا يطالب به
ان ثبت ذلك بتصدق الطالب او بيينة
اقامها الكفيل وان عيش وتنا التسليم
لثمة ذلك ويبرأ الموت المفعول به فلو

وَمَوْتَ الْكَيْبِلِ لَا الطَّالِبَ وَدَفْعَهُ إِلَى زَكَاةٍ
لَهُ حَيْثُ يَكُونُ مُخَاصَمَةً وَإِنْ لَمْ يَنْتَلِ إِذَا دَفَعَتْ
الْكَيْبِلُ فَاذْكُرْ بَرِّي وَلَوْ شَرَطَ تَسْلِيمَهُ فِي مَجْلِسِ
الْقَاضِي سَلَّمَ فِيهِ وَلَمْ يَجْزِ غَيْرُهُ بِدَفْعِي
وَلَكِنْ يَتَلَبَّسُ بِتَسْلِيمِ الْمَطْلُوبِ وَتَسْلِيمِ وَكُلِّ
الْكَيْبِلِ وَرَسُولُهُ مِنْ قَوْلِهِ فَإِنْ قَالَ إِنْ لَمْ أَوْ
بَعْدَ أَنْ هُوَ ضَامِنٌ لِمَا عَلَيْهِ فَعَلِمَ بِوَافٍ بِهِ
تَدْرِي عَلَيْهِ أَوْ مَاتَ الْمَطْلُوبُ مِنْ الْمَالِ
وَلَوْ اخْتَلَفَا فِي الْمَوَافَاةِ فَقَالَ الْقَوْلُ لِلطَّالِبِ
وَالْمَالُ لَا زَمَ عَلَى الْكَيْبِلِ ادْعَى عَلَى الْخُرْمَةِ
وَيَا لَمْ يَسْنُهَا وَقَالَ رَجُلٌ إِنْ لَمْ أَفَكْ بَعْدَ
مَعْلُومٍ لِمَا سَلَّمَ بِوَافٍ بِهِ غَدًا عَلَيْهِ الْمَالُ
وَالْقَوْلُ لَهُ فِي الْبَيَانِ لَا جَمْعَ عَلَى اعْطَا

الْكَيْبِلِ

الْكَيْبِلِ بِالنَّفْسِ فِي طَرَفٍ وَتَوَدَّ وَلَوْ اعْطَى جَانِ
وَلَا حَبْرَ فِيهَا حَتَّى تَبْدُلَ هَذَا
أَوْ عَدَلَ وَقَالَ الْمَالُ تَصَحُّهُ بِهِ وَلَوْ مَجْهُولًا
إِذَا كَانَ دَيْنًا صَحِيحًا فَلَا تَصَحُّهُ بِدَلٍّ كَمَا بِهِ
بَعَلَّتْ عَنْهُ بِالْفِ وَبِمَا لَكَ عَلَيْهِ وَبِمَا يَدْرُكُ
فِي هَذَا الْبَيْعِ وَمَا بَايَعْتَ فَلَا تَأْخُذُ وَمَا
عَصَبَكَ فَلَا تَنْفَعُ أَوْ عَلَّقْتَ شَرْطًا
فَلَا تَحْوَانُ اسْتَحَقَّ الْبَيْعُ أَوْ لَا كَانَ لَا
تَحْوَانُ قَدْ لَمْ زَيْدٌ وَيَوْمَ كُنُوزٍ عَنْهُ أَوْ تَعَلَّقَ
إِنْ غَابَ تَحْوَانُ زَيْدٍ عَنْ الْمَرْءِ وَلَا تَصَحُّ نَجْوَانُ
إِنْ هَبَّ الرِّيحُ أَوْ جَاءَ الْمَطَرُ وَلَا تَصَحُّ أَيْضًا
بِحَبَالَةِ الْكُفُولِ عَنْهُ وَبِحَبَالَةِ الْكُفُولِ لَهُ
تَحْوَانُ دَابَّ لَكَ عَلَى النَّاسِ أَوْ وَاحِدٌ مِنْهُمْ

صريح

نفعي ولا تنفس حد وقصاص ولا جمل دابة
معيه متاجر له وظر مسعود معين
متاجر لها وبيع ويرهون وامانة
وصح لو ثمننا ونقصونا ونقبوه باعل سوم
الشرا وبيعنا فاسد اوبلا قوله في كل
العقد ولو اخبر عنها كالمعينه الطالب او
وارثه لم يرض عنه صح وكذا تطل الكفالة
عن ميت مغلس وبالفن الموكل ولو لم^{المالك}
به ولا شريك بدني مثلكه وبالعهد
والخلاص كقل بامره رجع بما ادى عليه
والا يخر امره لا ولا يطالب بكفيل مال
تبل ان لو ردى عنه فان لو رزم لا رحه
واذا حبسه له حبه ويرى باذا الاصيل

ولو ابر الاصيل او اخر عنه يرى الكفيل
وتأخر عنه ولا ينعكس واذا حل على
الكفيل بموته لا يحل على الاصيل كمال
على الكفيل اذا حل على الاصيل به صلاح امر
رب المال عن الف على نصفه براه الا
شرط براه الكفيل وصره فيرى هو
دون الاصيل صلاح الكفيل الطالب على
ليدره عن الكفالة لا يصح ولا يجال مال
على الكفيل قال الطالب للكفيل برتالي
مر المال رجع على المطلوب اذا كانت
الكفالة بامره وفي رت او ابرانك
لا وهذا مع عيبه الطالب ومع حضرته
يرجع اليه في السان وبطل تعليق البراه

من الكفالة بالشرط والكفالة بحبد
وقودا ما الكفالة بنفس من عليه
لا يرد اصيل ما ادي الى الكفيل
وان لم يعطه طالبه وان ربح به طالع
ونرب رده فما سعى بالتعيين
امو كفيل ببيع العينة ففعل فابيع
للكفيل والرجح عليه لا الامر كفيل ما ادا
له او قضى عليه او بما لزمه فغاب الاصيل
فبرهن المدعى على الكفيل ان له على الاصيل
كذا لم تقبل وان برهن ان له على زيد
الغائب كذا وهو كفيل قضى على الكفيل
ولو زاد بامره قضى عليهما كفالة بالرد
لتسليم ببيع ككتبته شها دته في صدك

كتب

كتب فبيع ملكه او ببيع ببيعاً نادراً باتا
لا كتب شها دته في صدك ببيع مطلق
او على اقرار العائد ان قال ضمنه لك الي
وقال الطالب كماله فالتولى للصانع
وعكس في لك على حايه لمل شها دته
قال الاخر كماله ولا يوضح صانع الدرك
اذا استحق المبيع قبل القضا على البايع
بالبهر قال لا خراسك هذا الطريق فانه
امن تسلك واخذ ماله لم يضمن ولو قال
ان كان محوفا واخذ مالك فانا ضامن
باب كفالة الرجلين دين عليهما
لاخر وكفيل كل عن الاخر جاز ولم يبيع
على شريكه الا بما اداه نايذا على النقص
وان كفلا عن رجل بشي بالتعاقب

وكفل كل عن صاحبه فما ادي ربح نصفه
على شريكه ادبا اكل على الاصيل واليرا
الطالب اصدها اخذ الاخر كله ولو
افترقا معا وضان ما اخذ الغريم ايا شأ
منهما بكل الدين ولا رجع حتى يودي
اكثر من المصنف كاتب عبده كتابه
وكفل كل عن صاحبه وادى اصد همارج
بنصفه ولو اعتق اصد همارج واخذ
اياتا حجة من لم يفتقه فان اظلم الحق
رجع على صاحبه وان اخذ الاخر لا واذا
كفل عن عبده نالا لم يظهر في حق مولاه
كمال لزمه باقرار او استنشا او استنلاك
ودعيه فهو كمال وان لم يسمه ادعى ربه

عبد

عبد وكفل به رجل فمات المكفول فله
المدعى انه له ضمن قمنه ولو ادعى على عبد
مالا وكفل بنفبه رجل فمات العبد
بمري الكفيل ولو كفل عبد غير مدبول
عن سيد بامر فعتق فاداه او كفل
سدد عنه واداه بعد عتقه لم يرج
واصد منها على الاخر كفل عن رجل شبا
بغير امره تلفه فاجاز لا تنقل حصة
لدرجوع فابعد كفاية المولى عن عبده حتى
مطالنته بايضا الدين من ساير امواله
وقايد كفاية العبد عن مولاه بعلقه
برقبته **كتاب الحوال**
هي نقل الدين من مخرج المحيل الى دنة المحال

المدون بحيل والدان محتال ومحتال له
 ومحتال له ومن يقبلها محتال عليه ومحتال عليه
 ولما لم يحال به وشروط لصحتها رضى الكل ^{طريق}
 الا في الادلة ويصح في الدين لا في العاني وبها
 المحيل بالقبول من الدين ولا الملك المحتال الرجوع
 على المحيل الا بالتوكيد ويوان كحل الحوالة ولا ^{يكلف}
 بينه له عليه او يموت معلما ولو اختلفا فيه
 فالتوالت المحتال مع عينية على العلم طالب المحتال
 عليه المحيل لما اطل فقال المحيل املت بدني في
 عليك ضمن مثل الدين وان قال المحيل للمحتال اخلك
 لتقبضه لي يقال المحتال املت بدني لي عليك
 فالتوالت للمحيل توكل المحيل عن المحتال لتقبض دين
 الحوالة لم يصح ولو اخله فماله عند زيد ^{ويع}

صحت

صحت فان هلكت بركى باع بشرط ان يحيل
 على المشتري بالتمني غير بما له بطل ولو باع
 بشرط ان محتال بالتمني صح ادى المال
 في الحوالة الفاسدة فهو بالخيار ان يشأ
 رجع على الفاض وان تارص على المحيل
 ولا يصح ما جيل عقد الحوالة وكراه السفحة
 والساعلم كما **القضيا**
 هو فصل الخصومات وقطع المنازعات
 واهله اهل الشهادة فلا يصح قضا فاض
 على عدوه كما لا تسئل شهادته عليه والقاضي
 اهله فيكون اهله لكنه لا يتقدم كما يصح
 فتبطل شهادته ولا تسئل فالعدو له
 شروط لوجوب القبول لا لصحة

بشرط اهلها شرط
 اهله

والفاسق لا يصلح معتنيا وقيل نعم وكفى
 الاشارة منه ولغتي العاضى مر لم يحام
 اليه ويوضح بقوله صاحب المذهب على الاطلاق
 ثم يقول الثانى ثم يقول محمد ثم يقول
 زفر وكفى من زياد ولا محذور اذا لم يكن كذا
 واذا اختلفت معتبان احد يتولى اقرارها
 بعد ان يكون اقرارها وانما لغتي مر كتاب
 مشهور في بلدته تداولته الايدي والميم
 شرط لهما في الصفات ظاهر الرواية
 وفي رواية النوادر لانه لغتي ارضا لثبنا
 برشوه اوارثتى وحكم لا يتعدى حكمه ولو كان
 عدلا لفسد ما طدها استحق العزل
 وينبغي ان يكون موثوقا في عفا فيه

وعقله وصلاحه وفهمه وعلمه بالبدن
 والاثر ووجوه العفة والاجتهاد
 الاولوية لهما المقتضى ولا يجلل القضاء
 بقوله ولا يساله بلبانه ويختار الا قد
 والاولى به ولا يكون قطعا على طاجبارا
 عبيدا وكره العقيد لمن خاف الحلف او العجز
 وان يعين له او امنه لا والعقيد رخصة
 والتركل اكله عظمه ومحرم على غير الاهل
 المدخول فيه قطعا ويجوز تعلل القضاء
 من سلطان العادل والجائر ومراعاة البقي
 نا اذا تطلب دواء فاض تله ونظر
 في حال المحوسن من اترك حق او قاست عليه
 بيمينه الزمه والا نأذى عليه وعمل في الودائع

وعملات الوقف بينه وافر العلم يحمل
 بقوله المعزول الا ان يقر واليه انه
 سلم اليه فيقبل قوله فيهما وتبقى في
 المسجد وكذا السلطان وداره ويرد
 هدمه الا من نرسا ومخر جرت عيادته
 بذلك ودعوى خاصة وهي التي لها
 صاحبها ولا خصوصاً العاضع ويشهد
 ويعود مريض ويسوك بنز الخصب
 طويلاً واثباتاً واثارة ونظراً
 ولتتبع عن سائر اصدها والاشارة
 اليه وتلقه حجة والفكر في وجهه
 ولا يخرج مطلقاً ولا يلقنه حجة ولا
 الك هدمه رتد **فضل في الحبس**

صفحة

صفته ان يكون الموضع ليس به فراش ولا وطاً
 ولا يمكن احد يدخل عليه للاستنباس الا اقاماً
 وجبرانه ولا يمتون ولا يخرج لجمع ولا
 جماع وجمع فرض وحضور جنازه وكفن
 وان مرض مرضاً اصنافه ولم يجد ترجمته
 كخرج كفن ولا لا ولا يفل ولا يجد ولا
 لواجب ولا يعاين بن يدي صاحب الحق
 اهلانه وتعيين مكانه للمصاه الا اذا
 طلب المدعى دكاناً اخر واذا اثبت الحق
 للمدعي بينه عمل العاضع به والا
 لم يعمل فاذا انتفع به في الشيء العي
 والمهر المحمل وما التزم بكفاله لا في غيره
 الا ادعى النقر الا ان يثبت غريبه غناه

يتحبب لما راي فان لم يظهر له ما له خلاه
ولم يحل بينه وبين غيره ولو قال ابيع عصى
واقضي ديني احله القاضي ثلاثة ايام
ولا يحبس ولوله عقا كحبس لبيعه
واقضي الدين ولو شتم قليل ولم يمنع عروما
عنه ولا تقبل بينه على اقله قتل حبس
وبينه اليار اولي وابد حبس الموسر
ولا يحبس لنفقة ماضيه لزوجه ولا
لولد بل يحبس اذا اتي من الاتفاق عليها
كما يحبس فرع اذا امتنع من الاتفاق على
اصله وان لم يحبس بينه واقضى المرأة
في غير حله وثوقه ولا استكلف قاض الا اذا
فرض اليه حكلا فالماور ما دام المحبسة

نائب

نائب القاضي المعوض اليه نايب عن الاله
فلا يعزله القاضي الا اذا فوض اليه
مرقل السلطان ان استبدل بشيئ
ولا يعزله كخروج عن القضاء ونايب
غيره ان قضى عنده او اجاز له صح و اذا
رفع اليه حكم قاض اخر فله الا ما خالف
الكتاب والسنة المشهورة او الاجماع
ولو قضى شاهد ومين وبالنقصا
بتعيين الولي واحدا من اهل المحلة او
نكاح المنقة والموت او وصية نبي عبد
معتق البعض او لسقوط الدين بقضي
او وصية الدور ولما النكاح وكود لك
لا ينفذ كما لا ينفذ قضاء عبه و ^{بطلان} صبي

وكان على مسلم ابد يوم الموت لا بد من حق
النضاح خلاف يوم القتل وينفذ القضاء
شهادته الزور طاهر او باطنا في
العقود والمسوق خلاف الاملاك ^{البر} ^{سل}
وعند ما ينقل طاهر فقط يفتي قضي
يحتمل له خلاف راسه نقل لو ناسيا
مدهسه ولو عامدا غيبه روايان وعندها
لا مطلقا يفتي لا تنقض على غايبه ولا له
الا كضد نايبه حصنه لو كبله ووصيه
ومتولى الوقف او شرعا كوصي الفاضل
او حكما بان يكون ما يدعي على الغايب
لما ادعى على الحاضر ولو كان ما ادعى على
الغايب شرطا لا اذا كان فيه ابطال

حق

حق الغايب ولو قضى على الغايب لما ناب
بنقل وقيل لا للقاضي ولا للتركة المتع
ما يدعي لا الوارث ولما اقرض بالوقف
والغايب والبنتم ويكتا لصل لا الهاب
والوصي ولو قضى بالجور فالغرم عليه في ماله
متعمدا واقر به ولو خطأ فعلى المقتضى
باب التحكيم هو تولد الخصم ^{رجلا}
لحكم بينهما وركنه لفظه الدال عليه مع قبول
الآخر وشرطه من جهة المحكم العقل لا الكرم
والاسلام ومن جهة المحكم بالتمتع صلا حسنة
للمضاو شرط الاهلية وقته ودفع الحكم
جميعا فلو حكما عبدا ففتوا او صبيا فبلغ
او ذميا فاسلم ثم حكم لا ينفذ كالنقل حكما

رجلا يحكم بينهما حكم بينيه او اقرار او نكول
صح لو في غيره صد وتود ودية على عادله وفرد
احدهما تنقضه كما في مضاربه وشركه وكلا
فان حكم لزمهما لا يغيرهما ولو دكاه في عيبه
نقض برده ليس للبائع رده على بايع
الا يرضى البائع الاول والمثبوت وصح
اخبار ما اقرار احد الخصمين وبعد الاشارة
حاله لا تنه لا اخبار حكمه ولا يبرح حكمه
لا بوجه وعلان وزوجه خلاف حكمهما
عليهم حكم رجلين فلا بد من اجتماعهما في معنى
القاضي حكمه ان وافق مذهبه والا ابطاله
وليس له تقول لصل التحكيم الى غيره وكلمه
توقف غير رافع الخلاف فتدفع الى موافق

حكم ملزومه ولا يضيئه **كتاب**
القاضي **القاضي** **القاضي** **القاضي**
في غيره صد وتود فان شهد واحد خصم حاضرا
حكم بالبشادة وكتب حكمه وهو السجل الحكمي
وان لم يكن الخصم حاضرا لم يحكم وتنته البشادة
ليحكم المكتوب اليه بها على رايه وان كان الغالب اى
الكاتب وهو الكتاب الحكمي وقرا عليهم وختم
عندهم وسلم اليهم بعد كتابه عنوانه في باطنه
فدكان على ظاهره لم يتبل فاذا وصل الى
المكتوب اليه نظر الى ختمه ولا يتبله الا
بحضور الخصم ولا بد من اسلام شهوده
ولو كان الذي عليه ذميا الا اذا اقر الخصم
فلا حاجة اليهم خلاف كتاب الا مان ولا بد

من سافه منها وهي ثلثة ايام كالشهادة
على الشهادة وعن ابي يوسف ان كان في
مكان لو غدا لاداة الشهادة لا يتطبع
ان يثبت في اهله صحبه لفتي وبطل موت
الكاتب وعزله قبل وصول الكتاب الى التا
او بعد وصوله قبل القراءة واما بعد هما فلا
وجوب الكاتب وردنه وصره لندف
وعماه ونسقه بعد عدالة وبوت المكتوب
الا اذ اعم بعد التحصيل خلافا لو اعم ابتدا
وقبل يجوز وعليه العمل لكتاب كبا بالان
يصل الى من يصل اليه من قضاء المسلمين فيصل
الى قاضي يخلد القضاء بعد كتابه هذا الكتاب
لا يقبل لاموت احضم والكتاب يعلو كالقضاء

في الاصح ولا يقبل من كل بل من قاض يقدر
من قبل السلطان ملكا اجمعه والمراد تقضي
غير حد وقود وان اتم المولى لها وتصح
ناظره وشاهدته ووصيه ولو فسخ ط
وقود فرفع القاض اخر قاضاه ليس لغيره
ابطاله ولا استخلف قاض الا ان لغو ط له
مطلقا تقضي نائب القاض له او لولد كان
كما لو قضي للامام الذي قلده القضاء او لولد
الامام والنائب القضاء ما شهد واعني لا يصل
وعنه والمحضر ما كتب له حضور المحضرين
عند القاضي ولا يجري بينهما امر الا قرال
او الا نكار واكلم بالندوة على وجه
يرفع الاشياء وكذا السجل والصك

بالبينه

ما كتب فدا لبيع والرهن والاقرار والحجة
والوثيقه بيننا ولا ان التلاوة والله اعلم
مسألة شئ يمنع صاحب سفلى عليه
علوه خرم ان يتد في سفله او ينفذ كوة
بلا رضى الاخر وامل زايجه مستطيله
ينشعب منها مستطيله غير نافله عن فتح
باب في التصوي وفي مستديره لرق
طرفاها لا كما يمنع من تصرفه في ملكه اذا
كان لغير جاره من رايته يفتي مراد عي
هبة في وقت قبل بينه فقال فتحت بها
فاشترتها منه او لم يقل ذلك فاقام بينه
على الشرا بعد وقت الهبة يقبل وقبله
لا كما لو ادعى اولا انها وقف عليه ثم ادعى

لنفه

لنفسه او ادعاها لغيره ثم لنفسه ولو
ادعى الملك اولا ثم الوقف تقبل كما لو
ادعاها لنفسه ثم لغيره ومن قال لا خير
استقرت في هذه الامه فانكر للبياع
ان يطاها ان ترك الحصة انكر انه
تزوجها ثم ادعاها واقام بينه تقبل
كلما فدا لبيع حقه ما عدا المكاح فسخ
اقر بغير عشرة ثم ادعى انها لو فسخ
ولو ادعاها انها ستوقه لا ان موصولا وصف
لو موصولا ولو اقر بغير الجهاد لم يصدق
مطلقا وان اقر انه قبض حقه او التمن
او استولى صدق في دعواه الزيافة
لو موصولا والا لا اقر بدن ثم ادعى

ان بعضه فرض وبعضه روى وبرهن عليه
 قبل قال لا خير على الف فرده ثم صدقة
 لاشي عليه وفرادى على اخر ما لا يقال
 ما كان لك شي قط فبرهن المدعى على الف
 وبرهن على القضا او الا برأ ولو بعد القضا
 قبل كما لو ادعى النصاص على اخر فانكر
 فبرهن المدعى ثم برهن المدعى عليه على العفو
 او الصلح عنه على ما لا وكذا في دعوى الرقا
 وان زاد ولا اعرفك لا اقر ببيع عبده
 من فلان ثم حجب صح ادعى على اخر انه باعه
 امته وقال لم ابعا منك قط فبرهن على
 الشرا فوجد بها عيبا فبرهن البائع انه يركى
 اليه من كل عيب لم يقبل ادعى حصة دنياه

دعا عليه

فقال

فقال المدعى عليه او بينكم فبرهن على انه دفع
 له حصة دنياه لكم فمالوا لا ندري من هذا
 الذي ادعاه تقبل ويطل منك كتب ان الله
 في اخره مات ذى فقال عرسه اسلمت
 بعد موته وقالت ورثته بل قبل صدقوا
 كما في انقطاع الطاحونة وكما في مسلم مات
 فقالت عرسه اسلمت فعل موته وقالوا
 بعد قال لهذا ان يودعى المستلوا
 له غيره ونعها اليه فان اقر بان اخر له
 لم يعدا اذا لزمه الاول تركه سميت العتقة
 او العرقا لم يكفلوا ادعى دارا لنفسه
 ولا خيه الغائب وبرهن عليه اضل نصف
 المدعى وترك ما قدم مع دى اليه بل

وقد ثبت والى

وان مال اقر فقلوا

تكبيل محمد وعوايه اولاً ومثله المنقول
 ٢ الأصح اوصى له بنت ماله تمنع على كل شيء
 ولو قال مالي او ما املك صدقة فهو على
 مال الزكاه فان لم يجد غيره اسكن منه
 قوته فاذا املك تصدق ببذل وصح الا
 بلا علم الا على لا التوكيل بلا علم الوكيل
 ولو علم ولو من فاستحق تصرفه ولا يثبت
 عزله الا بعد له او مستورين او فاسقين
 كاجبار السيد كخانة عبيد والتعديع والكفر
 والمسلم الذي لم يهاجر ولو باع العاصي و
 امينه عبد للفرقا واخذ الماله فصاعده حتى
 العبد لم يضمن ورجع المشتري على الغريم
 ولو باع الوصي لهم بامر العاصي كالحق او ما

ولما خلت او فاسقين بلاني البحر
 في قوله وطمع قوله او مستورين
 ان لا يسلخ الجاسق
 ويوصيهم من حق
 بنو له وموت
 الاطعام
 روى

فيل

قبل القبض وصناع رجح المشتري على
 الوصي ويؤ على الغريم الا العاصي البنت
 للنقر اولم يعطهم اياه فعكس كان من مالهم
 والبنتان للورثة امر كل فاض عدل من جم
 اقطع او ضرب فضي على شخص وسئل فاعلم
 وان عد لا جاهلا انا سفسف فاحكي
 صدق والا لا ولذا الفاسق الا العاصي
 احب صب وهذا لان عند التهي
 وقاله كاستنجه وابكره المالك قاله للفا
 ولو مثل حلا وقال له ردة او لعنه اني لا
كاسب الشهادة است
 هي اجبار صدق لا يثبت حتى يلفظ التره
 في مجلس القضاء شرط العقل الكامل الصب

ويطهر من طهر
 والشيخ في الماله والوصي

والولاية ورخصها لنظا شهد وكلها وجب
الحكم على القاضي لموجبها بعد التزكية ولو مسح
اتم واستحق العزل وعثر وكفران لم يرد
فتجب بالطلب للمعبد ان لم يوجد بدله
ولو في حقوق البلجج اطلب لتقاسمه
وطلاق امرأه وتبرقها في الحد ودابر
وفي السرقة نقول اقل لا سرق ونصاها بالزنا
اربعة رجال ولتقتل الحدود والقود رحل
والولاية واسر بلا الى الصبي للصلاة على الكان
وعيد النساء انما لا يطلع على الرجال امرأة
ولغيرها من الحقوق سوا كان مالا او غيره
كنكاح وطلاق ودكالة ووصية واستمالة
للارث رحلان او رحلا وامر انان ولزم في

الكل

الكل لنظا شهد للشهادة ولو قال اعلم او اتيقن
لا تقبل والعدالة شرط لوجوب المنول ^{لصحة}
فلوقضى بشهادته ناسق نذل الا ان يمنع
الا امام القضاء منه فلا وهي على حاضر كحاج
الى الاشارة الى الحصان والمشهد ولو عينا
وان على غايب او ميت سمع ونقوه لا
ابيه فقط لا تقبل حتى يبعوه الى جده
وذكر اسمه واسم ابيه وصناعته لا يكفي
الا اذا كانت صناعة تعرف بها الامحالة
ولو قضى لا ذكر الحد نذل ولا سال عن شاهد
بلا طعن من الخصم الا في حد وقود وعندها
ليال في الكل سراً وعلناً يفتي وكفى في
التزكية موعد في الاصح والسعديل من الخصم

لا يصح الا اذا كان ممن صرح البينة بالتعديل
واذا قال صدقوا او هم عدو له صدق فهو اعرف
بالحق ولما ان لشهدا بما سمع او راي في مثل
البيع والاقرار وحكم اناكم والى الله يشهد عليه
ويقول لا تشهد لا تشهد به ولا تسعده
بسماعة من وراء حجاب الا اذا تبين الثقات
او من حضره وشهد عنده اثنان انما
فلا يثبت فلا ن واذا كان من الخطين
مشاهدة ظاهره لا حكم عليه بالماله ولا لشهد
على شهادته غيره ما لم يشهد عليه كفى واحد
للتزكية وتزكية الشاهد والمساله والانما
احوط وتزكية الذي بالامانة في دينه
ولسانه وبيده وانه صاحب بقطعه

و

ولا تشهد مرراي خطه ولم يذكرها
كذا القاضي والمراوى ولا بالم يمانه
الا في النسب والموت والمكاح والرجل
وولادة القاضي واصل الوقف وهو كمال
لعلقه صحته وتوقف عليه ومنه في يد شي
سوى رقيق يعبر عنه انما ان تشهد
انه له ان وقع في ذلك ذلك فان لم يمانه
ان شهادته بالتساع او بمانه اليد رت
الا في الوقف والموت اذا قال انه اخبرنا
من يتقيد على الاصح **باب من يقبل**
بشهادته ومن لا يقبل يقبل من اهل الاهل
والذي على مثله وان اخلفا له فب على
المثامن لا عكسه ويقبل منه على من لم يمانه

الدال ومن عده ولبسب الدين ومركب صوره
ان اجتنب الكبار واقلف وحضه وولد
رنا وخنثى وعشيق خفته وعك وخنثى
وعده وحرم رضاعا او مضامره وكافر
على عبد كافر مولاه او على حر كافر موكله
مسلم لا علسه وعلى ذي منت وصيه مسلم
لشترط ان لا يكون عليه دين مسلم والعالم
الا اذا كانوا عوننا على الظلم لاهن الا على مطلقا
ومرند ومملوك وصبي اله ان يحمله في الرق
والتميز واد يا بعد الحريم والبلوغ ومكر
في تدف وان تاب لا ان يحكم كافر بتسليم
وسجل في طاعت النسخ وزوجه لزوجها
وهولها ولو علم من ثلاث وسيد لعبد

٢٢٥
ومكاته والشريك لشريكه نهماهوش
والاجير الخاص لساجه ومخت
لنعمل الردي ومعنيه وناحه في صيبه
عنهها وعد ولبسب الدنيا ومجازف
في كلامه ومد من الشرب على الله ودين
يلعب بالصبيان والطبول والطبول
ومن لحن للناس او ترك كبره او دخل
الحمار يغرازا او يلعب نره او يقامر
شطح او يترك به الصلاة او يكلف عليه
او يلعب به على الطريق او يذكر عليه
فسقا او يبول اديا كل على الطريق او يطار
سبل مسلف شهدا ان بابا اله او صلي اليه
وهو مدعي صحت وان انكر لا كالمو

شهادة ان انا بها وكله لقبض نونه
وادعى الوكيل وانكر شاهد الوصي بعد غزله
لميت ان حاصم لا يقبل والا قبلت كثره
انين بل من على الميت لم يظن ثم شهد
المشهود انما لك هذين على ذلك عليه
وشهادة وصيان لو ادرت كبير في غير حال
لميت ولو في ماله لا كالشهادة على حرج
بحر بعد التعديل وقبله قبلت مثل ان
شهد واعلى شهده المدعى باهم نفسه
او زناه او اكله الربا او شرب الخمر او على
اقرارهم انهم شهدوا بالثور او انهم اجرا
في هذه الشهادة او ان المدعى سطل في هذه
الدعوى او انه لا شهادة لهم على المدعى

عليه

٢٢٦
عليه في هذه الحادثة وتقبل لو شهدوا
على اقرار المدعى بفسقهم او اقراره لشهادتهم
بزور او بانهم اساجروهم على هذه الشهادة
او انهم عبيد او محروون لغزيب
او انهم زناوا ووصفوا الزنا او سرقوا
من كذا او شربوا الخمر ولم يتجادل العمد
او شربوا الخمر او انه اساجروهم بكذا
لها واعطاهم ذلك لما كان في عنده او
الى صلاحهم على كذا ودفعت اليهم على
ان لا يشهدوا على وشهدوا وشهد
عدل فلم يبرح حتى قال او همت بغيره
ولا منافضة قبلت وان بعد ثمانية
عن المجلس لا بينه ما في الجرح

ادلي من بينه الموت بعد البراقام اوليا سق
 بينه على الزيل اخرجوه فله واقام زيل
 بينه على المتول قال ان زيل المخرج
 فلم يقتل فبينه زيل ادلي من بينه اوليا
 المتول وبينه الغين ادلي من بينه كون
 القيمة مثل الثمن وبينه كون المتوفى ^{عقل} ادلي
 ادلي من بينه كون مخطوط العقل او مجنوناً
 وبينه الاكراه ادلي من بينه الطوع والله اعلم
باب الاختلاف في الشهاد
 تقدم الدعوي في حقوق العباد شرط
 قبول الشهاده فان وافقها الشهاده
 قبلت والا فلا فلما ادعى ملكاً مطلقاً
 فشهدا على سبب قبلت وبكسر لا

وكذا يجب تطابق الشهادتين في اللفظ
 والمعنى بطريق الوضع ولو شهدا احدهما
 بالملك والآخر بالزوج قبلت ولهذا الله
 والعطه وكفى هما ولو شهدا احدهما بالف
 والآخر بالعين او ماله وماتن او طله
 وطلقتين او ثلاث ردت كما لو ادعى
 عضباً او قتلاً شهدا احدهما بالآخر
 بالاقترار به وكذا كل قول جمع مع فعل
 ونسب على الف في بالف وماله ان ادعى
 المالك وفي العين بنسب على الواحد كما لو
 شهد واحد ال هذين العبدن له واحداً
 هذا له وفي العقد لا مطلقاً ومثله
 العن ماله والصريح عن قوله والمهر من الخلع

ولو شهد واحد شرا عبداً
 او كاهنه بالف واخبر
 بالف ومعه ردت

ان ادعى العبد والعامل والراهن والمواه
وان ادعى الاخر فهو كدعوى الدرس في
وجوبهما ولا جاره كالبيع في اول
المدعى وكالدين بعد هاتين السكاح باللف
اسحسانا وقال لا رد في ابغض وازم
لجرك شاهد ارت بقوله مات وتركه
بمواتا او مات وذا ملكا وخذ من الا
ان شهد الملك او يد او يد من محرم
مقامه ولا بد مع الجرم من بيان سبب الورا
وانه اخوه لا بنيه وامه او لا صدها
وقر لا شاهد لا واث له غيره ولا
لشرط ذكر اسم الميت ولو شهد احد
مدشهر ردت كلاف ما لو شهدا انها

كانت

كانت ملكه او ادعى عليه ذلك او
شهدت شاهدان انه اقرا انه كان في بي
المدعى **باب الشهادة على**
الشهادة هي مقبولة الا في حدود قوله
شرط تعدد لخصود الاصل لموت
او مرض او سفر او كونها محزون عند
الشهادة وشهادة عدد عن كل اصل
لموت او مرض او سفر لا تعابر نري
هذا وذاك ويقول الاصل مخاطبا
للمنعع اشهد على شهادتي الى اشهد
بكذا ويقول المنعع اشهد ان فلانا
اشهد على شهادتي بكذا وقال في
اشهد على شهادتي بذلك وكيف تعدل

الفروع اصله كاحداث شاهد من صاحبه
 وان سكت عنه نظره كاله وتبطل
 شهادة الفروع بالبكار الاصل الشهاده
 شهدا على شهاده اسكن على فلا نه
 ثبت فلا ن الثلاثة وقالوا احبنا
 لمعرفها ورجا المدعي بامراه لم يعرفها
 انها هي قيل هات شاهد من انها هي
 وشك الكتاب الحكمي ولو قال لا بينهما
 النجيه لم يخرجني بنسبها لالحرفها
 اسند على شهادته ثم نهاه عنها
 لم يرجح كافر ان شهدا على شهادته مسلمين
 لكافر على كافر لم تقبل كما في شهادتهما على
 المضال كافر على كافر تقبل شهادته رجل على

شهاده

٢٢١
 شهادته اسند على قضائهم اسطرانه شهدا وقد
 عزز بالبشيره **باب الرجوع على الشهاده**
 موال تقول رجعت عما شهدته ونحي
 فلو انكم ها **■** وشرط مجلس قايمن ولو ادعى
 رجوعهما عند غيره وبرهن لا تقبل بالرجوع
 قبل اكلمها سقطت ولا حال ولعله لم يسمع
 مطلقا كحل في طروراك اهد عبد او كذا
 في ذلك فانه سبطل النفاذ ورمه الماله وضما
 ما الكفاه للشهود عليه قبض المدعي المال او لا
 يلفي والجره فيه لمن لقي لا للمرجع فارجع
 احدهما ضمن المصفا وان رجع احداهما لم يضمن
 وان رجع اخرهما المصفا وان رجعت امراه
 من رجل وامرأتين شهدوا وصحتا الموضع

وان رجعتنا هذا النصف وان رجع لما لم يرد
من رجل وعشر نسوة لم يمين فان رجعت
اخرى ضمن رابعه فان رجعتوا فالعزير
بالسدادس ولا يمين راجع في النكاح ^{شهادة}
لمهر شلها وان زاد اقله منهاها ولو شهدا
باصل النكاح باقل مهر شلها فلا ضمان
خلاف ما لو شهدا عليها لم يمين المهر او بعضه
ثم رجعا وصنعا في البيع والشراهما نص في
المبيع او زاد ولو شهدا على البائع بالبيع بالمال
الى سنة وقيمة الى قال شأني الشهود صحة
حالا وان شأنا المشتري الى سنة واباما
احثا ربي الاخر وفي الطلاق قبل
وطى وطوه منها نصف المال او المنته

و

ولو شهدا انه طلقها ثلاثا واخر ان انه
طلقها واحدة قبل الدخول ثم رجعا انضمان
لصف المهر على شهود الثلاثة لا غير ولو بعد
وطى او طوه فلا ضمان ولو شهدا بعقب
فرجعتنا القيمة مطلقا والولا الموقوف
وفي التدين بيمين مننا ما ننصه وفي الكفاية
بضمان فمئة ولا يمين حتى يودي ما عكسها
وفي لا سبيل وضمان بضمان قيمتها
فالامات المولى عتقت وضمان قيمتها
للمدنة بوجه الوصا من المدينة ولم يقتضا
ومن شهود المهر رجوعهم لا شهود الال
لقولهم لم تشهد المهر على شهادتنا
او شهدناهم وعطنا ولا اعتنا بقول

اصل كذب الفرج او غلط وضمن المزكول
بالرجوع مع علمهم بكونهم عبيدا اما مع جهلهم
فلا وضمن شهرة التعليل لا شهرة الاحاطة
فصل في الوكالة الوكيل صحيح
وملا اقامه غيره مقام نفسه في تصرف
جائز معلوم من ملكه فلا يصح توكل المحبوس
وصبي لا يعقل مطلقا وصبي يعقل نحو
طلاق وعنان وهبة وصدقة وبيع بما
ينفعه لقبول هبة وبما تردده في طر وسخ
كبيع واجاره ان ما ذونا والا توف
على اجاره ولله ولا يصح توكل عبد محبوس
وصح لو ما ذونا ومكاتب وتوف توكل
مؤبد فان اسلم بعد وان سل او مات

او

او حق لا وتوكل مسلم ذنبا ببيع محر او حر
ومحر حلالا ببيع صبي وان منع الموكل
اذا كان الوكيل لعقل العقد ولو صبي
او عبدا محبوسا بكل ما يباشره بنفسه صح
مضمونه في حقوق العباد برضا الحكم الا
ان يكون مريضا او غائبا مدة سفر او مريضا
او محبوسا او حائضا وكان الحكم مسجرا او محبوسا
من غير ناصي المصومه او لا حسن الدعوى
فليس من ان يكون شريكا خام مع دون
بل هو غيره سوا وله الرجوع على الرضا
ملم يسمع الناصي الدعوى لاختلافها في كونها
محرقة ان مراثي الا شراف فالقول لها
مطلبا وان مر الا وسطا فالقول لها

ومن الاسافل لا في الوجهين وبانهاها
واستيفائها الا في حدوده وحقه
لا بد من اضافة الى الوكيل كسح واجارة
وصح عن اقراره بتعلقه ان لم يكن محجورا
لكنه يبيع وقبضه ويصرفه ورجوعه
عند استحقاقه وحضوره في عيبه لا يفي
في حضور موكله وغيبته ولو كان يبيع
على ان لا يتعلق به اக்குق لا يصح الشرط
بالمالك يثبت للموكل ابتداء خلاه حتى لا يفتي
قريب الوكيل بشاره ولا يفسد نكاحها
لو اشترىها وهما وهما على الموكل لو اتى
وكيله ترس موكله وزوجه وفي عقد
لا بد من اضافة الى موكله كنكاح وضع

و

٢٣٢
وضع وصح عن عدم عدا او عن الكار وعنى
على مال وكتابه وهبه وتصدق واعان
وايداع ورهن واقراره بتعلقه موكله
ثلاث مطالبه بالمهر وتسلمها على موكله
ويشترى الا بالعرض دفع الثمن للموكل وان
دفع صح ولو مع ان الوكيل ولا مطالبه
للموكل عليه ثانيا ومثله ما دون لا بد من
مع موكله **باب الوكيل**
بالبيع والشر لعله يشترطه وي
او فسر او بفعل صح وان لم يسم ثبنا
وشرادار او عبد جاز ان يسمي ثبنا
وبشر اطعام ومن فذر ادفع ثبته
وقع على المعتكف للاكل كلهم مطبوع به

وفي الوصية تبع على كل مضموم ولو كمل
 الره يعيب ما دام المبيع في يد المورث
 او وصيه ذلك بعد موته فان لم يوجد
 فلو كمل فلو سلم للموكل انفع رده ولا
 بابه وحسنه المبيع ثمن ونفع مرعاه اوله
 ولو اشتراه بنقد ثم اجله البايع كاللوكيل
 المطالب به طال له كذا المبيع في يد قبل
 حبه بملك مرعاه موكله ولم يسقط الثمن
 ولو بعد حبه بغير كسبه ولا اعتياله
 لمفارقة الموكل بل لمفارقة الوكيل
 في صرفه ولم يثبت العقد لمفارقة
 صاحبه قبل القبض ولا يعتبر مفارقه
 الرسول بينهما بل مفارقة الموكل وكله شرا

عشر

عشرة ابطال المحم بدوهم فاشترى منعه
 بدوهم مما باع منه عشرة بدوهم لزم
 الموكل منه عشرة بنصف درهم ولو كمل
 بشرائه يعينه غير الموكل لا بشرائه
 لنفسه عند عينه حيث لم يكن مخالفا
 فلما اشتراه بغير النقد او خلاف
 ما سمي من الثمن وقع للموكل وان لم يضمنه
 فاشترى الموكل الا اذا نواه للموكل او
 اشتراه ناله مطلقا قال شريعت عبد
 للموكل فملك وقال موكله بل شرئته لنفسه
 فان معينا فلو حيا فالقول للموكل مطلقا
 ولو ميتا فان الثمن منقودا قلنا ولا يملك
 قال غير معناه قلنا ان الثمن منقودا ولا يملك

قال يعني هذا العمد ونباة ثم انكم الامراض
عمرو ولغا الكاره الا ان تقول عمرو امره
به فلا الا ان يسل المشتري اليه امره
بشراشيء معين ولم يسم مئنا
فاشترى احداهما بقدر رغبة او زيادة
تبعان من الكس فربما صح والا لا وشراهما
بالف وتبينهما معا فاشترى احداهما
بنصفه او اقل صح وبالاكثر لا الا ان
البائع يوافق قبل الخصومة وبشراشيء
له اليه وعينه او البائع صح والا لا ولقد
على المأخوذ ولو امره بالتصدق مما عليه
كما لو امر المستاجر بحرمه ما استأجره
من ما عليه من الاجرة وبشراهما بالف

رفع

رفع فاشترى وقيمتها كذلك فقال اشترى
بنصفه وقال المأمور بكه فالقول للمأخوذ
وان قيمتها نصفه فلا امر وان لم يرفع وقيمتها
نصفه فلا امر وان قيمتها الف فما تخالفان
ثم يفسخ العقد فيلزم المأمور وشرا
معين من غير تسمية ثم فقال المأمور
اشترى بكذا نصفه بايجه وقال
الا امر بنصفه كالف او اقل في تسمية
فقال الامر منك بشرايه بانه وقال
المأمور بالف فالقول للمأمور وان لم يرفع
تدوم برهان المأمور وبشراحيه فاشترى
الوكيل فقال لا امر ليس بهذا ما في القول
له ويكون الوكيل مثريا لنفسه وعتق

العبد عليه لزومه وشراؤه لا مولى
بكذا ووقع فقال لبيد اشترته
لنفه نفاعه على هذا عتق وولاؤه
لبيد وان قال اشترته فالعبد للمولى
والا لفلان لبيد نفاعا وعلى العبد الف
في الاول كما على المولى مثله في الثاني
وشرا العبد من مولى اعتاق فلما اشترى
نفه الى العطاء صح كما صح في حصته اذا
اشترى نفه من مولاة ومعه رجل
وربط في حصته شركه قال لبيد اشترى
نفسك من مولاك فقال للمولاة بيع نفسي
لعلنا لا نفعل فهو الامر وان لم نقل لفلان
عتق **فصل** لا يعقد وكل البيع و

مع من ترد شهادته له الا اذا اطلق له
الموكل بخير يبيعه لهم مثل القيمة كما يجوز
عقده معهم باكثر من القيمة وصح بيعه بما قل
او كثر والعرض والسيد ان للمخاتة والحاجة
لا تستغنى النفذ واظهروا وهذا وكنته بالتش
ولا ضمان عليه ان يبيع في يد او توي
ما على الكفيل وتقيده شراؤه بمثل القيمة
بغير زيار اذا لم يكرهه معروف
وان كان معروف فالحجر ولم لا ينفذ على
الموكل وان دلت الزيادة وكذا يبيع
ببيع نصفه وفي الشرائع وقف على
شرا بانه ثل الخضوة ولو رد يبيع
ببيع على وكيله ببيع او تكوله او

اقراره فيما لا يحدث زده على الامر
 وباقراره فيما يحدث لا الاصل في الوكالة
 المخصوص وفي المصاربه العموم فان باع
 بنسبه فقال امره اموتك بنقده وقال
 اطلق صدق الامر وفي المصاربه المصار
 لا ينبغي تصرف احد الوكيلين واصل الاية
 حضوره وعقوبته وان وطله في عينه
 لم يعوضا وتعلين شقيتهما وتديري ورد
 وتسليم هبه وقضائي والامانة والمشا
 والقضا والتولية على الوقف كالكافة ليس
 لاحدهما الا تفاد الوكيل بقضا الدين لا
 عليه الوكيل لا يوكّل الا باذن امره الا في دفع
 رغبة ونقص دين لم يفي به عياله وعند تقدير

ولذا في كل باع
 الموكل

النزله

النزله والنزول في رايه كالا ذل الا
 في طلاق وعقاي فان وكل مدونهما فمغل
 الثاني فاجان الاول صح الا في طلاق
 وعقاي وابرأ وحضوره وقضائي
 وان فعله اجني فاجان الوكيل جارا الا
 في شرا وان وكل به فهو وكيل ابرأ
 سيفعل بمنزله موكله او موته وينفعل
 موثلا وله قال قضت الكرام امراني
 صار وكيل بالطلاق وتنفذ بالمجلس
 خلاف قوله وكلوك منزلا ولا
 له على غيره لم يجز لقوله في حقه فاذا باع
 عبدا ومكاتب او ذمي بال صغيرة
 الحر المسلم او شري واحد منهم بد او زوج

مخيرة لذلك لم تجرد الولاية في مال الصغير
الى الاب ثم الى القاضي ثم الى من نصبه
القاضي وليس لوصي الام ولا به التفرغ
في ترك الام مع حصة الابا ووصيه او وصي
وصيه اولاد وان لم يكن واحد محي ذكرنا
فله الحفظ وسع المقول لا العقول والعلم
باب الوكالة بالخصومة والقبض
ويكيل الخصومة والقاضي لا يملك القبض
ورسول القاضي لا يملك القبض لا اخص
ولا يملكها ويكيل الملائمة كما لا يملك الخصومة
ويكيل الصح ووكيل قبض الدين ملكها ووكيل
قبض العين لا يملك برهنه واليه على الوكيل
لقبض عبدا ان الموكل يباعه وقفا لا يرحى

الغائب

الغائب كذا الطلاق والعتاق امره بقبض
دونه وان لا يقبضه الا جميعا فقبضه
الادرهم لم يجز نصه على الامر والرجوع
على الغريم ب كله واذا لم يكن للمعزم بئنه
على الا نقاض على نصه الوكيل نضاع
منه ثم برهنه المطلوب على الا نقاض
له على الوكيل ورجع على الموكل الوكيل بالخصومة
اذا انى لا يجبر عليها حله والكيل وكله
بخصومات واخذ حقوقه من الناس على
ان لا يكون وكيله فيما يدعى على الموكل جاز
فلما ثبت المال له ثم اراد اخذ المبلغ لا
على الوكيل وصح ان اراد الوكيل بالخصومة
بغير الحدود والمصاص عند القاضي و

وان انزل به كالمستنى اثم ان واثم عند
 ولو استنى تحت اثم ان واثم عند لا
 وخرج عن الكاله وصح الوكيل بالاقبال
 ولا يصبر به مقر او بطل توكل الكفيل
 بالمالي كالموكل بقبضه من نفسه او عند
 او وكل المختار المحيل لقبضه المحال عليه
 عكاف كفيل النفس والمسول ووكيل
 الامام ادعى انه وكل الغائب لقبضه
 فصدقه الغريم اثم بدفعه اليه قال حضر
 الوكيل لقبض الدين اذا ضمن الشئ للبايع
 اذا انفصل صح وبطلت الوكالة وكذا كلما
 صحت كفال الوكيل بالقبض بطلت كاله
 بدمت الكفاله او تلحرت وكل السع

اذا ضمن الثمن للبائع عن المشتري لم يحبر
 فان ادعى حكم الثمن رجوع وبدونه لا ادعى
 انه وكيل الغائب لقبضه بصدقه
 الغريم اثم بدفعه اليه فان حضر الغائب
 فصدقه فيها والا امر الغريم بدفع الدين
 اليه ثانيا ورجع به على الوكيل ان باقيا
 في يدع ولو حكما وان ضاع لا الا اذا ضمنه
 عند الدفع او قال له قبضت منك على ان ارا
 من الدين وكذا اذا لم يصدقه على الوكيل
 ودفع ذلك لبيعه على اخطائه فان ادعى الوكيل
 فعلاكه او دفعه لموكله صدق كلفه
 وليس له الاسترداد في الوجه كلما
 حتى حضر الغائب رجم انه وكل لقبضه وبيعته

فلو ادعى المشتري ان
 وكيله الوكيل فانه ينفذ
 عليه ولو قال في الخلاصة والافق

صدقة المودع لم يورث بالفتح اليه وكذا لو
 ادعاه شراها حاكم المالك وصدقه ولو
 ادعاه انتقالها بالارث او الوصية منه
 وصدقه امر بالفتح اليها اذا لم يكن على الميت
 دين مستوفى ولو انكر موته او قال لا ادري
 لا ولا وكله تقبض ماله فادعى الغرم باليقظ
 حق موكله دفع المالك اليه ولو وكله بعيب
 في اتمه وادعى البايع ان المشتري رضى بالعيب
 لم يرد عليه حتى يكلف المشتري فلو ردها
 الوكيل على البايع بالعيب بخلاف الوكيل في
 علي الرضا كاستله لا للبايع والمأمور
 او القضا او الشرا او التصديق اذا اسك
 ما دفع اليه وتقدم ماله حال قيامه لم يكن

متم

متمم اذا لم يفضل في غيره وصي انفسه به
 ومال البنين غايب فهو تنطوع الا ان شهد
 انه قرض او انه يرجع **باب عزل الوكيل**
 للموكل عزله متى شام لم يتعلق به حق الغير
 بشرط علمه ولو وكله ببيع وماله معلق
 قبل وجود الشرط وبنت متاهة به
 وملتوبة ورسوله مطلقا اذا قال ارسلني
 اليك لا يملك عزله اياك في ذلك ولا في غيره
 فصولي فلا بد من احد شرط كل منهما
 كما خواتها وهي غير لازمة فراجعا في ذلك
 عزل نفسه شرط علم موكله وكله تقبض الدين
 ملك عزله ان يغير حصة المدون وان يخرجه
 لا الا اذا علم به المدون فلو دفع المدون

وبيد اليه قبل علمه بفعله يهلك ولو غل العبد
 نفسه محضرة المرقن ان رضى به صح ولا لا
 قول الوكيل بعد القبول لمحضر الموكل البت
 تركه لي وانا يرى من الوكالة ليس يترك
 كحج الموكل لها الا ان تقول واسلا او
 بشي فقد عرفت انها ونك فغزل وبنزل
 بينهما ما وكل بيه كالو وكله تبصر وتقبض
 ادبكا في وجهه وموت اصد هما وحقه
 مطبقا وحقه مرتدا الا اذا وكل الم
 العدل او المرقن يبيع الرهن عند حلول
 الاصل فلا يبيع لموت الموكل وحقه
 كالوكيل بالمر باليد والوكيل سيع الوفا
 وانقضى الشك وان لم يعلم الوكيل

وعجن الموكل لو مكاتبه وحججه لو ما دوننا
 كذلك اذا كان وكلا في العتق والخص
 اما اذا كان وكلا في تصادق وانتصايه
 وتبصر ودلعه لا تصرفه بنفسه فما وكل فيه
 تصرفا بجزء الوكيل عن التصرف معه ولا لا كالو
 طلبها واحدة وعدتها باقية وتعود الوكالة
 اذا عاد اليه قديم ملكه او بقي اثره والله اعلم
كتاب الدعوى هي طلب حق
 قبل غيره او دفعه عن حق نفسه والمدعى
 من اذا ترك ترك والمدعى عليه خلافه وركتها
 اضافة الحق اليه نفسه او الي من يات بمنايه
 عند النزاع واهلها العاقل المميز وشرطها
 محبس القاضي ولو كان المدعى به مما يحتمل

والوكيل الملقب بوجه او المادون
 يتغير بالعتق والمضوم واما اذا كان
 وقطلا فمقتضاه ان لا يملكه ويقتضيه
 لا يتغير

اذا امر الموكل بجزء الوكيل من النفقة
 معه الا اذا بقرا اثره بغيره كمالا كاد
 طلبها واحدة وعدتها باقية وكذا اذا
 عاد قدم ملكه صحت نفود الرجوع اليه
 ونفود بانتهائها لو كان كالمركلة فيبقى
 دية فقبضته او سكا في وجهه

الثبوت وحكمها وجوب الجواب على الخصم والمنا
 نصح اذا وقعت فترمة لشيء فلو كان بين
 متولا في يد الخصم ذكر انه في يد غيره
 حق وذكر احصائه ان امكن اشارة اليه في حجة
 الدعوى والشهادة وذكر قسمة ان تعذر
 هلاكها او غيبتها وان تعذر مع ثبوتها
 لعبت القاضى امينه والا التفتي بذكر القيمة
 ادعى اعيانا تخلف الحبس والنسخ والصفه
 وذكر قسمة اهل حله كفى ذلك وان لم يذكر
 قيمة كل عين على حدة ادعى قيمة شيء من تلك
 استقر بيان حبه ونوعه واختلف
 في بيان الذكوة والاثوتة في الدابة
 وفي دعوى كالا بداع لا بد من بيان مكانه

سوا

سوا كان له حمل اولاد وفي العصب ان له حمل مع
 فكل بد من سوانه والا لا ويشترط الحريد
 في دعوى العقار كما في الشهادة عليه
 ولو مشهور الا اذا عرف الشهود الدال
 بعينها فلا يحتاج اليه ذكر حد ودعها ولا بد
 من ذكر ملزمة الدائم المحلة ثم السك والنفق حكم
 ثلاثة وذكر اسم اصحابها واسماء ابائهم ولا
 من ذكر الحد الى لم يكن مشهورا وانه في يد
 وزيد وعرض في المنقول ولا تنت يد
 في العقار تبصا دفما بل لا بد من برهانه
 او علم قاض اذا ادعى ملكا مطلقا وان ادعى
 العصب او السر لا وانه يطلبه ولو كان في يدا
 ذكر وصفه ولا بد في دعوى المبيعات

في العقار لا بد من ثبوت
 عليه في الملك المطلق والمان العصب
 او السر الا كما في الامانة

من ذكر الحب والنوع والصفة والقدرة وب
 الوجوب وسال العاضى المديع عليه بعدتها
 والا لا فان اقرا وانكر ثم من المدعى فغى عليه
 والا حلف بعد طلبة واذا قال لا اقرا ولا انكر
 لا يستكلف بل بحسب ليقر او ينكر اصطحا
 على ان يحلف عند غير قاض ويكون يري ما فهو
 باطل فلو برهن عليه لقبول والا حلف ما يبا
 عند قاض وكذا لو اصطحا ان المدعى لو حلف
 نال خصمه ضمان وحلف لم يضمن واليمين لا ترده
 على المدعى برهن على دعواه فطلب العاض
 الكلف المدعى انه حقي في الدعوى او على ان
 الشهود صادقون او محققون في اشهادها
 لا بحسبه علم الا شاهد ان العاضى يحلفه

له الاستناع عن ادا الشهادة وبنيه الخارج
 في الملك المطلق حتى ونفى عليه من قوله مرة
 في محلب العاضى بقوله لا اخلف او سكنت
 ثم غرافه وهل الشرط النفا على النور خلا ف
 اراد ان كلف بعد النفا عليه به لم يجز
 والفضا على حاله شك فيما يدعى عليه بل يرضى
 حظه ولا حلف وان ابي حنبل لا حلفه
 ان البر راسه ان المدعى يبطل حلفه ولا لا يتقبل
 البينة اذا اقامها بعد اليمين عند العامة
 ويظهر لذهبه ما قامتها لو ادعاه بلا سبب
 وان لسبب حلف ثم اقامها لا ولا تكليف
 في كاح ووجهة وفي واستيلاء وورق و
 ولا وحده ولعان والمثوى على انه كلف

اراد ان يحلف بعد انفا د عليه بالكل
 لا حلف

سئل البينة ادا اقامها بعد اليمين لو ادعاه
 بلا سبب فحلف وانه ادعى بسبب
 فحلف ثم اقام البينة لا يتقبل كما في البزيم

في الاشياء السبعة وسكنف السارق فان
 ضمن ولم يتطع البينة تجرى في الاستحلاف
 لا الحلف واذا اطلق على فعل نفسه كان على
 البتات وعلى فعل غيره على العلم الا اذا كان
 يتصل به وجاذا القود فان لكل فان كان
 في الفسخ حتى يقرأ وكلف وفيما دق
 يقتض قال المدعي الى بينه حاضرة وطلبان
 حصه لم حلف واذا القاضي كفيلا تعدد حصه
 ثلاثة ايام فان امتنع مرتك لا ارضه معاد
 الكليل الا ان يكون غريبا قال اشها محمد بن العباس
 قال لا بينه لي وطلب بينه فلفنا القاضي ثم
 قبل ذلك منه وقيل لا ادعي المدعي الا البعاه
 فانكر المدعي ولا بينه فطلب بينه فقال

المدعي

المدعي اهل حق في الختم ثم استخلفني له ذلك
 واليمين بالله تعالى لا مطلقا وعنا
 وقتل ارمست المرون فوض الى القاضي
 فلو حلفه باطلاق فكل فتضي عليه لا ينفذ
 ويغلظ بذكر او صاوه والاختيار في
 صفته الى القاضي فلو حلف بالله ونكل
 عن التعليظ لا تنقض عليه بكوله وسكنف
 اليهودي بالله الذي اترل التوراه على
 موسى والنماني بالله الذي اترل الاجيل
 علامبي وللمجوسي بالله الذي خلق النار
 والوثني بالله ولا حلفون في يوم عبادتهم
 وكلفه القاضي على الحاصل اي بالله ما بينكم
 لكاح قايوم وبيع قايوم وما حب عليك قره

حلف بانه ونكل فخر التعليظ لا حكم
 المستور

وما هي باني ^{منكم} الا ان في دعوى كاح وبيع و
وطلاق الا اذا تركه النظر للمدعي
فكلف على السبب كدعوى سقعه بالجلاد
ونفقة مبنية وللضم لا يراها وكذا
في سبب لا يرتفع كعبد مسلم يبيع عقبة
وفي الامه والعبد الكافر على الحاصل
وصح هذا الحلف والعلم منه ولا حلف
لعبد ولو استقطه قصدا بان قال برت
من الحلف او تركه علمه او وهتبه لاوله
كليفه **باب** التخالف
اختلفا في قدر ثمن او بيع حكم لمن رهن
وان رهننا فليست بالزيادة وان اختلفا
فهما فحجة الباع في الثمن وحجة المشتري

٢٤٤
في البيع اولى وان عجز ولم يرض واحد منهما
مدعوى صاحبه كالحلفا وحلف المشتري
اولا ونسخ القاضى البيع ومز كل الزم دعوى
الاخر ولا كالف في اجل شرط وثمن بعض
وحلف المنكر ولا بعد هلاك البيع وحلف
ولا بعد هلاك بعضه الا ان رضى البائع بترك
حصه العاك ولا في بدل كتابه وراسه
بعد اقاله السلم وان اختلفا في مقدار الثمن
بعد اقاله كالحلفا كقول كل من المبيع
والثمن مقبوضا ولم يرد المبيع الى باعه
فانصرم البيع بحكمه الا وان اختلفا في المهر
فرض لمن بهن وان رهننا فللمراه ان كان
مهر المثل يشهد له بان كان مثل يانديج

وان كان شهد لها فبنته ادبي وان لم تشهد
لكل سها فالتها تزويج من المثل وان عجزا
حالفها وبدا يمينه ولا فسح وحكم مهرتها
بعضي بقوله لو كان لعمالة او اقل ولتقوا
لو لمعافاتها او اكثر وولدتهما ولو خلفا
في الاجارة قبل الاستيفاء الفاء وبعد
والقوله قوله المساجر ولو بعد استيفاء
السعي كحالفها ونسخ العقد فيما يقع والقول
في الماضي قول المساجر وان اختلف
الزوجان في مئاع البيت فالقول الكل واحد
منهما فيما يصح له مع يمينه والصالح له خفي
وعامة وتبادلت نسوة وسلاح ولها
نحو حمار ودرع واساورة وظلال الا اذا

كان

240
كان يبيع ما يصح فالقول له ادك انت يبيع
ما يصح له فالقول لها واذا اختلفا في
مئاع النسا واقاما البينة فبني الزوج والقول
له فيما يصح لهما كهرش واستعه واداني ودر
وتعود ومترل وعقار ولو اقاما بينة
قدمت ببنتها وان مات احداهما واختلف
وارنه مع الحي في المتك فالقول للحي ولو ادهما
مملوكا فان في حاله الجباه فالقول للحي الجباه
والحي في الموت اعمت الامة واحداث
نفسها فانه البيت قبل عمقها فهو للرجل
وما بعد الفتى قبل ان كثر نفسها
فهو على ما وصفناه في الطلاق ورجل
معروف بالجاه والنسب ^{مبارك} غلام وعمل

عنقه بدرة وموبدان فادعاه وجعل عرف
بالبار وادعاه صاحب الدار فهو المعروف
بالبار ولذا كاس في منزل رجل وعلا
عنقه تطيفة فقال هي لي وادعاه صاحب
المنزل في صاحب المنزل رجلا في مسجده
بينها دقي ادعي كل واحد العنة واماها
واصدها يعرف سبع الدقي والآخر يعرف
بانه علاج فالدقي لمن يعرف بسبع منها
والسبع لمن يعرف بانه علاج **فصل**
في دفع الدعا وكما قال ذواليد هذا
الشي او دعنيه او اعارنيه او اجورنيه
او رهنيه زيد الغايب او عصيته منه
وبرهن عليه دفعت حصو من المدعي وان قال

ابتغته

256
ابتغته من الغايب او قال المدعي عصيته
او سرقني وقال ذواليد او دعنيه
فلان وبرهن عليه لا قال في غير مجلس
الحكم فملك ثم قال في مجلس موودعيه
عندي من فلان يمدح مع البرهان وكوفي
المدعي على مقالته الاولي كجمله حصما
وان قال المدعي ابتغته من فلان وقال ذو
اليد او دعنيه فلان ذلك دفع الحصو
وان لم يبرهن ولو ادعي انه له عصبه منه
فلان الغايب وبرهن عليه وزعم ذواليد
ان هذا الغايب او دعه عنه انه نعت
ولو كان مكان دعوى العصب دعوى
سرقه لا **باب** **دفعه الرجلان**

تقدم حجه خارج في ملك مطلق على حجه
وان وقتا صدها فقط قال هذا المبدئي
غاب عني منه شهر وقال ذو البدي لي منه
قضى للمدعي ولو برهن خارجا على شيء
قضى برهنا فان برهنا في كراج سترها
وهي لمن صدقة وان ارخا قال الباقى
بها وان اذرت لمن لا حجه له فهي له
وان برهن الاخر قضي له ولو برهن احد بها
وقضى له ثم برهن الاخر لم يقضى له الا
اذا ثبت بغيره كالم تبص برهان خارج
على ذي يد ظهر كاحه الا اذا ثبت بغيره
فان برهنا على شراشي من يد لكل
من ضعف التمس او ترك وان ترك احد

بعد

بعد ما نفى له الم يارض الا حمله ويو
للباقى ان ارخا ولدي اليد ان لم يور
او ارخ احد هما ولتي وقت ان وقت
احدهما فقط ولا يبدلها والشر احق من
وصدقه مع قبض ان لم يورخا ذلوا رجا
واخذ المملك فالاسبق احق ولدا رحت
احدهما فقط فالمرحاض اولى الشرا
والمرستوا لهذا اذا لم يورخا او ارخا
واستوى ناركهما فان سبق نايح احد هما
كان احق ورهن مع قبض احق من هبة
وان برهن خارجا على ملك مخرج او شرا
مخرج من باض او طاح على ملك مخرج
ووديد على ملك مخرج اقدم فالباقي

وان برهننا على شرا متفقين بارحتهما من آخر
او وقت احدهما فقط استويا فان برهن
خارج على الملك ودد واليد على الشرا^{لشرا}
مننا وبرهننا على سبب ملك لا يتكدر كذا
وحلب لبي وجز صوف فد والديا حق
وان برهن كل على الشرا من الاخر فلا
سقطا وترك المال في يد منعه ولا
يرجع سريانه عدد الشرا فلما قام
احد المدعى بشرا هدي والآخر اذ
فيها سواد كذا لا يرجع برهانه العداله
دار في بيا خا دعى رجل يصفها واخر كذا
وبرهن فللاول ربيعها والباقي للاخر بطريق
المنازعه ولوالدار في ادهما ذنبي للشراي

و

ولبرهننا على شراج دابه وارضا قضي لمن
وافق شرا تار حنه فلم يود رضا قضي به
لمدى اليد ولما ان في ادهما او في يد ثالث
وان لم يوافقهما فلما ان كانت في ادهما
او كانا خارجين فان في يد احدهما قضي لها
له برهن احد خارجين على العصب والاخر
على الورع استويا الكمال احرار الا في
الشهادة والجدود والنصام والعقل
فلو ادعى على شخص مجهول الحال انه عبده
فانكر وقال انا حر الاصل فالقول له
واللايس احق من آخذاكم والراكب من اظ
الجمام ومن في السج من رغبود وحملاها
وكم وحكمها عن علق كوره بها والحابس على

الباطل والمتعلق به سواء كان معه وطرفه
مع اخره كلاف جالس دار عايتها
الحايط على اخذ جلد وعه علماء وتصل به
ارصاله بربيع لا يملك عليه لم ارى بل بال
الجارين لو تشارعا ودويت من دار كرك
بيوت في حق ساحتها فهي ملها لصفاء
كلاف الشرب فانه تعدل بالارض برهنا
على يد في ارض قضى بيدها ولو برهن عليه
اصرها ان كان لمرف فيها قضى بده ادعى
المالك في الحال وشهد الشهود ان هذا
العيني كان ملكه يتبع صبي يعبر قال انا حر
فالتقوله فان قال انا عبد فلان قضى
اليه فلو كفي وادعى الحرية تسع مع البرهان

باب

باب دعوى السب سبعة
ولدت لافل من شته اشري بديقت فادعاه
ثبت لسه وصارت ام ولد فيفسخ البيع
ويرد المثنى وان ادعاه المشتري قبله ثبت
منه ولو ادعاه بعد ولده لا فكذا لو
ادعاه بعد موت الام بخلاف موت الولد
وما خذ وبيترد المشتري كل المثنى
واعنائهما كونهما والتدبير كالاغناق
ولو ولدت لاكثر من حولان مردق البيع
وصدقة المشرى بثلث السب وهي ام
ولد ككاتب ما ع من ولد عند فادعا
بعد بيع مشترى ثبت لسه ورم ببعده
ولذا لو كاتب الولد او دهنه او اجره

ام الولد ككاتب
بكره (او م) فلو
داد على الولد

او كاتالام اور هزنا او اجرها اور حها
ثم ادعاه باع اصل التوامن قد ولد ا
عنده واعتقه لمسه ثم ادعى الباع الاخر
ثبت لهما منه وبطل التثني قال لصبي
هو ابي زيد ثم قال هو ابي لم يكن اسمه وان محمد
زيد مؤنثه ولو كان مع اسم وكافر قال المسلم
هو عبدي وقال الكافر هو ابي فهو حرامي
الكافر قال زوجها لصبي محمدا هو ابي من عرها
وقالت هو ابي من عره هو ابيها ولو ولدت له
اسمها فاستحق عزم الاصل الولد وهو حر
وكذا لو ملكها بساخر كالوئود حها على ابيها
فولدت له ثم استحققت فان مات الولد قبل
الحضرة فلا شيء على ابيه وارثه له فان ملكه

الاصل الباع
وطيئة بعد اعلال ملكه
او كاح ولد في سجن
عزم الاصل الولد
الطعم وهو حر

ابوه او غيره عزم الاصل قيمته وبيع بها ثمنها
على الباع لا يعتقها **كما**
الاقرار هو اجبار الحق عليه لغره من وجه
الاشان وجهه فبنا على الاول صح اقراره للمولود
غيره ويلزمه تسليمه اذا ملكه ولا يصح اقراره
بطلاق وعتاق مكرها وصح اقراره ما دون
بيع في يد مسلم محرر ونصفه انما
وامراه بزوجيه من غير شهود ولا يسمع بعهده
عليه شيء ببناء على الاقرار ويباع على التايين
لو رد اقراره ثم قبل لا يصح ولا ينظر الملك التاين
به في حق الزوايد المستهلكه فلا ملكها المتزله
اقراره مكلف او عبده ما دون محي معلوم
او مجهول صح ولزمه بيان ما جعل يذوق قيمه

والقول للمقدم طه ان ادعى المقتله اكثر
منه ولا يصدق في اقل من درهم في مال
ومن مضاب في مال عظيم من الذهب والفضة
ومن عشرين مالا في درهمين ومن درهمين
نعم في مال الزكاة ومن ثلثة نضب في اموال
ودراهم ثلثة ودرهم ثلثة عشرة وكذا
درهما درهم وكذا كذا احد عشر وكذا كذا
احد عشر وثلاث بل او واحد عشر
ومعها فانه واحد وعشرون وان ربع
الف علي او قبل اقرار بدن وصدق ان وصل
هو وديعه وان وصل لا عندي او معي او
في بني اوكيس او صندوق امانه جميع ماله
او ما ملكه هبة لا اقرار فلا بد من تسليم

قال

قال في حاشية الف فقال اترينه او اتقده او
احليني به او قضيتك اياه او ارايتي منه او
تصدقني به علي او وهبته لي او احلتك به
علي زيد فهو اقرار له بها وبلا ضمير لا قال
البري عليك الف فقال لي فهو اقرار
وانه قال نعم لا يقبل بدو اقرار مطلقا ولا يتا
بالبراس لا يكون اقرارا بماله وعقود طلاق
وبيع وزكاح واجارة وهبة بخلاف الكفر
والاسلام والحب والاشهاد وان اقرب من
موجب وادعى المقتله طوله لزم طالا كما لو اقر
بعبد في يد ابيه او رجل وانه استاجر منه
ولست خلف المقتله فيهما خلافا لما لو اقر بطلاق
السوء فكذلك في صفقتها فانه يلزم ما اقر به

كافر الكليل بدن رجل شراده منقبة
 اقر المالك للبايع ثوب في جراب ولذا الا
 والاستداع والاعارة والاستيها
 والاستيجار ولون وكل ما يدورهم
 كل ما دراهم وفي ما به وثوب وما به وثوب
 لبير الماء وما به وثوب ثوب كل ما ثوب
 ولا تفر البذابة في اصطلح بلين نقطه
 طعنه وفضه وسيف خفيه ومحايله ونضله
 وحبله العبدان والكسوة وتتم في قوصه
 اطعام في جوال وسعينة او ثوب في بندل
 او ثوب لزوم الطرف كالمظروف ومن قوصه
 لا كدابة في اصطلح وثوب في عشرة طعام
 في بيت ومحنة في حقه وثي الفرج حقه

هذا ثوب البطل
 عائل محلي والحو
 مقدم كوكب الارز
 و...

ان

ان عني مع ومن دراهم الى عشرة او ثوبين
 دراهم الى عشرة تسعة وكر خطه الى ك
 شعير لزماه الا تقيرا ولو قال له عشرة
 دراهم الى عشرة دنانير يلزمه الدراهم
 وتسعة دنانير وفي له من داري ما بين
 هذا الحابط الى هذا الحابط له ما بينهما
 وصح الا قرار بالجل المحتمل وجوده وثمة
 ولو غراد ي وله ان بن الوصية صالحا
 كالارث والوصية فان ولدت جالا قلى
 من نصف حى ل فله ما اقروا و ولدت جيني
 فلها وان ولدت ميتا للميت والمورث
 وان اثربيع او اقراض او اهرم الا قرار
 لغا وصح الا قرار الوصية وان بين سببا

غير صالح منه حقيقه كالاقرار اقرشي على
انه بالحيا لزمه بلا خيار وان صدق
المقوله لا ان اقر بعد وقوع بالخيار له
الا ان يكذب المقوله كاتزان بدني سبب
كفاله على انه بالخيار في مدة ولو طوله
الامر يكسبه الاقرار اقرار احد الورثه
اقر بالدين لزمه كله وقيل حصته واما
ابوالسبب اشهد على الف في مجلس واشهد
رجلين اخرين في مجلس اخر لزم القان
اقر ثم ادعي انه كاذب في الاقرار كلف
المقوله ان المقول يمكن كاذبا وكذا لو ادعى
وارث للمقتول وان كانت الدعوى على
ورثه المتوفى واليمين عليهم بالعلم انا

لا تعلم انه كان كاذبا **باب**
الاستنفاء وما في معناه هو ترك
بالباقي بعد التنبأ باعتبار الحاصل من مجموع
التركيب ولغى باعتبار الاخر وشرطه
الاتصال الالفيين او سعاله او اضم
والنداسه لا يضر لقوله لك على الف فانها
الا عشرة كله فلك الف فاشهد و
الا كذا وكبح والمستغرق باطل ولو فيما
يعمل الرجوع لو صبه ان كان ملقط الله
او مساويه وان بغيره ما يفيج كمبيدي
احرار الا هؤلاء او الاساماعنا ورا
وهم الكل استنفاء الكيل والوزن في العدي
غير المتعاقبات احاده صحح ويكول المستني

القيمة وان استعملت جميع المقربة بحلاف
 دينار الامانية درهم لاستغفاره بالمبايعة
 يبطل واذا استثنى عدد من بينهما
 حرف الشك كان الاقل مخرجا واذا كان
 المستثنى مجهولا ثبت الاكثر ولو وصل امر
 بان شانه بطل وصح استئنا التبييض
 لا البناء وان قال بنا دها لي وعرضتها
 لك وكما قال ونص الحاتم وتخل السنان
 وطوق الجارية كالبناء وان قال له على الف
 من ثمن عبد ما قبضته وعينه فان سلمه
 المقوله لزوم الالف والا لا وان لم يبعين
 لزومه مطلقا وقوله ما قبضته لقوله
 من ثمن فخرا وحزيرا ومال فمال وكحه

د

وان وصل الا اذا صدقنا او اقام بينه
 ولو قال له على الف درهم حرام او ربوا
 فهي لازمة مطلقا ولو قال زور او باطل
 لزومه ان كذبه المقوله والا لا والقرار
 بالبيع نلجته على هذا التفضل ولو قال
 له على الف درهم زبوف فهي كما قال على
 الاصح ولو قال له على الف من عضد و
 الا انها زبوف او من رجه صدق مطلقا
 وان قال ستوه او رصاص فان وصل
 صدق والا لا وصدق في غصت ثوبا
 وجا لمعيب وفي له على الف الا انه يقيض
 كذا متصلا وان فصل لا ولو قال اخذت
 منك الفا ودعيه فمكنت وقال الاخر

بل غضبا ضمن وفي عطيتيه ودليجه وقال
 الاخر غضبتني لا وفي هذا كان ودليجه
 عندك فاخذته فقال هو لي اخ له ان
 فاما ومنه لوها لكا وكذا ارضتاك
 الفاتم اصدتها منك وصديق مر قتل احوت
 درسي وتوتني هذا فركب اوليه ورده
 او خاط توتني هذا بكذا فقبضته قال هذا
 الالف ودليجه فلا ن لا بل ودليجه فلا
 فالاول للاول وفي على القرى للثاني
 ككافي هي لفلان لابل لفلان ان كانت
 معينه وان غير معينه لزمه ايضا لفلان
 غضبت فلا تا مابه درهم وعاهه دينار
 وكر حظه له بل فلا تا لزمه لكل احد

منها كله ولو كانت بعينها في الاول عليه
 مثلها للثاني ولو كان المقر له واطا يلزمه
 التهما قدرا وافضلها وصفا ولو قال الذي
 الذي لي على فلا ن لفلان والودليجه عند
 فلا ن هي لفلان فهو اقر له وحق السبق للمقر
 ولو سلم الي المقر له برى ما اراد المراد
 اقر له بدل من لاجنه نافذ مر كل حال واخر الاربع
 ودون الصحة وما لزمه في مرضه لسبب معروف
 قدم على ما اقرب في مرض موته ولو ودليجه
 وليس له تضاد في بعض الغرماء في بعض
 ولو اعطاهم وايضا اجرة الا اذا قصرت
 في مرضه او قد تمنى ما اشترى منه وقد علم
 ذلك بالبرهان كلف ما لم يوده حيوات

يعلم ان غضبت في هذا صلاحيته
 فلهذا كان في الارزاد وشركا
 في كل امرهم انما هو الضمان
 في بعض الناس ولا يمكن
 بالجد ان ارادوا
 بذلك

فان البائع اسوة للعرفا اذا لم يكن العاين في يد
 واذا اقرب من ثم بدى كحاصا وصل ام لا ولو
 ولو اقرب من ثم بوديع كحاصا وعلى العلم لا يجر
 اولى وابراكة مديونة وهو مديون لم يجر
 ان اجنبيا وان وارثا قلة مطلقا وصح قول
 لم يكن لي على هذا المطلق قضا لا دياره بل
 ورث على المطلب شي له لغت واقتران لوارثه على
 عدم تصديق البقية باطل ولا تقبض دية عليه
 كله واقتران له بوديعه من هلكه اقرب لوارثه
 يوم في الحال تسليم الي الوارث فاذا مات برث
 والعبر يكونه وارثا وقتلوا وقت الاثم
 الا اذا صار وايضا يسب جدي كالنوع عقدا
 المولا فلو اقترانها ثم تزوجها صح كذا فان

للجنة

لاجنية المحجب اذا صار غير محجب اقرب مرض
 موته انه كان له على ابنته المينة عشرة دراهم
 وقد استوفاهما وله ان ينكر ذلك صح اقترانه
 كالأقرب لا مواته في مرض موت بدى ثم ماتت
 قبله وتركته وارثا وقيل لا وان اقرب لاجنية
 ثم اقرب بموتته ثبت له وبطل اقترانه وان اقرب
 لاجنبية صح كذا فالله والوصية ولو اقرب
 لمن طلقها ثلثا فانيه فلها الاكل من الارث
 والدين وان بغيره فلها الميراث بالغام بالغ
 وبطل الاقترانها اقرب كذا لم مجهول بولي
 مثله لثله وصدا العلام ثبت له ولو
 وثركا الورثه صح اقتران بالولد والوالدين
 بالشر وط المقدمه والته وجه لشرط طوقها

اقرب مرض موته انه كان له على ابنته
 المينة عشرة دراهم وقد استوفاهما وله
 ان ينكر ذلك صح اقترانه كالأقرب لا مواته
 في مرض موت بدى ثم ماتت

عن الزوج وعدته وليس تحت المقر اخذها او ارجع
سواها والمولى يرحمها العتاة ان لم يكن ولا وه
ثابتا من حجب العيب واقرارها بالودن
والزوج والمولى وبالولد ان شهدت فابله
او صدقها الزوج بشرط ظهورها عن الزوج
ان كان لها زوج افككت بغيره ومطلقا
ان لم يكن كذلك او كانت وادعت انه من غيره
ولا بد من صدق هو لا الا بالولد اذا كان لا
يعبر عن نفسه ولو كان المفتر على غيره اشترط
صدق المولى وصح التصديق بعد موت المقر لا
تصدق الزوج بعد موتها وان اقرت بغيره
كالخ لا يصح في غيره وصح في خوفه
فكز منه الاحكام من النفقة والحضانة والارث

٢٥١
اذ انصاعا دقا عليه فان لم يكن له وارث غيره
نرس او بعيد ورثة والا لا ومن مات ابوه
فاقربايج شاركه في الارث ولم يثبت نسبه
وان ترك الامين وله على اخوانه فاقربايجها
لغيره انه محبب من هذا شي للمقر والا خر
محمول **فصل** اقرت الحرة المكلفة
بدن وكذبها زوجها صح في حقه الباطن
ولا زم وعندها لا مجهول النسب اقرت
بالوق لان ولها زوج واولاد منه كذا
صح في حقه خاصة لاحقه وحملها ولا د
فلا يبطل النكاح واولاد حصلت قبل الار
وما في بطنها وقت احوال مجهول النسب حرم
فراق بالوق لانسان وصدقته صح في حقه

دون ابطال القتي فان مات العتيق وزنه
 ان كان والا فالمقر له فان مات المقر لم يمت
 فادته لعصبه المقر قال في علي الفقيه قال
 الصدق او الحق واليقين او تكرا او كر^{لغظ}
 الحق او الصدق وكفه فهو اثر او ولو قال الحق^{الحق}
 او الصدق صدق او البقي بغير لا ولو قال
 لا منه يا سارق او ههنا ما زانته ما مخونه
 بالبقه او قال هذه السارقه فعلت كذا
 وباعها فوجدتها وصادمها لا ترد خلا
 هذه سارقه او هذه البقه او هذه زانية
 او مخونه وكلاهما باطل او هذه المظلمة
 فعلت كذا وصح اقراره ان يظن بغيره
 الا في حد زنا وشرب الخمر المقر له اذا كذب
 المقر

المقر بطل اقراره الا في الاقرار بحرية
 ونسب ولا عتاقه ووقف وطلاق
 ونسب ورق صالح احد الورثة وابطرا^{ابرا}
 عاما ثم طهر في التركة شي لم يكن وفتح^{الصلح}
 لتسيع دعوى حصته منه على الاصح اقرار
 بمال في ملكه واشهد عليه ثم ادعى ان بعض هذا
 المال فرض وبعضه ربا عليه ويرهنه قبل
 ان يرد خوله انه طلقها قبل الدخول له مهر
 ونصف اقرار المشروط له الرجوع انه يتحقق
 فلا بد منه صح ولو جعله لغيره لم يصح وكذا
 المشروط له النظر على هذا النص التي
 ترجع الى القاضي لا يوافقها ما تضمنته
 مراقرار وناقض قال في الف في علمي او فيما

اقراره ثم ادعى انه مضمون
 وبعضه ربا واما بقية علمه
 فغيره

احسبوا اظن او اعلم لا شيء عليه قال عصمنا انما
ثم قال كما عسر النفس وادعى العاصم انما
لزمه الا لفكها قال او متى تملكه لو زيد
بل العزم بل لكبر ثالث للاول وليس له
شيء **باب** **المصلحة**
هو عقد يرفع النزاع بسبب سبب المعاملات
وركنه الاجاب والقبول وشرطه ^{البلوغ} العقل
نصح من صبي ما دون ان نفع او عوى عن ضرر
بين ولا كونه نصح من العبد الماذون ^{المكات} ومن
وكون المصالح عليه معلوما ان اختص الى قبضه
والمصالح عنه حقا يجوز الاعتناص عنه
ولو غير مال كقصاص وتغريم معلوما كان
او مجهولا لا مالا يجوز الاعتناص عنه

حقوق

حقوق منعه وصدقة ذوق ولغا للنفس وطب
الصالح كافي عن القبول المدعى عليه ان كان
المدعى به محالا متعينا بالتعيين وان كان
فله بدل من قوله وحكمه وقوع البراه عن الدعي
وموضح مع اقرار وكوت واركاز قال
كبيع ان وقع غرما في المال وكما جده ان وقع
غرما في المنفعة والاخير ان معاوضة في حق
المدعي وفدا لمنين وقطع نزاع في حق الآخر
صالح عن بعض ما يدعيه لم يصح الا بزيادة
شيء في البدل او الا برأ عن دعوى البالي
وصح عن دعوى المال مطلقا والمنفعة
والرق وكان عتقا بمال والكاح وكان
خلقا وان مل العبد الماذون له رجلا

عدم لم يجز صلحه عن نفسه وان قبل عبده
رجلا علة وصالحه عنه جاز والصالح عن
المعصوب الفالك عليه اكر من قيمة ثل القضا
بالتمه جاز فلا يقبل به ان الغاصب
بعد علة ان قيمة اقل مما صلح عليه لا
دفع للغاصب لو تصادقا بعد
انها اقل ولو اعتق موسى عبدا متراكا
فصلح الشريك على اكثر من نصف قيمته
لا يجوز كالصلح في الاولى بعد القضا بالتمه
ولذا الوصلح بعرض صلح وان كانت قيمته
اكثر من قيمة معصوف تلف وفي العمل باكثر
من الدية والارش في الخطا لا وكل بالصلح
عن مرمدا وعلى بعض من يدعي لزوم

بدله

بدله الموكل الا ان يضمن الوكيل قيمته
كما لو دفع الصلح عن مال ثمال عن اقترار
اما اذا كان عن الكار فلا صلح عنه الا
صلح ان ضمن المال او اضاف الى ماله
او قال علة كذا وسلم والا فهو موقوف
فالاجازة المدعى عليه جاز ولا بطل
والخلع في جميع ما ذكرنا من الاحكام كالصلح
ادعي وتعيينه ارض ولا يبينه له فضا حده
المنكر لتقطع الخصومة جاز وطا بيه اذا
كالضادقا وقيل لا كل صلح بعد صلح فالكا
باطل ولذا الصلح بعد التنازل به من بعد صلح
عن الكا لان المدعي قال قبله ليس لي قبل
فلا ان حق الصلح ماض ولو قال بعده

ما كان لي ببله حق بطل والصالح عن الدعوى
 الفاسدة ببيع وعن الباطل لا ومن شرط
 لصحة الصلح صحة الدعوى أصلاً وصحة عنى
 حق الشرب وحق الشفعة وحق وضع الحجر
 على الأصح الصلح ان كان معلى لمعاوضته
 ينتقص بنقصهما واذا كان لا معفاها لا
 وصح بعد طف المدعى عليه رفعاً للتراع
 وقيل لا طلب الصلح والابرا عن الدعوى
 له يكون اقتراراً كلاف طلب الصلح والابرا
 عن مال الصالح عن عيب فطره عدمه وزال
 بطل الصلح **فصل** الصلح الواقع ^{بعض} على
 حبس ماله على ما قد لبعض حقه وخط
 لباقة لمعاوضته نصح الصلح عن الفحال

على

على ما به حاله او على الف موجب او عن الف
 جيباد على ما به زكوف ولا يبيع عن درهم
 على ذنا يبر موجه او عن الف موط على لصفه
 حالا او عن الف سود على نصفه ببيضا
 قال اد الى حمسيه غذا من الف عليك لي
 على انك بركى من الباقي ذنبك بركى وان لم تى
 ذلك فى الغذاء دسه وان لم توفىك بعد
 وكذا الوصاله من دنيه على نصفه برفعه
 السعدا وهو بركى مما فضل على انه ان
 غذا فالكل عليه فان ابراه عن نصفه على
 ان يعطيه ما بقى غذا فهو بركى ادى البا
 ادلا ولو علو بصره الشرط كان ادبى له
 او اذا اوتى لا يبيع وان قال لا خرسا

لا اترك ما لك حتى تخرجه عني او تحطه
تفعل صح ولو اعلن ما دله سوا اخذ منه
على الدين المسترك اذا تبصر احد لهما
شامنه شار كما لا خرفيه بكون صالح
احدهما على نصيبه على ثوب اخذ الشريك
الاخر نصفه الا ان يفضل له ربع الدين
ولم يصالح بل اشرك بنصفه شيئا
ضمنه الدرع او اتبع غريمه واذا ابدى
احد الشريكين الغريم عن نصيبه
لا يرجع وكذا ان وقعت المعاصصة
الباقي ولو ابرأ عن البعض قسم الباقي
على سهاه صالح احدهما سلم عن نصيبه
على ما دفع فان اصابه الاخر فقد علمنا

و

وان رده رد اخرجت الورثة احدهم عن حق
او عقار مال او عن ذهب لفضله او على
العكس صح قل او اكثر وفي بعضهما ما
التقديس لا الا ان يكون ما اعطى له اكثر من
نصفه كالحبس وبطل الصلح ان اخرج احد الورث
وفي التركة دون شرط ان يكون الدين
لبقدرهم وصح لو شرطوا ابرأ الغريم من نصف
نصيب المصالح منه بترعا او اقرضوه قدر قسطه
منه وصالحوا عن غيره واحالهم بالعرض على
الغريم وفي صحة صلح عن التركة المجهولة على وكيل
او موزون اختلاف ولو مجهولة وهي غير
الموزون في بدل النقص صح في الاصح وبطل
الصلح والتقسيم مع اطاعة الدين بالتركة

الا ان يعين الوارث الدين بشرط ان لا ترجع
 في التركة او يعين لغيره بشرط براه اليقين او يودع
 في يد رجل اخر ولا يبيع قبل التضا في غرض
 محيط ولو فعل صح واذا اخر جردا واما الحصة
 فتقسم بين النقبه على السواء ان كان ما اعطوه
 من اهلهم غير الميراث وان كان مما درت به فاعيل
 قد وميراثهم والموصى له كوارث فمأخذناه
 صالحوا اصد هم ثم ظهر للمتدين او عين لم يعا
 هل يكون داخل في البيع فاولنا اشهرهما لا
كتاب المضاربة هي عقد شركة
 في البيع بحال من جانب وعمل من اخر وركها الاجابة
 والقبول وهي ابدع اتد او ترك كل مع عمل
 مع ربح وعصب ان خالفوا وان اجاز بعده

و

واجازة فاسدة ان سدت ذلك حصيد
 بالاجر عمله مطلقا الا في وصي اخذ مال
 يتيم مضاربة فاسدة فلا شيء له اذا عمل
 ولا ضمان فيها كالصحيح ودفع المال الى اخر
 شرط البيع للمالك بقاؤه ومنع شرطه
 للعامل فقرض بشرطها كون راس المال
 من الامانة وهو معلوم ولو بائنا
 وكون راس المال سلم الى المضارب كانه
 الشريك وكون الربح بينهما يتعا وكون
 كل منهما معلوما وكون الشروط للمضارب
 من البيع ادعى المضارب فسادها فالتو
 لرب المال او عكسه فالمضارب واذا
 كانت المضاربة مطلقة مكره للمضارب ^{البيع}

تقبل ولبي متعارفة والشرا والتوكيل
بها والسفر بها ونحوها والابضاع ولو
رب المال ولا يفسدها والانداع والرهن
والارتمال والاجارة والاستيجار
والاحتيال بالثمن مطلقا لا المضاربة
الا باذن ادا على مرانك والاقراض ^{سدا} والا
وان قيل له ذلك بل لا بد من النص عليهما
فلا يشترى بالالمضاربة ثوبا وقصر الحمل
فماله وقيل ذلك فهو منقطع وان صعبه
احر فترك بما زاد وله حصة صنعه
از سح وحصة الثوب فيهما ولا جاوز
بلدا وسلفه ووثقا وشخصا عينة المالك
فان فعل ضمن وكان ذلك له عليه حصرانه

و

وله ربح ولا ترويح ثمن من العا ولا شرا
من يعتق عليه رب المال بقرانه او من
علافا لو كهل بالبراء عند عدم الغرض
اذا كان في المال ربح فان بطل وقع شراره
لنفسه وان لم يكن ربح صح فاذا ظهر زيادة
تحتة بعد شرا به عتق حظه ولم يصيب
المالك وسعي المعتق في قتمه نصيب المال
ولو اشترى الشريك من يعتق عليه شركه
او الاب او الوصي من يعتق على الصغير
لعتق على العاقد واذا اشترى الماذون
من يعتق على المولى صح وعتق عليه ان لم يكن
دسه حنفا قالوا لا مضارب بالنصف
اشترى امه فولدت مساويا له فلو عا

على الما

فصار ثمنه الف ونصفه على لرب المال
في الف وربعه او لثمنه ولرب المال
بعد قبض العدة لثمان المدعى نصف ثمنها

باب المضارب المضارب

مضارب المضارب بلا اذن لم يضمن العمل
الثاني ربح او لا فلو صنع من غير قبل العمل
فلا ضمان وكذا لو عصب من الثاني فالضمان
على العاصب فقط ولو استملكه الثاني او
وهو فالضمان عليه خاصة فان عمل خبير
رب المال ان شا من الاول راس مال
وان شا من الثاني فان اذن ووقع بالثمن
وقبل ما رزقه اسبيلنا نصفان فلما كان
والاول السدس والثاني الثلث ولو قبل

مضارب المضارب بلا اذن لم يضمن العمل
الثاني ربح او لا فلو صنع من غير قبل العمل
فلا ضمان وكذا لو عصب من الثاني فالضمان
على العاصب فقط ولو استملكه الثاني او
وهو فالضمان عليه خاصة فان عمل خبير
رب المال ان شا من الاول راس مال
وان شا من الثاني فان اذن ووقع بالثمن
وقبل ما رزقه اسبيلنا نصفان فلما كان
والاول السدس والثاني الثلث ولو قبل

ما رزقه اسبيلنا نصفان فلما كان في ثلثه
والباقي من الاول والمالك نصفان وثلثه
ما ربح من شيء او ما كان له من ربح
ولو قال له ما ربح بيننا نصفان وربع
بالنصف فلما كان النصف واسويا فيما
بقي ولو قبل ما رزقه اسبيلنا نصفه او ما كان
من فضل بيننا نصفان فذبح بالنصف
فلما كان النصف والثاني كذلك ولا شيء
لله ولو شرط للثاني ثلثه ولعبد
المالك ثلثه على ان يعمل بعهده ولم يفسد ثلثه
صح ولو عقره هالجبني شرط عمل مولا
لاصح ان لم يكن عليه دين وان كان صح وان
عمل رب المال مع المضارب بعد افسا

المأذون حر

كاشترط عمل المضارب مع مضاربه او عمل
المال مع الثاني ولو شرط بعض الربح للمساكين
او لغيره او في الرقاب لم يصح ويكون لرب
المال ولو شرط البعض لمن شاء المضارب ^{فانه}
لغفه او لرب المال صح والا لا وينبطل بغير
اصدهما ولو حق المالك من ردها فان عاد بعد
الحرقه سلم فالمضاربه على حالها كلف
الوكيل ولو ارتد المضارب ففيه على حالها
فان مات او قتل او حرق بدار الحرب وحكم
بالحاقه بطبقت ولو ارتد المالك فقط
فتصرفه موقوف وينعزل بعزله ان علم
والا لا فان علم والمال عروض باعها
ثم لا يتصرف في ثمنها ولا يملك المالك ^{بسخها}

يلا

في هذه الحاله كلافاد الشر يمكن اذا فسخ الشر
ومالها انتفعه افرقا وفي المال ديون ورجح
بحر المضارب على اقتضا الدون والا لا
وكل المالك عليه والوكيل بالسبح والمستبضع
كالمضارب والسمسار بحره على التقاض
وليصرف ما هلك من مال المضاربه الى الربح
فان زاد المالك على الربح لم يضمن وان شتم
الربح وبعيت المضاربه ثم هلك المال
او بعضه نراد الربح لياض المالك
راسر ماله وما فضل فهو بينهما وان
نقص لم يضمن وان شتم الربح وسخت
المضاربه ثم عقداها فهلك المال
لم نراد او بعيت المضاربه **فصل**

المضاربة لا تغد برفع كل المال وبعضه
إلى المالك لصناعته وإن أخذ بغير من المضارب
وباع واشترى بطلت لورأس المال نقد أو ^{مصارف}
عروضاً وإذا سافر المضارب قطعاً
وشراؤه وسقوطه وركوبه في ما لا فائدة
للمرقة ففقدته في ماله وبأخذ المالك ما انفقه
المضارب من رأس المال إن كان ثم ربح فإذا
استوفاه وفضل شيء من أثمانه ^{يظهر} وإن لم
يربح فلا شيء عليه فإن باع المتاع بربح حسب
ما أنفق على المتاع من الجلال وأجره السمسار
والمضارب والصانع وكسبه ويقوله قام
على كذا وكذا فضم إلى رأس المال ما وجب
زيادته فيه حقيقته أو حكماً أو اعتاده

التجار

٢٦٧
التجار كاجرة السمسار مضارب بالنقد
شري بالبيعاً بئراً أو باعه بالبيع شري
بهما عبداً قصاعاً في مدع عزم المضارب
وربعهما والمالك الباقي وبيع العبد للمضارب
وباقته لها ورأس المال الغان وحسمه
وراح على العبد ولو بيع بصعفه من أثمانه
ثلاثة آلاف والربح منها نصفاً لافئتها
ولو شري من رأس المال بالفشراة نصفه
راح نصفه ولو شري بالقرها عبداً فغان
مقتل رطله حظاً ثلثه أرباع الفدا على
المالك وربعة على المضارب والعبد كخدم
المالك ثلاثة أيام والمضارب يوماً شري
بالقرها عبداً وهكذا الثمن قبل النقد دفع المالك

الفاخر تم وتم وراس المال جميع ما دفع معه
الفاخر فقال دفعت الي الفاء وكنت الفاء
وقال المالك دفعت العبد فقال قول للمصارف
ولو كان الاختلاف مع ذلك في قدر الرجح
فالتقول لم يرب المال في مقدار الرجح فقط
واسما اقام بينه قبلت وان اقامها فدمت
بينه وبين المال في دعواه الزيادة في راس المال
والمصارف في دعواه الزيادة في الرجح **بعب**
الف فقال هو مصاربه بال نصف وقد رجح
الفا وقال المالك هو بصاعه فالتقول للمالك
وكذا لو قال المصارف هي قرض وقال رب
المال هي بصاعه او وديعه او مصاربه
فالتقول للمال والدينه بدينه المصارف

٢٩١
ولو ادعي القرض والمصارف المصارفه
فالتقول للمصارف وان اقام بينه بينه
رب المال اولى **كتاب الوديعه**
الاديع سبيط للغير على حفظ ماله فربها
او دلاله والوديعه ما يترك عند الامين
وربها الا بحاجه صريحه او كتابه او فسخه
والقبول من المودع صريحه او دلاله شرطها
كون المال قابلا لاثبات الدليل عليه وكون
المودع مكلفا بشرط لوجوب الحفظ عليه
وهي ما نه فلا يصح لو هكت مطلقا
واستراط الفان على الامين باطل بغيري للمودع
ان يحفظها بنفسه وعياله شرطه كونها
عنده امينا ولحقه عياله ان يدفع له هو كذلك

ولم دفع الى بعض مرفعيه مع البهي عنه ايا
 بوا من الدفع من والا لا ونفس لو حفظ بالفرع
 الا اذا كثر في الوقوف فلهما لا جان او تلك
 احرف فان ادعاه صدق ان علم ونوعه غالب
 بسببه والا لا ولو منع الوديعه ظلم به طلبه
 منعه قادر على تسليمه من والا لا ولو مات
 مجهلا لها ضمنها كما في سائر الامانات الا في
 مواضع منها الناظر اذا مات مجهلا غلات الوفا
 ومنها القاض اذا مات مجهلا اموال اليتامى
 عند سر او دعيها ومنها السلطان اذا ادع
 بعض العتمة عند العازي تم مات ولو حفظها
 لماله بغير اذنه حتى لا تتميز ضمنها وان بارا شتركا
 كما لو خلطت بغير صفة ولو اتفق اعضها

في دفع المظنة
 في دفع المظنة
 في دفع المظنة
 في دفع المظنة
 في دفع المظنة
 في دفع المظنة
 في دفع المظنة
 في دفع المظنة
 في دفع المظنة
 في دفع المظنة

فرد مثله لخلطه بالباقي ضمن واذا تعدى عليها
 ثم زال زال الصمان كلالا في مستبعد مساجر
 واقتران بعد حرقه بعد طلب ردّها وتلقاها
 من مكانها وقتلا لا تكار وكانت ^{تستحق} بقولا لم
 هناك من كخاف منه عليها ولم يحضرها بعد اكم
 لما لكها ولو محدها ثم ادعى ردها بعد ذلك ومن
 عليه قبل كما لو رهنه ردها قبل المحج قال
 غلظت في المحج او لسينا وطننت اني دفعته وله
 السفرها عند عدم نبي المالك والخوف عليها
 او دعاشا لم يدفع المودع الى اصرها حفظه
 في عيبه صاحبها فان ادع رجل عند حلال
 مما يقسم اقسما وحفظ كل نصفه ولو
 دفعه الى صاحبه ضمن بخلا مالا يقسم ولو

وانما يدفع بالانفصال لا بالوكلان
 لا يضمن عند الاضرار والى
 وعند محمد بن يحيى ربه لا يضمن
 المظنة وغيره

لا تدفع اليه عيالك واحفظ في هذا البيت
تدفعها اليه من لا بد له منه لو حفظها في بيت آخر
من الدار فان كانت بيت الدار مستورة في
الحفظ لم يعين ولا ضحى كما يعين لو حفظها في دار
اخرى لست كالادوي في احرز ولو كانت مثلها
او احرز منها لا ولا ضحى ان على مودع المودع
كحلاف مودع القاصب **مع** القاصد عجب
رجلان كل منهما انه له او وعداياه فنكل لهما
فهما كما وعليه الف اخرى بينهما دفع الى رجل
الفا وقال ادفعها اليوم اليه فكلان فلم يدعها
حتى صاعت لم يعين كما لو قال له اعمل الى الوديع
نقال انقل ولم يعمل حتى مضى اليوم قال للمودع
ادفع الوديعه اليه فلا ن فقال دفعت لذي

فلا ن

فلا ن وصلعت الوديعه صدق المودع عيشه
قال لا ادري كيف ذهبت لا يعين على الاصح
كما لو قال ذهبت ولا ادري كيف ذهبت
كتاب العارضية
هي يملك المتابع فجانا ونصح ما عرك واطمئنت
ارض ومحتك نوني او جارتي هذه اذ لم تزد
الهبه وحملك على داني هذه واخذ منك عديك
وداري لك سكتي وعمرتي سكتي وريح المعير
متى شا ولا رضى بالهله كل من غير تعد فان اجر
اورهن فملك منها المعير ولا رضى له على
احد او المتأخر ووجع على المستعير اذ لم يعلم
بانه عاربه في مدح ولدان يعير ما اختلف
استعماله اذ لا اللم يعان منفعها ومالا ^{كحلف}

وعدم خيار الشرط فيها وانما لا يتطل بالشرط
 الفاسد وتصح بايجاب اتمله وهبت كالت
 واطمأن هذا الطعام ولو على وجه المزاج
 او اضافه الي ما يعبر به عن اكل كوهبت لك
 زحجها وحلته لك واعترتك هذا الشيء
 وحللك على هذه الدابة وتسوقك هذا الثوب
 ودارك لك هبة تكتفها لا هبة تكتفها او سكني
 هبة وقبول بلا اذن في المجلس وبعد به
 والمكتفي من القبض كالقبض فلو وهبت ثيابا
 في صندوق متفعل ودفع اليه لم يكن قبضا وان عمل
 فهو قبض وتتم بالقبض ولو ساعلا ملك الواهب
 لا مسعولا به بلا اذنه ان وقع في مجلسها لم ينع
 ولو نهاه لم ينع مطلقا في محو ونسوم وشاع

لا

لا يعسر لا فيما يقسم ولو من شريكه فان قسمه
 وسلمه صح ولو سلم سايغا لا يملكه فلا ينفذ
 تصرفه فيه والمانع النوع الفارذ لا الكفا
 والاسحقاق متقاي كالب في مرج وصوف
 على غنم وتخل في ارض وتور في تخلص في حوض
 في برودهن في قسم وملك بلا قبض جديد لو
 في بل الموهوب له وهبه منزله والامه على الفل
 تم بالعقل وان وهب له احبني تم لقبض وله
 وانه واجبه لو في حوضها ولقبض لو مبيعرا
 ولو مع وجود ابيه وصح ردها لقوله
 ولو قبض دفع الصيغة ما وهب لها بعد الزفا
 صح وقبله لا وهب اثنان دارا الواحد صح وقبله
 لا تصدق اعتراف او وهبها لبق من صح لا الغيبان

ولو قبضه حله
 جاز

والمكتفي من القبض كالمكتفي من القبض
 على الفتي جاز عن المبيع كالمكتفي من القبض
 انصافا لا مبيعيا ولا ينع من القبض كالمكتفي من القبض
 اصرا لا احصا لا ينع من القبض كالمكتفي من القبض

باب الرجوع في الهبة مع الرجوع
 فيها بعد القبض ان لم يوطد مانع وان لم يكره
 ولو مع استقاط حقه الرجوع فيها مع حرقه
 فالدال الزيادة المنفصلة كاله والمنفصلة
 والميم موصلة المتعاقدين والمعاني العوض
 فان بالخط عوض هتكت او بدلتها او لمقاتها
 فنقص الواهب سقط الرجوع وبشرط ان يوطد
 وكول العوض ليس بعوض الموهوب فلو عوضه
 العوض عن الباقي فله الرجوع في الباقي ومع
 في احبي استحق نصف الهبة رجوع نصف العوض
 وعكسه لا مالم يرد ما تلقى كالمواستحق كل العوض
 فانه يرجع في كلها ان قاله وان هالكه لا وان
 استحق جمع الهبة رجوع في جمع العوض ان قال

ومقبله ان هالكه وهو مثله ولا بقية
 ولو عوض المصنف رجوع مالم يعرض والحق
 حرج العبد عن ملك الموهوب له بالكلية
 ولا زاي الزوجه وقت الهبة فلو وهبت
 ثم نكحها رجوع ولو لامرأة ثم ابانها لا والعاق
 القناه فلو وهبت لذي رحم محرم منه ولو
 ذنباً او متاعاً لا يرجع وان وهبت لمحرم
 بلا رحم كاخيه من الرضاع وامهات النساء
 عالم بايب واخيه وهو عبد لاخيه او عبد
 اخيه رجوع ولو كانا ذارحم محرم من الواهب
 فله رجوع فيها اتفاقاً فلو لا صح والعاقل
 العن الموهوب فلو ادعاه صدق بل حلف
 فان قال الواهب هي هذه حلفا منكرا لها البتة

كما خلاف الواهب ان الموهوب له ليس باخذ
 اذا ادعى ذلك وهب كمراسا فقصه الموهوب
 لا يرجع ولذا عبد كافر اسلم في يد الموهوب له
 وجاربه علمها الموهوب له القرآن او الكتابة
 او غيرها ولذا امر وهبه بنفاد جملته الموهوب
 لما يلج ولا يصح الرجوع الا ان اصبها او حكم
 نصح اغناق الموهوب بعد الرجوع قبل التقضا
 ولم نصح بعد الرجوع وقبل القضا بعد المنع عن
 الواهب وضمن به بعد القضا والمنع واذا رجع
 بامرهما كان نسخا امرا اصل فلا شرط تنقضي
 الواهب ويصح في التاييد والواهب مرمه على ما
 مطلقا خلاف في الرد بالعيب بعد النقص بخرقضا
 انقضاء الرجوع في موضع لا يصح الرجوع فيه

كاله

كالهبة لغزائبه كازيلعت الموهوبه واستحقاقا
 مستحق وضمن الموهوب له لم يرجع على
 الواهب بما ضمن والا عاره كالهبة هنا واذا
 وقعت الهبة بشرط عوض أي هبة استدا
 فبشرط التقاضي في العوضين وتبطل
 بالتبوع ببيع اشها فرد بالعيب وحيار ذو
 وتوخطا الشفعة **فصل**
 وهب امه الا حملها او عيلا ان يرد لها عليه
 او يعقها او يتولد لها او دارا على ان يرد
 عليه شيئا منها او يعوض في الهبة والصدقة
 منها صحت وبطل الاستئنا والشرط اعتق
 حمل امته ووهبها لم يصح كما لا يصح ولا يصح
 لعنوا الا برأ عن الدين بشرط الابكايين

لم يكن من الاجال وقت رغبتها لاجله
وان كان فيها وقت لذلك جبر في بعض الامور
ولم يجز طلب الاجر للدار والارض كل يوم
والدار لكل مرحلة وللحيطة ونحوها اذا
فرغ وسلم وان عمل في بيت المتاجر فاما
توبيا ما جرت فته رجل قبل ان يتبصر رب
التوب بذا اجر له ولا يجبر على الاعادة
فلو كان انما طموه الفائق فعله الاعادة
ولم يجز بعد اخراجه من التور فان احرق
بعد فله الاجر ولا غرم وقيل لا اجر
ونعيم واللم يكن فيه فاحرق فله اجر
ولا ضمان وان قبل الاخلاص فعلمه ان كان
لعمدة كنوز اقله الاجر وان منتهى ثمنه يتبع

في التوبة

لا ولا يطرح بعد الفرف فان اسد الطباع
الطعام او اخرقه او لم ينفع فهو صانع
وليس بعد الاقامة ونحو عمله اثر في
العين كصناع وقصا احبها للاجر
ان حاله وان موصله لا فان حصر وصناع
فله اجر ولا ضمان ومر لا اثر لعمله كحال
وملاح لا حصر للاجر ولو حصر ضمن كالنصف
وصاحبها بالخيار ان شاء منه فمما يحمله
وله الاجر وان شاء غيره ولا اجر
واذا شرط عمله بنفسه لا يفعل غيره
الا الطير فلها استعمال غيرها مع الشرط
وان اطلق كان له استباحة رعيه استاجره
لما في بيعه فان لم يعبرهم فاما بقي فله

اجره بحسب ما لو كانوا معلومين والا فكله
استاجر حلالا لا يبيع بالمتنوب او زاد
للزبد ان رده بمقتبه او غيبته لا شيء
فان دفعه اليه وذهب او من سلم اليه اذا
حضر وجب الاجر بالذهب وان وجب
ولم يوصله الله لم يحشى شئ في ارضه ^{قف}
اجرها بغير اجر المثل بل يرم متاجرها
تمام اجر المثل يبقى بالفان في عصفار
الوقف وعصب منافعها وكذا كل ما هو
انفع للوقف ^{ان} الاجر وعلمه ويون
فالمستاجر احق بالمستاجر من غيره
الا انه لا يستقط الدين له كانه خلا الى هن
باب ما يجوز من الاجاره وما يؤول

ظاهرا

٢٧١
خلا فاقمها يعي اجاره ما نوت
ودارها بيان ما يعمل فيها ومساكنها وله
ان يعمل فيها كل ما اراد غير انه لا يكل صاذا
او قصارا او طحانا من غير رضا المالك او شرطه
في الاجاره ولو اختلفا في الاشراف فالقول
للمرجح وان اقاما بينه قدمت عليه المتاجر
ولذا كنى بنقه واسكان غيره باحالة
وبغيرها وارض للزراع مع بيان ما يزرع
بينها او قال على ان ازرع فيها ماشا ولو اجرها
وهي مشغولة بزرع غيره ان الحق لا يجوز
ما لم يستحصل الا ان لو حرها مضافة
وان غير حق صحت ادراك اولها والباقي
فان نصت المدة قلعهما وسلمها فارعه الى الغرم

له الموحدة فتمت معلوما وتملكه ويرضى تركه
فيكون البناء والعرض لهذا والارض لهذا ولو كان
ارض وقف وعرض فيها لم يملكه ولا المتاجر
استبقاها بما جرت العادة لا ضرر بالوقف ولو
الموقوف عليهم وارادوا البيع ليس لهم ذلك ولو
كالشجر والزرع تركه باجر المثل لا ادراكه
حاله في موت صاحبه قبل الادراك فانه ترك
بالمسمى لا الحصاد ومثل المتاجر المستعرة
القاصبة للتعلم مطلقا والعامه للمالكين والحمل
والثوب للبر لا لو اساجرها ليجنوها
ولا تركها اولير رطبها على باب دان لرافعا
الناس اولير من قيمه بالثوب وان لم يقيدها
بمراكب ولا بس النيس واركب مرشا وان قد

بمراكب

بمراكب مخالف ضمن اذا عطيت ولا اجر عليه
ان سلم ومثله ما خلف بالمستعمل وبمسا
لا يخلف به بطل تعبد به كالموثر طر سكت
واحد له ان يسكن غيره وان سمي نوعا وقدرا
له حمل مثله واخف لا اضر كالمخ ولو اردف
مستكافه وعطيت الدانه ضمن المصنف
ان كانت تطبق على الاثني والافا لكل كالمو
حملة على عاتقه وان كانت يطبو حملهما وان
مستسك ضمن بقدر ثقله وان هلك بعد بلوغ
المعصود وجب جميع الاجر مع المصنف واذا
استاجرهما لم يحمل عليهما مقدار حمل عليهما اكثر منه
فوطيت صوما زاد الثقل فان حملها صاحبهما
وصح ذلك ضمان وان حملها وحده المصنف

ولو حمل كل واحد حوتا وصد فلا ضمان وهذا
 اذا كانت الدابة بطريق نقل وان لم يكن لذلك
 وجب جمع قيمتها وضمن لضررها وكسرها لا بسوقها
 وترى في السرح والالكاف والاسراج مالا يسرجه
 جمع قيمتها كالواستاجرها بغير حزام فاجرتها
 بحزام لا يلزم مثلها او سلك طريقا غير ما عينه وتعاد
 وحمله في البحر اذا اتفق بالبر مطلقا وان بلغ ثلث
 الاجر وضمن ترسيع رطبه وقدام برهنا
 نقص ولا اجر وكفاطة قبا وامر تقميص
 ثم تربيته وله اخذ القناد وبيع اجر مثله
 وكذا اذا اخاطه سراويل في الاصح وصبيغ
 اظفر صفه وقدام برهنا ثم ثوب ايضا قال
 اظفر واعطاه ما زاد العبيغ فيه ولا اجر له

ولو صبح رديا ان لم يكن فاحشا لا يضمن فلحشا
 ضمن قيمته ثوبا يضمن **سلاحا** **الاجارة**
الفاصد الفاسد المشرع باعله دون
 والباطل ما ليس شرع اصلا وكل الاول
 وجوب اجرة المثل بالاستعمال كلاف الماني
 والمناخ في الاجارة الفاسد لا يضمن كلاف
 السح الفاسد ونفذ الاجارة ما شرط المحالة
 لبعض العقد بكل ما افسد السعيب **النفوع**
 الاصيل الا اذا اجره من ربه وحقق المسمى وعدم
 التسمية فان فسدت بالاجرة من وجب اجر
 المثل باستيفاء المنفعة ما بلغ والا لم يرد
 على المسمى وينقص عنه قال اجره ارضه بعدد
 مجهول فكل من ولم يرفع فعله للمدة

في الاجارة
 في الاجارة
 في الاجارة
 في الاجارة

اجر المتل بالغامبلغ ونبيح في الباقي احرطاي
كل شهر يكذا صح في واحد فقط وسند في الباقي
وفي كل شهر سكن في اوله صح العقد في الا لاسم
الكل واذا اجرها سنة يكذا صح وان لم يسلم
اجر كل شهر واول للرب ماسي والافوت
العقد فان كان حيا لم يعمل اعتر الا اهله
والا فالايام وجاز اجاز الحام وساد
للمرجال والتنا والمحام واليطر باجر معي
وطعامها وكسوتها ولعذج وطوبها لا
المناجر لا باذنه ولدي كاح طاهد
نسيها مطلقا وفي كاح غير طاه لا والمناجر
وسخها كملها ومرضاها وفجورها لا يكونها
ولو مات الصبي او اطر اتفقت ولو مات ابو

وعليها غسل الصبي وثيابه واصلاح طعامه
ودهمه لا من شيء من فكه ويواجر عملها
على ابيه ان لم يكن له مال والا فبح مال
فاذا ارصعته بلان شاه او عذبه طعام
وصفت المدة فلا اجر لها كذا في ما اذا
وفعه الى خادقته حتى ارصعته ولا يحج
لعبد النسي والعنا والسبع والملاهي و
والح والامانة وتعليم القرآن والعفة ^{الاذان} والعتك
اليوم يحتمل تعليم القرآن والعفة والامانة
والا ذان فكبر للمناجر على دفع الاجر
فكسبه وبالمجلوه المرسومة وتقد لودع
عزلا لا خير للنسيه بنصفه او لتاخر بعلا
لحمل طعامه ببعضه او جبار النجر له

كذا اليوم بدل ربه او تورا المظن بربه بعض
 دقبة او ارضا شرط ان يتنمها او يكرى
 انا رها او يوتنها وصحى او على ان يكرها
 او يزرعها او اى شى يزرعها فزرعها فخصى
 الا بل فله المسمى وان استاجر حمارا الى بغداد
 ولم يسم حمله فحمله المعتاد فله المسمى فاني
 ملكه فله المسمى فان تنازعا قبل الترخيع والحل
 فسخ الاجارة دفعا للفساد استخر ابيه
 ثم حمل الاجارة في بعض الطريق وجب عليه
 اجر ما ركب قبل الاركار ولا يجلب بعده
 لاجارة للنفعة بالمنفعة يجوز اذا اختلفا
 واذا اختلفا استاجر ليبيد له او تخطبه
 فان وقت جان ولا فلا الا اذا عني الخطب

ملكه

ملكه **باب ضمان الاجير**
 الاجر على ضمانه ترك وخاص فالاول من عمل لا
 لواحد عملا غير موثقت او موثقا بله تخصيص
 ولا يستحق الا حرجي جعل لتفاد وكوم ولا يضمن
 ما هلك في يده وان شذ طعمه الضمان وضمن ما هلك
 بعلمه بخير تقو بمرحقة وزلق الجمال وعرق السقنة
 ولا يضمن في ادم مطلقا من عرق في السقنة
 او سقط طمرا لدا بة وان لبوقه وفوده وان
 انكسر في الطريق ضمن الجمال فتمنه في مكان حمله
 ولا اجر او في موضع الكسر واجر مكسابة
 ولا ضمان على حجام او نراج او فساد لم يجر المقتضى
 فان جاوز ضمن الزيادة كلها اذ لم يهلك وان
 هلك ضمن دية النفس ولو قطع الجمال الخشفة

وبدا المقطوع عجب عليه دية كاملة وان مات قالوا
 علمه ليضربها والتسائي ومول الحاص ومورع
 لواحد على الموتى بالتخصيص وتحتي الاجر
 نسلمه لنفسه في المدة وان لم يعمل كمن استوجر
 شهر الحلة في اوج الغم وان هلك في المدة
 نصف الغم او اكثر فله الاجر كله ولا يصح ما هلك
 في يد او جعله ولا ضمان على ظري في صاع في
 يدها او سرق ما عليه وصح تزديدا لاجر بالترديد
 في العمل وزمانه والعامل والمسافة والحل في
 المناجرة في الدار للمناجرة تنورا او دكانا
 واحترق بمضرب في الحيرة او الدار لا ضمان عليه
 مطلقا الا ان تجاوز ما نصفه الكس اساجر
 حمارا فضل عن الطريق ان علم انه لا يحسن الطلب

لا يضي

لا يضر كذا راع من رعيه شاة تخاف عيل
 الباقي ان تتبعها ولا يسافر بعبد اساجر للحل
 الا اذا تبرط صرحا او لا له كمال فالعبد الموصى
 كخدمته فانه له السفر مطلقا ولو سافر به
 منى ولا اجز عليه وان سلم ولا ترد مساجر
 من عبد مجور لاجر دفعه اليه لعله ولا يضيغما
 ما اكل من اجره كالواجب والغاصب وبار للعد
 متضاها ولو وطد لها بولاه في يد احد لها
 واذا اختلفا في اباق العبد او مرضا وجو
 ما الذي حكم الحال والقول ما سهل له في عينه
 كالبيع سكر فيستر واختلفا في بيعه معها
 والقول قول مريد التمر والقول لورب التوب
 في الخيصر والقباء والحرف والصفرة والاجر

وفيل ان الصانع معروفا له هذه الصنعة بالاجر
وقيام حاله بها فالقول له ولا فلا به يعني
باب **استحقاق الجاني**
تفسخ جبان شرط ورويه وعيب نفوت الشفع
كخا به اد وانقطاع مارجي وارض او يحل به
لمرض عبد ودبر دانه فان لم يحل به او ازاله
الموخر سقط جبان عما ت الدار وتطيرها
واصلاح الميزاب وما كان من اهلنا على دار المدا
فان انى فلاننا كخرج منها الا ان يكونا ساجرها
وهي كذلك وتدرها فاولا صلاح بيرة لكا طالبو
والخرج على صاحب الدار بل اجبر عليه فان فعله
المساجر فهو مخرج وله ان يغدر لزوم
صهر لم يحق لعقد ها ان لقي كما في سكون

وج

212
وجع ضرر استوجر لقلعه وموت عرس وانحلالها
استوجب طبع ولبيتها ولو ورد من لعيان او
بيان او باقراره ولا مال له غيره واقل اس
مساجر دكان لبيته واقل اس جياط ليعمل له
استاجر عبد الخيط فترك عمله وبدا مكرري
دابه من سفره كله فبدل المكاري وترك
جياطه مستاجر عبد الخيط ليعمل في المرف
ونفسج بموت اصدعا قد من عقدها لنفسه
فان عقد لغيره لا كوكيل ووصى وسولي
فكوت احد مساجرين او موجون في هنة
نقطه واسلم **مسألة** **شني**
احرق حصايد ارض مساجره او متعاره
فاحرق شي من ارض غيره لم يضمن ان لم ينظر

الرباع هكذا الايمان في كل موضع للواضع فيه
 حق الوضع مطلقا اذا امكن بذلك الموضع
 شي كانه فما اذا لم يكن للواضع فيه حق الوضع
 فلو وضع جره في الطريق فاحترق بذلك شي
 ضمن الا اذا هبت به الريح فلا ايمان به يعني
 سقى ارضه سقيا لا يحمله فتعدي للارض
 ضمن ان يقد جناط او صاع في حانبه من يطرح
 عليه العمل بالنفص كاستيحا رجل ليجل عليه
 محملا وراكبا وللمحمل المعتاد وروثه اجود
 استاجر محملا لجل بفقدان الزاد فاكل منه رد
 قال الغاصب دان نزعها والا فاجرتها كل شهر
 هكذا فلم يبيع وحده المسمى الا اذا انكر الغاصب
 وان اثبتته او اقر به ولم يرض بالاجر المشاجر

ان

ان يوجب الموصي من غيره وجهه وسلا وكله
 باستيحا لعقار تفعل وتقبض ولم يسمها الله
 حتى مضت المدة ربح الوكيل بالاجر على الامر
 كذا ان شرط بجعل الاجر وتقبض ومضت المدة
 ولم يطلب الامر وان طلب ابي لجعل لا يبيح
 القاضي لاجرة على كتب الوفاق بذر ما حوله
 لغيره كالمعنى المشاجر لا يكون حصلا مدعى الا
 والرهن والشرائح والمتبرك وتصح الاجارة
 ونسخها والمزارعة والمعاملة والمضاربة
 والوكالة والكفالة والايضا والوصية
 والنكاح والاحارة والطلاق والعق بغيرها
 لا البيع واجارته ونسخه والعق والترك
 والهبة والمكاح والوجه والصلى عن مال آخر

المساجد لا تكون حقها لمع المالكين والهي
 وانفرا

الدين للموت فسمها بزيادة اجرا للمثل في نفسه
من غير زيادة احد ومالم يفسح كالعلم المتناهي
المسيح يفسح الفقد بعد نحل البدل ^{العلم المحجوه} فله حبس المحجوه
حتى يستوفي مال البدل لا يتاجر بشغلا وفارغا
صح في البائع فقط استلجوا له ارضاع
ولده او حرمه لم يجز احرجه من استاجر فاسدا
جاز وقيل لا **كتاب** **للكاتب**
الكاتب يجزى المملوك كيدا حالا ورقبه مالا رقبها
الايجاب والقول شرطها كون البدل معلوما
لا كونه سجيا او موطلا وحكمها في جانب العبد
استفا الحجر وثبوت الحريه في حق البدل لا
الرقبه كاتب قنذ ولو صغير العقل مالا طاله
او موطلا او نجم او قال اهلكت عليك الفانوده

جوزي

خوما او لها كذا او اخرها لذا فان ادنته فانت
وان عجزت فبقين وقيل صح واذا صحت خرج
مردد دون ملكه ولو اعتقه عن كجاشا
وعوم ان وطى مكاتبته او حنى عليها او على
ولدها او اطلق مالها وان كان على حمير
او حنبر او ثمنه او على لغيره او ماله ليرد
سببه عليه وصديقا فهو فاسد فان ادى الحجر
عنق وكذا الكثر روي في ثمنه ولم ينقص ^{المسح}
ولو على مبيته وكورها بطل وصح على حيوان
بالجنبه فقط ويورى اوسط او قيمته
ومن كافر كاتبت فاستله على خبر معلومه واه
اسلم فله قيمه الحجر وعنق لقيمها وعلى مائه
شرا له او لغيره او حنبر يبا او سادا ل

اذا من قدر للحول والاجرا يرفع النزع لا نفسه
 الكتابه بشرط الا ان يكون في صلب العقد
باب ما يجوز له الكاتب ان يجعله
 للمكاتب السع والشر ولو كبا به والسفر وال
 علمه وتزوج ائنه وكما به عبد والواله
 ان ادى بعد اعتقه والا تبيد لا الزوج
 بغير اذله حاله والهبة ولو عوض والقبض
 الابييه والسكنى مطلقا والا فراض واعما
 عبده ولو لما لم يبيع نفسه منه وتزوج
 عبده واب ووصى وقاض وامينه في رفق
 صغير كمكاتب كلاف مضارب وما ذوق
 ولو اشرك اياه او ائنه تكانت له ولو محرما
 كالاخ والعلم لا ولو اشرك ام ولد مع ولد لها

فان كان له مال فله ان يبيعه

لم يجز له بيعها ولا مدخل في كتابته ولا عتق
 لعنفه ولا يفسخ الكا حله فانه وطها
 ملك المكاح وكذا المكاتبه لو اشترت بعلمها
 غير ان لها بيعه مطلقا كالو ملكها بدونه
 وان ولد له مراحته ولا تكانت عليه وكسبه له
 روح امته وعبد وكاتبها فولدت دخل
 في كتابتها ولبيد لها مكاتب او ما دون ذلك
 امه رعت انها حرة باذن مولاه فولدت منه
 ثم استحققت فالولد رقيق وليس له احد
 بالعتقه ولو اشرك المكاتب امه سرا فاسدا
 فوطها ثم ردوها للفساد وح عليه العقر
 في مال الكنايه ولو نكح احدهم منه عتق
 وما دون ذلك مكاتب فاما واذا ولدت مكاتبه

من سيد هانصفت على كاتبتها او عجزت وبي ام
 ولله ولو كانتا ام ولد او مبره صح وعفا
 بجانا بوسوع على المدة بر في ثلثة مئة او كل الديل
 موزع بين ثلثة او لود بر مكاتبة صح فان عجز
 لي ممل بر او لاسعي في ثلثة مئة او ثلثة الديل
 موزع بين ثلثة وان موزع عن وسقط عدل
 اللبا به كاتبة على الف موزع ثم صلح نصفه طالا
 مريض كاتبة عبد على الف في السنة ثمان مئة
 الف لم يجز الورثا دي ثلثة البديل طالا والباقي
 الى اهلها او بد رقيقا وان كاتبة على الف
 لاسنة وقمة العال فلم يجز واوي ثلثة القيمة
 حالا او موزع رقيقا حر قال لمولى عبد كاتبة
 عبد ك نلانا على الف درهم على ان اذنت

الكد

اليك الف الف وحر كاتبة المولى على هذا الشرط
 وقبل ثم ادي الف اعشق واذا بلغ العبد ثلث
 صار مكاتبا قال عبد حاصر لبيد كاتبة
 عن نفسي وعن فلان الغايب وكاتبة ثلث
 الحاضر صح واياها ادي بدل اللبا به عتقا
 ويجز المولى على القبول ولا يطالب الغايب
 لشيء وقبوله لغو كرده وان كاتبة لاخته
 عن نفسها وعن ابنها فيغير لها صح واوي ادي
 لم يبرحها **باب** كاتبة العبد المتترك
 عبد لربان اذن اصد هما لصاحبه في كاتبة
 بالف ولعنض بدل اللبا به وكاتبة وبعضها
 محرز فالمتنقض للعاقص اصد من شربلها
 وطرها اصد هما فولهت فادعاه ثم وطرها

الآخر فولدت فادعاه فخرجت فنام ولد
 الاول وضمن شركه نصف قيمتها ونصف
 عقرها وضمن شركه عقرها وضمن الولد
 وهو اسد وادى دفع العقول المكاتب صح وان
 دبر الثاني ولم يطاها فخرجت بطل الندي
 وضمن شركه نصف قيمتها ونصف عقرها
 والولد الاول وان كاتبها فخرجها
 اصلها مو سراً فخرجت ضمن شركه نصف قيمتها
 ورجع عليها **باب موت المكاتب**
وعجبه وموت المولي مكاتب عجز عن نجم
 ان كان له مال سيصل اليه لم بعجبه لخاله
 ولا عجزه ونسخها بطب سواه او نسخ مولا
 موصاه ولو فاسدة له الفسخ بغير رضاه ولك

لومحجهم

المكاتب

المكاتب الفسخ فيها وان لم رض سواه ونسخها
 بغير رضه وما في يده لم يراه ولو مات في
 مال لم يفسخ وتودي ككاتبه منه وكل يعقبه
 في اخرجيانه كاولاده والباقي ماله
 ميراث لو تركه ولو ترك ولد اوله في كاتبه
 ولا وقالعت ككاتبه في عليا كمنه فاذا
 ادى حكم يستحق ابيه قبل موته ويعقبه ولو
 ترك ولد اسراه ادى اليه له حالا او مرفق
 بقيها اشركه الله فاق عروفا ورؤيته
 وكذا لو كان هو وابنه مكاتبان كما لو
 ترك ولد مرفق ودينه يعني يبدلها لحي الولد
 وقضى به عليه بما قلده لم يكن ذلك تعجباً
 لابي له ولو قضى به ليقوم له بعد خصومهم مع

الاب في ولايته فهو عجز وطالب لبيد وان كان
مصر فاما ادى اليه من الصدقات عجز كما في
وارث يقر مات عن صدقة اصدفها وارسل
اصدقها ثم وصل الامالة وهي في يد فاحس
عبد وكان يمدد جاهلا به عجز او مكاتب
فلم يقض عجز دفع او ندري وان قضى به
عليه مكاتب العجز يبيع فيه وان مات السيد
لم يبيح الكتاب كالتدبير واموية الولد
ويورث المال للابورثته على طوع وان حرره
فان عتق وان حرره بعضهم لم يتعد عتقه
الكتاب كان يكتنه انه طلقها بعتها فكلها لكل
حتى تترك زوجها غيره كاتبعها كاتبعه واطرة
واصله وعجز المكاتب لا يحجزه القاضي من حقه

طبر

٢٩٠
كتاب الولد هو عبارة عن الناصر بولا
عناقه او بولا مولاه ومزاجه الادب
والعقل وسببه عتق على ملكه من اعتق باعنا
او بقرع له او ملك ترب مولاه لبيد ولو
شروط عدمه اعتق منه وزوجها فنولد
لاقل من نصف حول نكح ولا الولد بل نكح
وكذا اذا ولدت ولد من احدتها لاقل من سنة
اشهر والاخر لا كثر منه وسببها اقل من نصف
حول فان ولدت بعد عتقها لا كثر من نصف
حول مولاه لموا الى الام فان عتق التت وهو
الابحرو ولا ابنه الى موالبه عجز له مولاه
نكح معتقه فولدت فولا ولدها لمولاهما
والمعتق مقدم على الرد ودوى الارحام

وصحة وصاياه بالتقرب من الله تارة كماله
فإن بلغ غير رشيد لم يسلم اليه ماله حتى يبلغ
حشا وعشرين سنة صح لقرنه مثله ولعمري
يسلم اليه وإن لم يكن رشيدا والرشيد يلوكونه
مصلحا في ماله فقط وكبس القاهي الخ المردون
يسمع ماله له سنة وقضى رايهم سنة مزج رايه
وباع دنايهم به رايهم سنة وبالعكس
استحسنانا لا عرضه وعقار خلافا لما ولها
يعني فلس ومعه عرض شراه فقبض بالاذن
بنايحه اسوة للعرفان قبل قبضه ولعمري
بغير اذن بالعه كان له استرداده وحبه
بمنه حجر فاض عليه ثم رفع للاخر فاطلقه
جاز **فصل** بلوغ

السلام

السلام بالإسلام والاحكام والاحكام
والجارية بالاحكام والحيض والحبل
فإن لم يوجد حتى يتم لكل منهما عشرة
سنة يفتي وادنى مدته اثنا عشر سنة ولها
تسع سنين فإن راقها وقتا لا بلغنا
صدقا ان لم يكد بها الظاهر وهما كالبايع
كما **كتاب** **المادون**
نكاح الحجر واستقاط الحق ثم سرف العبد نفسه
باهلية فلا مؤقت ولا مرجع بالعهد
على سدة ولو اذن لعبد لو قاضا ما دونها
مطلقا حتى يحركه ولم يخص نوع فان اذن
في نوع عم اذنه في الانواع كلها ويثبت له
تبدله سدة يبيع مكره اجني وشوي

منه في الدنيا والآخرة

وسكت نادون وصرحوا فلوا ذل مطفاً صح كل
منه اجماعاً ببيع وشري ولو لم يكن فاحش
وبكل بها ورهن ورفق وبعثوا الداه
وبصالح من قصاص وجب على عدل وبيع من
مثل العمة فما كان من النجان وبطل الشهاده
عليه من غير اشتراط طهره ماله وما خذ الارض
ومساقاه ومزارعه وشري بذرا نزرعه
وببارك عتانا لا نغادضه وشجر وجر
نعه ويتزود لجه وعصب ودين ودهري
طعاما يبراً ويصيفه رطبه وكحل النمن
بعيب قلل ما كحل التجار ولا تزوج ولا
يزوج رقيقه ولا مكاتبه ولا نعتق بال
ولا بغيره ولا لغرض ولا هب ولو لم يكن

و

ولا يكفل مطلقاً ولا يصالح عن قصاص حي عليه
ولا يعفو عن النصاص وكل دين وجب
او بما هو في معناه ابيع وكرا واجاره
واستجار وعمر ودعيه وعصه وامانه
حجرها وعقر وجب بوطئ شري بعد
الاستحقاق يتعلق برقبته ببيع فيه تقم
ثمنه بالحجم وبكسبه حصل قبل الدين واحده
وبما وهب له لا ياخذ ماله منه قبل الدين
وطول ما بقي بعد عاقبه والماله اخذ
عليه مثله بوجوه دينه وما زاد للمعسر
وسخر كجره ان علم هو واكثر اهل سوده به ان الا
ساعا اما اذا علم به العبد فقط في حجره
على نقطه وموت سده وحسنه مطبقاً

ولحقه بدل الحرب من ثلث ما لم يعلم احد به
وبابا له ولو عاد منه لم يعد الا ذل وسهلا
لا بالتدبير وضربهما فتمت ما للفرع الزاهر
بعد حجره ان يامعه امانه وعصبه اودى
عليه صحيح فمقتضيه من احوال دينه بما له
ورقته لم يملك سببه ما به فلم يقتوا احلا
دينه بما له ورقته لم يملك سببه ما به
فلم يستحق عبدا من كسبه تحرير مولا له ولو اشرك
ذالهم محرر مولا له لم يبق ولو ائلف
من المولى ما في دينه من الرقيق ضمن وان لم يخط
صح تحريره وسبع من سبعة مثل العمة ما قل
وسيد من مثل القيمة او اقل والمولى لا يحسن
المسح تقبض ثمنه فلو سلم قبل قبضه بطل الثمن

و

٢٩٢
ولو باع المولى منه بالثمن حط الثمن اذ فسخ
العقد وصح اعتاقه بدونا ومن المولى
للغرماء الاقل من دينه وقيمة وطولها
لحق لغرمائه بعد عتقه وان باع سببه
وعليه المشرى من الغرماء البايع تمته فان
رد عليه بعيب قبل القبض وجده تقبضا
رجع بتمتته على الغرماء وحقق في العبد وان
بعد القبض لا تقبضا فلا سبيل لهم على العبد
ولا للمولى على القمه فان فضل من دينهم شيء
رجعوا به على العبد بعد حريته وضمنوا
مشرته او اجازوا البيع واخذوا الثمن
وان باع معلما به منه للغرماء رد البيع
فان غاب البايع فالمشرك ليس بخم

ولو قبله فالحكم لذلك بما عتد قدم مصدرا
 وقال انا عبد فلان مادون في التجاره مباع
 واشترى لزمه كل شيء من التجار وكذا لو اشترى
 وباع ساكنا اذن له وجعه ولا بيع له فيه
 الا اذا اقره بعهده به ولو صرف الصبي للمعوه
 ان كان نافعاً كالا سلام والاشياء ببيعها
 اذن وان صار اكا اطلاق في الشان لا وان
 اذن له وليه وما تردد من منع وضرك البيع
 واشترى بوقف على اذن وله فان اذن له الى
 فيما في الشرا والبيع كالعبد الماذون بشرطه
 ان يعقل البيع سالبا للملك والشرا جباله وولي
 ابوه ثم وصيه ثم صبه ثم وصيه ثم القاضي
 او وصيه دون الام او وصيهها ولو اقر

لا لسان لما معهما من الكسب والارث صح
 راي القاضي الصبي او المعوه او عبدهما
 يبيع ويشترى سكت لا يكون اذنا
 في التجاره وله ان ياذن لليتيم والمعوه
 اذ لم يكن وليا ولعبدهما او كان اكل واط
 منهما ولي واشترى من اذن له عبدا طلب ذلك
كتاب العصب بمقاييس من بطله
 في مال مقوم محرم قابل للنقل نعم اذن
 مالكه لا خفيته فاستحرام العبد ومحمل
 الدابة عصب لوجود ازاله اليد المحقة
 وابيات اليد المبطلة لا جلوسه على الباط
 وحكمه الاثم لمن علم انه مال الغير ودعا له
 قاعه والغرم هالكه ويغرم من علم الاخر ان

ازاله يد محقة

المضروب منه نجبر بين النصفين العاصب والغاصب
 الا اذا كان في الوقف المضروب ان عصب
 ومعه اكر وكان الباقي اقل من الاول فالنصفان
 على الثاني وجب رد عن المضروب في مكان
 عصبه ويأخذها ولو لم يعلم المالك او
 ان هلك وهو شئ وان انقطع للمثل فقيمة
 لوم الخسومة بحال القيمة في النسي لوم عصبه
 والمثل المخلوط كله وحبه ثمى فان ادعى
 هلاكه حسب حتى يعلم انه لو بقي لظفر ثم نسي عليه
 بالبطل ولو ادعى الغاصب هلاكه عند صلحه
 بعد الرد وعكس المالك وبر هذا برها الباع
 اولى عند الثالث وعكس الثاني والعصب
 فلو اصد عقار وهلكه بدين لم يضمن والا صح

انه لصني بالبيع التلحم والحر في ودعيه
 والرجوع عن شرائه ومن بالنقص سكا
 ودرعته كما في النقل وان استغله رصداً ^{بالقوة}
 كما لو لم يرف في مضروب وودعيه وزح
 لو متعينا بالاشارة او بالشرايد برأهم
 الودعيه او العصب وتدها فان اشار
 اليها وفعل غيرهما او الى غيرهما او اطلق ^{بدها}
 لا يفتي فان عصب وغيره زال اسمه الى عظم
 منافعه او احتلقت ملك الغاصب بحيث
 يمنع امتيازها او ملك مخرج ضمه وملكه
 بلا طر انفاع قبل الرضا لنزع شاه طمها
 او شرا او طعن بر وزعه وجعل طر بل
 سيفا وصفه انه والبناء على صاحبه وفتمه

منها وان ضرب الحجر بذرهما او دبيرا او انا
لملكه وهو لما كنه حيانا فان ذبح ^{غيره} شاه
طرحها المالك عليه واخذ ثمنها او اخطرها
وضمنه نقصانها وكذا لو حرق ثوبا او ثوبت
لبعض العاني وبغير ثمنه لأكله وفي حرق
لبس ثمنه ضمنه الفصل مع اضر عينيه
لبس غير ومن بني او غرس في ارض غيره
امور بالطلع والرد والمالك ان يرضى له
ثمنه منا او شجر امر يتبعه ان يرضى لارض
عصب ثوبا نصيبه او سولقا فله بسن
فالمالك يحير ان يشأ ثمنه ثوبا يرضى
ومثل السولق وان شأ اخذ المصروع او ^{المست}
وغرم ما زاد الصبغ والسمن ردعا صاب

المعصوب

المعصوب على الغاصب الاول يراعى ضمان
كما لو هلك المعصوب في يد غاصب الغاصب
فادى القمده الى الغاصب اذا كان قبضه
القمه معروفا وعصب ثوبا وعصبه خرسه فلك
حيث المالك بان ان يرضى الاول او الثاني
فان اراد ان ياخذ بعضه من الاول بعضه
من الثاني له ذلك الا حاز لا يخفى الا لان
كسر الحش فاحشا لا ملكه ولا لا يسطع ^{الرجع}
في القمه **فصل** عيب ما عصبه
وضمن ثمنه ملكه مستند اليه وقت العصب
والقوله في ثمنه ان لم يرض المالك على الترياقه
فان ظهر وهي اكتر وقد ضمنه نقوله اصل
المالك ومن عوصه او اضي ولو ضمن نقول

المالك او برهان او بنكول القاصب له وله
 ولا خيار للمالك وان باع المعضوب بضمه
 للمالك نخل ببيعته وان حرد ثم ضمه لا وزر^{ال}
 المعصوب مطلقا امانه لا يضمن الا بالتعدي
 او بالبيع بعد طلب المالك وما نقصته الجارية
 بالولادة يضمن ويجبر ولدها زنى
 باحس معصوب لم يدها حاملا فبالولادة
 ضمن قيمتها كلاف الحرة ومنافع العصب
 استوفاهما او عظمها الا ان يكون دقفا
 او مال ينم او معدا للاستفالة وغيره البلم
 وخسر من اذا ابلغها وضم لو كانا لدمي غلاف
 ما لو اشترها منه وشربها فلا ضمان ولا
 عصب خسر لم يخلها بما لا تملكه او ولد

مينه

مستبه فليجبه به اضدها المالك بالاشي
 ولو ابلغها ضمن ولو خطلها ندى قيمه كالمسح
 وللخل ملكه ولا شيء عليه ولو دبع به الجبلد
 اخذه المالك ورد مال اذ الدبع ولو
 ابلغه لا يضمن وضم كبر معروف يمتصها
 لغيره هو وباراقه سكر ومضف وصح بيعها
 كالا للمعنه وكى فها ولو عصب ام ولد
 لم يملك لا يضمن خلاف للمدبره حل قبله عند^{غيره}
 او بباط دانتها اذ فتح باب اصطبلها او
 فقبض طائره فدهبت او سجي لسلطان
 لمن يوديه ولا بدفع بلاد دفع او من ياشتر
 العنق ولا يتسنع ببيعته او قال مع سلطان
 قد لغرم وقد لا لغرم انه وجد كثر لغرمه

شمالا يعني ولو غرر المنة من وكذا الوسي اجزى
 عند كمال رجواله وبلغني ولو ماتت السعي
 للمعنى بان باطل قدر كسر ان في تركته
 امر عبد غيره مالا باق او قال امثل نفسك
 تفعل وجب له فتمته ولو قال له انك مال
 مولاك فانك لم تفعل تفعل عبد الغير لنفسه
 وان لم يعلم انه عبد او قال ذلك للعبد اني
 من قيمته ان هلك ولو استعمله لغيره لا
علام جال الاضاد وقال اصدقني مقصده
 فعد امتدادا فانت مر ذلك من عبد العبد
 عادله العضاك وكذلك الصبي بحسبه
 على عاقله العضاك **كما**
الشفقة هي تلك النقطة جبرا على

هذا هو الذي
 في قوله
 ولو غرر
 المنة من
 وكذا الوسي
 اجزى

المتن

ما قام عليه سببها اتصال بكل الشفع بالمعنى
 وركنها اض الشفع من احد المتعاقدين وكلها
 جواز الطلب عند تحقق السبب ومقتضا ان الاط
 بها ملزلة شر امتدادا بعد البيع وتنف
 بالاشهاد وبك مالا اخذ بالراضى او قضا فاض
 بقلد ركن الشفع لا الملك للخليط في نفس البيع
 ثم له في حق المسح كالشرب والطريق خاصين
 كسر بغيره لا يجري فيه الفسخ وطريق لا ينفذ
 ثم جاز ملاصق بانه في سكة اخرى كواضع طبع
 على حابط اسقط بعضهم حقه قبل التضا لحد
 كان من ثقي ان باطل الكل خلاف ما اذا سقط
 حقه بعد التضا ولو كان بعضهم غايضا
 يقضى بالشفقة من الحاضرين في الجميع وكذا

لو كان الشريك غايما وطلب الحاضر لتضيله
بالسعة ثم اذا حضر وطلب قضيه بها
اسقط السعة قبل الشراء لا يصح ايراد
الشفع اخذ البعض وتركه الباقي ليس
ذلك بغير رضى المشتري ولو حصل بعض الشفع
لصبيته البعض لا يصح وسقط حقه به
ويصح بيع دورك فمخا لشفعه فيها
يصح الطلب من كل الشراء ان لم يسلم للموكله
وان سلم لا ولا سعة في الوفاء ولا به
ويطلبها الشفع
في كل علمه بالبيع منقطه يفهم طلبها كطلب
الشفعه ونحوه وهو طلب المواتيه ثم على
الباح لو فسد له على المهرى فيقول

اشري

اشري فكان هذه الدار وانا شفيعها
وقد كنت طلبت الشفعه واطلبها الا ان
فاشهد واعليه وهو طلب شهاده ولا بد
منه حتى لو تمكن ولم يشهد بطلت شفيعته
وان لم يتمكن لا ثم يطلب عند قاض يقول
اشري فله ان دار كذا وانا شفيعها بدار
لنا في فريه يسم الى وهو طلب عليك ^{صحة}
وتأخير مطلقا لا يبطل الشفعه وبه
ولو اطلب سال العاضى الخصم عن الكية الشفع
لما شفع به فان اقربها او كل عن الحله على
العلم او برهن الشفع سأل عن الشراء فان اقر
او كل عن الميمن على الحاصل والسبب او برهن
الشفيع قضى له بها وان لم يحضر الشفيع ^{المرعى}

واذا قضى لزمه لحضاره والمشتري حسب المدا
 لقبض ثمة فلو قبل المشتري ان الثمن فاحر
 لا يتطل والحكم البايع قبل التسليم ولا يمتنع
 البينة عليه حتى يحضر المشتري فيفسخ كضوء
 ويتقضى بالشفعة والعهد على البايع قبل
 تسليم البيع الى المشتري وعلى المشتري
 لو بعده المشتري خيار الروم والعيب
 وان شرط المشتري ابراه منه وان اختلف
 الشفع خيار الروم والعيب وان شرط
 الشفع والمشتري في الثمن صدق المشتري
 ولو برهنا فالشفع احق والشفعة خيار
 الروم والعيب وان شرط المشتري ابراه
 والاختلاف الشفع والمشتري في الثمن صدق

فبنيتم

المشتري ولو برهنا فالشفع احق والشفعة
 خيار الروم والعيب وان شرط المشتري
 الشفع احق ادعى المشتري ثمة وبالباع
 اقل منه بلا قبضه فالقول له ومع قبضه
 بالمشتري وحط البعض بظهره على الشفع
 والحط النكل والزيادة لا وفي الشرا
 بمثل باخذ مثله وفي ثمنه بالقبضه فبيع
 عقار بعقار باخذ كالا لقيمة الاخر
 وفي ثمن موصل باخذ حال او طلب حال
 واخذ بعد الاجل ولو سكت عنه وصبر
 حتى يطلب عند الاجل يطلب شفعة
 ومثل الحجر وقمة الحجر يرا اذا كان الشفع
 دينيا وبقية ما لوصلا وبالثمن وقمة

في البيع من غير القبض والحجر بالوصف
 لا في البيع من غير القبض والحجر بالوصف

والعوس لو بني المشرى او غرس او كلف
المشرى فلهما كما يتقضى جميع ثمراته
ولو وثقا او سجدا او بقره وروح التبع
بالتمن بقط ان بني او غرس ثم استخمت بكل
التمن ان خربت الدال او حب الشجر ولم يمت
من تقضى او حب كنان ما اذا الملقا بعض
بغير حق بقط من التمن حصته وحقته
العروة ان تقضى المشرى البناء وتقضى
كنقصه والنفصله وثمرها ان اتباع
ايضا وغلا وثمر او المشرى مد والجن
المشرى او هكذا باقية سماوية وقد سورها
بثمرها سقط حصته من التمن في الاول
وركل التمن في الثاني تقضى بالسفحة للتبع

ليس

ليس له تركها الطلب في بيع فاسد وقت
القطاع حتى البلع اتفاقا وفي هبة
بعوض وقت التقاض لم ير التسفحة
بالجوار جال طام يراها وطلبها بقول
هل يعتقد وجوبها ان قال نعم حكم له بها
والا لا ويواعد الا قاض

لا تثبت فضلا الا في عقار
ملك بعوض هو مال وان لم يقسم كرجي حمام
وبني وبيت صغير لا في عوض وتلك وتبا
وتحل بيعا نقدا وادت وصدقه وهبة
لا بعوض ودار تحت او جعلت اجرة
او بدل ضلع او غنق او صلح عن دم عميد
او مهر وان قول ببعضها مال او بيعت

خيار البائع ولم يستطع خياره فان سقط
 وجبت الطلب عند سقوط الخيار او بغير
 فاسد لم يستطع شحنه فان سقطت
 او رد خياره رد او شرط ادعيت بقضا
 بعد ما سلمت حله في المدة بانه قضا او باقا
 وتكتب العبد الماذون المستقر بالدين
 2 ببيع مبدع ولسدح في مبدع ولسدح
 او اشترى له لا لمن باع او بيع له او ضمن
باب ما يطل الشفعة بطلانها ترك طلب
 المواتية والاشهاد وتسلمها بعد البيع فقط
 ولو من اصاب او وصي او وكل وصلى تنكسا
 على عوض وعليه رد وبيعه شفعة مالي
 وموت الشفعة قبل الاخذ بعد الطلب وقبله

لا

لا المشرى وبيع ما يشفع به قبل القضا
 ما استغره مطلقا ولو باع بشرط الخيار
 لا وبشر الشفعة من المشرى ولذا ان اسأ
 او ساد منها او طلب منه ان يوليه ومراعي
 او بيع له او ضمن الدرك لا شفعة له ومن
 اشترى او اشترى قبل الشفعة انها بيعت
 فلم يتم علم انها بيعت ما قبل او بعد او شعر
 فممة الفاد اكثر فله الشفعة ولو بان
 انها بيعت بدنا يترجمتها الفيلة شفعة
 له وان قيل له ان المشرى عمر ونسلم نظار
 غيره فله الشفعة ولو علم ان المشرى هو
 مع غيره كان له اخذ نصيبه غير ولو بلغه
 شرا النصف فسلم ثم بلغه شرا الكل فله

السنعة في الكل وانباع عقار الادراغا
في جانب التبيع فلا سنعة وكذا لو ذهب
هذا الدور المتي وان اشاع سهامه
ثم تم اشاع بقيتها فالسنعة للجاري
السهم الاول فقط وان اشاعه من ثم دفع
توباعه فالسنعة بالثمن لا بالتوبع لذا
لو اشترى بدينارهم مدونه مع تبعة فلوس
اشيراتها وجعل ثمرها ووضع الثمن
بعد القبض سله الخيلة سقط السنعة
بعد ثوبها وفاقا واما الدفع بوبها ابدا
فلكل عند كل وعند يوسف لا يكره يعني
وفي الزكاة يعني بالكره ولا خيلة لا سقط
الخيلة المقبوضة في التقود والاحاد المقبوضة

دون

دون المالك لشرى نصف دار غير مقسوم
بقاسمها لبايع اذ التبيع نصيبا لشرى
الذي حصل له بالقيمة وليس له نقضها
مطلقا محلا فما اذا باع احد الشركاء حصته
مراة الماشركه وقاسم المشتري الشريك الذي
لم يبيع حيث يكون للتبيع نقضه كالواشركي
اشان دارا وهما سبعان ثم جاشع ثالث
بعد ما اتسم بقضا وغيره فلان ينقل الشبه
اختلاف الجار والمثري في ملكه الدار الى سله
فالقول للمثري والجار خلفه على العلم عند
يوسف وبه يعني كما لو انكر المشتري طرد المراهبة
وان انكر طلبه لا شهاد عند لغاية حلف على الشا
كتاب **القصة** هي مع نصيب

شائع في معاني وسببها طلب ثلثها او بعضهم الا ^{شائع}
ملكه على وجه الخصوص وركنها هو الفعل
الذي يحصل به الافراز والتميز بين المصنفين
وشرطها عدم خواتمة المنفعة بالفترة ^{شئ}
على الافراز والمبادله وهو الغالب في المثل
والمبادله وهو الغالب في المثل والمبادله
في غيرهما فاضا الشريك حصته لغيره صاحبه
في الاول لا الثاني وان اجبر عليها في محل الحبس
نقط عند طلب احدهم وينصب قاسم رزق
من بيت المال لقيم بالاجر وهو واجب ^{لص}
باجر صح ^{لا} هو على عدد الركن وبج ^{لوا} على
علمها ولا تعيين واحد لها ولا يشترك النساء
وصحت برضا الشريك الا اذا كان فيهم صغير

وتقسم ثلثي دعوى ارثه بينهم وعقار دعوى
شواه او ملكه مطلقا فان ادعوا به ميقات
عن زيد لا حتى يرهنوا على موته على عدد دور ^{شئ}
ولا ان يرهنوا ان العقار معهما حتى يرهنوا ^{لها}
ولو يرهنوا على الموت وعدد الورثة ومويعهم
وفيهم صغيرا وغايب قسم ولصبة قابض ^{لها}
فان يرهنوا واحد اذ كانوا مشتركين وغايب
احدهم او كان مع الوارث المطلق والغايب
او شئ منه لا وقسم بطلب احدهم ان انتفع كله
نحصته وطلب ركن اكثر نقطه ان لم ينتفع
الاخر لعله حصته وان لم ركن لم ينتفع
الارضاهم وقسم عروض لثلاث حصصا ^{لها}
والرقب واجراهم واحكام الارضاهم دور

مشتركه او دار وصيه او دار وطاوت
 تسم كل ودها اذا كانت كلها في مصر واحد
 وبصور القاسم بالقيمة على نطاس وبعده
 على سهام التمه ونزعه ولقوم البناء ونز
 كل نصيب بطريقه وشربه وقلب الانصبا
 بالاول والثاني والثالث وبكت اسامهم
 ويقع من خرج اسمه اوله السهم الاول
 ومن خرج ثانيا فله السهم الثاني الى ان ينتهي
 الى الاخير والدراهم لا تدخل في القسمة الا
 برضاهم قسم ولا حد لهم سئل او لم تن في
 الاخر لم تدر في القسمة صرف عنه ان يكن ولا
 فسحت اختلفوا فعدا عرض الطريق جعل على
 عرض باب الدار بطوله ولو شوطا ان يكون

الطريق

والطريق في الدار على التقاوت جان وال كان
 سهامهم في الدار عساوه والقسمة على التقاوت
 بالترجيح في غير الاموال الربوية جائزه سفل
 له علو وسفل مجرد وعلو مجرد قوم كل واحد
 على حل وقسم بالقيمة واذا انكر بعض الشركاء بعد
 العتمة استيفاضيه وشهد القاسم ان
 بالاستيفاء قبل ولو شهد قاسم واحد ولو
 اذهم ان من نصيبه ثوبا في حل صلحه وقد
 اقربا الاستيفاء لم يبدق الا بيبه وان قال
 قبضته فاخذ شركه بعضه وانكر حلف
 وان قال قبل اقراح بالاستيفاء اصابي فكتب
 كذا الى كذا لم يسلم الى المحالف ونسخ العتمة
 ولو اقتسم دارا واصاب كلا طائفة فادعي

احدى بيتا في هذا الاخرانه من نصيبه وانكر
 الاخر عليه البينه والاثامها فالعبرة لبينة
 المدعي وانما استحق بعض معين من نصيبه
 لا تفسخ العتمة اتفقا وفي اسحقا في بعض
 شايخ في الكل تفسخ وفي بعض شايخ نصيبه لا
 بل برص في نصيبه تركه ظهر دهن في التركة
 المقسومة تفسخ الا اذا تقصوه او ابرا الغرما
 دم الورثة او باقي منها ما بقي به ولو طهر
 عين فاحش في العتمة بطلت ولو كانت
 في الاصح اذا لم يبق الا استيفا فلو اقر به لا
 ادعى احد التقاسمين وبنافى التركة صح ولو
 ادعى عينا لا وقعت شجرة في نصيب احد هما
 اعضانها متداوية في نصيب الاخر ليس له

ان

ان يجبره على قطعها به لبقى في احدىها بغير
 اذن الاخر فطلب رفع بنائه قسم فان رفع
 في نصيب الباقي فيها والا هدم العتمة
 تقبل النقص فلو اقتسموا واخذوا حصتهم
 ثم راضوا على الاشتراك بينهم صح المقبول
 ما يشرى الفاسد وقيل لا ولو تباها ملكه
 دارا ودارين او جزءا وعبد او عبد من اولاد
 او دارين صح وفي غله عبد او عبد من ابي
 ركوب بطل او غليل او غيره شجرة او ريش
لا كان المزارعة
 هي عقد على الزرع ببعض الخارج وهي عريضة
 عند الامام وصح في عتدها به لبقى بشرط
 صلاحية الارض للزراع والعلية العاقدين

بالضم الفاسد بفتح الميم وفيه
 التصرف كالمقبوض صح

وذكر الله وهدى البذر وحبه وشرط الآخر
 والتجلب بين الارض والعامل وشركه في الخارج
 بسط ان شرط لا صدها تنزانا مسماة
 او ما خرج من موضع معين او رفع البذر
 بدمه او رفع الخارج الموظف وتنصيف الباقي
 كلا فخرج المقاسمة والخشرا والتين
 لا صدها ولحق الاخر وتنصيف الحب
 والتين لغير رب البذر او تنصيف التين
 ولحق لا صدها وان شرط تنصيف الحب
 والتين لصاحب البذر افلم يقرض
 التين تحت وكذا لو كان الارض والبذر
 لزيد والمقر والعمل للاخاد والارض
 او العمل له والبيعة للاخر ويطن لو كان

الارض

الارض والبقر لزيد والبذر والبقر له
 والاخران للاخر او البذر له والباقي للاخر
 ولا يصح ما خارج على شرط ولا شيء للعالم
 ان لم يخرج ويخرج من ابي عن المضي الارض والبذر
 متى تسدت فللخارج لرب البذر وللآخر
 اجر مثل ارضه او عمله ولا يزداد على الشرط
 والمخرج شيء فان كان البذر من قبل الارض
 فعليه اجر مثل العامل ولو امتنع رب الارض والبذر
 من المضي فيها وتذكر بالعامل فلا شيء له حكاه
 ديانته وتفتح بدش كوجع لا يبيعها اذا لم يلب
 الزرع لكن يجب ديانته ان لغرض اذا عمل
 فان سبت ولم يستحصل لا تناع الارض
 فان بعت الدار قبل ادراك الزرع فغلب العالم

اجر مثل نصيبه من الارض الى اذ رآه
ونفع ارضه الى اخر على ان يزرعها بنفسه
ويقره والبذر منها سوية وكما في بينهما لذلك
فيما فاسد ^{بغير} وكما في بينهما نصيبين وليس للعامل
على رسله ارض اجر ويجب عليه اجر نصف الارض
لصاحبها وكذلك لو كان البذر مطلقا من
وسيلة من الاخر والربع بينهما ونفقة الزرع
عليها بالخصص بخلاف ما لو مات رب الارض
والزرع يقبل فان العلفه على العامل فان شرط
على العامل فسدت وعن ابي يوسف صحة العمل
وبالاصح والعلة في المزارعة مطلقا امانه
في يدي المزارع فلا ضمان لو هلك وبمثله
المعامله واذا قهر المزارع في سقي الارض

الزرع

الزرع لم يضمن في الفاسد ولو صح ضمن والله اعلم
كتاب المأفاه هي ذنوع الشجر
الى من يملكه بجزء من ثمره وهي كالمزارعة
حكمها وظلها فاشترطها الا اربعة احدها
اذا اشبع احدهما بجزءه الثاني اذا التقف
الماء بترك بل لا اجر ويملك الا اجر الثالث
اذا استحق الثمن لرجوع عيى العامل باجر مثله
وفي المزارعة لقيمة الزرع الرابع عدم اشتراط
مان للمد هنا وتنع على ولا من يخرج وذو ملك
لا يخرج الثمره منها بغيرها وذكره من يملكها
اولا لا يلوخرج في دفت سمي نعي الشرط
والا فللعامل اجر المثل رلا اذا دفع عونا
في ارض لم يبيع الثمر على ان يملكها فخرج كان

فانها تفيد ان ذكر سبب معلوم او دفع اصول
 رطبه في الارض ساقاه ولم يسيم المذبح
 الرطبه فانه يجوز ويتبع على اول جز ولو دفع
 رطبه اسنى جزاؤها على ان لغوم عليها
 حتى يخرج بذورها وكون بينهما نصيبان
 لا بيان من الرطبه لصاحبها ولو سوطا
 الشركه فيها سدت وتصح في كرم وشجر
 ورطاب واصول باذن الخان وكل ولو
 عن غير مدركه وان مدركه لا دفع ارضا
 مد معلوم ليفرس ويكرن الارض والشجر
 بينهما لا ربح والتمز والعرض لرب الارض
 ولا خرقة عرسه واجره له ذهبت
 المرح بنواه رجله والتمز في كرم اخر

فتبت

فتبت منها شجره مني لصاحب الكرم وتبطل
 ثمرها اصددها ومضى مدتها والتمز في ايام
 العامل لغوم ورشه عليه وان كره الدافع
 وان مات الدافع لغوم العامل كما كان اليه
 درسه الدافع وان ماتا فالجنازة ذلك
 لو رشه العامل وان لم يمت اصددها بل
 انصب مدتها فالجنازة للعامل وتصح
 بعذر كخارعه **كتاب الدناج**
 حرم حيوان من شاة الذبح لم يدك ودكا
 الصرون جيع في اى موضع وقع من البدن
 والاعتبار ذبح من الخلق واللبي ولو نوق
 العقل وقيل لا تغروقه اكل لغوم والمرى
 والود جان وحل منقطع اى ملات منها

وبكل ما افرقا لاوداج وانزل الدم ولو بليطة
 او برودة الاسن او طفرا قالمين ولو كانا
 متروعين حل مع الكراهه وتداب اصادا شقته
 قبل الاضجاع وكره بعد كالجبر برجلها
 الى المذبح وذبحها من فعاها والنخع ويطع
 الراس والسرج قبل ان يترد وتركا لتوجه البيلة
 وشرط كون الذابح مسلما حلالا خارجا
 ان كان صيدا او كاهنا مطلقا قلت يحتمل
 ولو كونهما او صبييا يعقل التسمية والذبح
 او امراه او املفا او احرس لا ذبيحة ونبي
 ومحوس وموتد وتارك التسمية عمدا او حلوا
 ناسيا وان ذكر مع اسمه تعالى غيره وملا
 وعظها حرم والشرط انها لا تكون حالص

عن

عن شوب دعا وغيره فلم كل لقول اللهم اغفر لي
 حلاف الحمد او سكان الله مراد بالتسمية
 ولو عطف عند الذبح فقال الحمد لله لا كل الاصح
 حلاف الخطية وسحب ان يقول باسم الله
 ابا بكر بابا واو وبها كرهه ولو سمي ولم يحضره
 صح ولو اراد بها التسمية لا تبدل الفعل لا كنهال
 اسد بكر مراد به معا لعه المزدن والشرط وجها
 حال الذبح وان يذبح عنها قبل تبدل المحل وجب
 تحرايل وكره ذبحها وفي البقر والغنم عكسه
 ولا بد من ذبح صبيد مسانن ولكن جرح
 نعم متوحش او سقط مكان وبعد رذخه
 والحبل مفرد بكمه لم يبدل بدكاة اسم
 ولا كل ووناب او كلب كبيع او طير

يعتس ويخطف ولا اكسرات والحمر الا
والنبل والخيول والبصع والنمير والبصع
والنمل والسحفات والاشبع الذي ياكل
الحيف والعداف والنبيل والبرج واني
عوس والرمم والبغات ولا حيوان ما بي
الا السمك غير الطافي والمهاهي والحريث
وحل حراد وانواع سمك بلاد كاه وغراب
الزريع ومنه الزرور والارنب والعقور
سما وفتح ما لا يؤكل لحمه بطير لحمه وشحمه
وحل الا الاذي والحريث يدح شاه فكن
اوضح منها دم صلت والا لا ان لم يدجها
وان علم حل مطلقا يدح شاه لم يدجها وقب
ان يحث فاهها لا يؤكل وان ضمت اكلت وان

غيرها

غيرها لا يؤكل وان ضمتها اكلت وان مدت
رجلها لا يؤكل وان شتمها اكلت وان نام
سعرها لا يؤكل وان قام اكلت وان علم
صاتها رقت الذبح اكلت مطلقا سمك في سمك
وان كانت حية طرادا لا ذبح لغد وانه
وحى حرور وان سمي لا لودح لضييف العفو
المنفصل من الحي كمينه الامر من ذبح قبل
يحل كله لو فرما كحل **كما الاضحية**
في ذبح حيوان مخصوص بينه القرية في وقت
مخصوص وشوايطها الاسلام والافاقه
واليبار لا الذكوان فحق على الانبياء السلام
وسبها الوقت وركها ما يجوز دحه فحق
على حرسم مقيم بوسر عن نفسه لا طفله

عليه فامة غيرها مقامها ان عينا وان فقيرا
 احراه ذلك وان مات احد السبعة وقال
 الورثة اذ كواعنه وعلمكم صح وان كان
 شركا لثمة نصرايا او مريدا لحم لم يجز عدا
 منهم وما كل من لحم الا صغية ولو كل عينا او من خمر
 ونرب الا ينقص الصدقة من الثلث وان كان
 يبيع ان علم ذلك والا شهدها ولا يعطى اجر
 اجزارها ويكره خمر صوفها تبيل وحملها للشيخ
 خلاف ما بعد ولا تنفع بلبسها قتله ولو
 غلط اثنان وذبح كل شاه صاحبه صح كما لو صحى
 شاه العضلة او دابة وصحها **كتاب**
الطه والابسة كل مكره حرام عند كل
 وعند ما لا يحول اقرب الا كل ضرر مقدار

كل مكره
 وجراب او يدر له ما ينفع به باقيا لا يدر له
 وله ذبح كذا ويصدق كل هذا الا على غير ذلك

ما يدفع به المهلاك عن نفسه وما جود
 عليه وهو مقدار ما يتمكن من الصلاة
 قايما ومن صومه وبيع الى الشيع ^{ليريد}
 وحرام وهو ما كان فوقه الا لصدقة
 صوم الغدا ولله استحق صغيفه وكره لبن
 الاثالة والجلالة والرمكة ولحمها سفيها وكل
 لحم خمر اذبح من ساعتها حلالا وكره
 والاكل والشرب والادهان والتطيب
 من انا ذهب وفضة للرجل والمرأة ولذا
 الاكل يلحقه الذهب والفضة والا كالحمال
 عليها لا من رصاص ورجاح وبلور ^{عقيق}
 وحل الشر من انا بعضض والمركوس على سرج
 واكليس على كرسى بعضض وتيق من صمغ

كما لو جعله في فضل سيف وسكين او في قنطرة
 او في جمار او ركاب ولم يضع يده في موضع
 الذهب والفضة ويتقبل قول كافر قال اشرت
 اللحم من كتابي فحل او مجوسية نجس والملوك
 والصبي في العرية والاذن والفاسق والكافر
 والعبد في العائلات كلوا خبائه ويكيله ان
 في بيع كذا جاز الشرا منه بشرط العدل في
 الديانات كل خير عن نجاسة الما يتيم ان
 احبها مسلم عدله ولو عبدا فتحرى
 في الفاسق والمستور ثم جعل في العباد
 ولو اراق الما يتيم بما اذا اعطى صدقة
 وتوصا وتيمم بما اذا اعطى كذا فبه كان حوط
 دعى اليه ولجئ منه لعب وغنا تعدى كل

تجوز

فال

فان تور على المنع فحل ولا صبر اذا لم يكن
 ممنوعه في سبه فان كان كذلك ولم يتبدل
 على بينهم كرج ولا يتقيد وان علم من قبل
 فلا حصر اصلا **فصل في التجرد**
 لبس الحرير ولو خبايل او في الحرب على
 الرجل لا المرأة الا قدس اربع اصابع يجمع
 وكذا الثوب المنسوج بلبس كل اذا كان
 هذا المقدار والا فلا ولا ما يرموم في كله
 وسلاح للرجال وكره التكل منه وكذا اللبس
 وان كانت تحت الحماة واللبس الذي يلق
 بكل توسيد وانراسته ولبس فاسده او يسم
 ولحمته قطن ^{عبره} وعكسه حل في الحرب فقط
 وكره لبس معصم ومن عظم الا هو والاصفر

للرجال ولا يلبس النساء الا لوانا واما
بالاذرق والاحمر والاسود وترك التكلف
في اللباس اجود واحسن للملابس
العرب الحام والبنابا الداسه واجها
الصوف الابيض ولا يتجلى الرجل بذهب
ودفنه الا تخاتم ومنطقه وخطه سيف
من النصفه ولا تختم بغير نصفه كجرو ذهب
وصدق وصفه بالمعبر الخلقه لا النقص تركه
التختم بغير السلطان والفاقي افضل ولا
سنة نذهب بل نصفه ونحو انفاها وكفه
اللباس الصبي ذهباً او حريراً لا خرقه
او مخاط ورتبه **في النظم**
تتظر الرجل من الرجل سوه ما في سرتة

تحت

تحت ركبته ومن عرسه وافتد الحلال الى ثمر
ومن كرمه الى الرأس والوجه والصد
والساق والعضد ان من شهوته
والالا لا الظفر والبطن والخذ وكلامه
غيره لذلك وما حل بظهره حل من اجنبه
وليس ذلك ان اراد الشرا وان طاق الشرا
وامد بلفه صد السهوه لا تعرض في ان اراط
ومن الاجنبه الي وجهها وكفيها نطق
كاجنيه معها فان طاف الشهوة اشبع بظهره
الي وجهها الا الحاجة لقاض وشاهد وكذا
مريد كاحها وشراها دمدوا واتها بينظر
الي موضع مرضها بقدر الضرورة وتنظر
المراة المسلمة من المراة كالرجل من الرجل وكذا

من الرجل ان انت شهوتها واما الذميه
فهي مع المصلحة كالرجل الاخير في الاصح وكل
عضو لا يجوز النظر اليه قبل الاتصال
لا يجوز بعد كسور راسها وفلانته رجلها
وشعر العانة والمخنت كالنخل وجاز عزله
عن انتة بغير ادنها وعن عرسه واما اعلم
فصل في الاستبراء من مكده ولو بكرا
او مشرعه من امراه او محرما او من حال
صبي حرم عليه الرطى ووداعية حتى تستبرأ
بحبسه فيمن يحبس او لشهر في دوات شهر
ويوضع الحمل في الحامل ولا تقعد بحبسه
ملكته فيها ولا التي قبل قبضها ولا مولاده
حصلت لذلك كما لا يعتد بالحاصل من ذلك

في

قبل اجازة بيع فضله ولو في يد المشرى
ولا يلحق اصل بعد التصرف في شرا فاسيد
قبل ان تشرها صحتها وبحالها ^{نفسه} شره
مشرى كنهها وبحالها ويحترق بحبسه حاصتها
وهي محبوسه ادراكا ^{ابنه} لله وللحكمة عوف
ورد معضوبه ومسا حره وكل موهونه
ولا كالجبله اسقاط الاستبراء اذا علم ان
البائع لم يعبرها في طهرها ذلك الا لا وهي
اذا لم يكن محبوسا ان ينكحها ثم يشرها
وان كان كنهه من ان سكره المانع قبل التلا
او المشرى قبل قبضه من يوثق به او يوزن
بشرط ان يكون امها بغيرها ثم تشرى
ولقبص او لنقصه فطلق الزوج له

وتقييد العبد وقوله هدية ناجزا
 واجابة دعوته واستعارة دانتة وكل
 كسوته ثوبا واهداؤه المنقول استحكم
 الحضي واقراض يقال درهم لماخذ منه
 ماشا واللعب بالتردد والشرح وكل لهو
 وجعل الفل في عتق عبده وقوله في دعائه
 لعقد العزم من عروشك وبحق سلك
 واببال واحكام قوت الشروا الهام
 في بلد يفر ما هله وبابره العاضى ببيع ما فضل
 من قوته وقوت اهله فان لم يبيع محرم
 وبيع عليه وفاقا ولا يكون محتكرا
 كس غلدا رصه ومجلوبه من هذا اخره
 ليعبر حاكم الا اذا اتقوا الارباب عن القيمة

فدينا

بعد يا فاحشا ليعبر بشؤون اهل الراي
 بكبره اساك الحمامات ان كان يفر ما بال
 فان كان يطرها فوق السطح مطلقا
 على عوارث المسلمين ويكسر حمامات النال
 بربية تلك الحمامات عور ومنع اشد النع
 قال لم يمنع ذلك ذبح المحشب ولا بامر بالمساقعة
 في الرمي والذبح والابل ان شرط المال شرط
 واحد وحرم لو شرط من الجانبين الا اذا
 اذلا التايبينها وليست بتم اظا فيه
 يوم الحجية وحلق عانته وتنظيف بدنه
 بالاغتسال في كل اسبوع منه اذا كان الربط
 بصوم ويصل ويغير الكس منه ولا يفر من
 لما فيه ليس بعيبه حتى لا اجبر الى طال

ليخرج لا اتم عليه وكذا لو ذكر ما في اخيه
المسلم على وجه الاهتمام لا يكون عيبه
انما العيب على وجه الغضب برب السب
وكما يكون العيب باللسان يكون بغيره
والاشارة باليه وصله الرحم واجبه ولو
سلام وهديه احب الى الله عبد الرحمن
وعنه الله من كان اسمه محمدا ما سب ان يكن
باني القاسم وكبره ان يدعوا الرجل ابا له
روجهما باسمه بكبره الكلام في المحر وعلف
الجواره وفي الخلا وفي حاكم اجماع للعوية
نقل علي سائر الاسن ومولان اهل
الحبه تعلمها او يعلم غيره فهو جوار طين
القبور لا كره في المحتمل كره في الموت

الاخوف الوقوع في معصية الناس ليس
العي المولود وكذا البالغ ويكره الخيال
والسوار للضي ويكره الذكر والانس
ما قبل المنى من الذهب او الفضة او مرواة
لذلك جازية لزيد قال بكر وكفى زيد
ببعضها من العمر وشراؤها ودورها كاحل وطى
من رنت اليه وقال انت هي امرايك ركاح
من رالت طلقه زوجي وانت غدي اولنت
امه لئلا فاعقني **كان المولى**
اذا احى سلم او ذمي ارضا غير منتفع بها
وليت مملوكه سلم او ذمي وهي بعيدة
من التربة اذا صاح من باقضي العاصم
لا يسمع بها صوته مكرها ان ادن له الامام

في ذلك ولو تركها بعد الاجيا وزرعها
 غير فالاول احق بها ولو اجيا ارضه
 ميتة ثم احاط الاجيا بجوانبه الاربعه
 من اربعة نزع على المتعاقب لعن طريق
 الاول في الارض الرابعه ومن حجار أرضاً
 وانما تلك تسمى دفتاً الى غير هـ
 ونبها لمواحقها وان لم ملكها ولو
 كرها او ضرع عليها المناء او شق لها
 لها فهو اجيا ولا يجوز اجيا ما قرب
 من المعاصر وليس للامام ان تقطع ما لا
 يملك من اجيا عن كالح والابار التي لا يملكها
 الما وحريم يبر الناضح كالهطن اربعون
 دراعاً من كل جانب وحريم لعن خمسين

من كل جانب ومنع غيره من الحفر فيه ولو
 حفر الثاني يبر في مئة حريم البير الاول
 ما ذل الامام فذهب ما البير الاول يحول
 الى الثاني فلا شيء عليه لمن بنا حائراً
 جنب حائراً غيره فكسدت الاولى بسببه
 والثاني احريم من الجانبين ثلاثه دوا
 الاول وللعنائه حريم بقدر ما يصلح وحريم
 لغرس في الارض الموت تحت ادرع من كل جانب
 وتلق ما اشنع عود وحبله والفرات اليه
 بالموت اذ لم يكن حريماً وان جاز عوده لم يجر
 اجياؤه والنهر في ملك الغير لا حريم له
 الا بيه هان والله اعلم **فصل**
 اشرب بصيب الماء والسفوف شرب

ادم والبهائم ولكل حيوان في كل عالم محرز باناء
وسقى ارضه من حرو ونهر عظيم كرجله وسقى
من ارضه منها ونصب الرعي ان لم يضر بالعامه
لا سعى دوابه ان حيفت كرسب النهر بكرتها
وارضه وشجره وزهره ولبعض ولايب
من نهر غيره وتناثره ويره الا باذن ^{سبحي} ولا
شجر او حفر في دانه حلالا لجران في الاصح المحرز
في كوز وحب لا يمتنع به الا باذن صاحبه
ولو كانت البير وكحوض والنهر في ملك رجل
فله ان يمنع مريد الشقه من الدخول في ملكه
اذا كان جديا تقربه فان لم يجد نتيلا له
اما ان يخرج المالك اليه او تتركه لشرطه ان لا يفسد
صفه لان له حق الشقه وكما المالك

مغال

سعياله لمن هو ملكه اما ان يقطع ويترك
والا يتركه لما حفر قد رما تريك ولو
الماء وهو خاف على نفسه ودائمه العطش
كان له ان تقام له بالسلاح وان كان محزنا
في الاولاني قائله بغير السلاح اذا كان فيه
فضل عن حاجته وكري نهر غير مملوك من مينا
الماله فان لم يكن ثمة شيء يجبر الناس على كربه
وكذا المملوك على اهله ويجبر من الى على ذلك
ومونه كرى النهر المشرق عليهم من اعلاه فان
جاوزوا ارض رجل بركا وصح دعوى الشرب
بغير ارض واذا كان له رجل ارض ولا غيرها
له ان ياراد ربا لارضه ان لا يجري النهر
في ارضه لم يكن له ذلك ويترك على حاله

وان لم يكن في يدك ولم يكن جاريها عليك البيان
وعلى هذا الحب في غير ادنى سطح والميزاب
والمحتاج في دار غير نرى من قوم اخضعوا في
الشرب بقوم منهم على قدر اراضيهم خلاف
اختلافهم في الطرق فانهم ليقعون في ملك
رقبتهم وليس لاحد ان يثق منه فمرا او نصيب
وحا او دابة او حبرا او وسع في النهر او
لقبح بالايام وقد كانت بالكركي اوسيون
نصيبه الى ارض له اخرى ليس له بها شرب
بله رضاهم كطريق مشترك اراد احداهم ان يفتح
فيه بابا الى دار له اخرى ساكنها غيره ساكن هذه
الدار الى معتمها في هذا الطريق كله واذا
كان ساكن الدارين داخرا وتورث الشرب

جمله من هذا

ويوصى بالاستقاع بعينه ولا يباع ولا يوهب
ولا يصدق به ولا يوصى به ولا يصح بدل ^{حلق}
وصح على دم غدا ومهر ونكاح وان صح هذا
العقود ولا يضمن من يلا ارضه ثمر تارض جان
او غرقت ولا يضمن من شرب غيره لغرضه
فان كورد لك منه ادب الامام بالضرر
والحسب ان راي ذلك **كاهن الشربة**
الشرب ما يسكر والمحرر منها اربعة الخمر
وهي التي مر بها العنب اذا غلى واشتد ودق
بالزبد وحرم ثلثها وثلثها العنبها وهي خمر
خاسه عذيقه كالبول وكلف مستحله ^{سط}
تقومها وحرم الاستقاع بها ولم يجز بيعها
وبحارها وان لم يكونا وشارها

وأيضا من هذه العقود التي
لا يضمن من يلا ارضه ثمر تارض جان

اقول — وعدم الخان
جزم في الحاشية وفي الوهابية الى
الاظهر عدم الخان وفي غيرها
لا يضمن من يلا ارضه ثمر تارض جان
انه لا يضمن وعليه
العقود
وصح
الطهر

انسكر ولا يثربها الطبخ ولا يجوزها القذا
 وجاز تخليدها ولربطها شئ منها والطلا
 وهو العصية طيب حتى يذهب اقل من ثلثه
 ونجاسته كالمزج والسكر وهو النقي من الرطب
 ونقع الزبيب وهو النقي من الزبيب والكل
 حرام اذا غلى واشد وحرمتها دون حرمة الحنظل
 فلا يكفر سكرها والحلال منها اربعة بنيد
 التمر والزبيب ان طبخا في طنجرة وان اشتد
 اذا شرب بلا هو وطرب والخلط طار وبنيد
 العسل واللبان والبر والشعير والذرة طاح
 والمثلث الغني وصبغ غير الخمر وصبغ العنبر
 لا المثل وصبغ الاثمد في الدبا وكحنتهم والمرق
 والنتير وكره شرب دردي للمخمر والانتا

حرمها
 حرمها
 حرمها
 حرمها

حرمها
 حرمها
 حرمها
 حرمها

و

ولا يجد شاربها سكر وتحرم اكل البنج
 والخبثيشة والايون وحرمتها دون
 حرمة الخمر فلو اكل منها شئ لا حله عليه
 وان سكر ويعزى له ما دون الحلال واسلم
كتاب الرهن هو حبس
 حتى يكل استيفاءه منه كالدن حقيقة
 او حكمه وينعقد بايجاب وقبول بلا لزوم
 بل الرهن الرجوع عنه فاذا سلمه وقبضه للرهن
 محوزا مع غايميز الزم والتخليه فيه قبض كالبيع
 ولو مضرن اذا هلك بالافل من ثمنه والدين
 والمعتبر ثمنه يوم القبض والعروض على سوام
 الرهن لا الم سبال المعذر ليس بمضوري الاصح

فان ساقية الدين منار مستويا حكا او
 زادت كان الفضل امانة او نقصت سقط
 تتدبر ورجع بالفضل ضمن بوعوى الملاك
 مطلقا وله طلب دينه من راعه وله حصة
 وان كان الرهن في يد وله حصة من رهنه ^{الفضل} بعد
 حتى يتبين دينه امره لا الا شفع به مطلقا
 الا باذن قلو فله منار مستويا ولم يبطل به
 واذا اطلب دينه امر بلجضاله رهنه فان احقر
 سلم كل الدين اولا ثم الرهن وان طالب في غير
 بلد العقد فكذا ان لم يكن للرهن مونه وان كان
 سلم دينه وان لم يحضر والراهن ان كلفه باليه
 ما هلك ولا ركف من رهن طلب دينه احصاه

رهن

رهن وضع عند العدل بامر الراهن ولا شيء
 رهن فاعبه المرهن بامر حتى يقبضه واذا قبضه
 كلف احضاره ولا رهن رهنه فكلما
 الراهن من رهنه ليقضى دينه ولا رهنه لبعض
 تسليم بعض رهنه حتى لغنى البقية من الدين
 فحجب ان كلفه بقبضه وعياله ^{حفظه} وضمانه
 بغير مهر وبإداعه وتقدمه كل قيمة وكذا جعل
 في حصر السرى او المني وتقدمه في الرهن
 لا التلاشه وفي لبس طام فوق اخر رجع اليه
 للعادة كل قيمة فاذا قضى العاخر من حصة
 الدين بالمقيال فصا صا لمجرد القضا اذا كان الدين
 حالا ومطالب الراهن بالفضل ان كان وان موطا
 من المرهن فتمت وكان رهنه عنده فاذا اكل

الاجل اخذ مدينه وان قضى بالعمه خلاف
 حبه كان الضمان رهنا عنده بالقبضه عليه
 واجبه سبب حفظه وحافظه على المرفق
 واجبه راعيه ونفعه الرهن واخراج سبب
 المرفق وتقسيم ثمن رده او رده جزئيه
 لا يبيع على المصون والامانه فالمصون على المرفق
 والامانه على المرفق وكل ما وجب على اصددها
 فاداه الاخر فهو مستحق الا ان يامر الحاكم
 ويجعله ديناً على الاخر قال المرفق المرفق غير هذا
 وقال المرفق بل هذا قال المرفق يجوز له السفر
 بالمرفق اذا كان الطريق اساو وان كان له حمل
 وموئنه **باب ما يجوز ارتها منه**
وما لا يجوز لا يبيع رهن سلع مطلقاً ولو

على كل دونه وزرع ارض او كل ارض دونها
 وعكسه ولحق والمدير والمكان والمولد
 ولا بالامانات والدرك والمسح في بدل
 الهاليع ولا بالالفاله بالنفس وما ذكرتها
 بالنقصان والتفقه وما جاز الناحية
 والمعنيه والعبد الجاني او المدون ^{رهنا} ولا
 خمر وارثها ^{نفس} بها من مسلم او ذمي للمسلم ولا
 له رهنها ذميًا ومن في عكسه ^{مضمونه} يصح لبعاله
 بالمتنل او بالقمه لغصبوب وبدل خلع ^{نفس} يبر
 وبدل صلح غش دم عمد وبدن ولو موعدا
 بان رهن لغرضه لئلا وصن المرفق لئلا له
 في بيع ما بعد اذا كان الدين مسلوباً ^{للقسمه} للقمه
 او اقل ولو اكثر فهو مضمون بالقمه وبر

مال السلم وثمن المرفق والسلم فيه فان هلك
في المجلس صار مستوفيا وان اقر فاقبل
نقل وهلك بطلا ولو تعا سحا السلم بالعلم
رهن فهو رهن راس المال وان هلك بعد
الفسخ هلك به وللا بيا ان رهن يدن عليه
عبد الطفل والوصي كذلك وله ان يرهن
ماله عند ولد الصغير يدن له عليه بحسبه
لا عليه كله فالوصي وثمن عبد او ظل او ذك
ان ظهر العبد حرا وكل حرا والمكينة منه وبيده
صح عن اكار ان اقر الادنى عليه ورهن
الحجره والمكيل والموزون فان رهن بحسبه
وهلك هلك مثلها من الدين بلا عبرة للجوده
قال لبائع عبد امسك هذا حتى اعطتك الثمن فهو

رهن

رهن لو كان المسع بعد قبضه وان قبضه لا
رهن غنيا عند رجلان يدن لكل منهما
صح وكله رهن من كل منهما فان لها با
فكل واحد منهما في ثمنه كالعدل في الاخر
ولو هلك ضمن كل حصته فان قضى دين امرها
فكل رهن للاخر وان رهنا رجلا رهنا
يدن عليهما صح بكل الدين وميكه الى استيفاء
كل الدين ولو رهن عبد من مالها لا باقداها
باب الرهن بوضع عليه يد عدل
اذا وضعت الرفع على يد عدل صح ويتم لقبضه
ولا باقدا احد منه وضمن لو دفعه الى امرها
واذا هلك هلك من ضمان المرفق فان وكل
المرفق او العدل او غيرهما ببيعته عند حلق

صح لو اهلكه لذلك عند الوكيل والا لا
فلو وكله ببيعته صغيرا لا يعقل بضاعه بعد
مذبحه لم يبيع فان شرطت في عقد
الرهن لم ينعزل له منزله وعوض الرهن
والمرفق وجب على السع ان امتنع منه
ولذا لو شرط بعد الرهن في الاصح ريك
بيع الولد والارثن واذا باع كذا في
الدين كان له ان يرفعه الى حبه واذا كان
عبدا وقتله عبدا خطا فذبح بالحياته كان
له ببيعته كراه في المرفق وله ببيعته نجيبه
ودثته كما كان له كراه حياته لبيع بغيره
وسقط موت الوكيل ولو اوصى لآخر ببيعته
لم يبيع الا اذا شرط له في الركابه ولا يكر

راهن

راهن ومرفق ببيعته بغير رضا الاخر فاقبل
الا بطل وغاب الراهن اجبر الوكيل على بيعه
كما في الوكيل بالخصومه فان باع العبد^{الراهن}
رهن فهلك كهلكه فان او في غيبه الرهن
فاستحق الرهن فان هالكه في يد المرفق
فمن المستحق الرهن وبيع البيع والتبر او
العدل ثم هو يرضى الراهن وصحا او المرفق
تمنه وهوله ورجع بوعده العدل ثم منه
ثم بوعده الراهن به وصح القبط او على المرفق
ثم بوعده الراهن به فان هلك الرهن عند
المرفق وصح الراهن ثم منه هلك بيبينه
وان صح المرفق رجع على الراهن بغيره
وبدنه **باب الرهن في الرهن**

وحاشا على غيره توقف بيع الرهن مرهنة
 على اجارة مرهنة اقتصاديسا وان وصراهما
 نقد وصار ثمنه رهنا وان لم يجز ونسخ الرهن
 والمشتري ان شاء صبر الى فكل الرهن ادرج الا
 الى الناقض لمنع البيع ولو بلغه الرهن من رجل
 ثم باعه من اخر قبل ان يجبر المثلث فالثاني
 مؤثر فاصبا على اجارته فايها اجاز لآخر
 ذلك وبطل الاخر ولو باعه ثم اجره
 او رهنه او وهبه من غيره فاجاز للرهن
 الاجاره او الرهن او الهبة جاز البيع الاول
 دون غيره من هذه الحقوق وصح اعتاقه
 وتديره واستبداله رهنه فان عينا وكا
 دسه حالا اخذ دينه وفي موجهة فله الرهن

بدله الى طوله وان حصر في القيق سعي
 العبد في اقل من ثمنه وحر الرهن ورجع على
 غنبا وفي التدبير والاستبداله سعي في كل
 بلا رجح واذا ابلغ الرهن حكمه حكم ما اذا
 لعنه غنبا وان ابلغه اجنى فالرهن له بغير
 ثمنه يوم هلك ويكون رهنا عنده وباعاره
 من رهنه يخرج من ضمانه فلو هلك في يد الرهن
 هلك بجانا فان عاده ضمانه ولو هلك في يد
 منه الى يد فلو مات الرهن قبل ذلك فالرهن
 احق به من سائر العوفا ولو اعان احد هما
 لجنبا باذل الاخر سقط ضمانه واكمل واحد
 منهما ان يعيد رهنا محلا في الاجاره والبيع
 والهبة للرهن او من اجني اذا باها من هاتما

والاداع من احرها
 ما ذن الاخر كالا عان

بإذن الآخر ولو اذن الراهن للمقرض في
استعماله أو إعادة العمل فذلك قبل أن يشرع
في العمل أو بعد النزاع منه فذلك بالدين وهو
في حالة العمل فذلك إمانه ولو اختلفا في قيمة
قال قول المقرض والدين للراهن ^{ستعان} وصرح
له به فله في ضمانه وإن صدق بقدر ما
أو مقرض أو بلد تعقد فان خالف ضمن المستعير
أو المقرض إلا إذا خالف إلى خير بان عاينه
أكثر من قيمته فله به بآل من فسد فان ضمن
المستعير ثم عقد الراهن وإن ضمن المقرض
للمقرض بما ضمن وبالدين على الراهن وإن لم يضمن
وهلك عند المقرض صار مستوفيا لدينه وحي
مثله للمعير على المستعير إن كان كله معتمدا

و

٢٢٢
والآخر قد رخصت والباقي إمانه ولو فاته
المعير جبر المقرض على التولية ثم يرجع على الراهن
بما أدى ولو هلك المستعير مع الراهن قبل
رهنه أو بعد فله لم يضمن وإن استخذه أو
ركبه من قبل ولو ماتت مستعيره فله
والراهن على حاله فلا يباع إلا برضا المعير
ولو أراد المعير بيعه فإلى الراهن ببيع بغير
رضاه إلا به كفاؤا ولا ولو مات المعير
فله ما وعده من أمر الراهن تضاد نفسه
ويرد الراهن فان عجز لعسرة فالراهن على حاله
ولو رثناه ثم بعد تضاد فيه فان طلبنا
المعير من ورثته ببيعته فان يبيع ولا لا
الأرض المقرض فجبنا به الراهن على الراهن ^{بصفة}

ونما الرهن كالولد والتمزق اللين والصرف
 للراهن وهو رهن مع الاصل على ان يابو
 بدل عن المنفعة كالكسب والاجرة فانها
 غير داخله في الرهن وتكون للراهن اذا
 هلك النما يهلك مجانا واذا ابقى بعد
 هلك كل الاصل ترك حصته ويعسيم الدين على
 قمتة يوم الحكال وقمتة الاصل يوم القبض
 وسقط من الدين حصه الاصل وفك النما
 حصته ولو اذن الراهن للمقرض في اكل
 الزايد فاكلها فلا ضمان عليه ولا يسقط
 شيء من الدين وان لم تقتل الرهن حتى هلك
 في يد المقرض قسم الدين على قمتة الزيادة
 التي اكلها المقرض وعلى قمتة الاصل مما اصاب

الاصل

الاصل سقط وما اصاب الزيادة اصل الرهن
 من الماهر والزيادة في الرهن تصح ويبي
 الدين لا وسم رهن عبدا بالفاقد نزع عبدا
 اخر ههما مكان الاول وقمتة كل الف بالاق
 وهن حتى يردده الى الراهن والمقرض في الاخر
 امين حتى يجعله مكان الاول ابرا المقرض
 الراهن عن الدين او وهبه منه ثم هلك الرهن
 في يد المقرض هلك بغير شيء ولو قبض المقرض
 دينه او بعضه من اهننا وغره او شتركي
 بالدين عينا او صالح غنه على شيء او احوالا
 مرفقة بدينه على اخر ثم هلك رهنه معه
 هلك بالدين ورجع ما قبض الى من ادركه بطلت
 الحاله وكذا لو تضاد قايلا ان لا دين بعد

مما

هلاكه وان تصاد قاتله قيل لهك رضونا
والصواب لا كل حكم في الرهن الصحيح هو الحكم
في الرهن العاسد وفي كل موضع كان الرهن بال
والمقابل به رضونا الا انه نفذ بعض شرط
الحراز في عقد الرهن العاسد وفي كل موضع
لم يترك ذلك لا ينفذ اصلا فاذا هلك الهلك
مجانا **كتاب الصيد**
بومباح الا للتلوي او حرقه بغيره للصيد
ملك ما يقتلها بخلاف ما لو صيدها للفقان
سمكه في سمكه فان كان سمكه طرا والا لا
وان وجد منها دية ملها طرا وان وجد
خاتما او دينا راضيا لا وكل الصيد
لكل ذي ناب وكل من كلب وبار وكوها

في الرهن العاسد

بشرط

بشرط فاعليه العلم ولو لم يكن بحيل اعني فلا يجوز
بدب وحريه وعلمها وفاضلها كل
ثلاثا في الكلب ^{الذي يربط} وبالشروط اذا دعوته
في البازي وجرحهما الى موضع منه وارسل
او كاني والتسمية عند الارسل على حيوان
ممنوع متوحش ممنوع متوحش لو كل دالا
شرك الكلب الملعلم كلب لكل صيد الكلب
غير يعلم وكله محوي ولا يطول وثقته
بعد ارسله خلاف ما اذا كان العهد
فان اكل منه البازي اكل وان اكل الكلب
كالكه منه بعد تركه ثلاث وكذا ما صاد
بعد حتى يعلم او قبله ولقي في ملكه كعقر
فمن صاحبه ملك حينئذ يرجع اليه فارسله

فصاد ولو اكل الصيد من الكلب وقطع
له منه بضعة والفاها الله فاكلها او قطع
الكلب منه واكله اكل ما بقي كما لو شرب من
ولو فقتل الصيد فقطع منه بضعة فاكلها
ثم ادركه فقتله ولم ياكل منه لا ياكل ولو
القي ما فقتل واشبع الصيد فقتله ولم ياكل منه
حتى اضح صاحبته ثم اكل ما القى حل واذا
ادرك الصيد حيا ذكاه وشرط حله
بالري التسمية والجرح وان لا يتعد على
لوعاب محال له سهم فان ادركه الرامي او الم
حيا ذكاه والحياة المجره هنا ما توفي ذكاه
المذبح وفي المذبحه واخواتها والمر لصبه
مطلوب الحويه وان قلت به يعني فان تركها

عمدا

عمدا فقتل ولو اكل من كلبه فحره مسلم
فان حر او قتله معارض لعبر صيدا وبقرة
تقتله ذات حزة ولو كان حقيقا به حل
حل او ري صيدا اتوقع في ما او على طح
وجيل نرد كما منه الى الارض حرم فان
وقع على الارض ابتداء او ارسل مسلم كلبه
فحره كحوسي فان حر او لم يوصله احد
فحره مسلم فان حر او اذغره ما ارسل عليه
اكل كصيد ري فقطع عضو منه لا العضو
وان قطع ما لا انا والاكثر مع كخن او قطع
راسه او ألوه او قد ينصفه اكل كله
وحرم صيده كحوسي ووثني ومترد وان ري
صيدا فلم يتخنه ثرياه اخر فقتله فهو لبيبا

وحل ما انما نجسه ملاول وحرم وفهم الثاني
 للاول فتمت غير ما نصت حراجه وحل
 اصطياد ما ياكل لحمه وما لا ياكل به يطهر
 لحمه كجس العسل وطلع احد الطير بالليل
 مباح والاواني عدم فعله يكون تعليم الباري
 بالطير المحي سمع حسرات ان او غيره من الاله
 فاذا هو صيد حلال لكل كراهه فاذا
 سمح ساعد ثمرى اليه فاذا هو صيد حلال
 الاكل حل ري طبيبا ما صاب ثمره او طفله
 فأت ان ادماه اكل والا لا والمغير حاله
 فحل الصيد برده لا يسله ووح
 الحرام كله لا ما حرامه **كتاب**
الجنايات القتل عمد وهو

ان

ان يعمل ضربه سلاح ومحل من خشب
 وحجر ولبيطه ونار وموجبه الاثم والنق
 عينه لا الكفار الا ان يعفو الاوليا ولا
 ولا يدا صلا كوشبهه وهو ان قصد ضرب
 بغير ما ذكر وموجبه الاثم والكفارة ودية
 مغلطة علم العاقله لا القود وهو فسادون
 النفس عمد وخطا وموان يرى شخاطنه
 صيدا او حريتا فاذا هو مسلم او عوصا
 فاصاب او ضيحا او ملجري مجراه كفايم انقلب على
 رجل فقتله وموجبه الكفارة والدية
 على العاقله وقتل بسبب خاف البير وواضع
 الحجر في غير ملكه وموجبه الدية على العاقله
 لا الكفارة وكل ذلك بموجب ما في الارث

وهي كسر رقة مؤنة
 ان قدر عليه والا فضيما
 شهر من شتا بعد مجزته
 رضيع احد مؤنة سلم
 ما في الدفن محر

فصل في القود يقتل كل محمول الدم
على النابيد بشرط كون القاتل مكلفا
الشبهة بينهما فيقتل الحربي الحر وبالعتد
بالذي لا هما عتدا من بل هو مقبله والعاقلة
محمولة وبالحل بصي وجميع باعني ور من
وناقص الاطراف والرجل بالمواة والفرع
باصله لا عكسه ولا سيد بقتنه ومديره
ومكانته وعبد ولد وعبد ملك بعصبه
ولا عبد الرهن حتى يجمع العاقدان ويكاف
قتل عمد اعز دفا ودارت سيد وان اجتمعا
فان لم يدع وارثا عرسه او ترك وارثا
ولا دفا اتاده سيد وستطتق ورته
على ابيه ولا فوه يقتل مسلم مساطفه شركا

من

من الصغار على كفاره ودية ولا قود
الا بالسيف ولا بالمعنوه القود والصح
لا المعنوي قطع يد وقيل وليه ويبيد محله
يقدر بالديه او اكثر منه وان وقع باقتل لمصح
سحب الدية كالمه والقاضي كالاب والوصي
يصالح منقط والصبي كالمعنوه وللكبار القود
يقتل كبر الصغار الا اذا كان الكبير جساما في الصغير
فلا حتى يبلغ الصغير ولو قتل العاقل الجني حب
العصاص في العمد والدية على عاقله في الخطا
ولو قال في العتيل بعد القتل كنت امرته
بقتله ولا يمينه لا رصديق ولو اسئوفا
لوض الا وليا لم يضمن شاجرح السان او ما
لما قام اوليا المتولى بینه انه مات بسبب

الجرح واقام الصارب بينه انه يرى ومات
 بعد مدح بينه وفي المتول او لي اقام اولنا
 المتول البينه علي انه جرحه زيد وعمله وانا
 زيد البينه علي ان المتول قال ان زيد لم يجر
 ولم تقتله بينه زيد او لي قال المخرج لم يجر
 فكل ان ثم مات ليس لورثة المخرج الدعوى علي
 الجارج لهذا السب سقاه سماخى مات ان دعه
 البختي اكله ولم يعلم به مات الاضمار ولاديه
 لكنه حبس ويعزر ولو اوجره ايجازا ^{الديه} حجت
 علي عاقله وان دفعه له في شربه فشر ومات
 فكل اوله وان مثله لم يقتض ان اصابه حد
 الحديد والالا كالخنق والفرق فقط رجلا
 وطرحة قدام اسد اوسع مثله فلا قود

بينه

فيه ولاديه ويعزر ولضرب حبس الى ان يوثق
 قطع عنقه ولعي من الخلقوم قبل وفي الروح
 مثله طعن ذلك قود فيه ولو مثله وهو الزرع
 قتل به وزجرج رجلا عمدا بضار ذا نمر اش
 ومات لعنص وان مات بفعل نفسه ومنزل
 واسد وحية ضمن زيد ملت الدية في ماله
 ان عمدا ولا فاعا عاقلة ومجتل من شهر
 سيفاعا المسلماني ولا شى بقتله ولا من
 شرسا كاعا رجل لئلا اوهارا في مصر
 او غيره او شرسا عطا لئلا في مصر
 اوهارا في غيره تقتل المشهور عليه وان شهر
 المجنون علي غيره سلا كما تقتله المشهور
 عليه عمدا بجبل لده ومثله الصبي والداية

ولو ضرب بالشاهق فاقترعت عيناه لقتله الاخر
 قتل القاتل ومنه دخل عليه غيره لئلا تخرج
 السرقه فاستبعه لعله ذللت عليه اذا لم يعلم
 انه لو صاح عليه طرح ماله فان علم وقتله
 مع ذلك وجب عليه العصاص كما لمصوب منه
 اذا قتل الفاصب سباح الدم اذا انجبا
 الى الحرم لم ينيل ولم يخرج عنه للعقل كمن شفع
 عند الطعام والشراب حتى يضطر ويخرج
 من الحرم محسداً لقتل ولو انشا القتل في الحرم
 قتل فيه ولو قال اقتل فقتله فله قتال
 وحكمه بيه ويقتل لا ولو قال اقتل عبدي
 اذ قطع يده فقتله فله ضمان عليه واسد اعلم
باب القود فنادون النفس

لو

لو في كل ما يمكن فيه حفظ الممانه نيفاد
 قاطع اليد عمداً من العضل وان يده اكبر منها
 وكذا الرجل والمارة والاذن وعين مرت
 فزال ضوؤها وهي باليه يحجل بجمل وجهه وظهر
 رطب وتعال عينه لمبراة محماة ولو قلعها
 وكل شجة تراعى فيها الممانه ولا تؤذي عظم
 الا السن وان تقادتا فتتلع ان يلعس قبل
 يرد اليه موضع اصل السن كما يترد السن
 وتؤخذ النسيب بالنسيب والنايب بالنايب
 ولا يؤخذ الاعلى بالاسفل ولا الاسفل
 بالاعلى وطرف في رجل وامراه وحر وعبد
 وعبد من وطرفا المسلم والكافر بيان
 وقطع يده من نصف الساعد وطالعه

بروت ولسان وذكر لا ان تنقطع الحقة
 والشفة بحسب المقاص فيها ان استقصاها
 بالقطع والا لا وان كان القاطع اشمل
 او ناقص الا اصابع او كان راس الشاة
 اكبر خير المحبني عليه من القود والارش
 ويستيط القود موت القاتل ويعفى
 الاولياء ويصلحهم على ماله ولو قيل لا يجب
 حالا ويصلح اموالهم ويعفوه ^{حصته} وليس له
 من اموال امر الحار القاتل وسيد القاتل
 وصلا ما يصلح عن دمها على الف ^{المأثور} تعقل
 فالالف على الامر من صفاء وتقتل
 جمع بئز ان جرح كل واحد حراما ملكا
 والا لا وفرد يجمع الكفا ان حضر وليهم

فان

فان حضر واحد قتل له وسقط حق البقية
 لموت القاتل وطع رجلا ان يد رجل بان اخذ
 سكينها وامر اهلها على يد حتى انقضت دلائلها
 على واحد منها وصناديقها وان قطع واحد
 لميتي رجلان فلما قطع مكينه وديه سيد
 فان حضر اموالها وقطع له دله اخر نصف
 الدية ولو قضى القضاة بينهما ثم عفي اموالها
 قبل استيفاء الدية فلا اثر القود وتيقاد
 عبدا قرلعتل عمدا ولو اقر خطا لم ينقل املا
 رى رجلا عمدا فنقد السهم منه الى اخر
 فاما نص الاول والثاني في الدية
 على عاقلة وقعت حية عليه فدينها
 عن نفسه سقطت على اخر فدينها عن نفسه

فوقعت على ما كنت فاسقته هلك قال لسعته
مع سقوطها عليه من غير لبث فعلى الدافع الله
ولا لا رأى رجلا فاجرا مع امرائه او جارا
تقتله هل ولا نقصا من رجله في اجتماع
في رجله عمدا ولا قولا على امره كالاحص
اذا اشار كالا بلسان رجله وكذا الحال
مع المجنون والبالغ مع الصغير وشريك الهبة
والبيع والاختبة اذا اشار كالا بالرجل في قتل
روحته وله ولد منها والحامى مع النكاح
عفو الولد عن القاتل افضل من العفو عن
وكذا عفو المجرم **فصل**
وقطع يد رجل ثم قتله اضر بالامرين
ولو عمد من او خطا من او مختلفان

عليها

عليها بباد لا الا في خطا من لم يحلل منها
بريحت دبه واصل كمن ضربه حايه سوط
بدر من تحتها ومات من عشره وجب
حكومه عدل في حايه سوط حرجته
ولقي ارضها ومن قطع نفعها عن قطوعه
فمات ضمن قاطعه الدية ولو عفي عن الحايه
او عن النفع وما حدث منه فهو عضو
عن النفس والخطا من ثلث ماله والعمد
من كله والشجه مثله قطعت امرأة يد رجل
نكحها بغيره ثم مات بحبهر ثلثها والدية
في مالها ان لم يمت وعلى عاقلتها ان احطت
وان نكحها بغير اليد وما حدث منها او على
الحايه ثم مات وجب في العمد مهر المثل

لا غير وفي الخطا رفع عن العاقل بهر
مثلها والباقي وصيه لهم فان خرج من
سقط ولا سقط ثلث المال ولو قطع
بيعه فانقص له ثلث الاول ثلثه و
يد العاقل وعن من التاطع يد اليد
وصان البصير اذا مات من ضراسته او
تادسا عليها لضرر مع صبيها او عبدا
غير اذن ابيه ومولاة واقبا ذنهما وكذا
لصبي يعل امرأه ضررها ناديا **باب احكام**
المرأة في القتل **واعبنا راحة**
القود بثنت الوتره ابتداء بطريق الخلافة
لا الارث فلا يصير احد هم ضامن البقية
ولو برهن على قتل ابيه عمدا مع عبيده اخذ

فان

فان حضر معيدها ليعتلا وفي الخطا والدين
لا تلو برهن العاقل على عفو العايب والحاضر
خصم وسقط القود وكذا لو قتل عبدها
عمدا او خطا واحدهما عايب ولو اخر وليا
لعفوا لغيرهما فهو عفو للخصم منهما فان
صدقتهما العاقل والاخ فلا شيء والماثلث
وان كذبهما فلا شيء للمخبرين ولا لغيرهما ثلث
وان صدقتهما العاقل واحد فلكل منهما ثلث
الدية وان صدقتهما الاخ فقط فله ثلث
الدية وان شهد انه ضرر به بجرح فلم يزل
صاحب نراش حتى مات يقتص وان اختلفا
شاهد اقتل في الزمان او المكان او في الله
او قال احدهما قتله لعفا وقال الاخر

في كل واحد منهما ولو كل واحد الف مائة ودينار الاخر
قبل الكامل منهما وان شهدا بقتله وقالا لا
جهلنا التي بحال له في ماله والآخر كل واحد
منهما انه قتله وقال الذي قتلناه جميعا له
قتلها ولو كان مكان الاقرار شهادة
لعتوا لو قال في الاقرار صدقنا ليس له
ان يقتل واحد منهما ولو اقر رجل بانه قتله
وفات بنية على اخرائه قتله وقال الذي
قتله كلاهما كان له قتل المقر والمشهد
عليه ولو قال لاحد المقرين صدقتا ثنا
قتلته وصدق كان له قتله والمقر كاله
الرجي لا الوصول فيجوز له رد المهر في
المهر

ولو قال الولي قتلناه جميعا
لم يقتلها ولا التمازى لغفر

اقر بقتله فماتت
بنية على اخرائه قتله وقال
الولي قتلناه كلاهما كان له
قتل المقر والمشهد عليه

الله

اليه قتل الوصول لا باسلا به والقيمة لعقبة
والجنا على محرم ربي صيدا فحل فوصل لا على
حلال رماه فاحرم فوصل ولا يعجز ربي
تقضي عليه برجم فصح شاهد فوصل
وكل صيد رماه مسلم فتجس فوصل
بحوسي فاسلم فوصل شهدا على رجل فقتله
خطا وحكم بالدية فجاء المشهود بقتله حيا
من العاقلة الذي اوال شهر رجوعا عليه
والعهد كالحظ الا في الرجوع ولو شهدا
على اقرار او شهدا على شهادة غيرهما في الخطا
لم يعجزنا ومن الوحي الدية للعاقلة واسلم
كتاب الديارات
وهو شعب العمد مائة من الابل اربعا مائة

مخاص الي حذبه وهي للعقله وفي الخط
 الخامس منها ومن ان مخاض او الف دينار او
 الالف درهم من الورق وكفازتها عتق من
 فان عجز صام شهره متتابعه ولا اطعام فيها
 رصح ومنع احد ابويه مسلم لا الجاني
 ودمه للمرأة على المتقصد من الرجل في
 النفس وماد رزها والذي والمستاس والمسلم
 سوا وفي النفس والالاف والذكر في
 والعقل والشم والذوق والسمع والبصر
 والمسال ان منع النطق او ادا الكركوي
 وجبيه خلقت فلم تلقت وشعر الراس العين
 واليدين والسيدين والخاصين والرحلان
 والاذنان والاشنان وتدي الراة الله

و

وفي اشعار العين الديه وفي احد ما ربحها
 وفي كل اصبع من اصابع اليدين والرجلين
 عشرها وماتها فاصل في احد هاتين
 دمه الا صبح ولصفا لونها بفضله
 وفي كل سن من سنن الابل او غنم مائة درهم
 وتحت يده كالبه في كل عضو دهنته
 كيد شلت وعين ذهب صوها واذا تلف
 عضوا ذهب بفضله وجب عليه كونه عدل
 ان لم يكن فيه جمال كالبيد الشل او ارشم كاملا
 ان كان فيه جمال كالاذان الساخنة والعلم
فصل في ابحاث اي كفض بالكون بالوجه
 والراس وما بغيرها في احوه وهي عشر الحار
 والدامع والدامع والباصف والمثلث

في الاصبع من عشر الهم وفي المفضل من الهم

في الراس عشرة درهم

ومثلها يقطع ماؤه

والسحاق والموصحة والعائمة والمنقلة
والامة فيجب في الموصحة نصف عشر درهم
وفي العائمة عشرها وفي المنقلة عشر
ونصف عشر وفي الامة والجائفة ثلثها
فان نددت الجائفة ثلثها وفي الحار
والدائمة والدائمة والباصعة والثلث
والسحاق حكنه عدل وفي اصابع اليد
الواحدة نصف درهم ولو مع الكف ربع
ساعة نصف درهم وكوبه عدل وفي لف
ونها اربعة اصبع او اصبعان عشرها او خمسها
ولا شيء في الكفا وفي الاصبع الزايل
وعين الصبي وذكره ولانه ان لم يعلم
حكمة ينظر وحوله وكلامه كونه عدل

و

في الموصحة نصف عشر درهم
وفي العائمة عشرها وفي المنقلة عشر
ونصف عشر وفي الامة والجائفة ثلثها
فان نددت الجائفة ثلثها وفي الحار
والدائمة والدائمة والباصعة والثلث
والسحاق حكنه عدل وفي اصابع اليد
الواحدة نصف درهم ولو مع الكف ربع
ساعة نصف درهم وكوبه عدل وفي لف
ونها اربعة اصبع او اصبعان عشرها او خمسها
ولا شيء في الكفا وفي الاصبع الزايل
وعين الصبي وذكره ولانه ان لم يعلم
حكمة ينظر وحوله وكلامه كونه عدل

ودخل ارش موصحة اذهبت عقله او شعر
راسه في الامة وان ذهب سمعه او ليمه
او رطقه لا وان سحبه موصحة ولا تؤد
ان ذهبت عيناه بل الدم بينهما ولا يقطع
اصبع شل جان واصبع قطع مفصله
الا على ثلثها بقي بل درهم المفضل والحلوة
فيما بقي ولا يكسر نصف من اسقود
باتيها بل كل درهم السن وجب الارش
عليه من اقاد سنة ثم بنت او قلعه اذ ردت
الى مكانها ونبت عليها اللحم ولذا الاذن
لان قلت فنب احدى او ليم سحبه او حرج
لغيره ولم يتواتر ولا يقاد حرج بعد
وعمد الصبي والمخون خطأ وعلى عائلته

الديه ولا كفارة فيه ولا حرمان ارض
صبي ضرب من فاشدعها سطريلو ع
المضروب والله **ع** ضرب بطن
امراه حرة ولو كاه به او جوسه فالت
جنينا ميتا وجب عنه نصف عشر الدية
في سنة فان القتل جيات فاته فدية كاملة
وكفاره وان القتل ميتا فانت الام
تديه وعنه وان ماتت فالقتل ميتا
تديه فقط وان القتل جيا بعد ما
حب دنان كماله القتل جيا وما
وما جبا فيه يورث عنه ولا يورثه
مكوطر بطن امراه فالت اسد ميتا
على عالم الصارب عنه ولا يورثها

وتنم

341
ويشرب في ذرته سوي صاربه وفي
حين الامه نصف عشر قيمته لوجبا وعشر
قيمة لو انشي في مال الصارب طالا فان
حرق يده بعد ضربه فالقتل فاته
تديه قيمته حيا ولا تجب الدية ولا كفاره
في الجنين ان وقع ميتا وان حرق جيا ثم
مات ففيه الكفارة وما استبان بعقر
خلقه كالتمام فيها ذكر ومن الغرم عاقله
امراه اسقط ميتا عمدا بدوا او فعل
بلا اذن لوجها فان اذن لا تجب
في جنين البهيمة ما اتصل بالام وان
لم يتصل لا يحكي **باب**
ما حوت الرجل في الطرد

اخرج به طريق العامة كينفا او ميرابا او حرا
 او دكانا جاز ان لم يضر بالعامة واكل احد
 من اهل المحل منه من الوضوح كطالبتة بفضله
 بعله اذ انى لينة ولو بنى المسلم الى كسجد
 لا ولا يجوز اصداته ان كان يضر بالعامة
 كالنقود في الطريق لسبع وشر او في علنا قد
 لا تنصرف طلقا الا بادنهم قال مات احد
 اسقطها قد نذرت على عاقلة كالو حفر بيرا في
 طريق او وضع حجرا تلتف سا انسان قال تلفه
 لهيعة من مو ان لم ياذن به الا عام فان اذن
 ادمات واقع في طريق حرمنا او عمارا
 ملا ولو سقط الميراث فاصاب ما كان
 في الداخل رجل نقبله فلا ضمان اصلا وان اضا

الخارج

الخارج فالضمان على من وضعه ولو اصاب به
 الطريقان وعلم ذلك وجب النصف وهذا
 النصف ولو لم يعلم لاي طرف اصابه ضمن النصف
 استحسانا ومن نجي حجرا وضعه اخر عطف
 رجل ضمن لمن حل شتا في الطريق فسقط منه
 على اخر او دخل كصيرا وتندل او حصاة
 في سجد غيره او جلس فيه لا للصلاة لعقب
 اصلا لا من سقط منه رد البه او اذ حل
 في محل حبه او جلس فيه للصلاة ومن حفر
 بالوجه في طريق با مو السلطان او في ملكه
 او وضع حثبه فيها او قنطرة بلا اذن الامام
 فتعد رجل المرو وعليها لم يضمن ولو اساجر
 او بع حفر به فوقع عليهم من حفرهم قات

احدىهم فعلى كل واحد من الثلاثة ربع الدين
 وهدر الربع **فصل في الحايطة المال**
 حايطة مال الى طريق العامة ضمن ربه فانفق به
 من نفس او مال ان طالب بنقصه مسلم او ذمي
 ولم ينقصه في مدينه يقدّر على نقصه وان
 بناه ما يلا ابتداء من فائده مستوطنة
 بله طلب قال مال الى دار رجل بالطلب اليه
 ربه فان اجهل او ابراه صح محلا في الطريق
 مال حايطة الى طريق العامة ضمن صاحبه فانفق
 من نفس او مال ان طالب بنقصه مكلف مسلم
 او ذمي ولم ينقصه في مدينه يقدّر على نقصه
 ولو تقدم له من كبرها باجارة او اعارة
 او الى المرهق او المتاجرا والمودع لا يقيد

فلو

٢٥٠
 ولو سقط وانفق ثلثا لا ضمان اصلا كالودع
 عن ملكه ببيع بعد الاستهاد والتبضع وان مال
 الى دار رجل فالطلب اليه يبيع ما حبله
 وابراؤه منها والعمال الى الطريق فاجله
 القاضي او من طلبه قال في مال الله انما ضمن
 بله طلب كما لو اشترع جناحا حايطة من خمسة
 اشترى على اصددهم فسقط على رجل من خمسة
 دار من ثلاثة حضرا اصددهم فيها ياتي او يني
 حايطة فعطبت به رجل ضمن ياتي الدين
 الاستهاد على الحايطة استهاد على النفس ولو
 وقع الحايطة على الطريق بعد الاستهاد
 فعثر انما ينقصه ثلث ضمن وان عثر
 يقتل ما لم يسقطها لا كحل في كبح

ولا يصح الا شرا قبل ان تهي الحابط
 وتقبل منه شهادة رجل وامرأتين والله اعلم
باب حنك البهيمة والحمار عليها
 من المراكب في طريق العامة ما وطئت دابته
 وما اصابته يدها او رجلها او راسها
 او كدمنا وحبطت او صدمت فلو جثت
 في السير في ملكه لم يضمن الا في الدملج وبلو
 راكبا ولو حدثت في ملك غيره باذنه فهي
 كملكه والا من عالف مطلقا لا ما تحت
 برجلها او دبرها سايرة او عطبان
 بما رانت او بالت في الطريق سار ولو
 من الا في موضع ادل الامام ما يفتا حقا
 من فان اصابته يدها او رجلها حصاة

عمراد اكاو الكاد وطمها

و من ملكه لا اذنه غير ان يفتا

مرصع الوصل لا يفتا لانه ما يفتا

او

٢/ القسم العشر في الكفر بغيره

او نواه او اثارا عبارا او حبرا صغيرا
 نفقا عينيا لم يضمن ولو كلبا ضمن وصلى
 والقائد ما ضمنه المراكب وعليه الكفارة
 لا عليها وضمن عاقله كل فارس به الاخر
 ان صدمه ما دنا من الوحش ولو عذبته يده
 كما لو تحادب رجلان حبلا فاستقطعا
 وما ناعا التفتان وقعا على الوحش
 دبره كل واحد منهما يمس عاقله الاخر فان
 نعا كسافه يمس ووقع على الوجه على
 عاقله الاخر وهو راسه وقع على التفتان
 ولو قطع انسان الحبل بينهما فوقع كل
 على التفتان فماتتاهما على عاقله التامع
 وسائق دابه وقع اداها على رجل فمات

وقابل قطار وطى اجير منه رجل الدية
وان كان معه سائق فمنا ان قبل بجير
ربط على قطار بلا علم قابله رجلان
عاقله القابل الدية ورجعوا بها على علمه
الرابط ومن ارسل لجمه وكان سائعا
لها صم وان ارسل طيرا او كلبا لم يكن سائعا
له او انفلتت دابة فاصابت مالا او
ادميا رها او ليلالا كما لو حجت به
لم يقدر على ردها ولو طرح رجلا قدام
فعمله السبع فليس عليه شيء سوى التعذر
ومن ضرب دابة عليها رابا وكسبها
فتحت او ضربت يدها اخرا ونفرت منه
وقتلته ضمنه ولا الراب وخن ثقا حيا

نصاب

نصاب ما نقتصمها وتلى عين غرق حزال
وجروزه وحمار وبعل وقرس ربع القيمة
بلد حنا المملوك والحمار على جنيته
خطا دفعه مولاها فمملكه ولبها او نداء
مارشها حالا فان نداء جني نهى كالا
فان جني جناتين دفعه بها ليه ولها او نداء
مارشها فان ذهب او باعه او اعتقه او
دبره او استولد لها غير عالم بها من الاقل
من قيمته ومن الارش وان علم بها غرم الارش
كما لو علق عققه بقتل زيدا او ميه او شحه
تفعل فان تقطع عبيد حرمه او ذبح اليه
فاعتقه فمات من السراية والعبد صليها
وان لم يعقبه يرد على سيد يبيقتل او

يعني قال جنيها ذون له مدون خطا
 ناعته سبل بلا علم لها غوم لرب الدين
 الاقل من قيمة ومردنه ولولها الاقل
 منها ومردن لادثر ولو اتلفا جني قيمة
 واصل مولاه فان ولدت فاذا ونه
 مديونه بيعت مع ولدتها في الدين
 وان حبست فولدت لم يدفع المولد له عبد
 رحم رجل ان سيده حرره بعت له ولية
 خطا فلا شيء له عليه فان قال معتق بعت
 اطار بده خطا قبل عتق بعت له ^{بعت} ربه بل
 صدق الاول وان قال لها قطعت يدك
 وانت امي وقالت فعلة بعد العتق
 لها ولذا كلما اضر منها الا اجماع ^{الفلة}

عبد مجورا وصبي امر صبيًا فنقل رجل
 فقتله فدانته على عاقله العالم ^{حقوقا}
 على العبد بعد عتقه لا على الصبي الامر
 ابدان فان كان فاعود العبد مثله
 دفع السيد العالم او فداه في الخطا
 ولا رجوع له على الامر في الحال ويرجع
 بعد العتق لا قل من الفدا او قيمة العبد
 وكذا في العمد ان كان العبد العالم صغيرا
 فان كبيرا اتقصر عبد حفرية افاقتقه
 مولاه ثم دفع بينها ان اياكم فهد
 فلا شيء عليه وجب على المولى قيمه واصل
 فان سل من حرر عمدا لكل ولبيان نوحا
 اصدولي كل منها دفع نصفه الى الاخرين

او فدي به فان نزل احدهما عمدا والارض
حظا وعفا احد ولي العهد فدي به
ولي الحظا وسيفها لا يدي ولي العهد
او دمع اليهم وتسم انما ناعولا فان قيل
عدهما به بهما وعفا احدهما رطل كله
فصل في العبد تمة فان بلغت هي ذية
الحرة تمة الامة وانه الحرم يقتل
وفي العصب جبا المنة بالغة بالغة ونا
قد رزق به الحر قد رزق تمة فدي به
نصف تمة ونحو حكمه عدله في الحية
في الصحيح قطع يد عبد حرر سيده فمات
وله ورثة خبره لا يقتص منه ولا اقتص
منه قال احد كما حوشتا ناس في احد هما

فا

فارشها للبيد نفا عيني عبد دفع مولاه
عبد واخذ تمة او اسكه ولا يا طر السقا
ولو جني مدبرا وام ولد من السيد الماقل
من التمة ونوالا رث فان دفع القيمه
لتفنا جني اخري يشاركه الثاني الاول
ولو بعير قضا اتبع السيد او ولي الجاه
وان عتق المدر وقد جني حنا باسم
الا تمة واحده علم بالجاه او لا وام
الولد كالمدر اقر المدر وام الولد
كنا به توحط الماله لم يجز اقراره بحلف
ما اذا اقر بالقتل عمدا فانه يصح اقراره
بقتله **فصل** في قطع يد العبد لعضبه
رطل ومات منه من تمة افطع وان قطع

في يد غاصب ثمان مائة بري عصب عبد محي ل
 مثله ثمان في يد من مد برحى عند غاصبه
 ثم عند سيد من ثمانية لهما ورجع نصف ثمنه
 على الغاصب ودفعه الى الاول ثم رجع به
 على الغاصب وبعثه لا يرجع به ثانيا والتم
 كالمدر غير ان المولى يدع العبد هنا وشمه
 القيمة مد برحى عند غاصبه فرده فوميه
 حتى عند غاصبه ثمانية لهما ورجع لقيمته
 على الغاصب ورفع نصفها الى الاول ورجع
 بذلك النصف على الغاصب فصار ثمان في
 الجاه او كفى لم يبق فانها تصاعف او لم
 حية ثمانه على عاقل الغاصب ولو عصب صبيا
 يغاب عن يد حبر حتى كى به او يعلم موته

امر

امر خنا بالحق صبيا فعقل فقطع حشقة
 ومات الصبي فعيل عاقله الختان نصف دينه
 وان عاش فعيل عاقله كالمدر كمن عمل صبيا
 على دابة وقال امك لي تسقط الصبي
 ولم يكن منه تسديد ثمان كان على عاقله
 من حمله دونه كان الصبي من يركب مثله او لا
 كصبي ادفع عبدا فعقله وان ادفع طعا فاما
 فاكلمه لم يمين ميت
 جرح او اثر ضرب او خنق او خروج دمه
 من اذن او عينيه وجل في محله او يدنه
 او لكره او نصف مع راسه ولم يعلم قاتله
 وادعي وليه القتل على اهلها او لعجزهم
 حلف محسونا رجلا منهم بخيارهم الوجب

باسم ما قلنا ولا علمنا له قاتلا لا الولي
ثم قضى علي اهل المحلة بالدية ان وقعت الدعوى
تقبل محمد وان حفظا فليعوانا لهم وان لم يتم
العدد كره الخلف عليهم ليتم حسب ما بينا وان
واراد الولي تكراره لا ومنه كل مناهم حسب
حسب خلف ولا قسامة على صبي ومجنون او راه
وعبد ولا قسامة ولا دية في ميت لا اثر به
او ليجل دم من له او النقة او ديرة او ذكره
او وطه نصفه منه شق طولا او اقل منه ولو
مع الراس او على رقبة حية ملتوقه وما نثر
خلقه ككبير فان ادعى الولي على واحد من
سقطت وعلى معين منهم لا تقبل على دابة
معها سائق او قابيل او راكب مذمومة على عالة

دون

دون اهل المحلة ولو اجتمع سابق وقابيل
وراكب فالدية عليهم جميعا وان لم يكن الدابة
ملكاً لهم فان لم يكن معها احد فالدية على القسامة
على اهل المحلة وان مرق دابة عليها تقبل
من خروتن فيل اقرهما بشرط سماع الصنف
منهم والا لا ويراعى حال المكان الذي وط
فيه السبل فان مملوكا نجح القسامة على الملاك
والدية على ما قلنا وان ساء كالكفة في
الدي المسلمين تجب الدية في ست المال ولو
وجد في ارض رجل الى جانب قرية ليس صلح
الارض منها دية عليه لا على اهلها وان وجد
في دار السنان فعليه القسامة والدية على
عائلته وهي على اهل الحظه دون السكا

والمشترين فان باع كلهم فبيع المشترين
فان وجد في دار من قوم لبعض الترهى
على المولى وان سعت ولم تقبض على عاقله
البائع وفي البيع خيار على عاقله وفي اليد
ولا يعقل عاقله حتى يشهد الشهود انها
لدى اليد والغلك على من فيها من الكلاب
والملاحين وكذا العجالة وفي سجد مكة ^{ومنها}
على اهلها وسوق مملوك على الملاك وفي
غيره والسابع الاعظم والسجن والجاسع
لانسائه والدور على من المال اذا كان
نايا عن المحلات والا فبيع الميراث المحلات اليه
ولهدر له في بريد او وسط الغنائم
وفي من صغير على اهله ولو كانت ابنة مملوكه

اذا كان مع المملوك

٣٥٧
لا حداد كانت فوسية من العوسه نج على المالك
وعلى اهل التوبه ولو محتب بالسا ط
فعل اثم الخوي اذا كان يصل صوتا اهل
الارض والقرى اله والا لا واذا النقي
قوم بالسيف فاجلوا عن قتل اهل
المحله الا ان يدعى الولي على ادلك او على
معين منهم ومثلكه قال قتله زيد
حلف بالله ما قتلت ولا عرفت له قاتلا
غير زيد وبطل شهادته بعض اهل المحله
بقتل غيرهم او واحد منهم ومن خرج في حى
قتل بقتل ذافر اس حيات فالقاسمة
والدور على الحى وفي رجلين بلانك وحيد
احد ما قتل من الاخر دمه وفي قتل تريم

لا نراة كرا الحلف عليها وتدي عاقلة لها وان ط
 في دار نفسه فالديه عيلة عاقلة ورثة وعدها
 وزفر لاشي فيه به لغتي ولو وجد في ارض حوت
 او دار كذلك فعيل ارباب معلومه عيل ارباب
 معلومه فالقاسم والدس عيل اربابها والذكا
 موقوفه على المسجل فهو كما لو وجد ثبه ولو
 وجد في معك في كراه غير محلوكة ففي الحجة
 والفظاظ على من يكهما وفي خارجهما
 ان كانا يتماثل في عيلة منله وجد القتل
 فيها ولو بان العيليين كان كما في العيليين
 ولو محلوكة فعيل المالك ولو وجد في قرية
 الايام لم يكن عليهم فاساة ولو فهم مدرك فعليه
 ولما علم

رجل عاقلة عام
 في الدار الحقة

في جمع معقلة في المية والعاقلة اهل
 الدوان من هو منهم في علمهم كل دية
 وحبث نذبل لقتل فوض من عطاياهم
 في ثلاث سنين فان حوجبت لعطايا في الت
 من ثلاثا واولا اخذ منها وان لم يكن من اهل
 الدوان في عاقلة نبيلة ونسب عليهم
 في ثلث سنين لا يوضع كل سنة الادرم
 او درهم وثلاث ولم يزد على كل واحد من كل
 الدية في ثلث سنين عيل اربعة فكل اوط
 من كل واحد في كل سنة الادرم او درهم
 ونكث فان لم يسمع العيلة لذكرهم اليهم
 اقرب البنا على سماعي ترسيب العصابة
 لا القاتل كما دهم ولو امرأة او صبيا

وعاقله المتقن تبيله سببه وتغفل عن نوح
المولاه مولاه وتبيله مولاه ولا تغفل عاقله
حنايه عبد وعمد ولا مالزم بصلح واعتراف
الا ان تصدقوه في اقرار او رسوم حجه
ولو تضادقا القابل واوليا المتولد على
ان تاضي له كذا قضى بالدمه على عاقلته
بالسببه وكذا تنهما فلا تضي عليها وان حنى حر
على نفس عبد خطا فضى على عاقلته وله بدل
صبي وامراه ويجنون في العاقله اذا لم سا
ولا تغفل كافر عن مسلم وبعبه والكفار
تعاقلون فيما بينهم وان اختلفت الماه
واذا لم يكن القابل عاقله فالدمه في بيت المال
اذا كان مسلما ومن له وارث معروف ^{مطلقا}

لا تغفله بيتا مال

سي واجبه بالنزكاه والصيام والحج والصلاه
التي فرضها والافتحيه وركنها
مؤله او صيت بكذا القلان ونحوه من الالف
المستعمله فيها وشرطها كون الموصي اهلا
للملك والموصي له جيا وقربا ونجرا وارث
ولا قابل والموصي به قابلا للملك بعد
موت الموصي وحكمها كون الموصي مدكنا
الموصي له وكذا ما ثبت للاخي واللم بحز
الوارث لا الزيادة عليه الا بالحز ورثه
بعد موته وهم كمال وتثبت ما قل منه
عند عني ورثته واستغناهم كصفتهم
لتركها بلا اصددها وتوخر عن الدس ^{صفت}

بالكل عند عدم ورثته ولم يملكه ثبتت ماله
 ويكون وصيه لعتقه ولو بعين من اعيان
 ماله له او بغير اهلهم او دنا بغير ماله لا تحت
 لمكاتب نفسه او ولد برة او ام ولد وللجمل
 ان ولد لافل من سنة اشهر من وقتها وبالا
 الا حيا والمسلم للذي وبالعكس لا لغيره
 في داره ولا لوارثه وناله مباشرة عدا
 او حقا الا بالاجان ورثته وسم كمال
 او يكون القابل صبيا او مجنونا او لم يكن له
 وارث سواء ولا من صبي غير اصل او لو
 من مجزى صبي في خيعة وامر دفنه لا في غيره وان
 مات بعد ادراكه او اضافها الله ولا من عبد
 ومكاتب وان ترك وفا الا اذا اضافها

كصحة في الجارية

الى العتق ولا من عتق انسان بالاسان
 الا اذا استدت عتقته حتى صار له انسان
 معهوده فهو كآخر سر والمناهي بقولها
 بعد مودة بغير قبولها وردها بغيره الا اذا
 مات برصيه ثم هو لا قبول فهو لو رثته
 ولما ارجع عنها بقول صريح او فعل لمقطع
 حق المالك عما عصب او يربل في الموصي به
 بالمنع تسليمه الا به كالتسويق والنسب
 وتعرف بريل ملكه كالبيع والهبة لا العسل
 او صبه ولا يحجدها ولذا كل وصيه او
 بها فحرام او دنا او اخرتها خلاف تركها
 وكل وصيه او صيغتها في باطله او الذي
 او صيت به لزيد فهو محر او لفلان وارث

ولو كان مكان ميتا وقربها فالأولى الوصية
كالحا وتبطل هبة المريض ووصيته لمن كان
بعد ها كالأقوال كالأقوال كالأقوال ووصيته
وهيبه لانه كذا او عبدا ان اسلم او ا
بعد ذلك وهيبه مقعد وسكوح واشتل وسكوك
من كل ماله ان طاله به ته ولم يخف موته
والا فمن ثلته واذا اجتمع الوصايا قدم المريض
وان اخره الموصي وان تساوت قدم ما قدم
اذا اصاب في الصدعها وان اوصى كحراج عنه
راكبا من يلبس ان يبلغ نفقته ذلك والا فمن
حسب يبلغ فان خارج في طريقه واوصى بال
مح من يلبس ان يبلغ نفقته ذلك بولا فمن حيث
تبلغ اوصى بان يترك بكل ماله عبدا

عنه

عنه ولم تجز الوصية بطلت كذا اذا اوصى بان
ترك له عبدا بالف درهم وزاد الا لف
على الثلث براض اوصى بوصايا ثم ترك مرضه
ذلك وعاش سنين ثم مرض فوصاياه باقية
ان لم تغل ان تغل مرضى هذا نفذا وصيت
لكذا اوصى بوصيه ثم جن ان اطبق الجوز
وطبقت ولا لا اوصى بان يعار بنية مرضه لان
او بان ليحي عنه لما شفى في الموسم او في
سبيل الله فهد باطل كالمواصين لهذا البير
لدواب ذلك ان ولو اوصى بطنه لرجل كحبه
لاخر او اوصى بجمع شاه بعينه لرجل
بكله ها لاخر او اوصى بكنطه في سبيلها
لرجل وبالتين لا خرجت الوصية لهما

اوصى ثلث ماله لبيت المقدس جاز ذلك
 ونيفون في غمار ست المقدس وفي سراجبه
 وكو اوصى ان يتخذ الطعام بعد موته
 للناس ثلثه امام فالوصيه باطله والله اعلم
 اذا اوصى ثلث
 ماله لثلاث ولا خربت ماله ولم يخر ثلثه
 لهما وان اوصى لا خرب ماله فالثالث
 بينهما ان لا تاوان اوصى لاصهما بجميع ماله
 ولا خربت ماله ولم يخره ثلثه بينهما
 رصفان ولا يضرب الوصي له باكثر من الثلث
 الا في المحاباه والسعاه والدراهم المملو
 وتقبل نصيب ابنه صحت ونصيب اسلا
 ويجز او سهم من ماله فالبيان الى الورثه

فان

فان قال سدس مالي له ثم قال الله له و اجاز
 له ثلث وفي سدس مالي مكررا له سدس
 وثلث دراهم او غنمه او ثيابا به متفاوتة
 او عبيد ان هكذا يشاء فله ماله في الاول
 وثلث الباقي في الاخرين وكالاول كل كيليل
 وموزون وبالف وله دين وعاش فان خرج
 من ثلث المعين دفع الله والاقتل المعين
 وكلما خرج شي من الدين دفع اليه ثلثه وثلثه
 لزبد وعمر و هو ميت لزبد كله كالأوصى
 لزبد وجداه هذا اذا خرج المزاج من الامل
 لما اذا خرج بعد صحة الاجاب يخرج كجنته
 كما قال ثلث مالي لثلاث ولثلاث بن عبد الله
 ان ميتا و يوفيقه فاما الوصي فله ان يرثه

كان لكان نصف الثلث واصل بالمعول عليه
 انتمى دخل في الوصية ثم خرج لفقد شرطه
 لا موجب الزيادة في حق الآخر متى لم يدر
 في الوصية لفقد الاهلية كان الكل للآخر
 وقبل المعتبر وقت موت الموصي ولو قال مالي زيد
 وعمر ^{وعمر} ولم يزل نصفه وثلاث وهو فقير له ثلث
 ماله عند موته الثلث بعد الوصية او قبله
 اذا لم يكن الموصي به عبدا او نوعا عبدا اما اذا
 اوصى بعبدين او نوع من ماله لثلث غنمه هكملت
 قبل موته بطلت ولو لم يكن له غنم عند الوصية
 فاستعادها ثم مات صحت ولو قال له ثلثه
 من مالي وليس له غنم يوطى ثلثه ثلثه خلاف
 له ثلثه من غنمي ولا غنم له ولذا لكل نوع من انواع

المال

المال كالنقر والتوب وحكي لها وثلاثة لامهات
 اولاده وهن ثلاث والنقرا والمساكني لهن
 ثلاثة من خنم وسهم للفقير او سهم للمساكني
 وثلاثة لزيد وللمساكني لزيد نصفه ولغير
 نصفه ولو اوصى بمساكني كان له الفرق
 الى مسكن واحد وبما له لرجل وبنائه لا
 فقال لا خراشركم معهما له ثلث كل ما به
 وباربع ما به له وبما ينال لا خراشركم
 لا خراشركم معهما له نصف مال كل منهما
 وثلاث ماله لرجل ثم قال لا خراشركم
 او ادخلكم معه فالثلث بينهما وان قال
 لورثه لعل ان يجلدني فصدقه فانه يصدق
 على الثلث خلاف كل من ادعى على ثلث ما عطي

الا ان تقول ان المولى ان يعطيه مجوز
 من اهل البيت فان اوصاف اوصاياه مع ذلك غير
 الثلثة لا صحاب الجاهلية ولا سلمان للورثة
 وتبلى لكل صدقته فيما شئتم وما بقى من الثلثة
 فلموصاياه ولا خبي ووارثه له نصف الوصية
 وبطل وصيته للورث والقاتل كذا في ما اذا
 اقر بغيره اودن لوارثه ولا خبي لا يصح في
 الاجنب ايضا وبثيا بسفادته لثلاثة قطع
 ثوب فلم يزل زاي والوارث يقول اكل هلك
 حقه بطلت الا ان سئلوا ما بقى منها فيقسم
 منهم لدى الجيد ثلثه ولدى الردى ثلثاه
 ولدى الوسط ثلثه وبثت على من ارشده
 ونسبهم ووقع في خطه هو الموصى له والامثل

او قاله

دره

درعه والاقترار ثلثها وما بقى عنده من اقر
 فاجاز من المال بعد موت الموصى ورفع
 صح وانه المتع بعد الاجازة خلاف ما اذا
 اوصى بالزيادة على الثلث ادفع اليه اول وارثه
 فاجازتها الورثة ولو اقر احد الاثنى بعد
 القسمة بوصية اسد صح في ثلث نصيبه
 وبما تؤولدت بعد موت الموصى ولدا وكلها
 كحرجان من الثلث فما للموصى له والا اظهرها
 ثم منه ولا منه الكافر او المفق في مرضه
 فاسلم ادعوى بطل كهنه واقر ان كذا في
 ما اذا اقرت امرأة ثم تزوجها واسد علم
 العبرة حال
 العقد في النكاح المجر فان كان في الصحة

من كل ماله ولا من ثلثه والمضاف الى موته
 من الثلث وان كان في الصحة اعتقانه وكما ماله
 وعقبه ووقفه وصحبه وصبيه في الحكم فيعتابه
 من الثلث ويباح احكام الوصايا في الضرب
 فلم يسع ان اجيز ان طابا لحرر في اخو ^{بكم}
 اسوبا ووصيته بان ينفق عنه هذه المائة
 عبد لا ينفذ عما بقي ان هلك درهم خلاف المح
 وتبطل الرصبة متى عبد ان حي بعد موته
 فذبح وان نذري لا وتثله لمكبر وترك عبد ا
 نادعا كبر عتقه في الصحة والوارث في المرض
 والتعل للوارث مع نفسه ولا شيء له الا ^{بصل} الا ان
 من ثلثه شيء او تقوم حجة على دعواه ولو ادعى
 رجل وساع على الميت والعبد عتقا في الصحة ولا يملك
 له جبر صدقهما الوارث شيء في ثمنه وصدق

بلا

الى الحرم كالوارث عليه رجل دنيا وعبد
 عتقا في صحة نقال في مرضه صدقهما والمعلم
 جاره ^{بصل}
 به وصهره كل ذي رحم محرم من عرسه بشرط
 موته وهي ينكح حنة او معتدته من رجعي وحنة
 ربيع كل ذي رحم محرم منه كازواج بناته
 واهله ورحبته والاهل بيته يدخل فيه من يلبس
 اليه من قتل ابا له الي انقصاب له في الاسلام
 الا اقرب والابعد والذكر والانثى والمسلم
 والكافر والصغير والكبير منه سواء لا يدخل
 فيما لا دالباق وحبته اهل بيت ابيه ولذا
 اهل بيته واهل نسبه ولو اوصت بحبها اولاد
 بناتها لا يدخل ولدها الا ان يكون ابوه من قوم

اسمها وان وصى لا قارب اولدي قرانه اولادها
اولا نسابه فهي للاقرب فالاقرب من كل دي
بحم محرم منه ولا يدخل الوالدان والولد
والوارث ويكون للاسنان فصاعدا فان
كان لعمان وخالان فهي لعميه ولو عم خالا
كان له المصفا ولما المصفا ولو كان له عم واحد
لا غير فله مصفها ويرد المصفا الى الورثة ولو عم
وعلمه ستويا ولو اعدم المحرم بطلت ولوليد
فلان للذكر والانشه سوا ولو ورثه فلان للذكر
مثل حظ الانثى بشرط صحتها هذا موت
الموصا الورثه قبل موت الموصى فلو مات الموصى
قبل موته بطلت وفي ايام بنيه وعيها هم
وزنباهم واراملهم دخل نصيرهم وعينهم

و

وذكرهم وانباهم ان احصوا والا فلفقرا
ويغني فلان غصير يدورهم الا اذا كان اسم
فيله او فحل بسناوله الاناث ويولى
العناقه والمولاة وحلفا درهم اوصى من له
معتقون ومعتقون لمواليه بطلت الا اذا
بنيه في حياهه ويدخل منه من اعتقه في
وموضه لا مديبره وامهات اولاد
اوصى بثلث ماله الى العتقا دخل منه مريدقوا
المنطوقه المسائل الشرعيه وان كان يعلم
ثلاث مسائل مع ادلتها اوصى بالبطي
قبره او ضرب عليه قبه فهي باطله ولو اوصى
والله اعلم
الوصيه بحكمه عبد بن كنيه ان من ماله

تصح

وابدا ونقلتها فان حُرِّحت المرقبة حرر الثلث
سما لها والا نعم الدار المأثورة لها
العبد وليس للوصي له بل للمدة والسكنى ان
لواجر العبد والدار ولا يخرج العبد من الكوفة
الا اذا كان ركانة وموتته في حياته الموصي
بطلت وبعد موته يعود الى الورثة ويتره
سبانه فوات وفيه ثمة له هذه الثمرة وان
راد ابطال هذه الثمرة وما يستعمل كغله
سبانه وان لم يكن فيه ثمة في كغله و
عنه وولد لها ولبنها له ما في وقت موته
قال ابدا اولا اوصي بجل داره مسجلا او لم
من الثلث واجاز واجعل مسجلا وان لم يجزوا
بجعل بلها مسجلا ويظهر مربيته في سبل الله

نظرت

٣٤١
وطبت اوصي بشي المسجل لم يجز الا اذا قال
نبيعك له قال اوصيتك لعل ان اوكله ان
بطلت ذي جعل داره ببيعته او لنيه في حقه
فوات في ميراث وان اوصي ان يني داره
بيعه او لنيه لعينها فهو جائز بل الثلث
وبداره لنيه في القرى لغوم غير مسجل تحت
لوصيه حر في سبانه بكل ما له مسلم او ذمي
وصاحب الموي اذا كان لا يكثر فهو كسبها
وان كان يكثر لم يرد والميراث في الوصي لذميه
والوصيه المطلقة لا تحل لغيره ^{فان لم يمتدح} حصته
او لغوم كصور نزلت ولذا الوقف
اوصي
ثريد وتقبل عنده فان لم عنده رد والا لا

فان سكت فمات الموصى فله الرد والقول
 ولزم بيع شئ التركة وان جعل به خلاف
 الوكيل قال رد بعد موته ثم قيل ما اذا
 نفذ قاض حقه والي وصي وعبد وكافر
 وفاسق بدل بغيرهم فلو بلغ وعثن ولا لم
 لم يخرجهم القاض عنها ولي عبده وورثته
 سفارحه والا لا ومن عجز عن التماثل بها
 ضم اليه غيره ولو ظهر للقاضي عجزه ^{تسليم} اصل
 غيره ولو عزل القاض مع اهليته لها نفذ
 عزله في الجار القاض وان لم يطل فاعاد
 العصفين كالمقولين وان كان ابيا وه
 لكل منهما على الانفاد الا ان شر القنة ^{تسليم} حقه
 والخصومة في حقوقه وشر حاجة الطفل

والا يهاب له واعناق عبد معين ورد
 ودعيه وتنفيد وصيه معينين وبيع
 ما خاف فلقه وجمع احوال ضابجه وانبات
 اطمها فان اوصى الى الحي او الى اخر فله التمسك
 في التركة وحده والا ضم اليه غيره ^{تسليم} وصي
 وصي في التركة وصي تسميته بايا عث
 عيب او صفاء مع الموصى له ولا رجوع
 على ان ضاع قسطهم معه وتسميته عن الموصي
 لمعهم لا يرجع ثلث ما بقي ان ضاع قسط
 وصي تسميته القاض واضر قسط الموصله
 ان غاب في المكيل والموزون وفي غيرهما لا
 وان قاسمهم الموصي في الوصية كرج ثلث
 ما بقي ان هلك في ذمه او من دفع المبلغ

ولو اقر المبتاع من ماله للرجوع تصاع لا وصح
 بيع الوصي عبدا من التركة بعينه العرما
 وضمن وصي باع ما اوصى ببعده وتصدق
 ثمنه فاستحق بعد هذا كالثمن عنده ورجع
 في التركة كما يرجع في مال الطفل وصي باع ما
 من التركة وهلك معه ثمنه فاستحق الطفل
 على الورثة حصته وفتح احياءه بماله اليتم
 لو حبرا ودفع ماله مضاربة تركه ولطاعة
 ولا يرضى كالأب فان افرض وهلك ضمن
 وبيعه وشراؤه من اجبي بما استعان التاه
 فان باع او اشترى من نفسه فان كان وصي
 القاضي لا يجوز مطلقا وان وصي الأب
 جاز بشرط منعه ظاهرة للصغار

في البيع

وبيع الأب مال صغيره من نفسه جاز لمثل
 العتمة وبما استعان فيه ولو زاد الوصي على
 كفن مثله في العدد ضمن الترابه وفي العتمة
 وقع السرار له وضمن ما دفعه من مال الميت ولو
 دفع المال الى يتم قبل ظهور رشده بعد
 ادراكه تصاع ضمن وجاز بيعه على الكبار
 في غير العقار ولا تجوز في ماله نفسه وكذا
 لو لليتم ولا يجوز اقراره بد من على الميت
 ولا شيء من تركته انه لدلان الا ان يكون
 المقر وارثا فيصح في حصته ولو اقر بعباش
 لا ختم ادعاه الصغير لا يسمع ووصي
 الطفل اصق عاله من يمينه وان لم يكن وصيه
 فالحل لم يطلب شهاده الوصيان لو ارت

نمال او كبير مال الميت وصحت غيره كشهاده
 رجلين لاخرين بد من الف عيست والاخرين
 للاولين مثله كلاف شهاده كل فتر لقي صيه
 الف او الاولين بعينه والاخرين ثبت ماله
 وكذا يقع لو شهد رجلان لوصي بالوصية
 بعين وشهد الميت ^{بالوصية} لهما كذا هدى
 بعين اخر شهد الوصيان ان للميت وصي الى زبد
 معها لغت الا ان يدعي زيد ذلك وكذا ابنه
 الميت اذا شهد ان اباها وصي الى رجل
 ومو ينكر كلاف شهاده بان اباها وكل
 وبيل انقبض ويؤنه بالكونه فانها لا تغفل
 مطلقا ان هذا الوصي ^{الوصية} ماله نفسه رصع مطلقا
 كوكيل ادى الثمن ماله نفسه وكذا الوصي

اذا

اذا اشركي أسوة الصغير وما ينفق عليه
 من مال نفسه او قضى من الميت من ماله نفسه
 واشهد على ذلك كالوارث اذا قضى من ^{الميت}
 او كلفه من ماله نفسه او اشركي طعنا او أسوة
 للصغير من ماله نفسه ولو كفن الوصي الميت
 من ماله نفسه قبل قوله فيه ولو باع شيئا
 من مال اليتيم ثم طلب منه باكثر رجع العاضى اليه
 الى اهل البصرة ان اجبره اثنان منهم انه باع
 بقيته وان فتمت ذلك لا تلغى بل من يرد
 وان كان في المزاد شري باكثر وفي السوق
 باقل لا ينقض مع الوصي لذلك رصع الى ^{اهل}
 البصرة فان اجتمع رجلان منهم على شيء
 نقولهما ونفي قول واحد في ذلك واسا علم

عرق ممد من الخمر
خارج بحسن وكل خارج بحسن ينقض الوضوء
وعرق ممد من الخمر ينقض الوضوء جبر وجبره
حلال له حروفه قالان صلبا رومي واكل
لخبز ولا يبيد الدهن والماء والخيط الخ
اذا طهر طعمه اولونه في السراير واكتب
لا يصلح ولا يستفتح الدعوة المستجابة
في يوم الجمعة وقت العصر عندنا الخروج
من الصلاة بالسلام لا يتوقف على عليكم
فكر دخل رجل في صلاة ثم بعده لا يصلي
داخلا لغاؤه بحسن رطب في ثوب طاهر
بالس نظر رطوبته على ثوب طاهر لكن
لا يصلح لو عم لا يتحس كالموثر الثوب

المبلول

المبلول على جبل بحسن يابس نوى الزكاه
الا انه سماه ترضا جاز من له خط في بيت الماله
طفر بما هو وجه لبيت المال تله اخله
ديانه افطر في رمضان في يوم ولم يكفر حتى
افطر في يوم اخر عليه كفارة واحد
ولو نوى تضارضا في يوم يعني اليوم م
صح ولو عن رمضان لم تقض الصلاة صح
وان لم ينزل اول صلاة عليه واخر صلاة
ساعة تطلع ندم احرق وزال عنه الدم كحل
منه مرقه جاز والحرق كالغسل طاهر
جعل الحناح لرب الارض جاز وان جعل
العتل لا يحجز اصحاب الخراج عن زراعه
الارض والواحد الخراج ودفع الامام الاراء

الي غنم لم يعطوا الخراج باز غنم مذبحة
وسنة فان كانت المذبحة اكثر تحرق راكل
والا لا امسا الاخرى وكاتبه كالبان
كلما في معتقل الانسان في وصيه ومكاح وطرا
وسبع وشرا فود لا في جد استلع بزاى محبوبه
عنه كفر لو محبوبه والا لا تقتل بعض
اكرام عذرة ترك الحسنة زوجهها
من الله حوله عليها وهو سكن معها في منها
لشوز ولو كان المنع ليقطعها الى منزله او
يكن في بيت العصب فاشعت منه لا
فالتلا سكن مع ائتك واريد يتيا على
ليس لها ذلك فانك لعدد ما ياتي او قال
لا منه انا عيكل لا يعنى بخلاف قوله

يا مولاي

يا مولاي العفان المتنازع فيه لا يخرج
من يد ذي المدعى ما لم يبرهن المدعى او لم
به القاضى وقت لا ولا القاضى
يصح فضاوه فيه وقيل لا نفى القاضى في ط
بنيته ثم قال رجعت عن قضاي او بدالى غير
ذلك او وقعت في تلبس الشهود او ابطلت حكمي
ونحو ذلك لا يعقبه والعصا ما مضى ان كان
بعد دعوى صحيحة وشهادة مستقيمة اذا
قال الشهود للقاضى قضيت فانكر القاضى
له اذا لم ينفذ فاص اخرا فان لم ينفذ لا شوط
نفاذ القضا ان يصير حاشه فلو رفع اليه
لغير دعوى لم ينفذ وحكم بذهب له طلب الشهود
الاصل اذا ارباب في علم الاول ترتيب القضا

عاصع باطل او فاسد لم ينفق حيا قوفا
 ثم سأل رجل عن شئ فاقربوه وهم يرونه
 ولسميعون كلامه وهو لا يراهم جازت
 سها دقهم وان سمعوا كلامه ولم يروا
 باع عقالا وانتهوا من انهم طهر يعلم به
 ونصف المتبركة فيه زمانا ثم ادعى الان
 انه ملكه لا تسمع دعواه حكما فالاخيه ولو
 جارا الا اذا تصرف المتبركة فيه زرعها وبنها
 ولا تسمع دعواه ببيع صبيحه ثم ادعى انها
 عليه واراد خليف المدعى عليه ليس له ذلك
 وان يهرق بقتل وهبت مهرها لزوجها مما
 وطلب ورثتها لمهرها واولوا كاشا الهبة
 في مرض موتها وقال بل في الصحة والقول للثقة

ما ذكره في هذا القول
 في قوله يرونه
 في قوله يسمعون
 في قوله يسمعون
 في قوله يسمعون
 في قوله يسمعون
 في قوله يسمعون

وكما يطلونها لا يملكونها وكلما يكفينا
 على اني متى غوليك فانت ويكفي بقول
 في قوله غوليك ثم غوليك ولو قال كلما
 غوليك فانت ويكفي بقول رجعت عن
 الوكالة المعلقة وغوليك عن الوكالة
 المحجزة بغير بدل الصلح شرط ان كان دينا
 بدو ولا لا لو قال لا بينه لي فنهى و
 لا شهادة في قتل تفتل كما لو قال ليس
 عند فلان شهادة ثم جابه قتل او قال
 لا حجة لي على فلان ثم اتى بحجة للامام الذي
 ولاه اكله ان يقطع انما مرطون الحاه
 ان لم يضر بالمانه صادرة السلطان ولم
 مع ما كنهه فاع صح كالدين اذا حبس بالدين

بناح ماله لقضائه خوفها بالفرج حتى وهت
مهرها لم يبع ان قد لا على الضرب اتخذ
ببرانه ملكه او بالوعة نثرها حابط
جان وطلب كويله لم يجبر فكم سقط
الحارط منه لم يمين عثمرد الزوجه
بماله يادنها قال لجان لها والفقته
دش عليها ولتفه بلا اذنها فله ولها
بلا اذنها قال لجان لها وبنو منطوع
قال هذه رصيعتي ثم اعترف بالخطا
وصدقة في دعواه ان كطاله ان تزوجها
اذالم ينسب عليه بان قال موصى او صدق
او كما قلت او اسند عليه بذلك شهودا او كما
في معنى ذلك ولو اضاع عتقه فمرعه اسنان

لم يمين وكذا اذا دل سارقا على مال عين
او اسكدها ربنا من بعد وحشي ماله في يد
مال الشاة يقال له سلطان اذفع الى
هذه الماله والا اقطع يدك او اضربك
حماس قدفع لم يمين قال ترك دعواه
صل فلا له وقوضت امره الا الاخر
لا الشيع بعد دعواه الاحبان تحقق
الافعال وضع نجله في الصحر ليصيد
حمار وحش وسمى عليه فجا في اليوم الثالث
وجد اكمار مجر وجا مينا لم يوكل كره
من الشاه للجا والاصنيه والغده والمثانه
والمرارة والدم المسفوع والذكر للقاضي
ان تقوض لا الغايب والطفل والمذلة

خلاف الاب والوصى والمندوب ^{حشفتة}
 فانه تحت لو راها ان الناطقة تحتقبتا
 ولا تقطع جلده دكره الا تستدبر ترك
 كشيخنا سلم وقال اهل النظر لا يطيعون
 ولو حقن ولم يقطع الحبل كلها ينظر فان
 قطع اكثر من النصف يكون حثانا وان قطع
 النصف فما دونه لا والختان مرثعا ^{لهم}
 ويوسف فلو اجمع اهل بلد على تركه حازلهم
 الا حار ووجه سبع سنين ويجوز ^{الصغير}
 ورب ثرحته وغيره من المداواه ويجوز
 فصد البهايم وكما وكل علاج فيه منفعة
 لها ويجاز قتل ما يضر منها للكلب عقود ^{لهم}
 ونذرها دحا ويجاز قتل المسابقة بالفرس

والابل والارط والرمي وهو مرشوط
 المجمل من الجانبين لان احدهما بين
 ولا يصل على غير الايتا والملا مكة الارط
 التبع ويستحب الترضي للصحابه والرحمة
 للتابعين ومنعدهم العلماء والعبادق
 الاحيار وكذا يجوز عكس ^{عظا} ^{الصحيح} والاعطاف
 باسم النيروز والمهر كان لا يجوز وان ^{يقدر}
 تقطعه بكيفر ويد بلس السواد وارسال
 ذلك للعامة ممن كنفية الى وسط الطريق
 وكفه لبس المعصم والمزعفر وذلك العالم
 ان يقدم على السج كاجل وحافظ الم
 ان يحتم في كل اربعين يوما اظنما لثوله
 في بيته فقوا الى الغضالا يكره بل يستحب

واذا خرج من بلد بها طاعون فان علم ان كل
 بعد واستعالي فللاباس مدخوله وخروجه
 وان كان عند انه لا يخرج نجاء ولو دخل البلد
 لكره خروجه فبقية في بلد ليس بها افعه منه
 اراد العز وليس له ذلك

في حق العز ليس له ذلك

يبدأ من تركه الملب الخالية عن تعلق
 حق الغير بعينها كاللهن والعبد الجاني بحجره
 ثم ديوننا التي لها مطالب برحمه العباد فخر
 وصنعه من بلد ما بقي ثم يقسم الباقي بين
 ورثته فيستحق الارث برحمه وكرامه وولا
 ينبدأ دواي الفروض ثم بالعصبات
 النسبيه ثم بالمقتضى ثم عصبة ثم الرد ثم
 دواي الارطام ثم مولى المولاة ثم المقر

بغير

مطلب لم يثبت ثم الموهي له بما زاد على الثلث
 ثم بيت المال وموانعه الرق والقفل واحكام
 الملبين والدارين جفيعه او كفا وللورثه
 الثمن مع ولداه ولدا ابن والربع لها عند
 ولغرض مع اصددها والنصف له عند عدها
 وللاب والجد الدر مع ولداه ولدا ابن
 وللأم مع اصددها واسنان من الاخوة والا
 ولحب مطلقا وصاعدا ولبيت الابن مع
 المبت وللاحت لا ب مع الاحت لا بون
 وللواحد من ولد الام والثلث لابن نصف
 من ولد الام وللأم عند عدم من لها معه
 الدر ولها ثلث الباقي بعد فرض احد
 الزوجين في روجه وابون ادراج

وابوين والسنان لكل اثنين نصا عدا نحن
 ثم منه النصف الا الزوج **باب**
العصبات يجوز العصبه بنفده ويؤكل
 ذكر لم يدخل في سبقتها في المتناهي ما اتفق
 الفرائض وعند الافراد يجوز جميع المال
 ولخدم الاقرب الا ان ثم ابنه وان سفل
 ثم الاب ويكون مع الننت عصبه وذا أم
 ثم الجد الصحيح وان علا ثم الاخ ثم ابنه وان سفل
 ثم العم ثم ابنه وان سفل ثم عم الاب ثم
 ثم عم الجد ثم ابنه ومركان لا بون تقدم
 على من كان لاب ويصير عصبه يفره **النات**
 بالابن وبنات الابن ما بن الابن والاختات
 لابوين ما جهن والاختاب لا ما جهن

ومع غيره الاخوات مع البنات وعصبته
 ولما الرنا والملا عنه مولا الام ونحتم
 العصبات بالمعقوت عصبته واذا انك
 اب بولاه وان بولاه فالكل للابن او بن
 واخاه فهو لجد وكما لا سنها ولا لجد
 ستة كمال الاب والابن والام والنسب
 والزوجان وكما لا تربى سواهم **باب**
 ومن ادبي لشخص لا تربى معه الاولاد
 والمحروم لا يحكم **باب** المحبوب كالاخ
 والاختات كجوز بالاب والمحبوب
 الام من الثلث المالدس ويسقط نوالا
 وابنه وبالأب والجد **باب** والاب
 والجد وكما لا نسا ستمهم على اصول زيل

ولقني بالاولد وبنو العلات بهم وكهولا
 وبنو الاحيان بالولد وولد الان والاولاد
 والجد والجدات مطلقا بالام والاولاد
 بالاب وكما القرى البعدى وارثه
 كانت او محجبه واذا اجمعتا هذه ام
 ام ام ومكلام ام اب قسم محمد ^{عليه السلام}
 ان لا تادها الصافا اذا استكمل النيات
 الا ^{ابن} الاخوان لا يورث فرض من سقطت
 والاولاد بالاب الا بعض من ابن اوام
 مواز او نازله وياخذ ^{ابن} العم مواز لام
 الدس ويسمى بالباقى ولو تركت زوجها
 وامها وخواه لام ولحقه لا يورث اذا تزوج
 النصفه لام الدس وولد لام الثلث

و

ولا شئ الا حقه لا يورث

يورثه السهام على الفرضه فته تولى
 العشرة ونزرا وشعرا واشعرا لا سبعة عشر
 ونزرا واربعه وعشرون لا سبعة وعشرون
 كما مره وبناتهن وابوتهن والردضه فان
 فضل عنها ولا عصبه يرد ذلك عليهم بقدر
 سهامهم الا على المرحوم فان اخذ المرحوم
 وعدتهم فتمت المسألة مره وروى عنهم وان كان
 حيا من عدد سهامهم وان كان مع الاول
 من لا يورث عليه كزوج وثلث بنات وان لم يتنعم
 فان واقف وروى عنهم كزوج وست بنات ضرب
 وفقها في كخرج ثم ض من لا يورث عليه والا
 ضرب كل ر و سهم فيه كزوج وخمس بنات

كزوج وثلث بنات
 اعطى فرضه من اقل خارج
 وانقسم الباقي على من يورث

وان كان مع الثاني من لا يرد عليه قسم الباقية
من يخرج فرض من لا يرد عليه على مسئلة من يرد
عليه كزوجته واربع صلات وسنن اخوات
لام واللم يتيم من جميع مسئلة من يرد عليه
في يخرج فرض من لا يرد عليه كاربعة زوجات
وسبع بنات وست صلات تم فرضتها من
من لا يرد عليه في مسئلة من يرد عليه وسها من
من يرد عليه فيما يقع من يخرج فرض من لا يرد عليه
فصل في ورثة ذكرا الارحام هو قريب
لبني بني سهم وعصبه ولا يرث من هماسك
الزوجات فاذا انقضى جمع المال ونحوه
المبعد وتقدم اولاد البنات واولاد بنات
البن ثم لجد الفاسد والجدات الفاسدات

ثم

ثم اولاد الاخوات يورث اولاد واولاد
الاخوة والاخوات لام وسنن الاخوة ^{تقدم}
الحيد عليهم ثم الاخوال ثم الخالات والاعمام
والعمات لام وسنن الاعمام واولاد بنو
ثم عمات الابا والامهات واخوالهم واهل
واعمام الاما لام واعمام الامهات كلام واولاد
بنو واذا استووا في درجة تقدم ولد الوارث
واذا اختلف النزع والاصول لم ينسب اليه
وان من نبت نبت اعتبر محله في ذلك بالاصول
وقسم عليهم المالا واعطى كلا من النزع
نصيب اهله وهما النزع فقط والله اعلم
فصل ^{بعض ابا جعفر وابا يوسف} في النزع
واكره في الاالة اعلم ترتيب الموتى والنسب

مال كل منهم على ورثة الاحياء والكافور
بالنسب والسبب كالسليم ولو حبا صدها
بنا الحاحب وان لم يحبا صدها الا ضرورت
بالتقاربين ولا يرتون بانكح مسكحة عنهم
ويرث ولعالمنا واللغة كجه الام فقط
ووقف للجل خط ان واحد

ما ت بعض الورثة قبل القسمة صح المسئلة
الاولى ثم الثانية فان انقسم بصيب الميت
الثاني على تركبه بها وان لم يتقسم فان بين
سهماه ومسلية موافقة ضربت وفق الصحيح
الثاني في الصحيح الاول والا ضربت كل الثاني
في الاول حصل مخرج المسائل فيفترسها
ورث الميت الاول في المضروب وسهاه ورثه

المسئلة

الميت الثاني في كل ما في يده او وقفه فان مات
ثالث جعل المبلغ مقام الاول والثالثة مقام
الثاني وهم جبراً

المصنف من اثنين والربع من اربعة والثمن من ثمانية
والثلثان من ثلثه والسادس من ستة فاداً
المصنف بكل الثلاثة الاخر او بعضها من ستة
او اربع من ثمانية عشر او الثمن من اربعة عشر
واذا انكسر سهام فرتق عليهم ضربت وفق عدد
في اصل المسئلة كما مره واحسن وان وافق
سهاهاهم عدد دهم ضربت وفق عدد دهم في
اصل المسئلة كما مره وستة اخوه فان انكسر
سهاهم فرتق بين اوالثى وعدد رؤسهم بمسئلة
ضربت احد الاعداد في اصل المسئلة كتبت

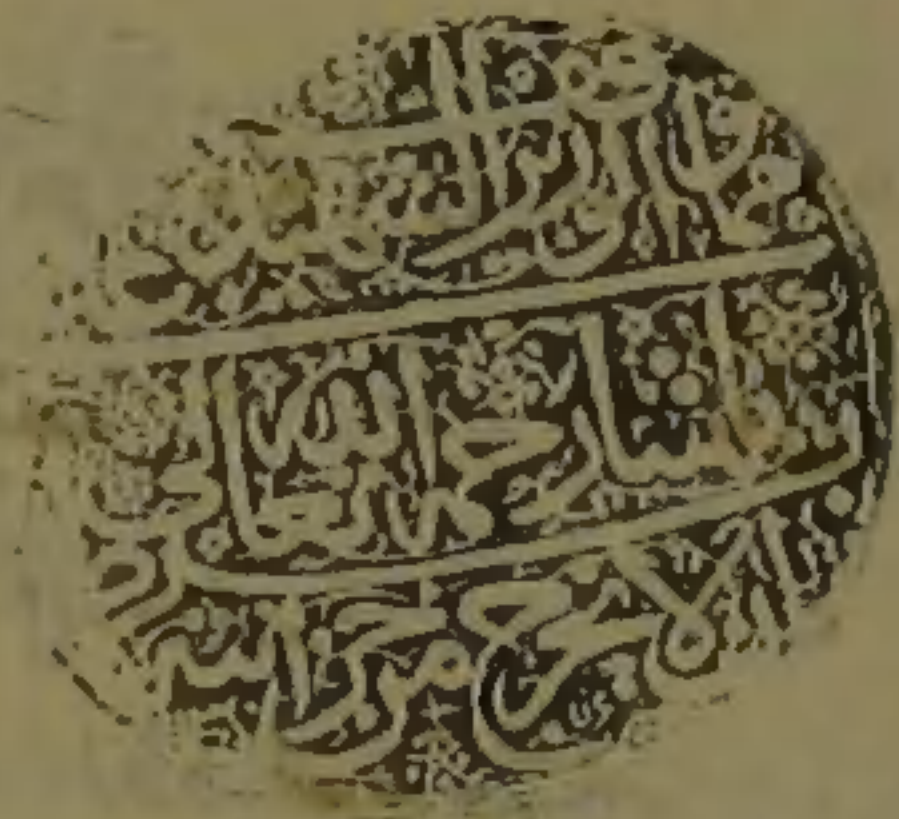
بنات وثلاثة اعمام وان دخل بعض المعداد
في بعض كارب روجات وثلث جدات
واثنى عشر ماضية اكثر الاعداد في اصل
المسئلة وان وافق بعضها بعضا كارب روجات
ومحشرة صدي ثمانية عشر بنتا وسته
اعمام ضربت وتواضع هلك جمع الاخر وكما
في دفع الثالث ان وافق والا في جميعه شعر
في الرابع كذلك وان تباينت كما مر ان عشر
بنات وست جدات وسبعة اعمام ضربت اصدافا
في جمع الثاني والحاصل في جمع الثالث والحاصل
في جمع الرابع واذا اردت معرفة القداظر
استقطت الاقل من الاكثر حتى ينفية او قسمت
للاكثر على الاقل فانقسم قسمه صحيح كالحصة

مع العشرى او الواحدة لتعنت الاقل من
الاكثر من الحاسبين فان توافقا في واحد تبنا
وان توافقا في اثنين بنالصف او ثلاثة
بنالثلث الى العشرة او احد عشر فجزء
من احد عشر وهكذا اذا اردت معرفة
لصيب كل فريق من الصحيح فاضرب ما كان له
في اصل المسئلة فمما ضربته في اصلها يخرج
لصيبه ثم اذا ضربت سهام كل وارث
في المصروب يخرج لقصيبه واذا اردت تقسمه
التركة بين الورثة والعرضان كان من التركة
والصحيح موافقة ضربت سهام كل وارث
من الصحيح في دفع التركة ثم قسمت المبلغ
على وفق الصحيح يخرج لصيب ذلك الوارث

وان لم يكن بينهما وافق طرقت سهام كل وارث
من النصف في جميع التركة وتعمل كذلك في موروثة
وصيب كل فرد من تركة مجموع الدول
كالنصف وكل دين كسها موارث ومن صالح
من الورثة والغرماء على شئ منها طرحت ثم
تقسم الباقي على سهام من لقي منهم واخره على
النمام والحال هذا اخر كتاب الجامع لمبايعة
من الممنون ^{الضعيف} الموسس على اصل ثابت فهو عن
مرالات موصون لم آل جهدا في تحرير تنقيح
وقدسه وتوضيحه ^م راجع لراي كونه ان ينفع
الطلاب وان يجعل نبولا عندا ولي الالباء
فاني افرغته في قال النحرير باله خلاص طالبنا
من الرعي كانه خلاص ^م ولكل امر مانوي ^م

مرطوب جاني الخلاص جاني طالبنا

كل قلب ما حرك وكان ثمام تنقله عن اصله
في يوم الجمعة راوا فرسهم ربيع الثمان عشرين
على مولفه محمد بن عبد الله الغزي
لطف الله به في العلم
للمعز



مولانا شيخ مشايخ الاسلام وعلم العباد
 الاجل الاعلام يعلى مايرى اصلاحه
 في هذا الكتاب وتحذف مايرى صده
 فانه المرح لذكى الالباب ومادفع
 من زلل او شغل الله عليه من ظلي
 فان الاستاذ الا فم طبيب الله وآبوه
 تخير وازاله ظله لازال مولانا رجا
 اكلهم ومنهلا عذبا لدفع كل مله
 لمحمد واله ومر على طرقة ومنزله

كقوله اعلم
 محمد

حاله على نفسه في كل حاله
 في كل حاله في كل حاله
 في كل حاله في كل حاله